

مجمع الفائدة والبرهان

في
شرح أشيأ الدنيا

للفقيه المحقق المذوق وحيد عصره

وقميد مهدي المولى أحمد الأديبي

القمي سنة ١٢٩٢ هـ



منشورات

جماعة المدرسين في الحوزة العلمية

في قم المقدسة

الطبعة الأولى

مَجْمَعُ الْفَائِدَةِ وَالْبُرْهَانِ

فِي

شَرْحِ ارشَادِ الْأَدْنَا

۱۳۷۳

لِلْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الْمَدْقُقِ وَحِيدِ عَصْرِهِ

وَفَرِيدِ دَهْرِهِ الْمَوْلَى أَحْمَدُ لَا رَدَّ بِلَى قُدُّوسِهِ

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ۱۲۹۳ هـ

صَحِّحَهُ وَنَقَّحَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَاشْرَفَ عَلَى طَبْعِهِ :

الْحَاجُّ الْفَاجُّ بِبَنِي الْعِرَاقِ وَالْحَاجُّ نَبِيْعُ عَلِيٍّ الْأَشْهَارُ الْوَدَّ وَالْحَاجُّ فَاحُ بْنُ الْبَكْرِ الْأَصْفَهَانِي

بَدَفَمِ الْمَقْدَمَةِ

الْحَجَرُ الْأَوَّلُ



مرکز تحقیقات تکلیف پویر علوم اسلامی

منشورات
جماعة المدرسين في الحوزة العلية
في قم المقدسة

٠١٨٦٨١

كَلِمَةُ حَوْلَ الْفِقْهِ الْأِسْلَامِيِّ



ترجمة الشارح والماتن قدس سرهما

بسم الله الرحمن الرحيم
(حديث في التفقه)

محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن ابي عمير، عن
جميل بن دراج، عن ابان بن تغلب، عن ابي عبد الله عليه السلام قال:
لوددت أن اصحابي ضربت رؤسهم بالسياط حتى يتفقهوا.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين. جاءت رسالة الاسلام وهي تحمل إلى البشرية آخر أطروحة جادت بها، يد السماء على سكان هذه الأرض، بعد فترة طويلة من الانقطاع دامت قروناً من الزمن.

هبطت رسالة الله على الأرض يحملها أعظم إنسان عرفته السماء، فبشر بدعوته في مجتمع لم يتنفس نسمة من الحياة، ولم يكن له بالحضارة والتربية الانسانية عهد قريب ولا بعيد، ولم يمت إلى المفاهيم السامية والخلق الرقيق بصلة في حاضره ولا ماضيه القريب، فبدأ جهاداً شاقاً عسيراً متواصلاً دائباً، لا يعرف فتوراً ولا كلاً، ولا وهناً ولا مللاً، حتى نظف الجزيرة العربية من جرائم الشرك، وفسل قلوب الجاهليين البغاة من ركام^١ الصغائر والأحقاد، وطهر عقولهم من أدران الخرافات والأوهام، ووضع عنهم إصرهم^٢ والأغلال التي كانت عليهم^٣، وجعل منهم خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر^٤.

١- الركام بالضم الزمل المتراكم وكذلك الحجاب وما أشبهه (مجمع)

٢- اقتباس من الكتاب العزيز- الاعراف ١٥٧

٣- اقتباس أيضاً من الكتاب العزيز- آل عمران ١١٠

هكذا شقت شريعة الله طريقها الى مجتمع بنى الإنسان، فكانت عقيدة تطمئن اليها القلوب، ونهجاً يهتدي به الإنسان في السلوك، واطروحة شاملة تنظم حياة الإنسان من المهد الى اللحد، بل وتخطط له وهولم يظا المهد بعد، كما ويتبعه بعد ان و اراه اللحد.

وهكذا كان الاسلام عقيدة يتألف منها كيانه^١ الفكري و أساسه العقيدى، يقوم عليها صرح عظيم من التشريعات الالهية التي تخطط لحياة الإنسان على وجه الارض تخطيطاً منسجماً مع فطرة الإنسان لا يتم له بدون سعادة و هناء.

و كان من أبده ما عرفه المسلمون الأوائل انّ اسلامهم دين الإنسان قبل أن يكون أي شيء آخر، فهو يتبع في سعته و ضيقه سعة آفاق الوجود الانساني و ضيقها، و لما كان الوجود الانساني وجوداً واسع الأبعاد، بعيد الافاق، ممتد الجوانب، فلا بدّ للاسلام ان لا يقصر في سعته و تعدد جوانبه و بعد مساحاته التشريعية عن سعة هذا الإنسان.

فكانت هذه البديهة الاسلامية تدفع بالمسلمين الى أن يرجعوا الى الاسلام في كل ما يحدث لهم من شؤون، أو تنظراً عليهم من مشكلات، أو تعرضهم من قضايا، و كان الامر سهلاً حين كانوا و الرسول بين أظهرهم يمدّهم من تعاليم الوحي و هداياته بما يشاؤون و يحتاجون، و بعد أن أجاب الرسول صلى الله عليه و آله و سلم دعوة ربه بقيت مشكلة الحاجة الى أحكام الاسلام مهلة الحلّ الى حدّ ما حتى منتصف القرن الاول الهجرى و شيئاً من نصفه الثاني، حيث كانت هناك باقية من صحابة الرسول صلى الله عليه و آله و سلم الذين تحمّلوا العلم منه صلى الله عليه و آله و سلم قد رما وقع إليهم و استطاعوا تحمّله، فكانوا مرجعاً للمسلمين، يسألونهم عن رأى الاسلام في ما تنظراً عليهم من مشكلات، و تجد لهم من مسائل.

وانما بدأت المشكلة الكبرى بعد أن غادرت هذه الوجوه مجتمع المسلمين و أسلمت الى ربّها، فبقى المسلمون، و بقيت ركام المشكلات و الأحداث تنتظر

١ — الكيان الطبيعية و الخلقة — المنجد

٢ — غادره أي تركه و إيقاه — المنجد

رأي الإسلام فيها، وليس عليها من الكتاب دلالة تصرّيح، ولا من السنة أثر صريح.

وقد كانت شيعة أهل البيت عليهم السلام اخف مؤنة من غيرهم أمام هذه المشكلات فهم على ما يعتقدونه في أئمة أهل البيت عليهم السلام من العصمة و المرجعية في بيان الأحكام، كانوا يراجعونهم في ما يبدلهم من الوقائع و الأحداث، ولكنهم واجهوا المشكلة نفسها— مع شيء من الاختلاف— منذ ان بدأ عصر الغيبة وخاصة بعد انتهاء فترة الغيبة الصغرى (فترة النيابة الخاصة عن الامام) و شروع الغيبة الكبرى حيث انقطعت الشيعة عن امامهم انقطاعاً يشبه بالتام.

و على أتى حال فقد أصبحت الحاجة الى معرفة الحكم الاسلامي في الاحداث المتجددة بل وحتى الاحداث السالفة باعتبار أن البعد الزمني بين الأمة وبين عصر التشريع جعلهم يجهلون حكم كثير من الاحداث التي وقعت في عصر النبوة و التشريع ايضاً الا ما اشتهر حكمه وذاع— حاجة ماسة لدى الشيعة و السنة على السواء و كان لأبد لها من حل، و كانت اطروحة «الاجتهاد» هي الحل...

ولكى نعرف إجمالاً من هذه الاطروحة، لأبد من التعرف على المشكلة التي جاءت الاطروحة لحلها، وأسبابها وشرائطها، وبهذا الصدد نقول:

١— الإسلام شريعة كاملة شاملة جاء ليحكم مجتمع الإنسان على مدى الدهور و يبلغ بالانسان الى كماله الأقصى— وهذا من بديهيات الإسلام الذي لا ريب فيه، فالإسلام إذن:

الف— شريعة عامة لكل الناس، من غير اختصاص بفضة دون فئة، أو قوم دون قوم.

قال تعالى: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَكَمًا لِلنَّاسِ»^١
وقال ايضاً: «قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا»^٢

ب- عام لكل الازمنة، لا يختص تشريعه بزمان خاص، قال أبو عبد الله الصادق ع: «حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيامة، ولا يكون غيره، ولا يجيء غيره»^١

ج- يتصدى لكل قضايا الانسان صغيرها و كبيرها، جليلها وحقيقها، فلا يهمل من شؤون الانسان شيئاً أبداً.

قال أبو جعفر الباقر (ع): «إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الامة إلا أنزله في كتابه، و بينه لرسوله صلى الله عليه وآله، وجعل لكل شيء حداً و جعل عليه دليلاً يدل عليه، وجعل على من تعدى ذلك الحد حداً»^٢

٢- الذي ورثه المسلمون من النصوص التشريعية يسير جداً بالنسبة إلى العدد الهائل^٣ من المشكلات و الاحداث المستجدة، أما الكتاب فأكثره عقيدة و مواعظ و قصص، و لا يتعدى آياته الواردة في الاحكام، الخمسة آية، بينها العام و الخاص، و المطلق و المقيد، و الناسخ و المنسوخ. والمجمل و المبين إلى غير ذلك.

و أما السنة فمالم يصلنا منها اكثر مما وصلنا، فقد منع الخليفة الثاني من تدوينها منعاً باتاً و ظلت السنة غير مدونة حتى عزم عمر بن عبد العزيز على تدوينها فأمر قاضيه على المدينة أبا بكر محمد بن عمرو بن حزم أن يجمع الاحاديث فتوفي ابن عبد العزيز و قد جمع ابن حزم كتاباً قبل أن يبعث به إليه^٤ و قد أكلت هذه المدة أعمار من حملوا من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً من العلم، فلم يبق من السنة إلا ما حمله عنهم فئة قليلة من التابعين.

و من هذا الممر الضيق عبرت اليناستة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، و كان من الطبيعي أن لا يفي بكثير مما تمس فيه الحاجة إلى تشريع.

٣- اتساع رقعة الإسلام، و دخول الناس في دين الله أفواجا و التطور

١- اصول الكافي ج ١ ص ٥٨ باب البدع و العقائس حديث ١٦

٢- اصول الكافي ج ١ ص ٥٨ باب الردائي الكتاب والسنة حديث ٢

٣- هاله من باب قال يهوده هؤلاء الفرقة فهو هائل (مجمع)

٤- حاشية الزرقاني على موجز مالك ج ١ ص ١٠.

التمدينى السريع، و تعقد العلاقات الاجتماعية، كل هذا وغيره متبب حدوث مشكلات ومساأل جديدة تحتاج الى حل اسلامي، وليس في ظاهر الكتاب ما يشير الى حلها، ولا في السنة الموجودة بأيدي المسلمين ما يكفيهم لحلها.

وهنا كانت الصعوبة، و كان لأبد في تذليلها من العثور على ما يملأ فراغ التصوص التشريعية، و كان لأبد أن يكون الحل إسلامياً ايضاً ليكون منسجماً مع شمول الشريعة الاسلامية و كمالها الذى لا ريب فيه، فإن ملأ الفراغ التشريعي بما أليمت الى الاسلام بصلة، معناه الاعتراف بنقص الشريعة، مع ان شمول الشريعة و كمالها من اوضح ما اتفقت فيه كلمة المسلمين قاطبة.

و كان الاجتهاد هو الاطروحة المشتعلة على كلتا الخصلتين— في رأى كثير من فقهاء المسلمين منهم أبو حنيفة و تلميذه أبو يوسف، و محمد بن الحسن الشيباني— فهي من جهة تملأ الفراغ التشريعي المشار اليه، و من جهة أخرى فهي— في وجهة نظر أصحابها— تستمد مشروعيتها من الاسلام نفسه.

و أطروحة الاجتهاد تتلخص— في رأى هذه المدرسة— في استعمال القياس و للاستحسان للوصول إلى أحكام الشرع، و من وظيفة المجتهد أن يرجع في أخذ الحكم الشرعي إلى الكتاب و السنة أولاً، فإن وجد فيهما ما يفي بمقصوده و الآ قال في المسئلة بما يقتضيه رأيه مستعيناً في ذلك بالقياس و الاستحسان.

أما فقهاء مذهب اهل البيت عليهم السلام فقد شجبوا هذه الطريقة شجباً صارماً تبعاً لأئمتهم عليهم السلام و اعتبروا اتخاذ هذا الاسلوب في التشريع إدخالاً لغير الاسلام فيه، و رأوا أن اللجأ الى هذه الطريقة اعتراف بنقص الشريعة وعدم وفائها بما يحتاجه الناس، و أن نسبة هذه الطريقة إلى الاسلام غير مؤيطة بدليل، مع أنها اتهم له بالتأقص، فإن أدعائه الشمول و الكمال من جهة، مع تشريعه لطريقة الاجتهاد التي ليست إلا اعترافاً. بالتقص في التشريع من جهة أخرى جمع بين متناقضين، و رسالة الله أسمى من ان تصاب بشيء من ذلك.

وقد كان في ماورثوه عن ائمتهم عليهم السلام من ثروة علمية هائلة غنى لهم عن اللجأ الى الرأي و القياس، فما من شيء يحتاج الى تشريع إلا وفي أحاديث أهل البيت عليهم السلام ما يتصدى لبيان حكمه بوجه من الوجوه. غير أن هذا الميراث العظيم بوحدة لم يكن ليضع عن الطالبيين لاحكام الشرع كل جهد، ولم يكن تحصيل الحكم الشرعي منها على درجة من السهولة بحيث يتاح ذلك لكل أحد من الناس بل كانت معرفة الحكم الشرعي من خلال احاديث أهل البيت عليهم السلام على ماهي عليه من غزارة و وفرة - مكتسفة بعثة صعوبات:

١- إن في أحاديث أهل البيت عليهم السلام عاماً و خاصاً ومطلقاً ومقيداً ومجملأً و مبيناً فاستفادة الحكم الشرعي منها يتوقف على إحاطة، كمية و كيفية بأحاديثهم أولاً، و على معرفة القواعد و الاساليب التي لابد من اتباعها في حمل المطلق على المقيّد، أو العام على الخاص، أو المجمل على المبيّن ثانياً.

٢- إن الرواسب النفسية و التوابق و المرنكزات الذّهنية و العوامل الذاتية تؤثر في فهم النصوص و العبارات، و لذلك نرى الأفهام تختلف في ما تتلقاه من عبارة واحدة، و عليه فلا بد من اكتشاف القواعد و الاساليب الاوليّة التي تجري عليها الازدهان السليمة في التفاهم بالعبارات، و لابد من الاستعانة بها في فهم الاحاديث.

٣- إن في التشريع الاسلامي جانباً متغيراً متطوراً لم يتعرض الإسلام فيه بتشريع تفصيلي ثابت لارتباطه بالجوانب المتغيرة من حياة الإنسان، بل جاء فيه بتشريعات عامة و ترك لولي الامر مسؤولية تفاصيله، و هو ما يسمى بـ «منطقة الفراغ» و لابد لولي الامر أن يتوفر على شرائط منها: العلم الكامل بالشرعية، و العدالة البالغة حدّ الملكة.

٤- مايجده المراجع للأحاديث المروية عن أهل البيت عليهم السلام من التعارض بينها في بعض الأحيان، و السبب في ذلك أحداً من

الف- ضياع القرائن المكتشف بها النص، أو السياق الذي ورد فيه، نتيجة للتقطيع أو الغفلة في مقام رواية الحديث.

ب- تصرف الرواة في ألفاظ النص ونقلهم له غير مكترئين بألفاظه وغير محافظين على حرفيته.

ج- ظروف التهمة الشديدة التي عاشها الأئمة عليهم السلام، مما جعلهم يضطرون في بعض الاحايين إلى اتخاذ مواقف قولية أو عملية مخالفة لأرائهم، انسجاماً مع الوضع السائد وحفاظاً على وجود الشريعة ودعائها.

د- أسلوب التدرج الذي كان يسلكه ائمتنا في مجال بيان الأحكام الشرعية وتبليغها للناس مراعاة لحال السائل أو للظروف المكتتفة به.

هـ- عملية الدس والتزوير التي قام بها بعض المفرضين والمعادين لمذهب أهل البيت عليهم السلام على ما أثبتته لنا التاريخ، وورد التصريح به والتحذير منه في روايات الأئمة عليهم السلام انفسهم.

فلا بد لمن يتصدى لاختصاص الأحكام الشرعية من الروايات من القدرة على حل التعارض بين الروايتين، وأجراء القواعد التي لا بد من تطبيقها بين المتعارضتين:

٥- من الطبيعي أن أحاديث أهل البيت عليهم السلام لم تصل إلينا بالمباشرة، وإنما وصلتنا عن طريق الرواة والتاقلين، ومن المقطوع به تفاوت حال الرواة من حيث الوثاقة وعدمها والحفظ والضياع وعدمهما، مع العلم بأنه لا يمكن الركون إلا إلى نقل الحافظ الأمين.

وحينئذ فمعرفة التاقلين والرواة بأشخاصهم وأوصافهم أمر لا بد منه في العمل بالحديث.

ثم إن أحاديث أهل البيت عليهم السلام ليست هي وحدها مصدراً للأحكام الشرعية، بل هي إلى جانب الكتاب والسنة النبوية في المصدرية للأحكام، فتبقى على عهدة من يريد التصدي لمعرفة الأحكام الشرعية أن يحيط بهما فهما واستيعاباً مع أن الرجوع إلى السنة النبوية مكتشف ببعض الصعوبات التي أشرنا إليها فيما تقدم.

ثم إذا ضممننا إلى هذين المصدرين (الكتاب والسنة) العقل والاجماع

فلا بد بالنسبة إلى المصدر الأول - (العقل) - من التوثق من مصدريته
للاحكام الشرعية و كيفية دلالة عليها و الشرائط التي لابد من توفرها في ذلك، و
لابد بالنسبة للثاني (الأجماع) من التوثق من مصدريته لحكم الشرع، و كيفية
ذلك، و الشرايط التي لابد من توفرها في ذلك، بالإضافة إلى الإحاطة بأقوال
الفقهاء، من القدماء و المحدثين.

وقد أشار الشهيد الثاني إلى الشرائط المعتبرة في المفتي فقال:
اعلم أن شرط المفتي كونه مسلماً مكلفاً عدلاً فقيهاً، وإنما يحصل له الفقه
إذا كان قتيماً بمعرفة الأحكام الشرعية مستنبطاً لها من أدلتها التفصيلية - من
لكتاب و السنة و الأجماع و أدلة العقل - و غيرها مما هو محقق في محله و لا يتم
معرفة ذلك إلا بمعرفة ما يتوقف عليه اثبات الضائع و صفاته التي يتم بها
الآيمان و النبوة و الإمامة و المعاد من علم الكلام.
و معرفة ما يكتب بها الأدلة من التحو و الصرف و اللغة العربية و شرائط الحد
و البرهان من علم المنطق.

و معرفة أصول الفقه و ما يتعلق بالأحكام الشرعية من آيات القرآن.
و معرفة الحديث المتعلق بها، و علومه متناً و اسناداً، ولو بوجود أصل صحيح
يرجع إليه عند الحاجة إلى شيء منه.

و معرفة مواضع الخلاف و الوفاق بمعنى أن يعرف في المسئلة التي يفتي بها
أن قولاً لا يخالف الأجماع، بل يعلم أنه و افق بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه
أن المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره أو ما قاربه.
و ان يكون له ملكة نفسانية و قوة قلمية يقتدر بها على اقتناص الفروع من
أصولها و رد كل قضية إلى ما يناسبها من الأدلة.

و هذه شرائط المفتي المطلق المستقل أوردناها على طريق الأجمال و
تفصيلها موكول إلى أصول الفقه^١

هذه هي أهم الصعوبات التي لابد من تذليلها في معرفة الاحكام الشرعية من
مصادرها و القدرة على اجتياز هذه الصعوبات و القيام بعملية استنباط الحكم

الشرعي من مصادره على الوجه المطلوب، هو الذي يطلق عليه في عُرف علماء الشيعة الأجتهد، و لهذا فتعريف الأجتهد عندهم هو «ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام الشرعية»^١

والكتاب الذي بأيدينا نموذج من هذه المحاولة الاستنباطية اشترك في انجازه مجتهدان من اكبر اعلام الفقه الامامي، احدهما: العلامة الحلي، وهو صاحب المتن المسمى بـ «ارشاد الاذهان إلى احكام الايمان» و ثانيهما: المقدس الأردبيلي شارح ذلك المتن ومؤلف الكتاب الحاضر: «مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الاذهان».

و سوف نحاول فيمايلي أن نترجم لشخصيتيهما ترجمة موجزة فنبدء بصاحب المتن:

العلامة الحلي:

قال ابن داود الحلي في رجاله:

«الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي شيخ الطاقة و علامة وقته و صاحب التحقيق و التدقيق كثير التصانيف، انتهت رياسة الامامية اليه في المحقول و المنقول»^٢

و قال المحدث النوري صاحب المستدرک على و سائل الشيعة: «الشيخ الاحل الاعظم بحر العلوم و الفضائل و الحكم، حافظ ناموس الهداية، و كاسر ناقوس الغواية، حامى بيضة الدين، ما حى آثار المفسدين الذي هو بين

١- الاجتهاد، لتقليد من التنقيح ص ٢٠

٢- رجال ابن داود القسم الاول، العدد ٤٦١. و في العلامة هي ترجمة حسن الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر (با كهم المصومة و لقاء العير الممجة و الهاء المشددة و الراء) ابو منصور الحلي مولداً و ممكناً

علمائنا الاصفياء كالبدريين النجوم، وعلى المعاندين الاشقياء اشد من عذاب السموم و أحد من الضارم المسموم، صاحب المقامات الفاخرة و الكرامات لباهرة، و لعبادات الزاهرة و السعادات الظاهرة لسان الفقهاء و المتكلمين و المحدثين و المفترين، ترجمان الحكماء و العارفين و السالكين المتبحرين، الناطق عن مشكاة الحق المبين، الكاشف عن اسرار الدين المتين، آية الله التامة العامة، و حجة الخاصة على العامة، علامة المشارق و المغارب، و شمس سماء المفاهيم و المناقب و المكارم و المآرب، الشيخ جمال الدين ابي منصور الحسن بن سعيد الدين يوسف بن زين الدين علي بن المطهر الحلي، افاض الله على مرقدته شأبيب الرحمة و الرضوان»^١

وقال العلامة ميرزا عبد الله الافندي^٢، في كتابه «رياض العلماء»: الامام الهمام العالم العامل الفاضل الكامل الشاعر الماهر، علامة العلماء، و فقامة الفضلاء، استاد الدنيا، المعروف فيما بين الاصحاب بـ «العلامة» عند الأطلاق الموصوف بمائة العلم، و نهاية الفهم و الكمال، و هو ابن اخت المحقق، و كان قدس آية الله لاهل الارض، و له حقوق عظيمة على زمرة الامامية، و لطاقة الشيعة الحقبة الاثنى عشرية لساناً و بياناً، تدريساً و تأليفاً، و كان حامعاً لأنواع العلوم، مصتفاً في اقسامها، حكيماً متكلماً، فقيهاً محدثاً، اصولياً، ادبياً، شاعراً ماهراً، و قد رأيت بعض اشعاره ببلدة اردبيل، و هي تدل على جودة طبعه في انواع النظم ايضاً، و افر التصنيف، متكاثر التأليف، احسن استفاد عن حم غفير من علماء عصره من العامة و الخاصة، و افاد و اجاد على جمع كثير من فضلاء دهره من الخاصة و العامة»^٣

هذه نماذج من اطراء علماء الشيعة لهذا الامام الفذ و يبدو أن عظمة الرجل بلغت من لوضوح و الاشتهار بحيث لم يسع للمتعصبين من علماء السنة انكارها، كابن حجر العسقلاني فقد ذكره في «لسان الميزان» بمالفظه الحسين. «ابن

١- لقائه الثالثة من حاشية المستدرك ص ٤٥٩ من الجزء ٣ ط حمر

٢- انظر بود في حدود سنة ١٠٦٦ و انتهى في حدود سنة ١١٣٠ (الكسى ج ٢ ص ٤١)

٣- رياض العلماء، حرف الحاء المهملة، نقلاً عن مقدمة الاضواء.

يوسف بن المطهر الحلي عالم الشيعة و امامهم ومصنفهم، كان آية في الذكاء، شرح مختصر ابن الحاجب شرحاً جيداً سهل المأخذ، غاية في الايضاح، و اشتهرت تصانيفه في حياته، و هو الذي ردّ عليه الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتابه المعروف بـ «الرد على الرافضي» و كان ابن المطهر مشتهراً بالذكر و احسن الاخلاق، و لما بلغه بمصر كتاب ابن تيمية، قال: لو كان يفهم ما اقول اجبته^١ و لقدوهم ابن حجر اذ عبر عن العلامة بـ «الحسين» مع ان اسمه «الحسن» من دون خلاف كماوهم ايضاً في موضع آخر من كتابه اذ قال: «يوسف بن الحسن ابن المطهر الرافضي المشهور كان رأس الشيعة في زمانه»^٢ اذ جعل اسم الوالد موضع الولد و الصحيح: حسن بن يوسف.

و لعل العلاقة الحلي رضوان الله عليه ثاني رجلين لم يعهد لهما بين علماء الامامية مثل في عصر الغيبة الكبرى، اولهما شيخ الطائفة الطوسي، و ابرز ما اشترك فيه هذا ان العلمان— من خصائص— هو هذه الموسوعية الفريدة التي جعل كلاً من هذين العلمين على رأس مرحلة جديدة من تاريخ الفكر الشيعي، و كما أنّ ريادة^٣ الشيخ الطوسي و امامته العزة للفكر الامامي تجلّت في ركود حركة الاجتهاد في مدرسة الشيعة لمدة قرن من الزمن تقريباً، نظراً لما كان يحتهل^٤ الشيخ في نفوس العلماء من قدسية و احترام جعلت آرائه و نظرياته فوق حدّ النقاش و النقد في تصوّراتهم، كذلك ظهرت نفس المكانة للعلامة في ظاهرة أخرى، و هي ما جرت عليه عادة الفقهاء الشيعة من الحكم على عصر ما بعد العلامة بأنّه عصر جديد و تسمية الفقهاء الذين سبقوا عصر العلامة بـ «المتقنين» و الفقهاء الذين تأخروا عن عصر العلامة بـ «المتأخرين».

و من ظواهر هذه العظمة الفريدة التي اختص بها الامام الحسن بن يوسف، اشتهاره بين علماء الطائفة بألقاب كبيرة المدلول، جليلة المضمون، لم يُعهد

١- لسان المبرك ج ٢ ص ٣١٧ ط حيدرآباد.

٢- نفس المصدر ج ٦ ص ٣١٩ ط حيدرآباد.

٣- اصل لرائد الذي يتقدم القوم يصير لهم الكلاء و مقاطع الفيت يقال راد يرود ربدأ و رواداً و ريادة (مجمع)

٤- احل المكان و بالمكان قرأه (المسجد)

اطلاقها على غيره من علماء الطائفة مثل «آية الله على الاطلاق» و«العلامة» و«لامام»

مولده

ولده في الحلة، وهي وقتئذ مناخ العلماء، ومجمع اهل الفضل، وكان والده من كبار علماء الإمامية في عصره، وهو الشيخ سديد الدين يوسف بن زين الدين علي بن المطهر الحلي، وأمه اخت المحقق الحلي صاحب الشرايع بنت أبي يحيى الحسن بن يحيى صاحب الجامع ابن الحسن بن سعيد الهذلي. واما تاريخ ولادته، فقد ذكره العلامة ره بنفسه في جوابه للتيد المهتا بن سنان المدني، قال ره:

«و اما مولد العبد فالذي وحدته بخط والدي قدس الله روحه ماصورته: وُلد ولدي المبارك ابومنصور الحسن بن يوسف بن مطهر ليلة الجمعة في الثبث الاخير من الليل ٢٧ رمضان، من سنة ٦٤٨ هـ. مشايخه في القراءة والرواية:

تلمذ الامام العلامة على عدة من كبار علماء وقته في مختلف الفنون التي كانت سائدة في ذلك الحين، وفيما يلي، اسماؤهم:

١- الشيخ سديد الدين يوسف، والد العلامة، وقد كان من علماء الشيعة في عصره، قال ابن داود الحلي ره في ترجمة العلامة: وكان والده قدس الله روحه فقيهاً محققاً مدرّساً عظيم الشأن^١ قرأ عليه في العلوم الآلية والفقه والاصول والحديث.

٢- المحقق الحلي جعفر بن الحسن، خال العلامة، قال ابن داود: جعفر بن الحسن بن يحيى شيخنا نجم الدين ابوالقاسم المحقق المدقق، الامام العلامة واحد عصره، كان السن اهل زمانه واقومهم بالحجة واسرهم استحضاراً- الى ان يقول- وله تلاميذ فقهاء فضلاء رحمه الله^٢ وقال العلامة

١- وفي العلامة: و المولد تاسع عشر شهر رمضان

٢- رجال ابن داود، القسم الاول، العدد (٤٦١)

٣- نفس المصدر، القسم الاول، العدد ٣٠٠.

في حقه «وهذا الشيخ كان افضل اهل عصره في الفقه»^١ اخذ العلامة عنه الفقه و الاصول، وروى الحديث.

٣- المحقق الفيلسوف نصير الدين الطوسي قدس سره،^٢ قال العلامة «و كان هذا الشيخ افضل اهل عصره في العلوم العقلية و النقلية، وله مصنوعات كثيرة في العلوم الحكمية و الاحكام الشرعية على مذهب الامامية، و كان اشرف من شاهنشا في الاخلاق نور الله ضريحه قرأت عليه الهيئات الشفا لابي علي بن سينا، و بعض التذكرة في الهيئة تصنيفه رحمه الله ثم ادركه الموت المحتوم قدس الله روحه»^٣

٤ و ٥- السيدان الجليلان رضي الدين علي و جلال الدين احمد ابنا موسى بن طاووس الحسينيان قدس الله روحهما، قال العلامة: «وهذان السيدان زاهدان عابدان ورعان، و كان رضي الدين علي ره صاحب كرامات حكى لي بعضها، و روى لي والذي عنه البعض الآخر»^٤

٦- الشيخ السعيد نجيب الدين يحيى بن احمد بن سعيد قال ابن داود: «يحيى بن احمد بن سعيد، شيخنا الامام العلامة الورع القدوة، و كان جامعاً لفنون العلم الأدبية والفقهية و الاصولية، و كان اورع الفضلاء و ازهدهم له تصانيف جامعة للفوائد، منها كتاب «الجامع للشرائع» في الفقه، و كتاب «المدخل» في اصول الفقه و غير ذلك مات في ذي الحجة سنة ٦٩٠ قدس الله روحه»^٥

٧- الشيخ مفيد الدين محمد بن جهيم، قال العلامة حينما جاء الخواجة نصير الدين الطوسي الى الحلة فاجتمع عنده فقهاء الحلة، اشار الى الفقيه نجم الدين جعفر بن سعيد، و قال: من اعلم هؤلاء الجماعة؟ فقال له: كلهم فاضلون

١- حارة العلامة لبي زهرة البحار ج ١٠٧ ص ٦٣.

٢- المتولد سنة ٥٩٧ و المتوفى سنة ٦٧٢ هجرية قمرية

٣- احازة العلامة لبي زهرة البحار ج ١٠٧ ص ٦٢

٤- نفس المصدر ص ٦٣

٥- رجال ابن داود، القسم الاول العدد ١٦٦٠.

علماء ان كان واحد منهم مبرزاً في فنّ كان الآخر مبرزاً في فن آخر فقال: من اعلمهم بالأصولين؟ فأشار إلى والذي سديد الدين يوسف بن المطهر وإلى المقيّم سعيد الدين بن محمد بن جهيم فقال: هذان اعلم الجماعة بعلم الكلام و اصول الفقه.^١

٨- الشيخ السعيد الحسين بن علي بن سليمان البحراني قدس الله روحه.
٩- الشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني شارح نهج البلاغة المتوفى سنة ٦٧٩ هـ.^٢

١٠- الشيخ نجم الدين علي بن عمر الكاتب القزويني، المعروف بـ «ديبران» قال العلامة: «كان من فضلاء العصر و اعلمهم بالمنطق وله تصانيف كثيرة، قرأت عليه شرح الكشف إلا ما شذ، و كان له خلق حسن و مناظرات جيدة، و كان من افضل علماء الشافعية عارفاً بالحكمة»^٣

١١- الشيخ برهان الدين النسفي، قال العلامة «و هذا الشيخ كان عظيم الشأن زاهداً مصنفاً في الجدل استخرج مسائل مشكلة قرأت عليه بعض مصنفاته في الجدل وله مصنفات متعدّدة»^٤

١٢- الشيخ ابو علي الحسن بن ابراهيم الفاروقي الواسطي، قال العلامة «و هذا الشيخ كان رجلاً صالحاً من فقهاء السنة و علمائهم»^٥

١٣- الشيخ تقي الدين عبدالله بن جعفر بن علي بن الصباغ الكوفي، قال العلامة «و هذا الشيخ كان صالحاً من فقهاء الحنفية بالكوفة»^٦

١٤- الشيخ شمس الدين محمد بن محمد بن احمد الكيشي، قرأ عليه في

١- الاحازة لبني زهرة، البحار ج ١٠٧ ص ٦٤.

٢- مقدمة شرح نهج البلاغة لابن ميثم ص ٩، و مقدمة لحقاق الحق ص ٤٧.

٣- الاحازة الكبيرة لبني زهرة البحار ج ١٠٧ ص ٦٦.

٤- البحار ج ١٠٧ ص ٦٧.

٥- نفس المصدر ص ٦٧.

٦- نفس المصدر ص ٦٧.

العلوم العقلية والنقلية وروى عنه، قال في اجازته: «وهذا الشيخ كان من افضل علماء الشافعية و كان من انصف الناس في البحث، كنت اقرأ عليه و اورد عليه اعتراضات في بعض الأوقات فيفكر ثم يجيب تارة وتارة اخرى يقول حتى نفكر في هذا عاود في هذا السؤال، فعاوده يوما ويومين وثلاثة فتارة يقول يجيب و تارة يقول هذا عجزت عن جوابه»^١

هذا وهناك مشايخ آخرون له قده وردت الاشارة اليهم في بعض المصادر، تركنا ذكرهم تجنباً للأسهاب.^٢

سيرته وبعض قضاياه

كان الامام العلامة رحمه الله، مثلاً عالياً في التقوى و كمال النفس، وقد عرفت منه قضايها تدل على ورع نادر النظم، قال العلامة الكبير السيد مهدي بحر العلوم، (بعد اطراء له على شيخنا الامام و الماع^٣ الى صلته بالسُلطان خدابنده-) انه مع ذلك كان شديد التورع، كثير التواضع، خصوصاً مع الذرية الطاهرة النبوية، و العصابة العلوية كما يظهر من المسائل المدنية وغيرها، وقد سمعت من مشايخنا رضوان الله عليهم انه كان يقضى صلاته اذا تبدل رأيه في بعض ما يتعلق بها من المسائل حذراً من احتمال التخصير في الاجتهاد، و هذا غاية الاحتياط و منتهى الورع و التداد، و ليت شمرى كيف كان يجمع بين هذه الاشياء التي لا يتيسر القيام ببعضها لأقوى العلماء و العبادة، ولكن ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»^٤

وقد كان من كماله التقى و سموروحه أنه لم يواجه احداً ممن تهجم عليه و سبه من علماء اهل السنة إلا بالرد الحسن الجميل، وقد كان اشتهم عليه ابن تيمية الذي بلغ من تعصبه في الجدل و عدم منطقيته في الرد على العلامة أن انتقده علماء السنة أنفسهم.

١- نفس المصدر ص ٦٦.

٢- اسهب الكلام، وفي الكلام اطال (المنجد)

٣- اللمى من الرجال الزكى المتوفى (مجمع البحرين)

٤- من مقدمة احقاق الحق ص ٤٤.

قال ابن حجر عند تعرضه للعلامة الحلي - «وصف كتاباً في فصول على رضي الله عنه بقضه الشيخ تقي الدين بن تيمية في كتاب كبير وقداشار الشيخ تقي الدين السبكي إلي ذلك في ابياته المشهورة حيث قال -
وابن المطهر لم يظهر خلانقه

ولابن تيمية رد عليه، اي الرد واستيفاء اجوبة، لكننا ذكر بقية الايات في مايعاب به ابن تيمية من العقيدة، طالعت الرد المذكور فوجدته كما قال السبكي في الاستيفاء، لكن وجدته كثير التحامل الى الغاية في رد الاحاديث التي يوردها ابن المطهر، وان كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنه رد في رده كثيراً من الاحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها، لانه كان لا تساعه في الحفظ يتكلم على ما في صدره، والانسان عامد للنسيان، وكم من مبالغة لتوهين كلام الرافضي ادته احياناً الى تنقيص على رضي الله عنه»^١.

و حينما كتب ابن تيمية منهاج السنة رداً على كتاب العلامة منهاج الكرامة ولعله نفس ما اشار اليه ابن حجر - كتب اليه العلامة ابياتاً اولها:

لو كنت تعلم كل ما علم الوري طهر الصرت صديق كل العالم
لكن جهلت فقلت ان جميع من يهوى خلاف هواك ليس بعالم^٢

ومع ان ابن تيمية لم يراع ادب المناظرة في شيء من جدله الذي رد به على الأمام العلامة فانه لم يعهد من الأمام ابن المطهر رضوان الله عليه ان يحمل عليه في شيء من كلامه بما يشابه تعابير ابن تيمية.
وقد جاء في هامش الدرر لابن حجر ما لفظه:

بخط السخاوي: قال لي شيخنا تغمته الله برحمته - ابن حجر - : انه بلغه ان ابن المطهر لما حج اجتمع هو وابن تيمية وتذاكرا، واعجب ابن تيمية كلامه

١ - لسان الميراث ج ٦ ص ٢١٩ ط حيدرآباد

٢ - مقدمة كتاب الالفين ص ٦٢.

فقال له: من تكون يا هذا، فقال: الذي تسميه ابن المتجس، فحصل بينهما انس ومباشطة^١

و ليس هذا الخلق الإسلامي الراجح الذي تحلى به الأمام ابن المطهر امراً اختص به فقد عُرف ذلك من عامة علماء مدرسة اهل البيت عليهم السلام، في سيرتهم مع مخالفيهم، و ذلك مما ورثوه عن ائمتهم عليهم السلام الذين كانوا يبذلون في التأكيد على حسن السيرة مع العامة، وعلى رد الأسامة بالأحسان.

ومن روائع اخبار مولانا الامام ابن المطهر، قضية تشيع السلطان المغولي الشاه محمد خدابنده على يديه، و قد نقل العلامة محسن الأمين في موسوعته الشهيرة «اعيان الشيعة» عن العلامة المجلسي في شرح الفقيه، مانقصة:

«ان السلطان اولجايتو محمد المغولي الملقب بـ «شاه خدابنده» غضب على احدى زوجاته، فقال لها: انت طالق ثلاثاً، ثم ندم، فسأل العلماء، فقالوا: لا بد من المحلل، فقال: لكم في كل مسألة أقوال فهل يوجد هنا اختلاف؟ فقالوا: لا، فقال احد وزرائه: في الحلة عالم يضئ بطلان هذا الطلاق، فقال العلماء: إن مذهبه باطل، ولا عقل له ولا لأصحابه، ولا يليق بالملك أن يبعث الى مثله، فقال الملك: امهلوا حتى يحضر ونرى كلامه.

فبعث، فاحضر العلامة الحلي، فلما حضر جمع له الملك جميع علماء المذاهب، فلما دخل على الملك— اخفض له يده و دخل و سلم، و جلس الى جانب الملك، فقالوا للملك: ألم نقل لك انهم ضعفاء العقول، فقال: استلوه عن كل ما فعل.

فقالوا: لماذا لم تخضع للملك بهيئة الركوع؟ فقال: لأن رسول الله صلى الله عليه و آله لم يكن يركع له احد، و كان يسلم عليه و قال الله تعالى (فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَارَكَةٌ^٢) و لا يجوز الركوع و السجود لغير الله،

قالوا: فلم جلست بجنب الملك؟ قال: لانه لم يكن مكان خال غيره، قالوا:

١- الدرر الكامنة ج ٢ ص ٧٢ ط حيدرآباد.

٢- التور- ٦١

فلم اخذت نعليك بيدك و هو منافق للأدب، قال: خفت أن يسرقه بعض اهل المذاهب كما سرقوا نعل رسول الله ص.

فقالوا: ان اهل المذاهب لم يكونوا في عهد رسول الله ص، بل ولدوا بعد المائة فما فوق من وفاته ص، كل هذا والترجمان يترجم للملك كما يقوله العلامة، فقال للملك: قد سمعت اعترافهم هذا، فمن اين حصرنا الاجتهاد فيهم ولم يجوزوا الاخذ من غيرهم، ولو فرض انه اعلم.

فقال الملك: ألم يكن احد من اصحاب المذاهب في زمن النبي صلى الله عليه وآله ولا الصحابة؟ قالوا: لا، قال العلامة: ونحن نأخذ مذهبنا عن علي بن ابي طالب نفس رسول الله صلى الله عليه وآله، وانيه وابن عمه وصيه وعن اولاده من بعده»

فسأله عن الطلاق، فقال: باطل، لعدم الشهود العدول، وجرى البحث بينه وبين العلماء حتى ألزمهم جميعاً، فتشيع الملك، وخطب بأسماء الاثمة الاثنى عشر في جميع بلاده، و امر فضربت السكة بأسمائهم و امر بكتابتها على المساجد والمشاهد، قال المجلسي: والموجود يا صبيان في الجامع القديم في ثلاثة مواضع بتاريخ ذلك الزمان، وفي معبد (بيرمكران لنجان) ومعبد (الشيخ نورالتين النطنزي) من المرقاء وعلى منارة دارالسيادة التي اتمها السلطان المذكور بعد ما ابتدأ بها اخوه «غازان» كله من هذا القبيل، وكان من جملة القائمين بمناظرته الشيخ نظام الدين عبدالملك المراغي افضل علماء الشافعية فغلبه العلامة، واعترف المراغي بفضلها كما عن تاريخ الحافظ (آبرو) من علماء السنة وغيره... الخ...

ولاجل هذا السلطان صنف العلامة كتابي «كشف اليقين» و «منهاج الكرامة» وحكى هذه القصة صاحب مجالس المؤمنين عن تاريخ الحافظ (آبرو) وغيره— و آبرو لفظ فارسي ترجمته بالعربية: (ماء الوجه)— قال: حيث وقع في نفس اولجايو محمد خدا بنده اتباع مذهب الامامية امر باحصار علمائهم فلما حضر العلامة وغيره من علماء هذه الطائفة تقرر ان يحضر من علماء السنة الخواجة نظام الدين عبدالملك المراغي الذي هو افضل علماء الشافعية بل افضل علماء

السنة مطلقاً، فحضر وتناظر مع العلامة في الإمامة فالتفت العلامة مدعاه بالبراهين والادلة القاطعة، وظهر ذلك للحاضرين بحيث لم يبق موضع للشك فقال الخواجة نظام الدين عبد الملك: قوة هذه الادلة في غاية الظهور أما ان السلف حيث سلكوا طريقاً، والخلف لاجل الجاهل العوام ودفع تفرقة الاسلام اسبلوا السكوت عن زلل اولئك، ومن المناسب عدم هتك ذلك السر!!»^١.

وقال صاحب الحقائق في اللؤلؤة بعد ذكره للعلامة واطرائه: «ومن لطائفه أنه ناظر اهل الخلاف في مجلس السلطان محمد خدابنده انار الله برهانه وبعد اتمام المناظرة وبيان حقيقة مذهب الامامية الاثنى عشرية، خطب الشيخ قلس سره خطبة بليغة مشتملة على حمد الله و الصلاة على رسوله و الأئمة عليهم السلام، فلما استمع ذلك السيد الموصلي الذي كان من جملة المنكوبين بالمناظرة، قال: ما الدليل على جواز توجيه الصلاة على غير الأنبياء، فقرأ الشيخ في جوابه بلا انقطاع الكلام:

«الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَ إِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ، أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَ رَحْمَةٌ»^٢.

فقال الموصلي- على طريق المكابرة-: ما المصيبة التي اصابتهم حتى انهم يستوجبون بها الصلاة؟ فقال الشيخ: من اشنع المصائب واشدها أن حصل من فرار بهمس مثلك الذي يرجع المناققين الجهال المستوجبين اللعنة والتكال، على آل رسول الملك المتعال، فاستضحك الحاضرون وتمجبوا من بداهة آية الله في العالمين»^٣.

أدبه وشعره:

يظهر مما كتبه المترجمون للشيخ الأمام، أن له أدباً جيداً، وقريضاً حسناً،

١- اعيان الشيعه ج ٢٤ ص ٢٩١.

٢- البقرة - ١٥٦ - ١٥٧.

٣- عن مقدمة احقاق الحق ص ٤٢.

٤- الفريص: المروص الشعر لانه لقطع من الكلام.

غير أنه لم يكثُر في النظم، وإنما وصلت إلينا بعض أبيات متناثرة روى عنه أنه نظمها في مناسبات خاصة، و العادة تقتضي في أمثاله متى يحسنون النظم أن يكونوا قد نظموا شيئاً معتداً به من الشعر، ولعل الأمر في شيخنا العلامة كذلك غير أن صيته الطائر في العلم صرف أنظار الناس عن ذوقه الأدبي فصاعت أشعاره على مرور الزمن.

وقد رويت له أبيات من الشعر قليلة، فقد نقل الروضات البيتين التاليين ردّاً بهما على ابن تيمية حينما أبلغ أنه ألف في رده كتاباً:

لو كنت تعلم كل ما علم الوري	ظراً لصرت صديق كل العالم
لكن جهلت فقلت إن جميع من	يهوى خلاف هواك ليس بعالم ^١

وقال الأفندي في رياض العلماء: «كان - أي العلامة - ادبياً - شاعراً ماهراً، وقد أبت بعض أشعاره ببلدة أربيل، وهي تدل على جودة طبعه في أنواع النظم - ونقل عنه هذين البيتين:

لست في كل ساعة أنا محتا	ج ولا أنت قادر أن تنسيلا
فاغتنم حاجتي ويسرك قاحرز	فرصة تسترق فيها الخليللا

و كتب إلى العلامة الطوسي في صدر كتاب و أرملة إلى عسكر السلطان خدابنده مترخفاً للسفر إلى العراق من السلطانية - الأبيات التالية:

محبتي تقتضي مقامي	وحالتي تقتضي الرحيللا
هذان خصمان لست أقضي	بينهما خوف أن أميلا
ولا يزالان في اختصام	حتى نرى رأيك الجويللا

تلاميذه:

نقل عن اعيان العصر للصفدي انه وصف العلامة فقال: «وكان ريقى^١ الاخلاق حليماً، قائماً بالعلوم حكيماً، طار ذكره في الأقطار، واقتحم الناس إليه المخاوف والخطار وتخرج به اقوام»^٢

وعن ابن حجر في الدرر الكامنة ج ٢ ص ٧٢: «وتخرج به جماعة في عدة فنون»^٣

وعن الميرزا عبد الله الافندي: «وافاد واجاد على جمع كثير من فضلاء دهره من الخاصة بل العامة ايضا كما يظهر من اجازات علماء الفريقيين»^٤

ولاشك ان ما وصل اليها من ثبت لاسماء تلاميذه في المصادر التي ترجمت له، لا يعتبر إلا عن اشهر من عرفوا بالتلمذة عليه، وإلا فإن مدرسته كانت تضم عدداً كبيراً من فضلاء ذلك العصر وليس باستطاعتنا أن نذكر كل من اشارت المصادر إلى تلمذته عليه، وإنما نكتفي هنا، بأشهر تلاميذه المعروفين، وهم:

١- ولده الشيخ الفقيه الكبير فخر الدين محمد بن الحسن الحلي المعروف بـ «فخر المحققين» جاء في المسائل التي سألها عنه تلميذه السيد حيدر الآملی: بعد الحمد والصلاة هذه مسائل سئلتها عن جناب الشيخ الاعظم سلطان العلماء في العالم مفخر العرب والعجم قدوة المحققين مقتدى الخلائق اجمعين افضل المتقدمين والمتأخرين... الخ»^٥

٢- الشيخ المحقق قطب الدين الرازى البويهى، شارح الشمسية و المطالع، قال الشهيد في اجازته لابن الخازن «حضرت في خدمته - اى قطب الدين الرازى - قدس الله لطيفه بدمشق عام ٧٦٨ واستفدت من

١- راقص نفسه بمعنى حلم فهو ريقى والريقى في العلم المدلل نفسه لذلك (مجمع)

٢- ٣- ٤- مقدمة الاصيل ص ٢٤.

٥- خاتمة المستدرک ج ٣ ص ٤٥٩ ط حجر.

انفاسه - حتى يقول - وكان تلميذاً خاصاً للشيخ الامام جمال الدين»^١

٣- المحقق السيد عميد الدين عبدالمطلب الحسيني الاعرجي الحلبي، و هو ابن اخت العلامة.

٤- السيد احمد بن ابراهيم بن محمد بن الحسن بن زهرة الصادقي الحلبي.

٥- الشيخ زين الدين ابوالحسن علي بن احمد بن طراد المطاربادي

٦- السيد محمد بن علي الجرجاني، شارح العبادي في الاصول.

٧- المحقق النسابة السيد تاج الدين محمد بن القاسم بن معية الحسن الحلبي.

٨- المحقق السيد ضياء الدين عبدالله الاعرجي الحلبي، و هو ابن

اخت العلامة اخو عميد الدين المذكور

٩- الشيخ رضي الدين ابوالحسن علي بن احمد المزيدي الحلبي.

١٠ السيد جمال الدين الحسيني المرعشي الطبرسي الاملي.

١١- السيد النسابة مهتاب بن سنان المدني الحسيني الاعرجي.

١٢- الشيخ ابوالحسن محمد الاسترابادي.

١٣- السيد تاج الدين حسن المراشني.

١٤- الشيخ تقي الدين ابراهيم بن الحسين بن علي العاملي.

١٥- المولى زين الدين النيسابوري.

١٦- المولى تاج الدين محمود بن زين الدين محمد بن عبد الواحد

الرازي.

١٧- السيد شمس الدين الحلبي.

١٨- المولى زين الدين علي السروسي الطبرسي.

كتبه و مؤلفاته:

نقل الشيخ فخر الدين الطريحي عن بعض الأفاضل: انه وجد بخطه -

أى العلامة — خمساًة مجلد من مصنفاته غير خط غيره من تصانيفه^١
وعن بعض شراح التجريد: ان للعلامة نحواً من ألف مصنف.
وقال صاحب الحقائق فى اللؤلؤة «قيل: وُزعت تصانيف العلامة على أيام
همره من ولادته الى موته فكان قسط كل يوم كراساً،^٢ مع ما كان عليه من
الاشتغال بالأفادة والاستفادة والتدريس والأسفار والحضور عند الملوك، و
المناظرات مع الجمهور، والقيام بوظائف العبادة والمراسم العرفية، ونحو ذلك من
الأشغال، وهذا هو العجب العجيب الذى لا شك فيه ولا رتاب» الى غير ذلك من
كلمات الأصحاب.

وقد ذكر العلامة نفسه عدة من كتبه، فى كتابه «خلاصة الاقوال فى معرفة
الرجال» فبلغت ٧٥ كتاباً ولكنها ليست كل مؤلفاته التى بقيت منه، وقد جمعها
العلامة محسن الأمين فى كتابه (اعيان الشيعة) ورتبها حسب المواضيع، وهى
ما يلى^٣:

فى الفقه:

- ١- انتهى المطلب فى تحقيق المذهب ذكر فيه خلاف علمائنا خاصة و
مستند كل قائل مع الترجيح لما صار إليه، وقد طبع ببلدة تبريز.
- ٢- تذكرة الفقهاء، ذكر فيه خلاف علماء الإسلام فى كل مسألة مع تأييد
قول الشيعة خرج منه الى التكاثر اربعة عشر جزءاً طبع.
- ٣- ارشاد الأذهان الى احكام الأيمان، طبع - وهو المتن لكتابنا هذا -
- ٤- تحرير الفتاوى والأحكام، طبع.
- ٥- تلخيص المرام فى معرفة الأحكام.
- ٦- غاية الأحكام فى تنقيح تلخيص المرام.
- ٧- تسليك الأفهام فى معرفة الأحكام.
- ٨- تسهيل الأذهان الى معرفة أحكام الأيمان.

١- مجمع البحرين مادة (علم) ٢- الكراس والكراسة الجزء من الكتاب، مجموعة صغيرة دون الكتاب
(المجلد)

٣- وقد نقلنا ذلك عن مقبلة احقاق الحق للعلامة آية الله العظمى المرعشى دام ظله.

- ٩- قواعد الأحكام فى معرفة الحلال و الحرام، طبع مرتين.
- ١٠- تهذيب النفس فى معرفة المذاهب الخمس.
- ١١- تنقيح قواعد الدين المأخوذة عن آل يس.
- ١٢- المعتمد فى فقه الشريعة.
- ١٣- مختلف الشيعة فى احكام الشريعة، طبع.
- ١٤- تبصرة المتعلمين فى احكام الدين، طبع مرات بايران وغيرها و عليها شروح و تعاليق.
- ١٥- مدارك الأفهام، خرج منه الطهارة و الصلاة.
- ١٦- المنهاج فى مناسك الحاج.
- ١٧- رسالة فى واجبات الوضوء و الصلاة الفها باسم الوزير «ترمتاش او طرمتاش»
- ١٨- رسالة فى نية الصلاة.
- ١٩- تعلية على خلاف الشيخ.
- ٢٠- تعلية على المعتبر.

اصول الفقه

- ٢١- غاية الوصول فى شرح مختصر الأصول.
- ٢٢- مبادئ الوصول الى علم الأصول.
- ٢٣- النكت البديعة فى تحرير الذريعة، اى ذريعة سيدنا المرتضى علم الهدى.
- ٢٤- نهج الوصول الى علم الأصول.
- ٢٥- نهاية الوصول الى علم الأصول.
- ٢٦- منتهى الوصول الى علمي الكلام و الأصول.
- ٢٧- تهذيب طريق الوصول الى علم الأصول.
- ٢٨- تعلية على علة الشيخ فى الأصول.
- ٢٩- تعلية على المعارج لشيخه المحقق.

في الكلام والمناظرة :

- ٣٠- معارج الفهم في شرح النظم - اى نظم البراهين -
- ٣١- نظم البراهين في اصول الدين - متن الكتاب السابق -
- ٣٢- الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة
- ٣٣- نهاية المرام في علم الكلام.
- ٣٤- كشف الفوائد في شرح قواعد العقائد، طبع.
- ٣٥- تسليك النفس الى حظيرة القدس.
- ٣٦- مناهج اليقين او منهاج اليقين.
- ٣٧- انوار الملكوت في شرح الباقوت لابراهيم النوبختي في الكلام.
- ٣٨- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، طبع مرات بالهند و ايران.
- ٣٩- نهج المسترشدين في اصول الدين، مطبوع.
- ٤٠- مقصد الواصلين في معرفة اصول الدين.
- ٤١- منهاج الهداية و معراج الثريا.
- ٤٢- كشف الحق و نهج الصدق.
- ٤٣- الهادي في العقائد.
- ٤٤- واجب الاعتقاد في الأصول والفروع.
- ٤٥- تحصيل السداد في شرح واجب الاعتقاد.
- ٤٦- منهاج الكرامة.
- ٤٧- الالفين الفارق بين الصدق و المين. طبع مرات.
- ٤٨- الرسالة السعدية في الكلام، مطبوعة.
- ٤٩- رسالة في تحقيق معنى الإيمان.
- ٥٠- ايضاح مخالفة اهل السنة للكتاب و السنة.
- ٥١- رسالة في خلق الأعمال.
- ٥٢- كتاب في التماسب بين الأشعرية و الفرق السوفسطائية.
- ٥٣- الباب الحاد عشر في اصول الدين.

٥٤- أربعون مسئلة في اصول الدين.

٥٥- تعلية على شرحه للتجريد

٥٦- استقصاء النظر في القضاء والقدر.

في الفلسفة والمنطق:

٥٧- القواعد والمقاصد في المنطق والطبيعي والالهي.

٥٨- الأسرار الخفية في العلوم العقلية.

٥٩- المقاومات، قال في الخلاصة: با حشافية الحكماء السابقين وهو يتم

مع تمام صمرنا.

٦٠- حل المشكلات من كتاب التلويحات.

٦١- ايضاح التلبس من كلام الشيخ الرئيس.

٦٢- ايضاح المقاصد من حكمة عين القواعد، مطبوع.

٦٣- لب الحكمة.

٦٤- ايضاح المعضلات من شرح الاشارات.

٦٥- شرح حكمة الاشراق.

٦٦- نهج العرفان في علم الميزان.

٦٧- تحرير الابحاث في معرفة العلوم الثلاث (المنطق، الطبيعي، الالهي).

٦٨- كاشف الأستار في شرح كشف الأسرار.

٦٩- الدرالمكنون في علم القانون (اي المنطق).

٧٠- مرصداً لتدقيق ومقاصد التحقيق.

٧١- كشف الخفاء من كتاب الشفاء في الحكمة لابن سينا.

٧٢- القواعد الجلية في شرح رسالة الشمسية في المنطق.

٧٣- الجوهر النصيد في شرح منطق التجريد. مطبوع.

٧٤- بسط الاشارات في شرح اشارات ابن سينا.

٧٥- محصل الملخص.

- ٧٦- الاشارات الى معانى الاشارات.^١
 ٧٧- النور المشرق في علم المنطق.
 ٧٨- التعليم الثاني العام.
 ٧٩- كشف المشكلات في كتاب التلويحات، و لعله بعينه «حل المشكلات» الذي سبق ذكره.
 ٨٠- التعلية على كتاب اوائل المقالات للشيخ المفيد.

في التفسير:

- ٨١- نهج الايمان في تفسير القرآن.
 ٨٢- القول الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.

في الحديث:

- ٨٣- استقصاء الاعتبار في تحرير معاني الأخبار.
 ٨٤- النهج الوضاح في الاحاديث الضعاف.
 ٨٥- الذر والمرجان في الاحاديث الضعاف و الحسن.
 ٨٦- جامع الأخبار، او مجامع الأخبار.
 ٨٧- مصابيح الأنوار.
 ٨٨- خلاصة الأخبار.

في النحو

- ٨٩- بسط الكافية و هو اختصار شرح الكافية في النحو.
 ٩٠- المطالب العلية في علم العربية.
 ٩١- المقاصد الواقية، بفوائد القانون والكافية.
 ٩٢- كشف المكنون من كتاب القانون.

١- نقول: و لعله المراد مثاقفه في مجمع البحرين قال: قال الشيخ البهائي رحمه الله: من حصة كنيه، كتاب شرح الاشارات و لم يذكره في عدد الكتب المذكورة هنا يعني في الخلاصة قال: وهو موجود عندي بخطه انتهى (مجمع البحرين)

في الرجال

- ٩٣- كشف المقال في معرفة الرجال.
- ٩٤- خلاصة الأقوال في معرفة الرجال. طبع مرات.
- ٩٥- تلخيص فهرست الشيخ.
- ٩٦- ايضاح الاشتباه في اسماء الرواة.

في الأدعية :

- ٩٧- الادعية الفاخرة المنقولة عن الأئمة الظاهرة.
- ٩٨- منهاج الصلاح، في اختصار المعصباح.

في الفضائل :

- ٩٩- كشف اليقين في فضائل امير المؤمنين ع.
- ١٠٠- جواهر المطالب في فضائل امير المؤمنين (ع).

كتب متنوعة :

- ١٠١- تلخيص شرح نهج البلاغة لميشم البحراني.
- ١٠٢- رسالة في شرح الكلمات الخمس لامير المؤمنين في جواب صاحبه كميل بن زياد.
- ١٠٣- كتاب في الأجازات.
- ١٠٤- اجوبة مسائل السيد مهتدين سنان المدني.
- ١٠٥- اجوبة مسائل اخرى له ايضا.
- ١٠٦- رسالة في حكمة النسخ جواباً لسؤال السلطان خدابنده.
- ١٠٧- رسالة في جواب سؤالي لرشيد الدين فضل الله الهمداني الوزير. هذا و هناك مصنفات اخرى له رحمه الله جاء ذكرها في الكتب الموسوعية المؤلفة بهذا الصدد كالذريعة وغيرها.
- وللعلامة الحلي وصية الى ولده فخر المحققين، حوت مواعظ و حكماً شتي ذكرها اكثر من ترجم للعلامة ولكن اتترك ذكرها تجنباً للتطويل، و من اراد فليراجع كتاب قواعد الاحكام للعلامة (ص ٣٤٦ ط طهران)^١

١- راجع ايضاً الفوائد في شرح القواعد ج ٤ ص ٧٥٧ طبع قم

وفاته ومدفنه :

توفي^١ رحمه الله يوم السبت ٢١ محرم الحرام سنة ٧٢٦، ونقل إلى النجف الأشرف، ودفن إلى جوار قبر الإمام أمير المؤمنين عليه السلام في حجرة عن يمين الداخل إلى الحضرة الشريفة من جهة الشمال، وقبره ظاهر معروف يزار.

هذا ما تيسر لنا من عرض حياة الإمام العلامة، في هذه المجالة، و الحق ان شخصية ك شخصية الامام ابن المطهر لا يودى حقها في الدراسة و العرض، إلا بتحقيق مستوعب لجوانب حياة هذا الجهيد^٢ و دراسة متقنة عن مؤلفاته التي احتلت مقام الصدارة في كل موضوع تطرقت إليه، و يكفي لجهننا الوضع هذا فخراً اذا استطاع ان يشير إلى هذه الشخصية النادرة من بعيد.

هذا من العلامة الحلبي مؤلف متن هذا الكتاب— الذي نحن بصدد تقديمه للقراء— و أما شارح المتن فهو الإمام الزاهد:

المقدس الأردبيلي قدس سره

قال العلامة الخرازمي في تذكرة المتبحرين: «المولى الأجل الأكمل، أحمد بن محمد الأردبيلي كان عالماً، فاضلاً، مدققاً، هادئاً، ثقة، ورعاً، عظيم الشأن، جليل القدر»^٣

وقال العلامة محمد بن علي الأردبيلي: «أحمد بن محمد الأردبيلي رحمه الله امره في الجلالة و الثقة و الأمانة اشهر من ان يذكر و فوق ماتحوم حوله العبارة، كان متكلماً، فقيهاً، عظيم الشأن، جليل القدر، رفيع المنزلة، اورع اهل زمانه، و اعبدتهم، و اتقاهم»^٤

وقال المحدث النوري: العالم الرباني و الفقيه المحقق الصمداني، المولى أحمد بن محمد الأردبيلي المتوفى سنة ٩٩٣— الذي غشى شجرة علمه و تحقيقاته

١— توفي في ليلة حادى عشر من المحرم سنة ست و عشرين و سبعمائة و مولده قاسم عشر شهر رمضان سنة ثمان

و اربعين و ستائة (مجمع البحرين)

٢— الجهد بالكسر: النقاد الخير— الفاعول

٣— نقلاً عن معجم رجال الحديث للإمام الخوئي ج ٢ ص ٢٢٩.

٤— جامع لزواة ج ١— ص ٦١.

انوار قدسه و زهده و خلوصه و كراماته^١»

وقال المحدث الشيخ عباس القمي: «المولى الأجل العالم الرباني و المحقق الفقيه الصمداني مولانا احمد بن محمد الأردبيلي الجفي، امره في الثقة و الجلالة و الفضل و النبالة و الزهد و الديانة و الورع و الأمانة اشهر من ان يحيط به قلم او يحويه رقم، كان متكلماً فقيهاً، عظيم الشأن جليل القدر رقيق المنزلة اورع اهل زمانه و اعبدهم و اتقاهم، و كفى في ذلك ما قال العلامة المجلسي ره: و المحقق الأردبيلي في الورع و التقوى و الزهد و الفضل بلغ الغاية القصوى، و لم اسمع بمثله في المتقدمين و المتأخرين جمع الله بينه و بين الأئمة الطاهرين^٢ و بهذا يعرف ان شخصية المحقق الأردبيلي من النماذج الانسانية الفذة التي يصح ان توصف حقاً بأن الأمتها عفت عن مثله، فهو بالاضافة الى عبقرية العلمية التي لا يلبث قارى كتاب— هذا شرح الأرشاد— ان يعترف له بها، بعد تصفح يسير لماتضمنه من تحقيق و تدقيق،— اصبح مضرب الأمثال في الورع الطاهر و التقى النزيه، الذي رفع به الى مصاف الصديقين الذين تشع بأمثالهم ارحام الأمتها. و لعل في بعض مآروته كتب التراجم من قضايا النادرة القاء لبعض الضوء على شخصيته النادرة المشيل، و إليك طرفاً منها:

بعض قضايا و احواله :

قال المحدث التوري في خاتمة المستدرک: «و في الأنوار النعمانية للمسيّد نعمة الله الجزائري أنه رحمه الله كان في عام الغلاء يقاسم الفقراء فيما عنده من الأطعمة و يبقى لنفسه مثل سهم واحد منهم و قد اتفق انه فعل في بعض السنين الغالية ذلك، فنضبت عليه زوجته وقالت: تركت اولادنا في مثل هذه السنة يتكفون الناس، فتركها و مضى عنها الى مسجد الكوفة للأعتكاف فلما كان اليوم الثاني جاء رجل مع دواب حملها الطعام الطيب من الحنطة الصافية و

١— خاتمة المستدرک ج ٣ ص ٣٩٢.

٢— الكنى و الألقاب ج ٣ ص ١٦٦.

الطخين الجيد الناعم، فقال: هذا بعث إليكم صاحب المنزل، وهو معتكف في مسجد الكوفة فلما جاء المولى من الاعتكاف، أخبرته زوجته بأن الطعام الذي بعثته مع الأعرابي طعام حسن، فحمد الله تعالى، وما كان له خبر منه»^١

وقال في روضات الجنات: «يحكى أن بعض الرواق رأى في النخف فحسبه لرثة^٢ ثيابه بعض الفقراء المتكسبين، فسأله: هل تغسل هذه الثياب بالأجرة؟ قال: نعم، وواعده مكاناً في الصحن ليأتي بها إليه في الغد، فآخذها و غسلها بنفسه، و أتى إلى الصحن في الوقت المضروب فوجد صاحبها هناك فدفعها إليه و أراد أن يعطيه الأجرة فامتنع فأخبره بعض المارة: أن هذا هو المقدس الأردبيلي العالم الشهير، فوقع على اقدامه معتذراً بأنه لم يعرفه، فقال: لا بأس عليك، أن حقوق اخواننا المؤمنين اعظم من هذا.

قال: وكان يأكل ويلبس ما يصل إليه بطريق الحلال ردياً جيداً و يقول: المستفاد من الأحاديث الكثيرة و طريقة الجمع بين الأخبار أن الله يتخب أن يرى أثر نعمته على عبده عند السمعة، كما يتخب الصبر على القناعة عند الضيق، فكان لا يرد من أحد شيئاً، و متى أهدي إليه شيء من الثياب النفيسة لبسه فكانت تهدي إليه العمامة الغالية الثمن فيلبسها و يخرج بها إلى الزبارة، فإذا سأله أحد شيئاً قطع له قطعة منها و اعطاه إياها إلى أن يبقى على رأسه يسير منها فيعود إلى بيته، ويلبس غيرها^٣

و في روضات الجنات عن حدائق المقرئين ما ملخصه: «نقل أن منزله كان بحنب المولى ميرزا جان الباغندي شريكه في الدرس، فكان الباغندي يسهر أكثر الليل في المطالعة، والأردبيلي ينام من أول الليل، ثم ينهض في السحر لصلاة الليل، و بعد الفراغ يفكر فيما فكر فيه الباغندي من أول الليل إلى آخره فيفهم في هذا التفكير القصير ما لم يكن فهمه الباغندي في التفكير الطويل.

و كان في عصر الشاه عباس الأول الصفوي، و كان الشاه يبالغ في تعظيمه في الغياب و يتعاهده بالصلة، و يكتب إليه بالتوجه إلى بلاد إيران، فيجيبه

١- انبستدر كج ٣ ص ٣٩٢

٢- الرث الشيق ابيالى (مجمع البحرين)

٣- روضات الجنات ص ٢٢

بالأمتاع من ذلك، و الرضا بما من الله عليه به من جوار قبور الأئمة الظاهرين عليهم السلام، و كان الشاه عباس قد غضب على بعض اتباعه لتقصيره في الخدمة فالتجأ إلى مشهد أمير المؤمنين عليه السلام و طلب من الأردبيلي كتاب شفاعته إلى الشاه فكتب له هذه الكلمات:

«بانی ملک عاریة عباس بداند، اگر چه این مرد اول ظالم بود اکنون مظلوم مینماید چنانچه از تقصیر او بگذری شاید که حق سبحانه و تعالی از پاره ای از تقصیرات تو بگذرد، کتبه بنده شاه ولایت احمد الأردبیلی»

و ترجمته بالعربیة: لیعلم بانی المُلک المستعار «عباس» ان هذا الرجل و ان كان طالماً اول امره فهو اليوم مظلوم، فاذا عفوت عن تقصيره لعل الله یغفر لك بعض ذنوبك، کتبه عبد سلطان الولاية احمد الأردبیلی.

فاجابه عباس الصفوی: «بعرض میرساند عباس، که خدماتی که فرموده بودید بجان منّت داشته بتقدیم رسانید امید که این معتب را از دهای خیر فراموش نکنید کتبه کذب آستانه علی عباس»

و ترجمته بالعربیة: «یعرض عباس: أن الخدمات التي امرت بها صارت قرينة الأذعان و المنة، يأمل هذا المحب ان لا ينساه من الدعاء، کتبه کلب باب علی: عباس»

و ذكره في البحار، في باب من رأى الإمام صاحب الزمان عليه السلام في الغيبة الكبرى قال: أخبرني جماعة عن السيد الفاضل: أمير علام، قال: كنت في بعض الليالي في صحن الروضة المقدمة بالغري على مشرفها السلام، و قد ذهب كثير من الليل فبينما أنا أجول فيها اذ رأيت شخصاً مقبلاً نحو الروضة المقدسة فاقبلت إليه فبما قربت منه عرفته انه استاذنا العاضل العالم التقي الزكي مولانا احمد الأردبيلي قدس الله روحه فأخفيت نفسي عنه حتى أتى الباب و كان مغلقاً فانفتح له عند وصوله إليه و دخل الروضة فسمعتة يكلم كأنه يناجي أحداً، ثم خرج و اغلق الباب فمشيت خلفه حتى خرج من الغري و توجه نحو مسجد الكوفة فكنت خلفه بحيث لا يراني حتى دخل المسجد و صار إلى المحراب الذي استشهد أمير المؤمنين عليه السلام عنده، و مكث طويلاً، ثم رجع و خرج من

المسجد و اقبل نحو الغري فكنيت خلفه حتى قرب من الحنّانة،
فأخذني سعال لم اقدر على دفعه، فالتفت إلي، فعرفني، وقال: انت مير
علام؟ قلت: نعم، قال: ما تصنع هاهنا؟ قلت: كنت معك حيث دخلت الروضة
المقدسة إلى الآن، واقسم عليك بحق صاحب القبر ان تخبرني بما جرى عليك في
تلك الليلة من البداية الى النهاية.

فقال: اخبرك على ان لا تخبر به احداً مادمت حياً، فلما توثق ذلك مني قال: كنت
افكر في بعض المسائل وقد أغلقت عليّ فوقع في قلبي ان آتي امير المؤمنين
عليه السلام واسأله عن ذلك، فلما وصلت إلى الباب فتح لي بغير مفتاح كما رأيت
فدخلت الروضة وابتهلت الى الله تعالى في أن يجيبني مولاي عن ذلك، فسمعت
صوتاً من القبر: ان انت مسجدة الكوفة و سل القائم صلوات الله عليه، فإنه امام
زمانك، فاتيت عند المحراب، وسألته عنها فأجبت، وها أنا أرجع الى بيتي^١
اساتذته و تلاميذه

لم يعرف عن اساتذته شيء على التخصيل وقد نقل عن حدائق المقرئين: انه
قرا في المنقول و المحقول على بعض تلاميذ الشهيد الثاني، و فضلاء العراقيين و
المشاهد المشرقة^٢

و قال المحدث النوري في خاتمة المستدرک: العالم الفقيه السيدي
بن الحسين بن محمد بن محمد الشهير بالصائغ الحسيني العاملي الجزيني شارح
الشرايع و الارشاد، و يروي عنه المولى الأردبيلي ايضاً كما صرح به العلامة
المجلسي في اول الأربعين^٣ و قال ايضاً: «لم اعثر له على شيخ غيره»^{٤ ٥}
ولكن العلامة الأمين ذكر في اعيان الشيعة نقلاً عن حدائق المقرئين: «و

١- الكسى ج ٣ ص ١٦٧ نقلاً من البحار

٢- اعيان الشيعة ج ١ ص ١٩٥.

٣- مستدرک الوسائل ج ٢ ص ٣٩٢.

٤- نفس المصدر ص ٣٩٥.

٥- و يظهر مما افاده قلبي سره في مبحث القطة من شرح الارشاد انه تعلم في الهيئة عند حاله لعلامة، قال: و
اهل هذا العلم (علم الهيئة) في هذا العصر قليل جداً و وليناه منحصر في حالي الذي ماسح الزمان بمثله بعد
تصير الملّة و كسب الى ان قال: و لنذكر هنا ما استغدا من حديثه... الخ المصحح.

من مشايخه المولى جمال الدين محمود تلميذ جلال الدين الذواني، وكان - اى المقدس الأردبيلي - شريكاً في الدرس عنده مع المولى عبدالله اليزدي - صاحب حاشية تهذيب المنطق للتفتازاني - والمولى ميرزا جان الباغندي^١ و اما تلاميذه: فمنهم السيد أمير علام الذي رويت عنه القضية الأئمة حول رؤية المقدس الأردبيلي لمولانا الحجة عجل الله فرجه،

ومنهم الامير فضل الله التفرشي

«ولما سُئل عن المولى المقدس الأردبيلي عند وفاته عن يستحق ان يرجع إليه بعده، قال: اما في الشرعيات فالى الأمير علام، و اما في العقليات فالى الأمير فضل الله»^٢

و في اعيان الشيعة: «قرأ عليه جملة من الأجلاء كصاحب المعالم و المدارك، ويقال: انهما لما وردا العراق طلبانه درساً خاصاً بهما و ان يبين لهما نظره فقط، ان كان له نظر مخالف في المسألة، فاجابهما الى ذلك، فكانا يقرآن كثيراً من المسائل بدون ان يتكلم فيها بشيء، فكان طلبة العجم من تلامذته يهزؤون بهما فيقول لهم الأردبيلي: قريباً يذهب هذان الى جبل عامل و يصنفان المصنفات، و تقرؤون فيها، فكان كما قال: صنف الشيخ حسن المعالم و السيد محمد، المدارك، و جاءت الى العراق و قرأها الناس.

و من تلاميذه المولى عبدالله التستري، قال التتبي المجلسي في شرح مشيخة الفقيه: كان ملا عبدالله الحسين التستري قرأ على شيخ الطائفة از همدان في عهده مولانا احمد الأردبيلي»^٣

مصنفاته

١- زبدة البيان في شرح آيات احكام القرآن - مطبوع -

٢- مجمع الفائدة و البرهان، في شرح ارشاد الأذهان - و هو هذا الكتاب -

شرح فيه بكر بلاء في شهر رمضان ٩٧٧ و فرغ منه ٩٨٥ و قد طبع بالحجر

١- اعيان الشيعة ج ٩ ص ١٩٥.

٢- خاتمة المستدرک ج ٣ ص ٣٩٥.

٣- اعيان الشيعة ج ٩ ص ١٩٦.

٤- التريفة ج ٢٠ ص ٣٥.

- ٣- حديقة الشيعة في تفصيل احوال النبي و الأئمة-بالفارسية- مطبوع
- ٤- شرح إلهيات التجريد.
- ٥- اثبات الامامة- بالفارسية.
- ٦- اثبات الواجب تعالى، قال في الذريعة: «هو رسالة في اصول الدين بسط فيها الكلام في الأمامة و اول ابوابه في اثبات الواجب باختصار و عبر عنه في كتاب حديقة الشيعة برسالة اثبات الواجب، وفي فهرست الخزائن الرضوية برسالة اصول الدين»
- وعلق في اعيان الشيعة على هذا الكلام: «ولكن كلامه المنقول عن حديقة الشيعة يدل على أنّ رسالة اصول الدين غير رسالة اثبات الواجب»^١
- ٧- تعليقات على شرح المختصر المصدي
- ٨- تعليقات على خراجة المحقق الثاني- مطبوعة-
- ٩- استيناس المعنوية، حكاها في الذريعة عن فهارس بعض مكاتب الهند. و يظهر من تضعيف كلماته في شرح الارشاد انه له رسائل مختلفة في الفقه منها تعليقاته على القواعد كما يظهر من بحث التيمم
- وفاته ومدفنه:
- قال في اعيان الشيعة: «توفي في صفر سنة ٩٩٣، ودفن في الحجرة التي من يمين الداخل الى الروضة المقدسة، و كل من يدخل الى الروضة او يخرج لا بد ان يقرأه الفاتحة كالعلامة الحلي المدفون في الحجرة التي عن يسار الداخل.
- الكتاب:
- و الى هنا ينتهي بنا المطاف في عرضنا هذا الخاطف لمؤلف هذا الكتاب الجليل «مجمع العائلة و البرهان، في شرح ارشاد الأذهان»
- و اما الكتاب نفسه، فهو من اشهر موسوعات الفقه الاستدلالي، و احسنها تدقيقاً و تحقيقاً، ولكن المؤسف ان قسماً منه ضاع على مرور الزمن.
- و قد نقل المحدث النوري «عن السيد الجليل السيد حسين القزويني في مقتنيات جامع الشرايع انه قال: له تاليفات حنة منها شرح الارشاد و قد ظفرت

بأكثره و لم اظفر بشرح كتاب النكاح و الطلاق و العتق الى كتاب
المواريث إلا المأكل و المشارب في البين، و الظاهر أنه ره اتته و لكن ضاع من
حوادث الرمان على ما يظهر من بعض كلماته في شرح آيات الأحكام— انتهى
قال: قلت: و كذا كتاب العطايا والوصايا إلا قليلاً من كتاب الهمة^١

و الذي عثرنا عليه من الكتاب يشتمل على الكتب التالية:

كتاب الطهارة، الصلاة، الزكاة، الخمس، الصوم، الأعتكاف، الحج،
الجهاد،

الامر بالمعروف و النهي عن المنكر، المتاجر، الشفعة، الديون، الرهن،
الحجر، الضمان، الحوالة، الكفالة، الصلح، الاقراض، الاجارة المضاربة والمساقات، الجعالة،
السبق و الرماية، الشركة، المضاربة، الوديعة، اللقطة، الغصب، الصيد و الذبائح،
الاطعمة و الاشربة، الميراث، القضاء، الشهادات، الحدود، الجنايات، الديات.

«بين يدي التحقيق»

و لما كان الكتاب من المصادر العلمية القيمة، و من امهات الكتب الفقهية
الجعفرية و النسخة المطبوعة، مع ندرتها جداء مع الاسف كانت كثيرة الاغلاط و
صعبة التناول غير بينة المآخذ— قامت لجنة من رواد العلم و جهابذة الفن من
حجج الاسلام

١- الحاج آقا مجتبی المراقی

٢- الحاج الشيخ علي پناه الاشتهااردی

٣- الحاج آقا حسين اليزدي الأصفهاني دامت بركاتهم

لتحقيق الكتاب المذكور و تنميته و تصحيحه و التعليق عليه و الاشراف على

طبعه

و قد قامت هذه اللجنة بعدة اعمال علمية في الكتاب، لتخرجها على طراز
حسن، من حيث الشكل و العرض، و لتقدمها بين يدي الدارسين و العلماء، سهلة
الماخذ، يسيرة المورد، و لتخفف— مهما امكن عن جهد المراجع لكتاب
في طريق و صوله الى مقصود المؤلف في عباراته المقتضبة، و اشاراته العائرة.

- و اهم ما قامت به هذه اللجنة من عمل في هذا الكتاب، هو:
- ١- ضبط النصوص و تصحيحها على ضوء النسخ المخطوطة، والمطبوعة بالطبعة الحجرية القديمة بالنسبة الى المتن و الشرح معا
 - ٢- تعيين مصادر الآيات، والاحاديث الواردة في الكتاب، سواء منها ما كان معتمداً على اصل شيعي، او على اصل غير شيعي من مصادر الحديث المعتمدة عند المسلمين
 - ٣- تفسير معاني الكلمات الغريبة التي جاءت في بعض شواهد الكتاب و النصوص الحديثية- و حتى القرآنية.
 - ٤- توضيح بعض العبارات الواردة في الكتاب، و التي تكلف المراجع عسراً و جهداً في الوصول الى المراد منها، مع الاختصار على المقدار اللازم من التوضيح.
 - ٥- ضبط نصوص الاحاديث التي يستشهد بها في الكتاب، و ذلك لأن كثيراً من نصوص الروايات الواردة في الكتاب تختلف عما ورد في متون المصادر بعض الاختلاف، و ليست هذه الاختلافات مقتصورة على متون الروايات، بل تتجاوزها الى الاسانيد ايضاً، و ذلك لما لكون المصنف نفسه معتمداً في نقله لتلك الاحاديث على حفظه، او لما لعبت به يد النساخ كما هو الأرجح، لعدم اختصاصه بالاحاديث و وجود الاختلاف بين نسخ الكتاب في متن الكتاب نفسه:
- و قد اشاروا الى النص حسبما ورد في مصادر الحديث في الهامش و تركوا النص الوارد في الكتاب على حاله، نظراً الى احتمال صحة ما ذكره الشارح نفسه في نص الرواية المعينة، لان صاحب الوسائل- مثلاً- متأخر عن الشارح به، فلعل النص الذي ينقله يكون اقرب الى الصواب مما اورد في الوسائل:
- نعم في الموارد التي كان النص فيها با لشكل الوارد في الكتاب يشتمل على غلط واضح لم يجدوا بداً من التصرف في المتن و ثبت الرواية على وجهها الصحيح الوارد في مصادر الحديث المعروفة مع الاشارة الى المصدر و تعيين موضع الرواية فيه.

قم المقدمة، محسن العراقي

بتاريخ ٧ جمادى الثانية

سنة ١٣٩٨ هجرية

كلمة للمشرفين على الطبع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما هو اهله، والصلاة والسلام على من انزل اليه القرآن الحكيم،
وعلى آله المفسرين له كما هو حقّه
بعد الحمد والصلاة نقول :

مراجع التصحيح والمقابلة في هذه الطبعة متناو شراحاً
اقا المنن

فقد اعتمد ناقي تصحيحه ومقابلته على عدة نسخ مخطوطة نذكرها فيما يلي
الف- نسخة مخطوطة جيّدة الخط مصحّحة كتبت بالخط النسخي تامة و
عليها تعليقات و حواش كثيرة مفيدة جاء في آخرها هكذا: تمت الكتاب بعون
الملك المتعال في يوم السبت اثنى عشر ربيع الأول سنة اثنى و ثلاثين بعد الالف
من الهجرة النبوية عليه التحيّة والثناء

وهذه النسخة موجودة في خزانة مكتبة المدرسة الفيضية بقم المشرفة

ب- نسخة مخطوطة جيّدة الخط جدّاً تامة ايضاً و عليها حواش جاء في
آخرها هكذا:

قلفرغ من اتمام هذه النسخة الميمونة المباركة في يوم الجمعة من يوم السابع
عشر من شهر رجب المرجب في سنة الف و خمسون في مشهد ثامن الاثمة

المعصومين مولاي و مولى الكونين الثقلين اعنى ابوالحسن على بن موسى الرضا عليه التحية و الثناء على يد اضعف عباد الله الغنى حاجى محمود بن محمد شريف الخادم الشريفى عفى الله عنهما وعن جميع المؤمنين بمحمد وعترته الاطهار و هذه النسخة ايضا موحودة فى مكتبة المدرسة الفيضية

ج- نسخة مخطوطة بالخط النسخى عليها حواش و تعليقات جاء فى آخرها هكذا:

و الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

د- نسخة مطبوعة مع مجمع الفائدة و البرهان (الشرح) تاريخ طبعها سنة

١٢٧٢

هـ نسخة مطبوعة (مزجا) مع روض الجنان للشهيد الاول تاريخ طبعها ١٣٠٧

و اما الشرح

الف- نسخة خطية جيئة الخط موجودة فى المكتبة الرضوية على مشرفها آلاف الثناء و التحية من اول كتاب المتاجر الى آخر كتاب العطايا جاء فى آخرها هكذا:

و بالجملة صريح كلامهم ذلك و لعل دليلهم الاجماع مستندا الى اصل بقاء المال على ملك المالك

ب- نسخة مخطوطة جيئة الخط موجودة فى المكتبة الرضوية ايضا من اول كتاب الصيدو الذباجة الى آخر الديات جاء فى آخرها هكذا:

وصل الكلام الى هنا يوم الخميس المشر الاول من ربيع الاول فى سنة تسع و تسعين بعد الالف من الهجرة النبوية صلى الله عليه و آله على يد الحقيق الفقير الآثم الحاقى الخاطى الجانى ابن محمد جعفر محمد كاظم القاينى

ج- نسخة مخطوطة جيئة الخط موجودة فى المكتبة الرضوية ايضا من اول كتاب الحدود الى آخر كتاب التيات جاء فى آخرها هكذا:

هذا آخر ما اردنا ابراده، الحمد لله و حده على توفيق الايمان و الاسلام و حصول المقاصد و المرام احمده على ذلك و على ما من علينا من قبل و جعلنا من

المؤمنين ثم من الذين يفهم مسائل الحلال و الحرام من أدلتها من الكتاب و السنة والاجماع فنسبته ان يتم لنا ما من علينا ولا يسلبه عنا فانه ولى التوفيق و التحقيق به و اصلى على افضل خلقه محمد النبی الامی و اهل بيته الادلاء على هدايته و صراطه السوى

د- نسخة مخطوطة موجودة في المكتبة الرضوية ايضاً من اول كتاب الزكوة الى آخر الامر بالمعروف و النهى عن المنكر جاء في آخرها هكذا:
و لكن لا ينبغي ذلك مع وجود غيره و عدم فساد بترك الامر و النهى عن المنكر بتعطيل الاحكام ثم الكتاب

هـ - نسخة مخطوطة جيدة الخط من اول كتاب المتاجرالى اواسط كتاب اللقطة موجودة في المكتبة المباركة بالمدرسة الفيضية جاء في آخرها هكذا:
قد فرغت من تحريره و تسويده في يوم السبت ثانى و العشرون من شهر صفر المظفر في سنة اثنين و خمسين و مائى بعد الالف من الهجرة النبوية على هاجرها الالف الوف ثناء و تحية و لنا العبد الذليل الفقير اقل الاقلين بل كالذرة في العالمين ابوالقاسم ابن المرحوم المبرور المغفور راثر بيت الله الحرام الحاج عبد لر حليم الكاشانى الآرانى غفر الله له ولوالديه و لجميع المؤمنين و المؤمنات و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سنة ١٢٥٢

(و). نسخة جيدة الخط و عليها علائم التصحيح و المقابلة من اول كتاب الطهارة الى آخر الصلوة و في هامش آخر هذه النسخة ما هذا لفظه.
بلغ قبلاً من نسخة ميرفيض الله الآن فيها بعض الاغلاط لكن لا يوجد غيرها و هي نسخة تلميذ المؤلف رحمهم الله تعالى جميعاً

و ايضاً في هامشها ما هذا لفظه وقع الفراغ من نسخة اقل العباد محمد باقر بن على السجفى في يوم الثالث عشر ربيع الاول سنة ثمانية عشر و مائة بعد الالف.
و هذه النسخة موجودة في مكتبة سماحة الآية العظمى السيد شهاب الدين النجفى المرعشى دام ظله.

(ز). نسخة مخطوطة عليها علائم المقابلة و التصحيح من اول الطهارة الى آخر الصلوة و في آخرها، ما هذا لفظه: قد فرغ من كتابته

اضعف عباد الله ابن سعيد صالح في اواخر شهر جمادى الآخرة سنة (١١٩١) و هذه النسخة موجودة في مكتبة المعظم ايضاً دام ظله (ح). نسخة مخطوطة من أول كتاب الحج الى اواخر كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذه النسخة موجودة ايضاً في مكتبة دام ظله (ط). نسخة مخطوطة من أول كتاب الزكاة الى آخر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعليها بعض علائم المقابلة والتصحيح و جاء في آخرها هكذا: تمت الكتاب بعون الملك الوهاب في شهر سنة ١١١٠ و يتلوه انشاء الله تعالى كتاب المكاسب وهذه النسخة موجودة في المكتبة المذكورة (ي). نسخة مخطوطة ثمينة موجودة في مكتبة ملك رحمه الله بتهران و جاء في آخرها هكذا:

اتفق الفراغ من كتابته في ظهر يوم الثلاثاء من الشهر الثالث من سنة ثلاث و ثمانين فوق الالف من الهجرة النبوية المصطفوية صلى الله عليه وآله (ك). نسخة مخطوطة جيدة الخط النسخي تفضل بها العالم الرباني السيد محمد الرجائي الاصبهاني دامت ايام افاضاته من أول كتاب الطهارة الى آخر الصلوة و جاء في آخرها هكذا:

فرغ من تسويده العبد المفتاق الى ربه الغني المغني ابن علي نقى الحسيني، محمد مهدي القمي في العشر الأول من الشهر الرابع من السنة الثالثة من العشر التاسع من المائة الاولى من الألف الثاني من الهجرة النبوية (٢٤-١٠٩٣) ل. نسخة مطبوعة بالطبع الحجري من أول كتاب الطهارة الى آخر التيات طبعت في سنة اثنتين و مائتين بعد الالف من الهجرة على هاجرها الف تحية، و على كتاب الاطعمة والاشربة منها حواش من المحقق البهبهاني قدس^١ و في آخر كتاب الصلوة منها ما هذا لفظه:

قد تيسر لي لمقابلة كتاب الطهارة و الصلوة من المجلدات نسخة قابلها الفاضل المحقق^٢ المدقق الذي^٣ هذه صورة خطه

١- كما في الكنى و الاقواب ج ٢ ص ٩٧ قال (في ترجمة المولى البهبهاني قدس). صنف ما يقرب من ستين

كتاباً منها شرحه على المعانيح وحواشيه على المدارك وعلى شرح الارشاد للمحقق الاردبيلي قدس الخ

٢- الاقاصال للنبي الحواسري كما يظهر من آخر كلامه - - - - - هـ هكذا ولكن المواب (التي)

لما كان نسخ هذا الكتاب منلوطة جذاً و اتفق لى ان وجدت نسخة من
المجلد الاول قد بولغ فى تصحيحها فى زمان الشارح ره ومع ذلك قدبقى فيها بعض
الاسقام فقابلت هذه النسخة وصححتها، وصحت اسقامها ايضاً فى اثناء المقابلة و
بقى بعضها الى ان يوفتنى الله لمطالعتها، وبالجملة هذا المجلد اصح من المقابل
بل لماوجد من نسخ هذا الكتاب و كتب الفقيرالى عفورة البارى ابن حسين
جمال الدين، محمد الخوانسارى

و الحمد لله اولاً و آخرأ و ظاهراً و باطناً
وصلى الله على محمد و آله الطاهرين

معنى العراقى - على بناء الأشتهاردى - حسن البردى الأصهباني على الله عنهم

١٨ صفر ١٤٠٢ من الهجرة النبوية على هاجرها

آلاف النجاة

واليك نماذج تلك النسخ المخطوطة المذكورة

رَبِّهِمْ سُبْحَانَ

الف - انموذج من نسخة المكتبة الصينية - رقم المجلد - من الإهداء
٤٣٤٣

سواء كان الجاني رجلاً أو امرأة فحق عليه ما يقع عليه من عقوبة في الدين ما كان
في كذا القصاص فيقتضيه لسان الرجل ولا بد ان يبلغ تلك الدية فيقتضيه
مع الرد في كل واحد فيدية الرجل فدية المرأة ودية المرأة الذي ودية من
العبد والامة تعينان العذر من ثم يفرق في غيره فدية من الامانة
من الاول لا يقتضي العذر بسبق الله تعالى الخطاء في سببه وليس له نفس
صغار مع تعدد البليات بتعدد الديات وان اتخذ الحافي غير مبرر
جناياته او قتل قبل الاذعان بالذات
ما اذناه في هذا
الكتاب من ايراد النظم على تدوير النظم في الاول ذكر النظم
بما اذناه في النظم على تدوير النظم ان قواعد الاحكام في غير ذلك
من كتاب هذا المجلد في النظم على تدوير النظم في الاول ذكر النظم

والله اعلم بالصواب
هذا الكتاب يعرض الله المصنف في السبب في النظم على تدوير النظم
في النظم على تدوير النظم في النظم على تدوير النظم



٣٩٠
 ب - ان يخرج من تحت اخرى من الارض
 في المكسب المفضي الى بقاء مدونه ايهه الله ببقم الله

يَعْنِي الدُّنْيَا وَلَئِنْ جَاءَ الْفِتْنَةُ لَآتِيَا بِمَثَلٍ
 الْاِزْمَالِ تَخْلُصُهَا هَذَا خَلَامَةُ الْاِفْتَاءِ فِي هَذَا الْكِتَابِ
 الْمَلِكِ السُّلْطَانِ بِذِكْرِ الْمَرْفُوعِ وَالْاِدْبَارِ وَفِي كَرَامَاتِ عَلَيْهِ
 يَكْتَلِبُ الْمُسَوِّدُ بِشَيْءٍ الْمَطْلَبِ فَتَرْتَبِعُ الْعِلْمَ وَتَجَاوِزُ الْغَايَةَ
 وَالرَّيَّةَ التَّوَسُّطَ عَلَيْهِ بِمَا افْتَاءَ فِي الْحَرْبِ وَتَذَكُّرُ الْعُقُودَ
 اَوْ قَرَأَ مِنْ الْاَحْكَامِ اَوْ غَيْرِهَا بِشَيْءٍ تَابَاهُ اللهُ الْوَقْتُ لِكُلِّ
 قَالِهِمْ مَرَّتَيْنِ الْعَالَمَيْنِ وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا وَبَشَرِهِ
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الْكَلْبِيِّينَ الطَّاهِرِينَ الْمُعْصِيِينَ الرَّفِيعِينَ الرَّحْمَنِينَ
 قَدْ فَدَّاهُمْ بِقَابِ قَوْسَيْنِ مِنْ هَذِهِ السَّخَرِ الْمَانِكَةِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِشَيْءٍ
 السَّابِقِ عَشْرَةَ شَهْرٍ رَجَبٍ الْمَرْجَبِ فِي سَنَةِ الْفَتْحِ خَمْسُونَ
 فِي شَهْرِ تَائِيْلَ الْيَمِينِ الْمُعْصِيِينَ مَوْلَى مَوْلَى الْكَوْنِ الْغَنِيِّينَ
 اَبْنَاءَ مَوْلَى مَوْلَى الْوَصَالَةِ الْعِيَّةِ وَالسَّابِقِ عَلَى الْغَنِيِّينَ
 ٢٢٢ اَمَّا الْعَبْدُ الْخَائِفُ عَبْدُ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْخَائِفِ ٢٢٢
 ٢٢٢ الشَّيْخُ عَفَى اللهُ عَنْهُمَا وَغَيْرُهُمْ ٢٢٢
 ٢٢٢ مَوْلَى مَوْلَى الْمَتَابِ الْجَدِيدِ ٢٢٢
 الْاَلْفُ

٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢
 ٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٢
 ٢٢ ٢ ٢
 ٢ ٢ ٢

ع- ١ نموذج من نسخة أخرى من الألف ليلة وليلة
بالملكية الفخية بقلم المشرفة

٤٤٨

ح من طرز فجايفان على راي وفي شلل كل عضو
مقدرة الآية ثلثاها وفي قطعه بعد الثلث والشحاح
فوالس والعجه واختلف في البدن بنسبة يد المخصي
المجموع من يد الرأس وتساوي المرأة والرجل
في يدي الأعضاء والطرح حتى يبلغ ثلث يد الرجل
ثم يقصر على النصف سواء كان الجاني رجلا أو امرأة
ففي ثلاثة أصابع ثلث ثمانية وفي أربع مائة وكذا
القصاص فيمنح من الرجل ثلاثة ألاف يبلغ
ثم يقص من الرجل ما يقدر في الرجل من المرأة منها
ومن التي في دية ومن العبد والعترة فيمنح ما في
في الحرة مقدرة فيمنح بنسبة يده والإمام وكل من لا يملك
له يقص من العبد ويستولي الآية في الخطأ أو شبهه
وأيضا العفو عنها ومع تعدد الجانيات تعدد الدية
وإن تعد الجاني فكل واحد منهن ياتى بدينار في كل الأندما
تداخلت فهذا خلاصة ما أقدنا في هذا الكتاب
ومن أراد التطويل يذكر الفرع والآلة وذكر الجاني
فعلية بكتابتنا المستفيضة من المطالب فانه قد بلغ الغاية
وتجاوز النهاية ومن أراد التوسيع فليطوّل ما وجدناه
في التحرير وذكر الفقهاء الواقعين الأحكام وغيرها
ذلك من كتبنا واستعملنا في كل شيء والمدينة
وبالعلمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

الف انرجح من نسخة المكتبة الرضوية على نسخة المكتبة
الاسلامية

[illegible]

منه في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٢ هـ
صورة صورة غريبة مأخوذة من المكتبة العربية
التي صورها الحسن البزري

میں نے اس کی طرف اشارہ کیا۔

۱۰

مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران

من السبل لا يخرج مدعها اذا كان قتلا وفي الحج حلال لصحة الدعاء عليه مع عدم دافعية والدعاء
 في الزمان وهو موقوف على العبادات شيئا وهو ان الاول كان محتملا فلا معنى للتزود في جوارها
 ما عدا الجلاء في اية التعداد فلا يلحق من المذات اية حوا اقامة المحدث وان كان غير ملا
 ساسا لوجوده في عدم الجواز ما لم يسطر ولا ينافي بين قولنا في تنبيهه لا امام ويكون ان يكون
 مجتهدا في كونه النزاع والتعدد من جهة الاعتقاد من الجايد والمؤيد لا من جهة تنبيهه
 له بل وان استدلوا على حدة وان تنبيهه على ان لا يكون له حدة مع وجوده في عدم
 مترك لا في المذهب والنوع عن المنكر بتقليل الامكان ثم الطاب

- د- تمزوج من نسخة المسئلة الرضوية من الشرح

و- انموزج من نسخة مكتبة آية الله العظمى الخميني مد ظله ۴۰۲

१११

ورأيت في الرواية الأولى الصلوة في المنزل في أول وقتهم المسد إذا أدركت أو
في المكان أو خرجت يصل إلى المنزل لعله لا يفسد أو الحرف أو الظن وضيق وقت
المسجد أو غيره من حصول المضيق وفراغ المساء والتعقيب مع المجلس وقت في
المسجد ولا فلا بعد كون التقية اتصال لفظة الأول وصل إلى الأول في وقتها
في المغرب وأنه يجوز السفر في شهر رمضان للزيارات العجيبة حضور التشيع
وزيارة الحسين، وإن وردت رواية أن ترك الزيارة واختار النصب في شهر رمضان
على الزيارة ثم الزيارة بعده ففصل لأن شهر رمضان لا يختار عليه شيء وإنه إذا سافر
بعد الظهر إلى الجوزة لا يفطار وإن قصر الصلوة فتخصيص كفيه إذا قصر الفطر
المحذوف مع عدم تنجيس بالكلية لا حصصاً من قبل من جهة فكس نقضه على ما
اشتهر من مع عدم حجته ذلك عند المتقدمين وبما يخفى جواز السفر في شهر رمضان
ووجوب الإفطار وفطر وجوب قصر الصلوة مع التمسك بموضع وقت الأداء قبل
التمتع فتذكر هنا آخر الجزء الأول من كتاب جمع الفائدة والبرهان في شرح راسخ
الامامان وقع تنزه في شهر رمضان سنة سبعة وسبعين في تنويه
في مشهد الحسين سيد الشهداء عليه صلوات الله وسلامه

1 f 7 A

فينا معاً انطلاقة لكن ارجو
من فضلكم انتم ايضا

100

ن
وقع الطبع في سنة ١٢٨٥
محرم الحرام سنة ١٢٨٥
تأليفه في شهر ربيع الأول
سنة ١٢٨٥
وتمت الطبعة
بدر

والله اعلم
بما
والله اعلم
بما

تفان و
التي هي
منه

تاريخ

مرعشي نجفی - قم

ن - ۱ - انورج خیری من مکتبه ایتة الله المرعشي النجفی مد ظله

روایة ان ترك الزیادة واختیار الصوم فی شهر رمضان علی الزیادة ثم الزیادة بعده اقتضی
ان شهر رمضان لا یختار علیه شیء وانه انما سافر بعد التکلیف لا یحوز الا فطار وان شهر رمضان
مختص بکلیة اذا قهرت افطرت لا دلیل مع عدم التفریح بالکلیة کاخصتنا من قبل شیخة
عکس نفیة علی طریق التقدیم مع عدم حجة ذلك عند المتأخرین ووجوب تحقیق سبب الإفطار
فی شهر رمضان ووجوب الإفطار ووقته ووجوب قصر الصلوة مع التفریع ووقت الافطار
قبل علی التفریع فذكر هذا المؤلف الاول من کتاب جمع الفایده ولبزکمان فی شرح ارشاد الازهر
وقع فی ابتداء شهر رمضان سنة صیوة وصبی وشماعة فی مشهد بحین شهد التمدد
عليه اضل الحجة والنشاء واختتام فی عاشر ربيع الاول المستقر فی شهر

خطه برفت از علم

سنة ثانی وصبی وشماعة فی مشهد امیرالمؤمنین علیه السلام

عليه وعلى سببه سيدنا نبيا واولاده ساداته

لانتقيا فی زمن الفتنة والاعداة

والسلام على من اتبع الهدى

ومن كان بليغا لكاتب

في كتاب

الكنز ان شاء الله

عليه وعلى سببه وعلى

الحق امين يا رب

العالمين

خبره بيا بزند خرد پي

مرعشي نجفی - قم

تدريج في كتابه

مختص بکلیة اذا قهرت افطرت

مرعشي نجفی - قم

ل - انموزج من نسخة السيد محمد الرجائي الاصبهاني

ما كتاب التذكرة ان شاء الله تعالى في التسمي وفتح

فتح من فتوح السعد المتعلق بالادب وفتح

الفتح في المعاني تحت

في القرن الاول

الثاني

الثالث

الرابع

الخامس

١١٣

صورة غلافها خوخة من طينة السيد محمد الرجائي الامام الله تاييده



مرکز تحقیقات کتب و تفسیر علوم اسلامی

متن الارشاد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفرد بالقدم (١)، والدوام (٢)، المنتزه (٣)، عن
مشابهة الأعراض والأجسام، المتفضل بسوابغ الأنعام (٤)، المتقوّل
بالفواضل الجسام، أحمداء على ما فضلنا به من الأكرام، وأشكره على
جميع الأقسام

و صلى الله على سيدنا محمد النبي، المبعوث الى الخاص
والعام، وعلى عترته الأماجد الكرام.

اما بعد فان الله تعالى كما اوجب على الولد طاعة ابويه، كذلك
اوجب عليهما الشفقة عليه بإبلاغ مراده في الطاعات و تحصيل

(١) فلا يور لوجوده ولا يشركه فيه شيء، وهذا الوصف يستلزم كمال قدرته و علمه (روض الجنان
لشهيدي الكاشي)

(٢) أي الدوام الذاتي فلا آخر لوجوده ولا يشركه فيه شيء، والتعبد بالذات يخرج اهل الجنة فانهم يشاركونه
فيه، لكن دولهم ليس ذاتياً (الروض)

(٣) من النزاهة صح النود وهي العناية المشاعدين الأعراض والأجسام لحدوثهما والله تعالى قديم و احب الوحيد
كما برهن عليه في محله (الروض)

(٤) أي بالانعام السوابغ و انضاف الصفة الى موصوفها مراعاة للعاصلة (الروض)

مآربه (١) • من القربات.

(و لما كثر) طلب الولد العزيز (محمد) اصلح الله تعالى امر داريه
و وقته للخير واعانه عليه، ومد الله له في العمر السعيد والعيش الرغيد
(٢) • لتصنيف كتاب يحتوى (يحوى-خ ل) الفكت البديعة في مسائل
الشريعة على وجه الايجاز والاقتصار خال عن التطويل والاكثار
(اجبت) مطلوبه و صنف هذا الكتاب الموسوم بـ (ارشاد الاذهان الى
احكام الايمان) مستمداً من الله تعالى حسن التوفيق، و هداية
الطريق، والتمست منه المجازاة على ذلك بالترحم على عقيب
الصلوات والاستغفار لى فى الخلوات، واصلاح مايجده من الخلل و
النقصان، فان السهو كالطبيعة الثانية للانسان (٣) • و مثلى لا يخلو من
(تقصير-خ ل) فى الاجتهاد (٤) • (اجتهاد خ) والله الموفق للسداد (٥) •،
و ليس المعصوم الامن عصمه الله تعالى من انبيائه و اوصيائه عليهم
افضل الصلوات و اكمل التحيات.
و نبده فى الترتيب بالاهم فالاهم.

* * *

(١) • جمع ارب وفيه خمس لمات وهى الحاجة (الروى)

(٢) • اى الطيب الواسع يقال: عيشة رغد ورغداى طيبة واسعة (الروى)

(٣) • و توضيح ذلك ان الطبيعة الاولى للشئى هى ذلك وماهية كالحوان الناطق بالنسبة الى الانسان، و ما
خرج من ماهيته من الصفات والكمالات الوجودية اللاحقة فهى طبة ثانية (وهى الجنان)

(٤) • لابشائه على مقدمات متعددة وقواعد متبددة يحتاج الى استحضارها فى كل مسألة يجتهد فيها وذلك
بطنة التمييز ولهذا اختلف الانظار فى الفروع التى لم ينص على عنها كما هو معلوم (روى الجنان)

(٥) • و هو الصواب والقصد من القول والعمل قاله فى الصحاح (روى الجنان)

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

والنظر في اقسامها، واسبابها، وما تحصل به وتوابعها.
(الأول) في اقسامها، وهي: وضوء، وغسل، وتيمم - وكل منها واجب، وندب،
فالوضوء يجب للصلاة والطواف الواجبين، ومس كتابة القرآن ان واجب،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله خالق الهداية والارشاد، ومميز الإنسان من بين المخلوقات بالكرامة والوداد، والصلاة والسلام على عبده المنتجب الملقب باحمد و المسمى بمحمد، وعلى آله و اولاده حمداً كثيراً مادام الأرض ساكناً، والسماء متحركاً.
قوله: «(فالوضوء يجب للصلاة والطواف الواجبين، ومس كتابة القرآن ان واجب)» دليل الأول، الكتاب^١ والسنة^٢ والأجماع، ودليل الثاني الأخيران، وهما الاجماع و الاخبار الصحيحة الصريحة المذكورة في الطواف^٣ بخصوصها فلا يحتاج الى مثل قوله عليه السلام: (الطواف بالبيت صلاة^٤) الذي هو غير صحيح ولا صريح.

وكان اجزائها داخلية مثل المنسيات، وكذا صلاة الإحتياط، وعدم دخول

(١) هو قول الله عز وجل: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ٦

(٢) لاحظ ابوسائل باب ١ (الى) ٤ من ابواب وجوب الوضوء

(٣) لاحظ ابوسائل باب ٣٨ من ابواب الطواف من كتاب الحج

(٤) صحيح النسائي ص ١٣٦ ومسنن الدارمي باب المناسك ص ٤٤ مستدرك ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم.

والظاهر ان قول الشارح قده: (فلا يحتاج الى مثل قوله الخ) اشارة الى الاعتراض على صاحب روض الحسان حيث استدلل فيه على وجوب الوضوء للطواف بقوله ر: (و اما الطواف فقولته صلى الله عليه وآله: الطواف بالبيت صلاة ويشترط فيه ما يشترط فيها الا ما أخرجه الدليل فنتهى)

ويستحب لمندوبي الأولين، ودخول المساجد، وقراءة القرآن، وحمل المصحف، والنوم، وصلوة الجنائز، والسعي في حاجة، وزيارة المقابر، ونوم الجنب، وجماع المحتلم، وذكر الحائض، والتجديد، والكون على الطهارة.

سجدتي السهو معلوم كسجود التلاوة.

(واقفاً) دليل وجوب الوضوء للمس الواجب بالنذر وشبهه (فغير واضح) لعدم نص صحيح صريح من الكتاب والسنة والاجماع فيه، وقال بعض بالكراهة، وليس كون الغاية واجباً فقط ضابطاً، (بل ثبوت الشرطية شرعاً بمعنى عدم جواز الشروع فيها بدونه^١ او عدم صحة المشروط شرعاً الا مع ذى الغاية)، الا ان يراد بالغاية مالا يجوز فعله اولا يصح شرعاً الا بعد ذى الغاية، وحينئذ لا يعلم وجوب ذى الغاية بمجرد وجوب الغاية، بل مع العلم بانه غايته فلا بد من الدليل لذلك فلا يعلم الوجوب لمس اسماء الله تعالى و الأنبياء والأئمة و فاطمة عليهم السلام بطريق اولي، ولكن الاحتياط يقتضي عدم^٢ فلا يترك.

قوله: «(ويستحب لمندوبي الأولين الخ)» دليل استحبابه للصلوة والطواف المندوبين، كآته الأجماع والآية والأخبار^٣ مع ضم عدم معقولية وجوب الموقوف عليه مع عدم وجوب الموقوف^٤، مع التصريح بنفي الوجوب

(١) يعنى عدم جواز الشروع في الغاية بدون الوضوء، وحاصله ان الوجوب التكليفي للعاية (وهي المس) غير كاف في وجوب ذى العاية (و هو الوضوء) تكليفاً، بل مقتضاه عدم جواز الشروع في الذية بدون الوضوء او شرطية الوضوء للعاية

(٢) يعنى عدم المس بدون الوضوء

(٣) الفهر برادة الاستدلال بالوجود الثلاثة من حيث المجموع للمدعى من حيث المجموع، لا لكل واحد، اذ ليس في القرآن آية تدل على اشتراط الطواف بالطهارة مطلقاً.

(٤) يعنى لا يقتل وجوب الطهارة (التي هي الموقوف عليها) مع عدم وجوب الطواف (الذي هو موقوف)

والشرطية في الطواف المندوب في الخبر^١ فالوضوء للطواف المندوب شرط
لكمائه، بخلاف الصلوة المندوبة والمس على ما مرقى المتن فانه شرط لجواز
فعلهما .

والظاهر انه مندوب للمس المندوب ايضاً مثلها فلو قال (لمندوبها) لكان
انحصار و اعم و اولى .

واعلم اني اظن ان الوضوء مثاليصح فعله بنية الوجوب لمثل الصلوة المندوبة مع
برائة ذمته عما يشترط فيه الوضوء (اما) بمعنى الشرطية (او) الوجوب الشرطي (او)
مطلقا مالم يقصد به معنى لم يكن^٢، مثل حصول الذم والعقاب بتركه لخصوصه
من غير فعل ما يشترط (فيه الوضوء - خ) لظاهر الآية^٣ والاخبار^٤ و عدم نقل
التفصيل في الآثار و ان قصد هذا المعنى^٥ فيمكن ان يقال: ليس بمعلوم التحقق
فيمن شغل ذمته بالمشروط الواجب ايضاً كما قال في شرح الشرح العضدي^٦ وفي
الصحة ايضاً حال الخلوتا مل .

ويمكن، الصحة مطلقا^٧ و لغوية الوجوب خصوصاً مع القول بعدم اعتبار الوجه
كما قال به المحقق في بعض تحقیقاته^٨

(١) في صحیحۃ ہیذین ررارة (المروية في الفقيه) عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال: لا بأس ان يهوى
الرجل النافذة على غير وضوء ثم يهوى و يهوى فان طاف متعمداً على غير وضوء فليتوضأ و ليصل، و من طاف
تطوعاً و صلى ركعتين على غير وضوء فليحد الركعتين و لا يحد الطواف (الوسائل) باب ٣٨ حديث ٢ من أبواب
الطواف

(٢) يهوى بمعونه بية الوجوب على نحو الإطلاق لا مقيداً بآلة حصول الدم و العقاب مع تركه فانه لا عقاب
بترك الوضوء حينئذ .

(٣) تدبيل لقوله ره صح فمعه بنية الوجوب الخ بمعنى ان ظاهر الأمر في قوله تعالى: فاعسلوا الخ حيث كان هو
الوجوب فيصح إثباته بقصد الوجوب مطلقاً، و كذا ظواهر الأخبار .

(٤) راجع الوسائل باب ١ و ٢ من أبواب الوضوء .

(٥) يعني ترتب الدم و العقاب بتركه .

(٦) فان ابن الحاحب صنف مختصر الأصول ثم شرحه العضدي، ثم شرحه المحقق الدواني كما في
(الدرية)، ج ١٣ ص ٣٣٢

(٧) يعني وير مع بية الوجوب .

(٨) قال في المعتبر^٩ و في اشتراط بية الوجوب او اللبس تردد اشهد عدم الاشراط اذا قصد الاستباحة
و لتقرب انتهى .

و الشهيد في الذكرى^١ مع قوله باعتبار الوجه و غيرهما ممن لا يرى الوجه،
و كذا القول في الغسل و غيره لمأمراً، وللحرج هنا بالتكليف بالصبر حتى
يصيق الليل بمقدار فعله للصوم، و منافاته للشيعة السهلة، و بهذا ردة العلامة في
المختلف التضييق في القضاء على السيد المرتضى^٢، مع ان اعتقادي صحة نية
الوجوب بالمعنى المتعارف ههنا من اول الليل ان وجب الغسل للصوم لان المفهوم
من الاخبار^٣ على تقدير صحتها و دلالتها، هو وجوب الغسل ليلاً مطلقاً من غير
قيد، و ان قلنا ان وجوبه لميره، مع ان الظاهر خلافه على ما اظن كما هو مذهب
المصنف، و لان الظاهر تحقق معنى الوجوب حينئذ اي الثواب بفعله والعقاب
بتركه في الجملة، فلو وجد قائل به فلا بأس.

و مثله القول بوجوب النية من اول الليل مع وجوب المقارنة في النية في
غير الصوم، فالشبهة مشتركة مع الجواب، مع ان مصادفة النية اول الفجر غير مضر
مع الأساك في جزء ما قبله بخلاف الغسل فانه لا بد من حصوله قبله بقليل من
باب المقدمة على تقدير وجوبه للصوم ليلاً فتأمل في الفرق بينهما، والظاهر عدم
الاشكال في الصحة على تقدير عدم اعتبار الوجه فتأمل.

و دليل نديته لدخول المساجد حراً (مطوي لمن تظهر في بيته ثم زارني في
بيتي^٤ - اي جاء الى المسجد كما يفهم من صدر الخبر المذكور في الكافي^٥،

١- قال في الذكرى (مدحكاية عيارت الأصحاب في النية و انتهانا الى ثمانية اقوال التي خامسها الجمع
بين القرية، والوجه، والرفع، والاستباحة): ما هذا لفظه،
قلت: والذي دل عليه الكتاب والسنة هو القرية والاستباحة والباقي مستعاد من اعتبار الشخص للفعل على ايقاعه
على الوجه المأمور به شرعاً و لكنه بعيد من حال الأولين، و لو كان معتبراً لم يهمل ذكره ولا وصحوه بقياً،
فالوجه لا بأس به، واحد الأمرين من الرفع والاستباحة غير كاف في غير الممدور لئلازمهم بل تساويهما فلا معنى
لجمعهما انتهى.

٢- قال في المختلف في مقام الرد على القول بالتضييق: ما هذا لفظه، اما المعقول فمن وجوه (الاول) ان
الترتيب تكليف فيكون معنياً بالاصل والمقدتان ظاهرتان (الثاني) ان الترتيب مشقة عظيمة و حرج كثير و
صبر عظيم فيكون معنياً انتهى موضع الحاجة

٣- لاحظ نوسائل باب ١٩ - ٢٠ - ٢١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم من كتاب الصوم

٤- الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من ابواب الوصوء و باب ٣٩ حديث ١ من ابواب احكام المساجد من كتاب الصلاة

٥- ١ من كتابي مصحف النعمان من الساجح والا ظم معشر على في الكافي

ويدل عليه أيضاً في الجملة رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا دخلت المسجد وانت تريد أن تجلس فلا تدخل إلا وانت طاهر^١ - فتأمل فيه، وكأنه يرتفع بالشهرة^٢ ويمكن كونه اجماعياً.

ولعل في قراءة القرآن أيضاً خبراً ومأريته^٣ أو الاجماع، وايضاً يؤيد في الأكثر الى المس والقلب، ولأن العقل يجد حسنه، وللتعظيم كما قال في المنتهى في حمل المصحف.

وفي كل ما ذكر، الأخبار موجودة الا الكون والقراءة فكأن دليله الخبر وما اعلم، ويمكن اخذه من قوله عليه السلام: المؤمن معقب مادام متطهراً فتأمل، أو الاجماع، وتحسين العقل، وأنه عبادة غير موقته فيستحب فعله دائماً فتأمل.

والمراد باستحباب الوضوء للكون، الاتصاف برفع الحدث فالجهر لا قصور فيه لان معناه يستحب الوضوء اى ايجاد هذه الأفعال لحصول الأثر الخاص الذى رتب عليه الشارع، فدل على انه لا يحتاج استحبابه الى غرض آخر، فان هذا الأثر غرض صحيح يستحق الفعل لأجله فلا يحتاج الى غاية أخرى، وهذا يدل على حصول رفع الحدث بالوضوء المندوب مطلقاً ولو كان للنوم وليس فيه شك عند التأمل الا ما علم عدمه مثل وضوء الحائض ونوم الجنب، وجماع المحتلم وان كان لحصول كمال ما يتوقف كماله عليه، وهو ظاهر سواء نوى رفع الحدث أو استحابة هذه الأمور، اذ المقصود حصول اباحته على الوجه الذى يتوقف حصوله على الوضوء

١- تل باب ٣٩ حديث ٢ من ابواب احكام المساجد باب ١٠ حديث من ابواب الوضوء ولكن سنده هكذا: محمد بن الحسن باساده، عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن أبي الصهباء، عن محمد بن ستان، عن الغلاء بن الفضل، عن روه عن أبي جعفر عليه السلام.

٢- اى تامل في سنده، ولكن ضعه على تقديره يرتفع بالشهرة الفتوائية.

٣- يمكن ان يستدل له بما روه في قرب الامتداد عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن الفضل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألته اقر المصحف ثم ياخذني البول فاقوم فأبول واستسقى وأصل يدي وأصير الى المصحف فأقره؟ قال: لا حتى تنوضاً للصلوة تل باب ١٣ حديث ١ من ابواب قراءة القرآن من ابواب التعقيب

٤- تل باب ١٧ حديث ٢ من ابواب التعقيب، وفيه مادام على وضوئه.

والغسل يجب لما وجب له الوضوء، ولدخول المساجد، و قراءة
الغزائم ان وجبا، ولصوم الجنب، والمستحاضة مع غمس القطنه.

وهو ظاهر، ولا ينبغي النزاع، فيصح به جميع العبادة الواجبة الموقوفة صحتها عليه من
غير شك.

بل يمكن ان يقال: لو قصد عدم حصول الرفع و قصد مجرد دخول المساجد
مثلاً لم يصح وضوئه، ولا يترتب عليه اثره الذي قصد وهو ظاهر لانه انما يصح مع
الرفع، اذ لا يتحقق بدون، الكمال المطلوب به ولم يحصل لقصد عدمه الا ان
يقال: انه يحصل لقصد دخول المسجد ولم يعتبر ما ينافيه، وهو بعيد، وفي بعض
الأخبار اشارة الى ما ذكرت من عدم الاحتياج الى وضوء آخر مثل خبر (قطوبى)^١
الدال على استحبابه لدخول المسجد فانه ظاهر في جواز الصلوة به في المسجد
ولو كانت للتحية وبالجمله الأمر واضح.

واعلم ان الاخبار المعتبرة تدل على ذكر الحائض فلا ينبغي لها الترك،
وكذا على التجديد مطلقاً^٢ فلا ينبغي التخصيص فيه والتردد في بعض افراده،
بل ولا في كونه رافعا، فاني اظن عدم التخصيص والرفع به لما يظهر من الاخبار^٣
على فهمي، اللهم لا تؤاخذني بفهمي.

قوله: «(والغسل يجب الخ)» دليل وجوب الغسل لما وجب له الوضوء من
الصلوة والطواف، كانه الآية^٤، والاخبار^٥، والاجماع

١- تقدم ذكر محله آنفاً

٢- راجع الوسائل باب ٤٠ من ابواب الحيض

٣- راجع الوسائل باب ٨ من ابواب الوضوء

٤- راجع الوسائل باب ٨ من ابواب الوضوء فيها عموماً واطلاقاً يشمل التجديد لكل صلاة

٥- وهي: «وَأَنْ كُنْتُمْ حُلْبًا فَطَهِّرُوا الْخ»، قال الطبرسي في المجمع: معناه ان كنتم حلباً عند القيام الى

الصلاة فطهروا بالاغسال وهو ان تغسلوا جميع البدن- المائدة- ٦

٦- راجع الوسائل باب ١٤ من ابواب غسل الجنابة

وأما المس الواجب فليست الآية^١ صريحة فيه وإن كان دلالتها عليه أولى من دلالتها على وجوبه على المحدث، إذ قد يقال: إنه تقديراد بالمطهرين غير المحدثين بالمحدث الأكبر وليس خبر صحيح ولا حسن صريح ههنا فيه، بل ظاهر أيضاً، والاجماع المدعى ههنا في الشرح^٢ والمنتهى غير ثابت مع نقل الكراهة عن الشيخ وغيره في الذكرى، ولكن الاحتياط يقتضى الاجتناب، فلا يترك بوجه، ولعل نقل اجماع المسلمين وظاهر الآية كاف عندهم فيه مع إمكان تأويل الكراهة بالتحريم كما فعله في الذكرى فتأمل.

وأما دليل وجوبه لدخول المساجد على التفصيل هو الأخبار^٣، وكأنه الاجماع أيضاً.

ودليل الوجوب لقراءة العزائم كما نه الأجماع والخبر^٤ وإن لم يكن صحيحاً ولا صريحاً.

والاجماع على وجوبه للصائم على التفصيل^٥ غير ثابت، وخلاف ابن بابويه مضى، والأخبار الصحيحة تدل على عدم شيئي عليه^٦ وعلى تركه صلى الله عليه وآله ذلك بعد الجنابة متعمداً حتى طلع الفجر^٧، والحمل على الفجر الأول أو التقية من غير موجب بعيد، والأخبار الموجبة للقضاء ليست صريحة في وجوب الغسل قبل ذلك مع أن أكثرها ليست صريحة في وجوبه بمجرد التأخير حتى يصبح عمداً، بل في الأكثر إشارة إلى النوم ثانياً، فالحمل على الاستحباب كما هو مقتضى الأصل والشرعية السهلة، غير بعيد حتى يظهر دليل الوجوب، فقول الشارح

١- يعني: إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يسه الا المطهرون- الواقعة- ٧٦- ٧٩

٢- يعني: روى الحنان للشهيد الثاني

٣- راجع الوسائل باب ١٥ و ١٧ من ابواب غسل الجنابة

٤- راجع الوسائل باب ١٩ من ابواب غسل الجنابة

٥- يعني التفصيل لدى ذكره المصنف بقوله: (ولصوم الجنب والمستحاضة مع غمس القطعة)

٦- في موقفة صحابة بن مهران قال: سأله عن رجل أصابه حنابة في خوف الليل في رمضان فام وقد عم بها ولم يستيقظ حتى أدركه الصبح فقال عليه السلام: عليه أن يتم صومه وخصي يوماً آخره فقلت: إذا كان ذلك من الرجل وهو يفتسي رمضان قال: فليأكل يومه ذلك وليقض فاته لا يشبه رمضان شيئاً من اشهر-

الوسائل باب ١٩ حديث ٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ولاحظ روايات باب ٢٠ - ٢١ منها

٧- راجع الوسائل باب ١٦ من ابواب ما يمسك عنه الصائم حديث ٥

بعد قوله (ولصوم الجنب): إذا بقي من الليل مقدار فعله للاخبار والاجماع، وخلاف ابن بابويه لا يقدح فيه) غير واضح، وكذا قوله: (ويلحق به الحائض والنفساء إذا انقطع (دمهما قبل الفجر) وعلى التقديرين فالاحتياط لا يترك لأن الأمر صعب، وأبعد من الوجوب مع القضاء إيجاب الكفارة كما هو المشهور، وأبعد منه إلحاق الحائض والنفساء في ذلك إلى الجنب مع عدم دليل مخرج عن الأصل. والخبر غير صحيح رواه في التهذيب في باب الحيض والنفساء، عن علي بن الحسن بن فضال، عن علي بن أسباط، عن عمه يعقوب بن سالم الأحمر عن أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال: إن طهرت بليل من حيضتها، ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم^١ - وقصور السند معلوم، وليس الدلالة الأعلى القضاء لأعلى كون الحائض والنفساء مثل الجنب التارك غسله عمداً في فساد صومها ووجوب الكفارة، وتقييد المصنف بصوم الجنب يدل على عدم الإلحاق.

و(أما) حكم المستحاضة فيجب،

و (أما) مأمى الميت فالظاهر عدم إلحاقه في هذه الأحكام كلها لعدم الدليل، نعم يمكن إلحاقه (بمنح) في الصلوة والطواف، للاجماع ونحوه إن كان فتأمل.

وبالجملة، وجوب الغسل على الحائض والنفساء للصلوة والطواف ومس القرآن ودخول المساجد وقراءة المراثم، غير بعيد لنقل الاجماع في المنتهى مع تأويل القول بالكراهة في الجنابة للمس، بالتحريم في الذكرى، ولبعض الاخبار وعدم ظهور الخلاف كالجنب مع التأمل وعدم ظهوره في المس،

و (أما) الصوم فقد مر ما يدل على قضاء الحائض فتأمل فيزيد الغسل على الوضوء مأمراً، ولو ثبت للصوم فيكون ثلاثة لأربعة كما قاله الشهيد الثاني^٢،

١ - الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

٢ - قال، ويجب أيضاً (الغسل) زيادة على الوضوء لأربعة أشياء

و يستحب للجمعة و اول ليلة من رمضان، و ليلة نصفه، و سبع

و (اما) ايجابه على الماس فليس يظهر الا لما وجب له الوضوء فقط، وكأنه للإجماع و للاصل وعدم الدليل

و اما وجوب الغسل على المستحاضة التي عليها الغسل فوجوبه عليها لما يجب الوضوء فغير بعيد و تحريم المسّ غير ظاهر

و (اما) دخول المساجد فظاهر الخبر جوازه^١، وكذا الظاهر جواز القراءة مطلقا

و (اما) الصوم فقد ادعى الشهيد الثاني فيه الأجماع والاختبار، وما رأيت

الاصححة^٢ أدالة على وجوب قضاء الصوم على المستحاضة التي تركت ما يجب

عليها من الاغسال لكن تدل على عدم قضائها الصلوة ايضاً، ومع ذلك لا تدل

على المطلوب، ويمكن كون سبب القضاء ترك غسل الحيض اوجميع

الاغسال، وعلى تقدير الوجوب، الظاهر من كلام بعض الاصحاب انه يكفيها

الغسل قبل الفجر لصلوة الصبح ايضاً، بل تصوم به وتصلى نوافل الليل، وهذا ايضاً

يدل على عدم الايجاب مضيقاً، وعدم الالتفات الى قصد الوجوب على تقدير شغل

الذمة وعدمه مع عدمه كما اظن، وقد سبق الإيماء، ويوجد مثله في كلامهم والاختبار

الا ان يقال: قد اهمل للعلم به من موضع آخر فتأمل في بعده من الأخبار

قوله: «(ويستحب للجمعة الغ)»

استحباب غسل يوم الجمعة غير بعيد و ان كان دليل وجوبه لا يخ من قوة، لكن

الجمع (بين قول ابي الحسن عليه السلام حين سئل عن الغسل يوم الجمعة

١- الظاهر ان المراد بالخبر قوله عليه السلام في صحيفة موية بن عمار: المستحاضة تنظر ايامها فلا تصلى فيها

ولا يقربها بملها فاذا حازت ايامها ورأت الدم يصب الكرمف اغتسلت (الى ان قال) وان كان الدم لا يصب

الكرمف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلوة يومئذ الحديث - الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب

المستحاضة

٢- هي صحيفة علي بن مهزيار قال: كتبت اليه عليه السلام: امرأة ظهرت من حيقها اودم ماسها في اول

يوم من شهر رمضان كله ثم استعاضت فصلت وصامت شهر رمضان من غير ان تصل ما تعمل المستعاضة من

الصل لكل صوتين هل يحوز صومها وصلوتها ام لا فكتب عليه السلام: قمتي صومها ولا تقضى صلوتها لان

رسول الله صلى الله عليه وآله كان يامر فاطمة والمؤمنات من نسائه بذلك (الوسائل باب ١٨ حديث ١ من ابواب

ما يمسك عنه الصائم)

عشرة، و تسع عشرة وأحدى و عشرين، و ثلاث و عشرين، وليلة
 الفطر، و يومى العيدين، وليلة نصف رجب، و شعبان، و يوم المبعث،
 والغدير، والمباهلة، و عرفة، و غسل الأحرار، والطواف، و زيارة النبي
 صلى الله عليه و آله، و الأئمة عليهم السلام، و قضاء الكسوف للترك
 عمداً مع استيعاب الاحتراق، والمولود، و للسعى الى رؤية المصلوب
 بعد ثلاثة ايام، و للتوبة، و صلوة الحاجة، و الاستخارة، و دخول الحرم،
 والمسجد الحرام، و مكة، والكعبة، و المدينة، و مسجد النبي صلى الله
 عليه و آله.

والأصحى والفطر في الصحيح (سنة وليس بفريضة،^١) الدال من حيث التأكيد
 وأصل^٢ معنى السنة و ضم غسل الأصحى والفطر مع دعوى الاجماع على
 استحبابهما، على ان المراد نفى الوجوب مطلقاً
 وكذا قول ابى عبد الله عليه السلام في صحيحة اخرى: (سنة في السفر
 والحضر الا ان يخاف المسافر على نفسه الضر^٣ وفي الاستثناء اشارة الى نفى
 الوجوب وهو ظاهر فيه (وبين قول الرضا (ع)) في الحسن لابراهيم: (واجب على كل
 ذكر او انثى حراً وعبد^٤) وهذه صحيحة^٥ (في باب عمل يوم الجمعة)، دليل
 الاستحباب، والشهرة، والاصل، والشرعية السهلة، وكذا عدم العلم بوضع
 الوجوب شرعاً وان الامام عليه السلام اراد ما اصطلاح الفقهاء ايضاً - يقتضيه، ولكن
 الاحتياط لا يترك لوجود لفظ (واجب) في خبر صحيح لما (كما سخر) سمعت،
 واحتمالي ارادة المعنى الأعم، من السنة ايضاً، ونفى الوجوب الثابت بالقرآن

١- الوسائل باب ٦ حديث ٩ من أبواب الأعمال المسنونة من كتاب الطهارة

٢- عطف على التأكيد وكذا قوله: وضم الخ يعنى هذا الخبر يدل على الاستحباب من جهات (الا ولى) قوله
 ليس بفريضة (الثانية) قوله سنة (الثالثة) ضم ما اجمع على استحبابه اليه وهو غسل الأصحى والفطر

٣- الوسائل باب ٦ حديث ١٠ من أبواب الأعمال المسنونة

٤- الوسائل باب ٦ حديث ٣ من أبواب الأعمال المسنونة

٥- يعنى ان تحرير سداً محرراً روله الشيخ في التهذيب في باب العمل يوم الجمعة بطريق صحيح

بقوله: (ليست بفريضة) مع قول البعض به،
ويمكن الاكتفاء بنية القرية، والوجوب بالمعنى المراد في الرواية والترديد،
والتعدد، ولعل الأول أظهر والأخير (الأخر - خ ل) احوط.

وأما وقته فقال الأصحاب: أنه من الفجر الثاني إلى الزوال وليس في الأخبار
التحديد، بل ظاهرها (اليوم)، نعم في خبر غير صحيح، القضاء في آخر النهار لمن
فاته أول النهار - وفي خبر آخر يغتسل ما بينه وبين الليل فإن فاته اغتسل يوم
السبب^٢ وظاهر هذا هو الأداء كل النهار مع وجود إطلاق القضاء على الأداء أيضاً
وليس بمعلوم إرادة اصطلاح الفقهاء، فلو وجد القائل بالأداء في جميع النها
فالقول به غير بعيد وليس^٣ القول بالسكوت عن الأداء والقضاء فيه غير بعيد.
والظاهر دخول ليلة السبت أيضاً كما قاله الأصحاب.

وخبر آخر يدل على تقديمه يوم الخميس لمن لم يلق غداً الماء وكذا خبر
آخر، ولكن ليس بصريح في عدم الماء بل ظاهره ذلك حيث قال: (كنا
بالبادية)،

وكون الغسل عند الزوال أولى وكأنه للقرب إلى الصلوة،
وأما دليل باقي الأغسال فالروايات وإن لم يكن كلها صحيحة ولكن المسئلة
من المنذوبات، وقول الأصحاب مؤيد، وفي بعضها ادعى الأجماع مثل غسل

١- في رواية سماعة بن مهران عن أبي عبد الله في الرجل لا يتصل يوم الجمعة في أول النهار قل: يقصيه

آخر النهار فإن لم يجد فليقصه من يوم السبت - الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب الاغسال المسنونة

٢- الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من أبواب الاغسال المسنونة

٣- الظاهر زيادة لفظة ليس

٤- راجع الوسائل باب ٩ من أبواب الاغسال المسنونة من الحديث هكذا: عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

قال لأصحابه: أنكم تأتون غداً عزلاً ليس فيه ماء فاغتسلوا اليوم لقد فاشتلتنا يوم الخميس للجمعة

٥- وهو خبر الحسين بن موسى بن حنيفة عن أبيه وأم أحمد أنه موسى بن جعفر عليهما السلام قلنا: كنا مع

أبي الحسن عليه السلام بالبادية ونحن تريد بغداد فقال لنا يوم الخميس: اغتسلوا اليوم لتقيم الجمعة فإن الماء

غداً بها قليل فاغتسلوا يوم الخميس ليوم الجمعة - الوسائل باب ٩ حديث ٢ من أبواب الاغسال المسنونة

٦- راجع باب ١ من أبواب الاغسال المسنونة

الغدير، ويومى العيدين، و اول ليلة شهر رمضان، ولكن ما رايت رواية في نصف شهر رمضان بخصوصه^١، ونصف رجب، و رؤية المصلوب^٢، ولا في غسل الزيارة^٣ انه مخصوص بزيارة صلى الله عليه وآله فقط والانبياء والأئمة عليهم السلام ايضاً اوى زيارة مستحبة، والاصحاب خصوصاً بالمعصوم، ولفظ غسل الزيارة، وكذا يوم الزيارة الواقعين في الخبر^٤ يدلان على التعميم، وايضاً في بعض هذه الاغسال قول بالوجوب، وهو ضعيف الدليل الاغسل الأحرام وسيجيء تحقيقه في موضعه انشاء الله تعالى

واعلم انه ايضاً ظاهر خبر واحد: (اذا احترق القرص كله اغتسل^٥) - فليس فيه صريحاً قيد بالقضاء - وفي خبر آخر: (اذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل ولم يصل (فكسل - خ ل) فليغتسل من غد وليقض الصلوة وان لم يستيقظ ولم يعلم بانكساف القمر فليس عليه الا القضاء بغير غسل^٦ فظاهر الاول هو الاستحباب مطلقاً مع الاستيعاب، والثاني الغسل مع القضاء مطلقاً مع الاستيقاظ ليلاً وعدمه، مع عدمه فالظاهر انهم حملوا الثاني على الاستيعاب للاول والاول على القضاء للثاني، والطريق ليس بواضح، ولعله لعدم الغسل مع الاداء وعدم القضاء عندهم على الظاهر الامع الاستيعاب، وترك هذا التفصيل بالاستيقاظ ليلاً او نهاراً لعدم القائل به عندهم، وايضاً عمموا القرصين للاول وان لم يكن في الثاني الا القمر وبالجملته قول الاصحاب على ما رأيت، ما رأيت له دليلاً بخصوصه والقول

١ - لعله فده اراد عدم عثوره عليها في الكتب الاربية والانهي موحدة في ميرها في الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب الاغسال المسنونة نقلاً من كتاب الاحمال لابي طائوس قال: روى ابن ابي قره في كتاب عمل شهر رمضان باساده الى ابي عبد الله عليه السلام قال: يستحب الغسل في اول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه قال ابن طائوس: وقد ذكره جماعة من اصحابنا المتقدمين وضحه خبر ١٠ منه

٢ - راجع الوسائل باب ١٩ و باب ٢٢ من ابواب الاغسال المسنونة

٣ - يعنى ما رأيت في الاخبار اختصاص الغسل بزيارة النبي صلى الله عليه وآله او بالأئمة عليهم السلام، من الدليل عام للمعصوم مطلقاً لكل زيارة مستحبة ولو لم يكن المزور مصحواً كزيارة قبول المؤمنين

٤ - الوسائل باب ١٦ خبر ٣ و ٤ من ابواب الاغسال المسنونة

٥ - الوسائل باب ١٦ حديث ١١ من ابواب الاغسال المسنونة

٦ - في باب ٢٥ حديث ١ من ابواب الاغسال المسنونة

بالخبر الاول ممكن، لصحته على الظاهر لو وجد الرفيق وان كان ظاهره الوجوب الا انه عبر عن الاستحباب في اكثر الاغسال بمثله مع عدم القائل على الظاهر اذ المنقول القول بالوجوب في القضاء فالقول به مشكل و اشكل منه، القول بالوجوب، (فالاستحباب على ما هو مقتضى الدليل غير بعيد، لكونها من المنذوبات فينبغي العمل بالخبرين سيما الاول لصحته-خ)

واعلم ايضاً ان الرواية التي رأيتها ما دلت على استحباب الغسل لصلوة الأستخارة والحاجة على الطريق المنقول في كتب الأدعية. وايضاً يفهم من صحيحة محمد بن مسلم (على الظاهر) المشتملة على سبعة عشر غسلاً الغسل لحرم المدينة ايضاً حيث قال فيها: واذا دخلت الحرمين^١ - أي الغسل لدخولهما، اذا لظاهر انهما حرم مكة والمدينة وما ذكره الأصحاب على ما في ظني الآن، كانهم حملوها على المدينة وليس بلازم كما في مكة فان لدخوله (لها-خ) غسلاً غير غسل دخول حرمة (مها-خ)،

وايضاً الظاهر ان هذه الاغسال متى وجد في ذلك اليوم الذي يطلب سببه تكفى، بل لا يضر الحدث لقوله في هذه الصحيحة: (ويوم تحرم، ويوم الزيارة) وغير ذلك، نعم في نقض غسل الاحرام بالنوم كما يفهم من الخبر (في الرواية-خ)^٢ اشارة الى نقض الاغسال بالحدث، وسيجيئ ان شاء الله تعالى.

وايضاً الظاهر من الخبر ان غسل التوبة لما هو في التوبة من الكاثر، حيث قال سامع الغنا والعود من النساء: (فاني استغفر الله، فقال الصادق عليه السلام: قم فاغتسل وصل ما بدالك فانك كنت مقيماً على أمر عظيم ما كان اسوء حالك لومت على ذلك استغفر الله وسله التوبة^٣، والظاهر منه انه كان مرتكباً للكبيرة فكان سماعها كبيرة مطلقاً او باعتبار اصراره وكثرة فعله ذلك، كما دل عليه اول

١- الوسائل باب ١ حديث ١١ من ابواب الاغسال المسنونة

٢- راجع الوسائل باب ١٠ من ابواب الاحرام من كتاب الحج

٣- الوسائل باب ١٨ من ابواب الاغسال المسنونة خبراً

ولا تتداخل.

الخبر^١،

وبالجملة الغسل عبادة شرعية تحتاج الى دليل شرعي، ولو استنبط منه الغسل لكل كبيرة، كما يظهر مع عدم الخلاف، فغير بعيد، (واما) للصغيرة التي قيل لا تحتاج الى التوبة، ووجوب التوبة منها غير ظاهر والا لم يبق فرق بينهما وتوَل بترك الاستغفار عمداً الى الكبيرة وتضر بالعدالة (فبعيد) وابعد منه الغسل استحباباً بعد توبته، لاحتمال صدور قنب ما،

و يفهم من الخبر استحباب الصلوة ايضاً لذلك، وما ذكره الأصحاب

و يشعر بعدم الاحتياج مع الغسل الى الوضوء للصلوة^٢

قوله: «(ولا تتداخل)» لاشك في القول بالتداخل في الجملة كما صرح به المصنف في النهاية، بانه لو بوى الجنب رفع الحدث او الاستباحة يرتفع جميع الأحداث ويجزى عن جميع الاغسال الواجبة، وكذا لو بوى الجنابة للخبر الذي سيحيى^٣

وقال: الأقوى عدم رفع الجنابة مع نية الحيض لانه أدون، والظاهر انه ليس بأدون، بل العكس كما قال في الخبر: عن المرأة الجنب تفتسل؟ لا تفتسل وجانها اعظم^٤ - وغير ذلك مع انه قال ايضاً فيها: ويحتمل قوة الحيض لأحتياجه الى الطهارتين فالعجب قوله بعدم اجزاء غسل الحيض عن الجنابة و اجراء غسل الجنابة عن غسل الحيض وغير الحيض مع اشتراك الدليل وقوة الحيض وكذا قال فيها: لو اجتمعت الاغسال المندوبة احتتمل التداخل لقول احدهما (ع)

١- تل باب ١٨ حديث ١ من ابواب الاغسال المسنونة، عن مسعدة بن زياد قال: كنت عند ابي عبدالله عليه السلام، فقال له رجل باني ثقت وامى فنى ادخل كنيفاً ولى حيران وعندهم حوار بينعيى ويصرين بالمود، فرمى اطلت الحرمى استماعاً منى لهن الحديث، فان قول السائل: فرمى اطلت دال على الاصرار وكثرة فعله

٢- فانه عليه السلام قال في الخبر المشار: قم فاغتسل وصل ما ندالك

٣- تل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب الحيض، ومتن الحطت هكذا، قلت لابي عبدالله عليه السلام. المرة ترى اسد وهو جنب أغتسل عن الجنابة او غسل الجنابة والحيض واحد؟ فقال هذا ما هو اعظم من ذلك

إذا اجتمعت الخ^١ فحينئذ يكفى بنية مطلقة وقال: بتداخل الاغسال المندوبة في المنتهى^٢ فكأن مراده هنا نفي التداخل الكلى يعنى رفع الإيجاب الكلى لا السلب الكلى او يكون مذهب السلب الكلى هنا

ولكن كونه قولاً لاحد غير معلوم اذ ادعى الاجماع على اجزاء غسل الجنابة من غيره من الاغسال الواجبة الا ان يكون المراد فى الاغسال المندوبة كما هو الظاهر

ثم ان الظاهر هو التداخل مطلقاً كما هو رأى الشارح لان الظاهر ان الغرض من شرع اجراء الماء على البدن، التعبد وازالة ما عليه كما فى الوضوء والغسل اذا تعدد اسبابه من جنس واحد فانه يكفى الواحد اجماعاً، ولانه يصدق عليه انه اغتسل بعد وجوب الغسل بالجنابة عليه مثلاً^٣، فيجزى ويخرج عن المهنة كما قيل ذلك فى سقوط تعدد الكفارة عن فاعل اسبابها

و يدل عليه الخبر الذى رواه زرارة (عن احدهما عليهما السلام - يب) قال: اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزاءً غسلت ذلك للجنابة والجمعة، وعرفة، والنحر، والذبيح والزياره، فاذا اجتمعت (لله - خيب) عليك حقوق اجزأها عنك غسل واحد، قال: ثم قال: وكذلك المرأة - يجزئها غسل واحد لجنابتها وأحرامها وجمعتها وغسلها من حیضها (وعيدها)^٤ وهذه الرواية وان كان فى طريقها على بن السندى المجهول فى التهذيب الا انه منقول فى الكافى فى الحسن، وقال: المصنف فى المنتهى: فى الصحيح، لان ابراهيم بن هاشم فى الطريق وهو عنده مقبول وان لم ينص على تعديله، وكثير من الاخبار الواقع هو فيها يسمونها بذلك، وايضاً انهم يقولون: طريق الشيخ الى فلان مثلاً صحيح، وكذا طريق ابن بابويه الى فلان صحيح، وتجد انه فى الطريق وليس الى ذلك الفلان الا ذلك الطريق

١- يأتى بعد ذلك نقل الحديث تمامه من الشارح فده

٢- قال فى المنتهى: لو اجتمعت اسباب الامتناع فالاقترب الاكتماء بغسل واحد انتهى

٣- يعنى يصدق بعد اعتسا له من العادة (ولومع عدم بنية غسل آخر) انه اغتسل فيسقط الاغسال الآخر حينئذ

٤- انوساق باب ٤٣ حديث ٦ من أبواب غسل الجنابة

والظاهر انه لا يضر عدم تصريح زرارة على ما في الكافي بانه عن الامام عليه السلام لظهور عدم نقله مثل هذا الحكم عن غيره ع، وايضاً ما كان ينبغي للاصحاب نقله في الكتب، وايضاً تصريحه في طريق التهذيب، يدل على انه عن احدهما عليهما السلام

ويدل عليه ايضاً صحيحة زرارة في الاستبصار (في باب الرجل يموت وهو جنب) وفي زيادات التهذيب قال: قلت لابي جعفر عليه السلام (وهو في الكافي حسنة مع الاضمار) بقوله قلت له: ميت مات وهو جنب كيف يغسل وما يجزىه من الماء قال: يغسل غسلاً واحداً - يجزى ذلك للجنبه ولغسل الميت لا نهما حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة^١ - وهذه تفيد التداخل في الجميع

ومافي صحيحة عيص بن القاسم عنه عليه السلام: يغسل غسلاً واحداً^٢ - اي الجنب الميت وغيرهما مما يدل عليه في الجملة - وفي بيان الاستبصار^٣ واضمار الكافي دلالة على ان الاضمار عنه (ع) كما وقع من الشيخ في التهذيب بالاضمار ثم التصريح بانه عنه عليه السلام، ويؤيده ايضاً رسالة جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليهما السلام انه قال اذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر اجزأ عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم^٤ - والظاهر ان ليس المراد باللزوم، الوجوب بل اعم

وايضاً يدل عليه الأخبار الواردة في ان غسل الجنابة و غسل الحيض واحد، مثل رواية عبيد الله الحلبي^٥ وابي بصير^٦

وصحيحة عبدالله بن سنان^٧ عن ابي عبدالله عليه السلام (صرح بالصحة

١- الوسائل باب ٣٦ حديث ٦ من ابواب غسل الميت

٢- الوسائل باب ٣٦ حديث ٥ منها ومن الحديث هكذا: عن ابي عبدالله ع قال: اذا مات الميت وهو جنب غسل غسلاً واحداً ثم احتل بعد ذلك

٣- يفي في تصريح الاستبصار بقوله: قلت لابي جعفر ع و اضمار الكافي بقوله: قلت له دلالة على ان اضمار الكافي لا يضر

٤- الوسائل باب ٤٣ حديث ٢ من ابواب غسل الجنابة

٥ و ٦- في باب ٢٣ حديث ١ - ٦ من ابواب الحيض

٧- في باب ٤٣ حديث ٦ من ابواب غسل الجنابة

المصنف في المنتهى) قال: سألت عن المرأة تحيض وهي جنب هل عليها غسل الجنابة؟ قال: غسل الجنابة والحيض واحد،

(وكذا) في رواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال، إذا حاضت المرأة وهي جنب أجراها غسل واحد^١، (وكذا) رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن رجل أصاب من امرأته ثم حاضت قبل أن تغتسل قال: تجعله غسلًا واحدًا^٢، (وكذا) رواية حجاج الخشاب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع على امرأته فطمشت بعد ما فرغ أن يجعله غسلًا واحدًا، إذا ظهرت أو تغتسل مرتين قال: تجعله غسلًا واحدًا عند طهرها^٣ - (وكذا) رواية عمارة الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال: إن شاءت أن تغتسل فعلت وإن لم تفعل فليس عليها شيء فإذا ظهرت اغتسلت غسلًا واحدًا للحيض والجنابة^٤ وهذه الأخبار وإن لم يكن كلها صحيحة، ولكن كثرتها مع عدم الضعف بالكلية مع ما مر، توجب ظن الاجزاء.

وايضاً يدل على ذلك خبر آخر أنه سئل عليه السلام عن الباقي على الجنابة طول الشهر جاهلاً قال: يقضى إلا أن اغتسل الجمعة^٥
وايضاً يدل عليه ما وجد في بعض الأخبار أن المستحاضة تغتسل للظهرين

١- تل باب ٤٣ حديث ٤ من أبواب غسل الجنابة إلا أن فيه عن أبي جعفر عليه السلام

٢- تل باب ٤٣ حديث ٥ من أبواب غسل الجنابة

٣- تل باب ٤٣ حديث ٦ منها

٤- تل باب ٤٣ حديث ٧ منها

٥- تل باب ٣٠ حديث ٢ من أبواب من يصح منه الصوم من كتاب الصوم مرسلًا، ولكن متن الحديث هكذا: قال الصدوق، وروى في غير آخر: أن من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الفل حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يغتسل ولا يقضى صلاته وصومه إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة فإنه يقضى صلاته وصيامه إلى ذلك اليوم ولا يقضى ما بعد ذلك.

ولا يحتمل أنه لو كان مراد الشارح منه هذا الحديث فهو وارد في حكم الناسي دون الجاهل - فتتبع

مثلاً غسلًا من غير اشارة الى غسل الحيض، وان وجدت في العض فلا يضر فافهم.

وعلم ان بعض هذه الروايات يدل على بعض المطلوب، وبانضمام عدم القائل بالفصل يتم المطلوب، وكذا ما يدل على عدم الوضوء مع الغسل مطلقاً كما سيجيء انشاء الله.

وايضاً انه اذ انوى جميع الاسباب المجتمعة من جنس واحد لا اشكال فيه، بل اذا قصد الرفع او الاستباحة في الواجبات كما قاله المصنف، بل وفي المندوبات ايضاً على تقدير رفع الحدث بها

ولا يخفى ان فيه ايضاً اشكالاً بحسب نفس الأمر وان لم يكن في الظاهر بحسب النية فتأمل وان (الاشكال) فيما قصد معيناً بعدم نية غيره (مندفع) بالاخبار، وبما اشرنا اليه من المقصود، فان ظاهر الاخبار هو كفاية غسل واحد وان لم يكن له شعور بغيره فكيف النية، (بالتية—ظ) وليس بعيداً من كرم الله تعالى ايصال ثواب هذا الفعل الخاص في هذا الوقت المشتمل على شرعية هذه الاغسال مع فعله متقرباً كما قيل ذلك في حصول ثواب الجماعة للامام مع عدم شعوره ان احداً يصلي وراءه او غير ذلك

(والاشكال) فيما يجتمع الواجب والمندوب (مندفع) بعدم وجوب الوجه مطلقاً على ما اظن وسيجيء، ويحتمل ان يكون القائل بالوجه لا يقول به هنا للأخبار، وباختيار الوجوب ودخول المندوب فيه كما في دخول بعض مندوبات الصلوة الواجبة فيها وعدم احتياج غيره الى الوجه، بل الى مطلق لقصد كما قبلنا لان المقصود يحصل في ضمن الواجب ونيته.

والذي اظن ان الاشكال لم يندفع بالكلية بما ذكرناه في نفس الأمر، الا ان يقال: معنى التداخل حصول ثواب فعلين مثلاً لفعل واحد كما قاه في الشرح

١- في باب ١ حديث ٦ من ابواب المستحاضة، ومتن الحديث هكذا: عن سماعة قال. قال: المستحاضة اد ثقب الدم الكرسي، اعتسلت لكل صلاتين، ولقبحر غسل الخ - ولعل قول الشارح منه (الظهيرين مثلاً) اشارة الى التنبيه على عدم كونه متن الحديث - والله العالم

والتيمم يجب للصلوة، والطواف الواجبين، ولخروج الحنب من المسجدين، والندب لما عداه، وقد تجب الثلاثة بالنذر وشبهه.

او ان ليس حين الاجتماع اسباب بل يصير شيئاً واحداً، فان الظاهر ان المقصود من غسل الجمعة مثلاً غسل هذه الأعضاء على الوجه المعتبر مطلق سواء تحقق في ضمن الواجب مثل غسل الجنابة او الحيض او غيره، او الندب بنية غسل يوم الجمعة وغيره من التوبة والزيارة

كما يقال: ان صوم ايام البيض مستحب مثلاً (مطلقاً—خ ل) وله ثواب كذا وكذا، ولا شك انه يحصل ذلك للأتسان بصوم ذلك اليوم على اى وجه كان سواء علم كونها ايام البيض اولا وصامها على ذلك الوجه اولا، بل ان قضى فيه صوماً واجباً اوقضى الايام البيض الماضية فيها يحصل له ثواب الايام البيض، الاداء والمندوب، والقضاء والواجب

ومثله حصول ثواب تحية المسجد بصلوة الفريضة اليومية او النافلة، وفعل الراتبة على طريق صلوة جعفر مثلاً، وجعل النافلة الراتبة بين الاذان والاقامة، وكل ذلك موضح في كلامهم رحمهم الله، وبعضها صريح في الروايات^١ وبعض آخر مفهوم منها.

ومع ذلك ينبغي الاحتياط التام، فان الطريق صعب، وظنى لا يغنى من جوعى فكيف جوع غبرى، فكذا في جميع الابواب مهما امكن ميماً في هذا الزمان

والظاهر ان تجويز التداخل رخصة، فلا ينافي التعدد بالاحتياط وان (القائل) بالبعض لما مر من الاخبار كما يفهم من كلام المصنف في النهاية والمنتهى، (يلزمه) القول به مطلقاً كما مر^٢

قوله: «(والتيمم يجب للصلوة والطواف الواجبين الخ)» كان الاولى

١— كاحتساب صلوة جعفر من التوافل فراجع الرسائل باب ٥ من ابواب صلوة جعفرين ايطلب هي رواية دريغ من ابي عبد الله (هي حديث) وان شئت جفتها من توافلك وان شئت جفتها من قضاء صلوة، وهي رواية ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام (هي حديث) وان شئت حبستها من توافل الليل وان شئت حبستها من توافل النهار

٢— من عدم القول بالفصل

ادخال مس كتابة القرآن الواجب، بل دخول المسجد (المسجد - خ ل) وقراءة العزائم الواجبين ايضاً، اذ مضمون احد الطهورين^١ الواقع في الاخبار المعتبرة يفيد الجميع، والآية وهو قوله تعالى: (ولاجباً) لا يمنع من ذلك كما فهمه ولد المصنف^٢ فانه يقول بعدم اباحة دخول المسجد (مع التفصيل المشهور) بالتيمم، لان التيمم يجب ولا يجوز دخوله فيه لقوله تعالى: (ولاجنباً الا عابري سبل حتى تغسلوا)^٣

ودلالته عليه ممنوعة فانها مبنية على حذف مضاف في قوله تعالى: (لا تقربوا الصلوة)^٤ اي مواضع الصلوة واردة المساجد، وكون عابري السبل بمعنى المجتاز في المساجد من باب، الى ان يخرج من باب آخر، وليس بنص في ذلك - لا مكان كون معنى الآية، المنع عن نفس الصلوة كما هو الظاهر، وحمل (عابري سبل) على المسافر المحتاج الى التيمم، وسبب التخصيص مثله في قوله تعالى (او على سفر)^٥

على انه يلزم على المعنى الاول اخراج المرور بالمسجدين فانه لا يجوز فيهما ذلك،

وعلى تقدير تسليم الدلالة فيمكن ان يكون المراد بالجانب غير الذي حصل معه المبيع وهو غير بعيد فانه المتبادر والفرد الكامل وان لم يكن فيحمل عليه للجمع بينه وبين الاخبار الدالة بان التيمم مبيع لكل ما يبيعه الغسل مثل الوضوء - مثل رب الماء ورب التراب واحداً - ويكفيك الصعيد عشر منين^٦

١ - ثل باب ١٤ حديث ١٥ من ابواب التيمم وفيه رب الماء، رب الصعيد فقد جعل احد الطهورين
٢ - لفظ الايضاح هكذا: لا يبيع للجانب الدخول في المسجدين ولا الاستقرار في باقي المساجد بقوله تعالى: (ولاجباً) الا عابري سبل حتى تغسلوا) مجمل بعبارة التحريم الغسل، فلو اباح التيمم لكانت النهاية احد الأمور، وحسن الاصح من النهاية بعبارة محال فلا يبيع مس كتابة القرآن لعدم فرق الأئمة بينهما انتهى، ايضاح
الموائد ج ١ ص ٩٦ طبع قم

٣ - النساء - ٤٥ -

٤ - النساء - ٤٣ -

٥ - البقرة ١٨٤ - ١٨٥ - والنساء ٤٣ - والمائدة ٦ -

٦ - ثل باب ١٤ حديث ١٣ وفيه: ان رب الماء هو رب التراب

٧ - ثل باب ١٤ حديث ١٢ من ابواب التيمم

واشتهرانه احد الطهورين^١ وغير ذلك فانها ظاهرة في انه يبيع به جميع ما يبيع بمبدله، وهو ظاهر،

وايضاً يبعد حرمان الجنب المتيمم الذي اباح الله تعالى له الصلوة وغيرها، عن ثواب الصلوة في المسجد والتردد اليه، ومنعه عن الحج مع ورود هذه الروايات وبالجملّة الظاهر انه يبيع به جميع ما يبيع بالمبدل كما هو المشهور ولا ينافي عدم وجوبه لصوم الجنب (لقا) أولاً فلم يعلم ظهور وجوب المبدل له، وعلى تقدير التسليم، فان الظاهر وجوبه له بمعنى لزوم القضاء على تقدير تركه عمداً للرواية^٢ ولم يعلم وجوب الكفارة ولا الوجوب قبل الفجر كما تقدم، لان الصوم مباح من دونه ايضاً، اذ لا دليل على وجوبه لكل ما يجب له المبدل، فان الدليل المذكور دل على اباحة كل شئ به كالمبدل بمعنى انه لو علم عدم الاباحة بدون الطهارة او بدونه يبيع به فتأمل الا ان يجوزها (هما - خ) بدون التيمم وهو - بعيد، نعم ايجابه للصوم غير ظاهر، فليس الصواب ان يقول: لما يجب له الطهارة^٣ لا لاصل وعدم الدليل وهو واضح

بل ما ظهر وجوب الفضل له ايضاً قبل الفجر كما يظهر، وكان المصنف اشار الى الاثنين^٤ وخطى غيره بالمقايضة، او قصده، لكن يفهم حينئذ وجوبه للصوم ايضاً عنده، وما يكون وجهه معلوماً ولا يتوهم ادخال ما يجب له التيمم، وما لم يستحب له ذلك ايضاً في كلامه: (والمندوب ما عداه^٥)، لارجاع الضمير الى الواجب لا الواجب منهما^٦ ومعلوم ان

١- تل باب ١٤ حديث ١٥ من ابواب التيمم وفيه رب المنيور رب الصميد ولقد قد صل احد الطهورين

٢- راجع الوسائل باب ١٩ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

٣- يعني لا ان يجوزها ولذا المصنف صاحب ايضاح الفوائد

٤- اشارة الى ردة ما ذكر في روض الجنان فانه بعد عبارة المصنف قوله: الواجب قال: بل الصواب انه يجب لما تجب له الطهارة انتهى

٥- يعني الصلاة والطواف والراحين

٦- يعني لا يدخل ما يوجب فيه التيمم لأحله وما لم يستحب فيه من قول المصنف ره. (ولندب لما عداه)

٧- يعني من الصلاة والطواف

المراد فيما يكون له التيمم مشروعاً غير واجب، ولا يفهم الحصر ايضاً مع وجود القرينة

(واما) دليل وجوب التيمم للخروج من المسجدين (فكأنه) الأجماع، وصحيفة ابي حمزة، قال: قال ابو جعفر عليه السلام: اذا كان الرجل قائماً في المسجد الحرام او مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) فاحتلم فاصابته جنابة فليتيمم ولا يترقى المسجد الا تيمماً، ولا لباس ان يمر في سائر المساجد، ولا يجلس في شيء من المساجد^١

ولا يبعد تخصيصه بالمحتلم من غير الحاق غيره حتى المجنب فيه بغير احتلام وعدم الحاق الحائض به وان ورد خبر غير صحيح^٢ في الحاقها به، لعدم الصحة وعدم اجماع الأصحاب ودليل آخر، ولا محصل ايضاً، بعدم امكان الفصل في اقل زمان التيمم،

ويمكن تجويز الخروج بأي طريق كان لعدم الخروج عن النص (واما) دليل وجوب الثلاثة بالنذر وشبهه (فهو) الاجماع وكونها مشروعة قبله فينقده، لأدلة النذر وشبهه.

ولا بد من كون كل واحد مشروعاً حتى ينقده، فالوضوء والغسل ينقده بنذرهما مع مشروعيتهما ولو كانا واجبين لأدلة النذر وشبهه من غير قيد كما هو الظاهر والتيمم كذلك

والظاهر مشروعيته في جميع مواضع الوضوء والغسل المشروعين بدليل احد الطهورين^٣، ويكفيك الصعيد عشر منين^٤، وغير ذلك من عموم الاخبار الا ان يعلم ان القصد هو النظافة وازالة الوسخ وهو بعيد والا لم يحتج الى النية كازالة

١- الوسائل باب ١٥ حديث ٦ من ابواب الجابة

٢- الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب الجابة، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى رفعه، عن ابي حمزة، قال قال ابو جعفر عليه السلام اذا كان الرجل قائماً في المسجد الحرام او مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) فاحتلم فاصابته جنابة فليتيمم ولا يترقى المسجد الا تيمماً حتى يخرج منه ثم يتنفل، وكذلك العائض اذا اصابها الحيض نفس ذلك ولا بأس ان يترقى سائر المساجد ولا يجلس فيها

٣٩٣- تقدم آنفاً مصدرهما

النظر الثاني في اسباب الوضوء و كفيته

انما يجب الوضوء من البول، والغائط، والريح من المعتاد، والنوم
الغالب على الحاستين، والجنون، والأغماء، والسكر، والاستحاضة القليلة
لاغير.

النجاسة، فتأمل فيه

النظر الثاني في اسباب الوضوء وكفيته

قوله: «(انما يجب الوضوء الخ)» دليل وجوب الوضوء بهذه الأشياء، الاخبار،
والآية ايضاً تدل على البعض^١

وغير الاستحاضة القليلة والنوم على بعض الوضوء، كانه أجماعى، والظاهر ان
النوم مطلقاً موجب على اى وجه كان للخبر الصحيح^٢، وما ينافيه ليس بحيث
يصلح للمعارضة والتقييد، وكذا دليل الحصر، فان الحصر موجود فى الاخبار
الكثيرة^٣ وما يدل على ايجابه بمثل القى والضحك والحجامة^٤ لا يصلح للاحتجاج
مع انه لا يبعد الحمل على الاستحباب اوالتقية للجمع، نعم الدليل فى المذى^٥
لا يخلو عن قوة، فالأحتياط يقتضيه وان لم يجب لوجود الأقوى فيحمل غيره على
الاستحباب اوالتقية للجمع

وايضاً، الظاهر ان الغرض حصر ما لا يوجب الاالوضوء ولايوجب غيره اصلاً
فلا يشكل بنحو المتوسطة، مع احتمال ان يراد بالقليل، لا يوجب الغسل فيدخل
وان الوجوب انما يكون مع ما يجب له كما مر، مع احتمال الوجوب الموسع مع
غيره، او يكون المراد بالوجوب، اللزوم فيدخل ما يندب له

١- الظاهر انه قد مر اراد بالمعنى النوم بناء على تفسير قوله تعالى: «اذا قمتم الى الصلوة فاعسلوا ووجهكم الآية»
بارادة القيام من النوم كما هو احد التفسيرين كما فى مجمع البيان وغيره

٢- لاحظ الوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب نواقض الوضوء

٣- لاحظ الوسائل باب ٢ من ابواب نواقض الوضوء حيث ورد فى غير واحد من الاخبار حصر الوضوء بما يخرج
من الطرفين الأسميين اللذين اتفق الله بهما على العباد

٤- لاحظ الوسائل باب ٦ من ابواب نواقض الوضوء

٥- لاحظ الوسائل باب ١٢ من ابواب نواقض الوضوء

ويجب على المتخلي ستر العورة، وعدم استقبال القبلة واستدبارها
في الصحارى والبيانات،

قوله: «(ويجب على المتخلي ستر العورة الخ)» لعل دليل وجوب
الستر على المتخلي الاجماع والاختيار^١ كأن مراده مع علمه بالناظر الذي يكون نظره
الى عورته حراماً في تفاوت الحال بالنسبة الى المرة والرجل باعتبار الناظر، وسبب
التخصص بالمتخلي ظاهر

(واما) دليل تحريم الاستقبال والاستدبار بحيث لا يكون مستقبلاً للقبلة
ولامستدبراً بالمعنى المتعارف مطلقاً او في الصحارى فقط (فغير تام) لانه في
خبرين غير صحيحين، وفي متهمهما يشعر ايضاً بالكراهة
اذ في طريق احدهما، عيسى بن عبدالله الهاشمي، عن ابيه، عن جده^٢ وليس
احدهم معلوماً

وفي مته (بل شرقوا او غربوا)، مع ان الجمع خلاف الظاهر، اذ في اوله كان
(فلا تستقبل) مفرداً

وفي طريق الآخر^٣ (او غيره) مع كونه مرفوعاً، وكون الارسال، عن ابن ابي
عمير، غير ظاهر، ومع ذلك غير مسلم الصحة
وفي مته (ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها) و مثله مرفوع آخر^٤، ولا شك ان

١- راجع الوسائل باب ١ من ابواب احكام الخلوة

٢- واليك الخبر متناً و سنداً، محمد بن الحسن، عن المفيد، عن احمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن ابيه،
عن محمد بن يحيى، عن محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن عبدالله بن زرارة، عن
عيسى بن عبدالله الهاشمي، عن ابيه، عن جده، عن علي بن حمزة السلام قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: اذا
دخلت لمرح فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها، ولكن شرقوا او غربوا لعل باب ٢ حديث ٥ من ابواب احكام
الخلوة

٣- سند الخبر ومته هكذا: والاسناد، عن محمد بن يحيى واحمد بن ادريس، عن محمد بن احمد بن يحيى،
عن يعقوب بن يزيد، عن ابن ابي عمير، عن عبد الحميد بن ابي الملا او غيره رحمه قال: سأل الحسن بن علي
عليهما السلام ما حد الناظر قال: لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها- في باب ٢
حديث ٦ منها

٤- الوسائل باب ٢ حديث ٢ من ابواب احكام الخلوة

و غسل موضع البول بالماء خاصة، و كذا مخرج الفائط مع التعدي حتى يزول العين والاثر، و يتخير مع علمه بين ثلاثة احجار طاهرة و شبهها مزيلة للعين، و بين الماء، و لو لم ينق بالثلاثة وجب الزائد ولو نقي بالاقل وجب الاكمال، و يكفى ذوالجهات الثلاث.

استقبال الريح واستدبارها مكروه، والجبر بالشهرة غير مسموع، فالكراهة غير بعيدة حتى يظهر دليل التحريم، ولكن الاحتياط لا بد منه، وعلى تقدير التحريم، الظاهر انه مخصوص بحال الحدث دون حال الاستنجاء، مع احتمال تساوى متيما اذا كان فى الموضع الاول، وفى الذكرى نقل خبراً فى التساوى^١ وهو مذكور فى الكافي، مع انه اجاب^٢ عن شبهة جلوسه عليه السلام الى القبلة، بانه قد يكون حال الاستنجاء لا التغوط فانهم،

ووجود الخلا مستقبل القبلة فى منزل ابي الحسن الرضا عليه السلام كما نقله محمد بن اسماعيل^٣، مؤيد لعدم التحريم مطلقاً قوله: «(وغسل موضع البول بالماء خاصة الخ)» لعل دليله الاجماع والاشبار المستبرة^٤

ولا يبعد اعتبار التعدد والفصل ولو بالاعتبار واستحباب الثلاثة لما رأته فى الخبر فى التهذيب فى باب صفة (التيمم) و سنده صحيح،

١- يعنى تساوى حكم حال الاستنجاء مع حكم حال الحدث وهو ما رواه عمار الساباطى، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الرجل يريد أن يستنجى كيف يقدم قال: كما يقدم للفائط الخبر فى باب ٣٧ حديث ٢ من ابواب احكام الحيوة

٢- فى الذكرى بعد نقل القول باستحباب التجنب عن استقبال القبلة عن ابن الجبلى و استدلل له بقوله: (لانه كان فى منزل الرضا عليه السلام كنيف مستقبل القبلة و يمارى عن حابر: يعنى النبى صلى الله عليه وآله أن يستقبل القبلة ببول، و رأيه قيل ان يقضى امام مستقبلها. ثم قال ما هذا لفظه: فيكون مطه دسغاً، ثم احاب عن الدليلين بقوله: والاول لاحجة فيه، والثانى محمول على حالة التطيف صواباً عن المكروه انتهى

٣- فى باب ٢ حديث ٧ من ابواب احكام الخطوة

٤- لاحظ الوسائل باب ٢٦ و باب ٣٠ و باب ٣١ من ابواب احكام الخطوة

عن زرارة قال: كان يستجى من البول ثلاث مرات، و من الغائط بالمدر والخرق^١ والظاهر ان كونه مضمرأ لا يضر بالاستحباب لظهور كونه عن الامام كما قالوا،

و فيه دلالة ايضاً على اجزاء غير المحر بل دون الثلثة فتأمل، و كذا ما في صحيحة جميل بن دراج عن ابي عبدالله عليه السلام كان الناس يستنجون بالكرمف والاحجار^٢ فتأمل.

و دليل وجوب الامتنعاء عن الغائط المتعدى حتى يتقي بالماء كانه الاجماع ايضاً

ولكن اخبار الاكتفاء بالاحجار خالية عن القيد بغير المتعدى، بل ظاهرها العموم، فلولاً دعوى ذلك لا يمكن القول بالمطلق الا ما يتفاحش بحيث يخرج عن العادة ويصل الى الاكبة كما اعتبروا ذلك في عدم عفوماء الاستنجاء ولولا دعوى المصنف الاجماع في التذكرة على ان المتعدى هو ما يتعدى عن المخرج في الجملة ولولم يصل الى الحسد المذكور (لقلت): مراد الاصحاب بالتعدى ما فناه لعموم الأدلة و عدم المخصص، ولان شرعية المسح لرفع الحرج والضيق كما دل عليه العقل والنقل ايضاً صريحاً، و ذلك يناسب الاكتفاء فيما هو العادة لا النادر الذي قليل الوقوع، و ايضاً بعد اعتبار الشارع في الاستعمال اموراً دقيقة ذكره بعض الاصحاب بحيث يصير في غاية الاشكال فيفوت مقصوده،

والذي يقتضيه النظر في الدليل عدم الالتفات الى هذه الامور وحصول التطهر مطلقاً الا على وجه يعلم تنجيس غير الموضع المتعارف والتعدى العرفي اذ لا شرع له، والاحتياط معلوم.

و اعلم ان الذي افهم من الدليل طهارة محل النجس بعد المسح المعتبر،

١ الوسائل باب ٣٥ حديث ٢ و باب ٣٦ حديث ٦ من ابواب احكام الطهارة، ولكن في ثلاث نسخ مخطوطة من الكتاب (لعرف) ايضاً و في الكتب الحديثة (الحرق) سقط

٢ تل باب ٣٤ حديث ٤ من احكام الطهارة وصرفه هكذا عن ابي عبدالله (ع) في قول له عروجه بن اسبه يجب لتوبيخ ويحب المتطهر بن قال كان الح.

(وفرقهم) بين استعمال الحجر والماء بانه في الاول يكفي ازالة العين، وفي الثاني لابد من ازالة العين والاثر مع تفسيرهم الأثر بالأجزاء الصغار التي لا يزيلها الا الماء، (يدل) على عدم طهارة المحل لبقاء الاثر فيلزم تنجيس البدن والثوب على تقدير وصول الرطوبة اليه، وكونها معفوة او طاهرة حين الحجر وعدمها حين الماء بعيد،

فالظاهر ان المراد بالاثر هو الرائحة ويكون ازالتهما مستحبة مع عدم بقاء الاصل و كسب المحل تلك الرائحة بالمجاورة كما هو مذهب بعض الحكماء والمتكلمين، و واجبة معه كما في غيره من النجاسة (او) انه كناية عن ازالتها بالكلية والمبالغة في رفعها كما قالوا في استعمال الحجر حتى ينقى مع ان الاثر ما رأيناه في الاخبار، بل في كلام بعض الاصحاب ولا يلزمنا تفسيره بحيث يجس الاشكال في المسئلة لانه لا يمكن القول بتطهير المحل مع بقائها - مع انه قال في الخبر (حتى ينقى مائة)^١

فاذا استعمله بحيث يبالي ولا يرى له اثر في الحجر يحكم بطهارته، لعدم العلم بغيره من العين والاثر الامع العلم بوجود الاثر الذي هو عين النجاسة، ولكن اذا امكن العلم بوجود شئ لم يمكن ازالته بالحجرتين الماء، (فالقول) بانه طاهر او عفو مطلقا، مع انه يمكن حينئذ ازالته بالماء لوجوده في تفاوت الحال باختياره الحجر او الماء، (بعيد) وليس لنا ضرورة الى ارتكابه لا مكان ايجاب الماء حينئذ

ثم الظاهر اشتراط طهارة الماسح و كونه بحيث يقطع النجاسة فقط فلو استعمل النجس مطلقا وصار المحل بسببه نجسا يتعين الماء والا فلا على الظاهر. و اما الجفاف فالظاهر انه غير شرط لعموم الاخبار، و كونه يتنجس بالملاقات ليس بدليل والا لم يظهر بالحجر اصلاً بل لا يظهر شئ بالقليل الا مع القول بعدم

١- الوسائل باب ٣٥ حديث ٦ من ابواب احكام الطهارة، عن ابي الحسن عليه السلام قال: قلت له للأستحاء حلاً؟ قال: لا، ينقى مائة الحديث

التنجيس، وليس كذلك الا ان يكون اجماعياً،

وايضاً الظاهر اجزاء دون الثلثة اذا نقى ما ثمة لان الظاهر ان الغرض ازالة ذلك و لهذا يطهر بالمغصوب وما نهى عن استعماله،

ولما روى ابن المغيرة في الحسن في الكافي (لابراهيم)، عن ابي الحسن عليه السلام قال: قلت له هل للاستنجاء؟^١ حد قال: لا (حتى - غيب) ينقى مائمة، قلت: فانه ينقى مائمة ويبقى الريح، قال: الريح لا ينظر اليها^٢.

وكذا ما في صحيحة زرارة قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: كان الحسين بن علي عليهما السلام يتمسح من الغائط بالكرسف ولا يفسل^٣ المذكورة في التهذيب (في باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة) (وكذا) ما تقدم من قوله (كان يستنجى بالغ)^٤ (وما) في صحيحة جميل بن دراج - المتقدمة،^٥ ودلائها على المطلوب ظاهرة، والاولى اوضح

(وكذا) على عدم اعتبار الرائحة مطلقاً مع المشقة وبدونها، ومع الماء والمسح، (وكذا) على اجزاء ذى الجهات الثلاث وتوزيع الماسح على المحل، و لئلا امر ايضاً (فشبهة) كون شئ واحد ثلثة اشياء محال (مندفعة) بما مر مع وجود ثلاث مسحات في بعض الروايات^٦

على ان الشبهة انما نشأت عما روى في الصحيح، عن ابي جعفر عليه السلام، بذلك جرت السنة^٧ اى بثلثة احجار، صرح به الشارح و هو ليس بصريح في الوجوب، بل في الاستحياب قال حمل عليه حسن

١- ان وسائل باب ٣٥ حديث ٦ وباب ١٣ حديث ١ من ابواب احكام الخلوة و باب ٢٥ حديث ٢ من ابواب النجاسات و لفظة حتى موحدة في التهذيب دون الكافي مع ان التهذيب نقله عن الكافي

٢- نقل باب ٣٥ حديث ٣ من ابواب احكام الخلوة (٣) نقل باب ٣٥ حديث ٢ من ابواب احكام الخلوة (ع)

٣- نقل باب ٣٤ حديث ٤ من ابواب احكام الخلوة

٤- لم يشر في الاخبار على لفظة (ثلاث مسحات) نعم قد ورد في موقوفة زرارة (مغفرة) (مرات) هذا كان يستنجى من البيوت ثلاث مررات، و من الغائط بالماء والعرق - بناء على ارادة ثلاث مررات بقرينة ذكرها في صدر الحديث - نقل باب ٣٥ حديث ٢ من ابواب احكام الخلوة

٥- ان وسائل باب ٣٠ حديث ٤ من احكام الخلوة مرفوعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة احجار ايكار وينع بالماء

ويستحب تقديم اليسرى دخولاً واليمنى خروجاً، و تغطية الرأس،
والاستبراء، والدعاء دخولاً و خروجاً، وعند الاستنجاء، والفراغ منه،
والجمع بين الماء والاحجار
و يكره الجلوس في المزارع والشوارع، وقى الثّال، و تحت
الشجرة المثمرة، و مواضع اللعن،

و اعلم ان الرواية^١ التي نقلت هنا في سبب نزول الآية، الدالة على الازالة
بالماء دالة على ان اصابة الحق حسن و صواب وان لم يكن عن علم، فعدم صحة
صلوة من لم يأخذ كما و صفوه، مع صلوته كما و صفوها غير ظاهر، بل يمكن
صحتها، و امثالها كثيرة سيما في اخبار الحج فظن، الا ان يقال: انه في وقت
الصلوة كان مأموراً بالأخذ فيبطل، ولكن المتأخرين لم يقولوا بمثله لعدم النهي عن
الضد الخاص عندهم^٢، نعم نقول به لو فرض الامر المضيّق في ذلك الوقت مع الشعور
فالجاهل و الغافل خارجان عن النهي فانهم، فيه دقيقة تنفع في كثير من المسائل
قوله: «(ويستحب الخ)» دليل الكل، الاخبار وان لم تكن صحيحة.

قوله: «(وتحت الشجرة المثمرة الخ)» المتبادر منه هنا وقت الثمرة ولو قلنا ان
صدق المشتق لا يقتضي البقاء الا انه يقتضي الاتصاف في الجملة فلا يشم
الاستدلال بان صدق المشتق لا يقتضي البقاء على ان المراد ما من شأنه و ان لم
يشمر، والاصل يعضده، و كذا التعليل المنقول في الفقيه عن الباقر عليه السلام بان
الملائكة يحفظون الثمرة عند وجودها عن السباع والهوام^٥— و وجود التقييد في

١- لاحظ الوسائل باب ٣٤ من ابواب احكام الخلوة

٢- يعنى لا يشترط في صحة الصلاة تعلم مسائلها بل يكفي مطابقتها للواقع

٣- هكذا في النسخ كلها مخطوطة ومطبوعة يعنى لعدم دلالة الامر بالشئ على النهي عن المداخلة

٤- ثل باب ١٤ و ١٦ و ٥ و ١٥ و ٣٠ من ابواب احكام الخلوة و لم نعر على نص خاص على الحكم الاول،

نعم ذكرهم الفقيه والمحقق و تبعهما المتأخرون

٥- لم يودع هذا الحديث في الوسائل و منتهى في الفقيه (في باب ارتداد المكايل للحدث) هكذا اوله في
ذلك ما قاله ابو حمزة الباقر عليه السلام: ان لله تبارك و تعالى ملائكة و كلهم بيات الارض من الشجر

والنخل فليس من شجرة ولا حلة الا و معها من الله عزوجل ملك يحفظها، و ما كان معها، ولو لا

ان معها من يمنعها (يحفظها ل) لاكلتها السباع و هوام الارض لكانت فيها (ثمرها ل) انتهى

و استقبال النيران والريح بالبول، والبول في الصلابة و ثقب الحيوان
و في الماء والا كل و الشرب، والسواك، والامتنعاء باليمين، و
باليسار و فيها خاتم عليه اسم الله تعالى او انبيائه او الائمة عليهم
السلام، والكلام بغير الذكر وآية الكرسي والحاجة

رواية اخرى في التهذيب (في باب آداب الاحداث الموجبة للطهارة) عن السكوني
عن ابي جعفر عليه السلام قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله ان يتغوط عسى
شفيق بشر يستعذب منها او نهري يستعذب او تحت شجرة فيها ثمرتها - او في خبر
آخر مساقط الثمار^١

قوله: «(و استقبال النيران الخ)» الموجود في الكافي مسدأ - سئل
ابو الحسن عليه السلام: ما حد الغائط قال: لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولا
تستقبل الريح ولا تستدبرها^٢ - و روى ايضاً في حديث آخر لا تستقبل الشمس
ولا القمر^٣.

فالظاهر منه كونه مثل القبلة، (وما) ذكره من الاختصاص بالجرم والفرج
فيرفع الكراهة بالحائل من ثوب وغيره، وبعدم استقبالها (استقبالهمخ ل) بالفرج
(غير بعيد) للاصل وعدم التصريح، والتبادر مع عدم الفرق (العرف - خ ل) الا في
القبلة، ولوجود النهي عن استقبالها (استقبالهما - خ ل) بالفرج حال البول في
الخبرين في التهذيب^٤، وظاهرهما ذلك.

ويمكن فهم الغائط من خبر الكافي^٥ ومن الطريق الأولى، والاول^٦ احوط
و اما الاستدبار فغير معلوم لي، و الاولى المدم وليس كلامه صريحاً في

١ - الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب احكام الخلوة

٢ - تل باب ١٥ حديث ٢ منها

٣ - تل باب ٢ حديث ٢ من ابواب احكام الخلوة

٤ - تل باب ٢٥ حديث ٥ من ابواب احكام الخلوة

٥ - تل ٢٥ - ٢٥ حديث ١ و ٢ من ابواب احكام القبلة

٦ - تقدم قيل ذلك، آخراً

٧ - يعني كونه مثل القبلة

التخصيص بالبول و دخول الغائط ايضاً محتمل، وتعلق الجار في قوله: (بالبول)، باستقبال التبرين غير واضح، بل الظاهر انه مخصوص بالأخير و هو استقبال الريح،

ولعل المصنف خص البول في الريح ليعلم الغائط بطريق اولي، مع ان الموجود في الرواية هو الغائط على الطاهر، ويحتمل كونه^١ كناية عن التخلي، فيشملهما، و كون المقصود هنا البول فقط لاحتمال الرد، و هنا الاستدبار ايضاً موجود في الخبر، ويحتمل ان المصنف ما يرى كراهته ولا كراهة الغائط و ان كانت في الروايات لعدم وضوح السند وضم احتمال الرد و قال باستقبال البول خاصة، وبالجملية التثبيد في الكل خلاف ظاهر الدليل فالتخفيف حسن

(وجعل) (بالبول) قيد الأخير مع ظهور وجهه و هو الرد اليه كما في القبلة او يكون ذكره لانه اهم (ممکن) فيكون احسن، و يحتمل تقدير الاستقبال و الاستدبار معاهنا، و لكنه بعيد

و كذا دليل كراهته في الأرض الصلبة، و في ثقب الحيوان، و في الماء مطلقاً هو الاخبار^٢ ولا ينبغي استثناء ما هيا لذلك كما في بعض البلاد مثل الشام و غيره لعموم الأدلة مع نكتة ان للماء اهلاً، نعم (ان كان) مراد المستثنى استثناء حال الضرورة كما هو الظاهر، وفي الخبر ايضاً^٣ موجود و ان كان بعيداً من كلامه (فلا باس)، و قوله عليه السلام في بعض الاخبار: (ولا باس في الجارى)^٤ لا ينفي الكراهة بعد ورود المنع في الجارى ايضاً^٥، نعم يمكن ان يقال: بعدم

١- يمسى يحتمل كون كلام المصنف من قوله: (و يكره الجلوس الى قوله: (بالبول) كناية عن التحس

٢- لاحظ الوسائل ٢٢ و ٢٤ من ابواب احكام الخلو

٣- تل باب ٢٤ حديث ٣، عن مسجع، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام انه يهي ان يبول الرجل في الماء الجارى الا من ضرورة، وقال: ان للماء اهلاً

٤- الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب الماء المطلق عن الفضيل عن ابي عبدالله قال: لا باس بان يبول الرجل في الماء الجارى وكره ان يبول في الماء الراكد

٥- تل باب ٢٤ حديث ٣ من ابواب احكام الخلو، عن مسجع عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال امير المؤمنين عليه السلام: انه يهي ان يبول الرجل في الماء الجارى الا من ضرورة وقال: ان للماء اهلاً

شدة الكراهة لذلك، ولما يتخيل من عدم قبوله النجاسة، وأنه يندفع عن موضع وروده، ولتخصيص الراكد في بعض الاخبار^١

(و اما دليل) كراهة الاكل والشرب، فكأنه الخبر المشهور من اعطاء الباقر عليه السلام اللقمة النجسة (المتنجسة - خ ل) بعد غسلها لعبد حين يدخل الخلا ليحفظ له حتى يخرج^٢، والفهم غير صريح (وفي غسله عليه السلام) اللقمة و تسليمها للفلان ليحفظها له و اكل الفلام اللقمة التي نهاه عليه السلام بحسب الظاهر وصار موجبا لعتقه في الدارين (دلالة) عزيمة على تعظيم الخير ونحوه من الطعام، ودل على ان لا سبيل على من قصد الخير وان كان مخطيا فكأنه ما فهم النهي وعدم جواز الاكل^٣.

(و دليل) كراهة السواك خبر مشتمل على انه يورث البخر (و كذا) الاستنجاء باليمنى دليلها الخبر^٤ (و كذا) باليسار على تقدير كون الخاتم المنقوش عليه اسم الله حيث قال: (ولا يستنجى وعليه خاتم فيه اسم الله ولا يجمع وهو عليه، ولا يدخل المخرج وهو عليه (ولكن الخبر في الجنب حيث قال في صدره): ولا يمس الجنب درهما ولا دينارا عليه اسم الله ولا يستنجى آه^٥.

و ظاهره التحريم لكن لعدم الصحة و كأنه ليس قائلا به ايضا حمل على الكراهة و ان كان (ظاهر) عبارة الشيخ المفيد رحمه الله فيه و امثاله من المكروهات، و كذا عبارة الفقيه (تدلان) على التحريم حيث عبرا ب(لا يجوز) و (يجب) ولورود الاخبار الدالة على الجواز ايضا مثل كون نقش خاتم امير المؤمنين عليه السلام، الملك لله و كان في يده اليسرى يستنجى بها، ونقش خاتم الباقر، (ع)

١- الوسائل باب ٢٤ حديث ٥ كما تقدم

٢- الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من ابواب احكام الخلوة

٣- لا يخفى عدم دلالة الخبر على كراهة الاكل، ولما الشرب فلا دليل عليه، بالخصوص اللهم الا ان يقال بعدم القول بانفسه

٤- قل باب ١٤ من ابواب احكام الخلوة

٥- الوسائل باب ١٧ حديث ٥ من احكام الخلوة

كان، العزلة له و كان في يساره يستجى بها^١ اوردهما^٢ في التهذيب
ويمكن استعادة استحباب التختم باليسار منهما وعدم تحريم التنجيس
ايضاً الا ان يكون ذلك ثابتاً بالاجماع ونحوه، او يحمل على عدم وصول النجاسة
اليه. وورد خبر آخر عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله قال: قلت له: الرجل يريد
الخلا وعليه خاتم فيه اسم الله فقال: ما احب ذلك قال: فيكون اسم محمد
صلى الله عليه وآله قال: لا بأس^٣ - وهذا يدل على عدم الحاق اسمه (ص) باسمه تعالى
فكيف اسم الأنبياء الأخر والائمة وفاطمة عليهم السلام، الا ان يحمل على
الكراهة الشديدة في اسم الله تعالى وعدمها في اسمه صلى الله عليه وآله
والتعظيم يقتضى ذلك وان التعظيم يقتضى تحريم التنجيس مطلقاً، بل يكفر الفاعل
لو فعله على طريق الاهانة ولا شك فيه

و اما دليل كراهية الكلام فهو النهى الوارد عنه^٤ و دليل استثناء الذكر
رواية مخصوصة^٥، و كذا آية الكرسي، و آية الحمد لله رب العالمين^٦ و استثناء
الاخيرين ليس بمشهور،

و دليل استثناء الحاجة ظاهر، و معلوم عدم ارادة نحرورد السلام فلا يحتاج الى
الاستثناء اذ لا يسقط الواجب بالندب،

(و اما ادخال) الحمد للعاطس وتسميته لانه ذكر، فهو (ممكّن) و ان كان
لا يخلو عن بعد اذ ليس الذكر بمقصود في التسميته، وفي الاول اولى، نعم يمكن
ادخاله في (الحمد لله) المستثنى بخصوصه،

١- الوسائل باب ١٧ حديث ٨ مع تقديم وتأخير في نقل حاشي حاتم امير المؤمنين والباقر عليهم السلام
٢- هكذا في جميع النسخ التي عندها من المخطوطة والمطبوعة ولعل الا سبب (لورده) بالافراد و بعض
ارجاع ضمير (هما) الى الحاشيتين المشتملتين على قول المصومين عليهما السلام ويحتمل رجاعه الى هذا
الغبر والذي قبله والله اعلم

٣- الوسائل باب ١٧ حديث ٦ من ابواب احكام العلوة

٤- راجع الوسائل باب ٦ من ابواب احكام العلوة

٥- راجع الوسائل باب ٧ حديث ١ منها

٦- تل باب ٧ حديث ٧ منها

و يجب في الوضوء النية، وهي ارادة الفعل لوجوبه او نديه متقرباً، و
في وجوب رفع الحدث والاستباحة قولان، واستدامتها حكماً الى الفراغ،

و كذا يبعد ادخال ذكر الاذان ان لم يكن لهم دليل الاستثناء المذكور لانهم
لم يقولوا باستثناء ذكر فصول الاذان في غير الحكاية^١ ولو مع تبديل الحيملات
بالحوقلة،

و كذا الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله حين سماع اسمه واسمهم
عليهم السلام، و عند التسميت، و ليس ببعيد^٢ للمبالغة في عدم الترك و عدم
معلومية دخولها تحت الكراهة

قوله «(ويجب في الوضوء النية الخ)» ما عرفت، وجوب شيء من النية
التي اعتبرها المتأخرون على التفصيل المذكور، في شيء من العبادات بشيء
من الأدلة الا قصد ايقاع الفعل الحاص مخلصاً لله،

(و عدم) وجود نص دال عليها بخصوصها و أجزائها و تفصيلها و مقارنتها، و
ان تركها على كل حال مبطل مع اهتمام الشارع بالامور حتى المندوبات مثل
تفصيل حال الخلوة والأذان و الإقامة و غيرها (يدل) على سهولة الامر فيها كما
في القبلة

و كذا كون كلام المتقدمين خالياً عنها على ما قيل و عدمها في تعليم الصلاة
خصوصاً في الروايتين المعتبرتين اللتين اكثر افعال الصلاة مستندة اليهما^٣

و كذا باقى العبادات حتى ما وجدت في عبادة ما، بخصوصها نافلة و
فريضة مثل الصلاة و ما يتعلق بها، والصوم والزكاة، والخمس، والحج،
والجهاد، و ما يتعلق بها، و غيرها من الأدعية، والتلاوة، والزيارة، والسلام،
والتحية، ورد التحية الواجبة و غيره - الا الامر المجمل خالياً عن التفاصيل
المذكورة^٤، نعم لا بد ان لا يفعل العبادة حال الغفلة ولا لغرض الا امتثالاً لامر الله

١- راجع الوسائل باب ٨ من ابواب احكام الخلوة

٢- يعنى استثناء الصلوة على النبي (ص) الخ

٣- راجع الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة

٤- وهي نية الوجوب او النديب، والأداء لواقضاء، ووجه الوجوب او النديب، واستدامة حكمها او عدمها، وقصد
استباحة الصلاة لرفع الحدث

فلونوى التبرد خاصة اوضح الرياء بطل بخلاف ما لوضم التبرد

للآية^١ والاختبار^٢

وايضاً ان معنى وجوب استدامتها عدم جواز ايقاع شئ من العبادة المنوية اولاً الا لله، ولو فعل لغيره لمعصى و لم يصح ذلك المنوى الذى فعله لغير الله، فاذا كان بحيث يبطل بابطاله اصل العبادة تبطل ايضاً، والايفعل الجزء الباطل بحيث يصح الاصل ان كان واجباً

ولا فرق بين الضم، والاستقلال، ولا بين اللازم وغيره

و بالجملة الامر المهم الضرورى الذى لابد منه و لا تصح بدونه العبادة، هو الاخلاص الذى هو مدار الصحة، و به يتحقق العبودية والعبادة وهو صعب و قليل الوجود، كثير المهالك، وتحصيله، مثل اخراج اللبن الخالص الصافى من بين الدم والروث، كما افاده بعض الفضلاء، ونعم ما افاد، وفقنا الله و اياكم للعمل الخالص والصالح، وجعلنا من المخلصين، ثم انجانا من الخطر العظيم فانه ليس الناجى الا المخلصون وهم على خطر عظيم كما فى ظاهر الآية^٣ والرواية^٤، و اما الموصى به الذى اوصى به دائماً فهو الاحتياط مهما امكن وعدم ترك قول ضعيف نادر و لا ترك رواية ضعيفة فى شئ من الاعمال والافعال فلا تنسى.

قوله: «(فلونوى التبرد الخ)» الظاهر انه تفريع لاصل النية ويتبعها الاستدامة كما فى غيره، و قد عرفت ان الظاهر هو البطلان مطلقاً و هو مختار المصنف ايضاً فى غير المتن و وجه الفرق هنا غير ظاهر فتأمل.

١- الظاهر ان المراد من الآية، قوله تعالى: وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة (البينة-٤)

٢- راجع الوسائل باب ٥ و باب ٨ من ابواب مقتعات الاعمال، و لاحظ ايضاً باب ١١ الى ١٧ منها ايضاً

٣- يعنى الآية المضمرة اليها الاشارة آنفاً و هى قوله تعالى: وما امروا الا ليعبدوا الله الخ

٤- لاحظ احاديث باب ٨ من ابواب مقتعات العبادات من الوسائل

و يقارن بها غسل اليدين، و يتضيّق عند غسل الوجه، و غسل الوجه بما يسمى غسلاً من قصاص شعر الرأس الى محاذ (١) شعر الذقن طويلاً و مبادرت عليه الابهام والوسطى عرضاً من مستوى الخلقعة، وغيره

قوله: «(و يقارن بها غسل اليدين الخ)» الظاهر انه على تقدير وجوب المقارنة، بالعبادة على الوجه المعتبر عند الاصحاب و تسليم استحباب غسل اليدين للوضوء مع تحقق شرائطه وكذا غيره من المضمضة والاستنشاق، - الاجزاء محلّ تأمل، لا كونه جزء مندوباً مع تقطعه لا يصيره منه بحيث يكون الدخول فيه دخولاً فيه، و ايضا كيف ينوى الوجوب و يقارن بما ليس هو بواجب و يجعله داخلاً فيه، و لهذا ما جوّز تقديمها و مقارنتها لسائر منوبات الوضوء مثل السواك والتسمية اجماعاً على ما نقله في الشرح، و كأنه لذلك توقف بعض المحققين كما نقله الشارح، و ينبغي عدم التوقف، و كأنهم احتاطوا، وبالجملة، الاكتفاء بمجرد هذا من غير نص صريح ولا ظاهر، في غاية الاشكال و منافع للاحتياط الموصى به الا ان تكون حاضرة حال غسل الوجه فيصح، ولكن خارج عن البحث.

قوله: «(و غسل الوجه الخ)» دليل وجوبه، الآية^١ والاختيار^٢ وبعضها يدل بصريحهما مع صحتها على التحديد المذكور^٣ و الظاهر ان المراد هو المستوى للمتبادر والكثرة، و غير المستوى يحال على المستوى بالعقل، و اما وجوب الابتداء من الاعلى و عدم جواز النكس (فغير واضح الدليل)^٤ سيما عدم جواز النكس في الاثناء بحيث يكسر شعره الى فوق كما وجد في بعض العبارات.

و الاصل، و ظاهر الآية والاختيار دليل الجواز، وفعلهم عندهم السلام ذلك

١ - ومحدد شعر الذقن بالذال المهمة اول اتحاد الشعر عن النقص وهو طرفه (مجمع البحرين)

٢ - هو قوله تعالى: فاعسلوا بوجوهكم و ايديكم اهـ المائدة - ٦

٣ - راجع الوسائل باب ١٥ من ابواب الوضوء

٤ - يمسى التحديد المذكور في عبارة المتن ولاحظ الوسائل باب ١٧ من ابواب الوضوء

٥ - وليلاحظ الوسائل باب ١٩ و باب ١٥ حيث ١٥٢ من ابواب الوضوء

لا يدل على الوجوب اذ فعلهم اعم و كونهم في مقام بيان الواجب في تمام فعل الوضوء غير واضح وقوله (ع): هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به^١، بعد الوضوء البياني على الوجه المذكور غير ثابت و واضح، بل الظاهر، العلم وكذا (وجوب) ايصال الماء على البشرة الظاهرة بين الشعور (غير ظاهر الدليل) الا انه ادعى بعض الاصحاب فيه الاجماع، و مع ثبوته ما يبقى للخلاف في وجوب التخليل و علمه وجه ظاهر، و يحتاج الى استخراج وجه بعيد قد ذكرته في بعض التعليقات.

والذي يظهر من الأخبار عدم الوجوب لأن الظاهر منها، الاكتفاء بايصال الماء على ظاهر الوجه بكف واحد مع المبالغة و بكفين على تقدير عدمها كما في حسنة زرارة و بكير عن ابي جعفر عليه السلام قال زرارة قلنا: اصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزى للوجه و غرفة للذراع؟ فقال: نعم اذا بالغت و اثنتان تأنيان على ذلك كله^٢

واظن عدم الوصول الى ما بين الشعور من المواضع الصغيرة جداً بذلك، بل لا يحصل العلم الحقيقي الا بوضعه في الماء، و التخليل كما كان يستعمله بعض الفضلاء غفر الله له ولنا.

و البحث في المرفقين. مثل الوجه، والظاهر وجوب ادخال المرفق في الفسل و لو كان من باب المقنعة.

واما وجوب غسل اليد الزائدة مع عدم الامتياز مطلقاً، و مع تحت المرفق، و اللحم الزائدة فيها و الأصبع الزائدة، فقالوا مما لا خلاف فيه، و ذلك غير بعيد و ان كان في بعض الأفراد للظرفية مجال فتأمل.

واما الممتازة فوق المرفق، فظاهر كلام المصنف وجوبه (وجوب غسله - س - خ ل) ايضاً كما نقل عنه، ولكن الأصل و ظهور حمل الآية و الاخبار على المرفق، ينافيه، و ينفع عمومهما الذي هو دليل المصنف رحمه الله، و الاحتياط لا يترك خصوصاً

١- الوسائل باب ٣٦ خبر المن ابواب الوضوء

٢- الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب الوضوء

يحال عليه، ولا يجزى منكوساً، ولا يجب تخليل اللحية و أن خُفَّت
او كانت للمرأة و غسل اليدين من المرفقين الى اطراف الاصابع، و
يدخل المرفقين في الغسل، ولونكس بطل، ولو كان له يد زائدة وجب
غسلها، و كذا اللحم الزائد تحت المرفق والأصبع الزائدة
و مقطوع اليد يغسل الباقي، و يسقط لو قطعت من المرفق،

في غسل الايدي والابتداء بالاعلى وعدم النكس والتخليل بحيث يصل الماء الى ما
تحت الشعور اذا كان مرتباً.

قوله: «(و مقطوع اليد يغسل الباقي ويسقط لو قطعت من المرفق الخ)»
الظاهر وجوب ما بقى من محل الفرض، للاستصحاب وعدم سقوط الميسور بالمعسور
ويحمل عليه حسنة محمد بن مسلم، (لابراهيم، المذكورة في التهذيب في الباب
الثاني في صفة الوضوء) ص ابى جعفر عليه السلام قال: سئله عن الأقطع
اليدين والرجل كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ذلك المكان الذي قطع منه!
و ان كان الأمر بالفسل في الرجل خلاف اصل مذهبنا فيمكن (اطلاقاً ذلك
على المسح) لوضوحه، تغليبا وتقيّة، لعدم^٣ القائل بوجوب ما فوق المرفق،
و اما المرفق فنير معلوم كونه من محل الفرض اصاله خصوصاً ما بقى في العضد
بعد قطع الجلد و اللحم و الطرف الذي في الذراع، والاصل دليل قوي و كون
(الى) بمعنى (مع) هنا مما لا دليل عليه، ولهذا حمل المصنف و غيره، مثل
صحيحه على بن جعفر، عن اخيه موسى عليه السلام قال: سئله عن رجل قطعت
يده من المرفق كيف يتوضأ قال: يغسل ما بقى من عضده^٤ على استحباب غسل

١- مل باب ٤٩ حديث ٣ من ابواب الوضوء ولكن وجدنا حديثاً بهذا اللفظ عن الباقر عليه السلام، مع هو متقول
في التهذيب ص ١٠٢ من الطبع القديم، عن رقاعة عن ابى عبد الله عليه السلام و اما ا لمقول عن الباقر
عليه السلام فهو هكذا، عن محمد بن مسلم، عن ابى جعفر عليه السلام قال: سئله عن الاقطع اليد والرجل؟ قال
يغسلها

٢- (اطلاقاً على مسح ذلك الخ ل)

٣- تعليل لقوله: من هذا الظاهر وجوب ما بقى الخ

٤- انما مل باب ٤٩ حديث ٢ من ابواب الوضوء

و مسح بشرة مقدم الرأس او شعره المختص به باقل اسمه

المضد لا عني وجوب غسل ما بقي من غسل رأس المرفق الواجب غسله بالأصالة كما قاله في الشرح^١، للفظ المضد مع نقل الاجماع على عدم وجوب غسله وعدم صراحة الخبر في الامر الذي هو للوجوب

قوله: «(و مسح بشرة مقدم الرأس او شعره المختص به باقل اسمه)»
الظاهر عدم الخلاف في وجوب المسح على البشرة مع وضوحها، ومعسترها بالشعر المختص، الظاهر لا خلاف ايضاً في الاكتفاء على مسح ذلك الشعر و ظاهر الاخبار، بل الآية ايضاً يدل على ذلك، وكذا على الاكتفاء بالمسمى الا ان ظاهر الآية وبعض الاخبار يدل على اجزاء مسح اي جزء كان من الرأس^٢

ولعل الاجماع مؤيداً بالوضوء المنقول عنهم عليهم السلام^٣، و بصحبة محمد بن مسلم في الباب الثاني قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: امسح الراس على مقدمه^٤ - وان كان على بن الحكم في الطريق الا ان الظاهر انه الثقة

وبحسنة زرارة (لابراهيم)، عن ابي جعفر عليه السلام الى قوله وتمسح ببلة يمينك ناصيتك وما بقي من بلة يمينك ظهر قدمك اليمنى وتمسح ببلة يسارك ظهر قدمك اليسرى^٥ ذال على ان المراد جزء من مقدم الرأس لا أي جزء كان.

ولعل المراد بالناصية في الخبر هو مقدم الرأس، لانه اقرب الى الناصية المشهورة او اسم له حقيقة

و يفهم منها وجوب المسح بالبلة ايضاً ومن بعض الاخبار ايضاً في الجملة، وقد ادعى

١- قال الشهيد الثاني قدم في الشرح (روض الجنان) بعد نقل صحبة على بن جعفر ما هذا لفظه، و الظاهر ان المراد به رأس المضد الذي كان يغسل قبل القطع، و اطلق عليه المضد لعدم اللبس للاجماع على عدم وجوب غسل جميع المضد في حاله، و هو اولي من حمله على الاستحباب لانه خير مضاه الأمر و هو حقيقة في الوجوب انتهى

٢- راجع الوسائل باب ٢٢ حديث ٤- ٥ ٦ من ابواب الوضوء

٣- راجع الوسائل باب ١٥ من ابواب الوضوء

٤- قل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب الوضوء

٥- الوسائل باب ١٥ دليل حديث ٢ من ابواب الوضوء

ولا يجزى الغسل عنه.

الاجماع على ذلك.

و ايضاً يدل على كون مسح الرأس و الرجل اليمنى باليد اليمنى ومسح اليسرى باليسرى، ولعل ما قال بالوجوب احد و ليس الخبر بصحيح بل هو حسن فلا يبعد الاستحباب و ظاهر الآية و الاخبار الآخر مؤيد لعدم الوجوب و اول بعض ما يدل على خلاف ذلك، والاحتياط طريق السلامة.

و ايضاً ذهب البعض الى وجوب مقدار ثلاث اصابع، ويدفع ما وقع في صحيحة زرارة و بكير (في الكافي و التهذيب)، اذا مسح بشيء من رأسه و بشيء من رجله (قدمه)، - ط كذا في التهذيب - (وقدمه) فقط في الكافي - ما بين الكعبين الى آخر اطراف الأصابع فقد اجزأه وقتلنا (اصلحك الله سيب) فاين الكعبان قال: هاهنا يعني المفصل دون عظم الساق - فقال: هذا ماهو؟ قال هذا عظم الساق و غير ذلك من الأخبار و لا يبعد حمل كلام الموجب مقدار ثلاث اصابع للخبر الصحيح، على الاستحباب كالرواية، فان الشيخ المفيد قد عبر في كتابه المقنعة اكثر المستحبات في آداب الحلوة بالوجوب، و المكروهات بـ (لايجوز) كالصدوق، و كانه من القائمين بمقدار الثلاثة

قوله: «(ولا يجزى الغسل عنه)» اظن ان المراد بالغسل الغير المجزى عن المسح، الغسل الذي لا يتحقق معه المسح مثل ان يصب الماء من غير اتصال اليد، و كذا اظن عدم اجزاء كثرة الماء مع تأخير الأمرار بحيث لم يصدق عليه اسم المسح جزئاً او مع قصده الغسل مع تحققه بامرار اليد، (و اما) تحقق اقل الجرى الذي يجزى في الغسل بامرار اليد، فلا اظن عدم اجزائه عنه مع قصد المسح المطلوب المأمور به في الآية و الاخبار في يجزى و ان سلم صدق الغسل عليه ايضاً اذ لا شك في صدق المسح على المفروض، لغة و عرفاً و شرعاً (و اجزاء) مثله في الغسل ايضاً بدليل خارج غير الآية (لم يدل) على انه المراد في الآية، و على تقدير كون ذلك يراد من الآية ايضاً لا يمنع الصحة لصدق المسح ايضاً و يكون

و يستحب المسح مقبلاً ولا يجوز على حائل كعمامة وغيرها

التقابل^١ باعتبار عدم احزاء المسح من غير جريان في موضع الغسل و عدم صدقه عليه مع عدم تحقق اكثر افراد العسل مع المسح ومنافاته له وبالنية والقصد و ان بعد .

(وايضاً) ايجاب ذلك^٢ خلاف الاصل و انه الحرج و الضيق و هو مناف للشرعية السهلة (وايضاً) السكوت عن مثله في الاخبار والآثار يدل على عدم، و كذا الاخبار المقتيدة بالبلّة و عدم تقييد البلّة بالقلّة يفيد ذلك لعمومها.

(وايضاً) سكوتهم عليهم السلام في بيان الوضوء الواجب مع ان الغالب لا ينفك اليد بعد الفراغ من المقدار الذي يحصل به اقل الجري و هو ظاهر، و ان جفت اليد بحيث لا يحصل به اقل الجري يبعد حصول مسمى المسح بالبلّة لعدم ظهورها على البشرة (يدل على ذلك) و الأيلزم الأغراء، والتأخير عن محل الحاجة، بل ظاهر الآية ايضاً ذلك على ما اشرنا اليه فافهم، وبالجملّة ظني عدم الضرر و كون ذلك مراد المصنف و غيره و ان احتمل غير ذلك، و الاحتياط واضح لو امكن اذ ظني لا يفتنى عن جوعى فكيف عن جوع غيرى.

قوله: «(ويستحب المسح مقبلاً الخ)» لتبادره من الأخبار وحصول يقين البرائة والخروج من الخلاف و ان كان في كون مثل هذا دليل الاستحباب تأمل، اذ الاستحباب موجب لحصول ثواب عندالله بالفعل، و ملاحظة الفاعل الخروج من خلاف شخصى لا يستلزم ذلك الا ان يكون من الشرع دليل على رجحان اختيار الاحتياط، ويمكن جعل مثل الحث على التجنب عن الشبهات والمشتبهات دليلاً^٣ فافهمه.

و اما دليل عدم جواز المسح على حائل الاحال الضرورة (فظاهر) و موجود في الاختيار ايضاً^٤

١- يسمى التقابل بين العسل و المسح في الآية الشريعة بقوله تعالى فاغسلوا بوجوهكم وقوله ولمسحوا برؤوسكم

٢- يعنى ايجاب مسح لا يكون معه اقل الجري خلاف الاصل

٣- راجع الوسائل باب ١٢ من ابواب صفات القاضى من كتاب القضاء

٤- راجع الوسائل باب ٣٧ من ابواب الوضوء

و مسح بشرة الرجلين بأقل اسمه من رؤس الاصابع الى الكعبين،
وهما مجمع القدم و اصل الساق

(والبحث في مسح الرجلين كالرأس مع زيادة، هي ان بعض الاحبار دلت على وجوب استيعاب ظهر القدم بالكف كله و صرح المصنف به في المختلف، بل هو ظاهر الآية ايضاً، اذ المتبادر منها الاستيعاب من الاصابع الى الكعب و هو حصة ابي العلاء الآتية

و مثل صحيحة احمد البنظري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: سئلته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الاصابع فمسحهما الى الكعبين الى ظهر (ظاهر - خ ل) القدم فقلت: جعلت فداك لو ان رجلاً قل باصبعين من اصابعه هكذا فقال: لا الآ، اولا يكفه،^١ على اختلاف النسخ.

ولا يخفى المبالغة المفهومة من هذا الخبر حيث فهم الاستيعاب اولاً من قوله: فمسحهما، ثم من النهي الصريح بقوله: (لا) ثم من الحصر و ما ذكره في الذكرى^٢ وقال: في المعتبر لا يجب استيعاب الرجلين بالمسح بل يكفي المسح من رؤس الاصابع الى الكعبين ولو باصبع واحدة وهو اجماع فقهاء اهل البيت عليهم السلام انتهى فكان القول به جيداً، والاحتياط معلوم.

وايضاً يفهم استيعاب جميع الاصابع بالمسح من رواية عبد الاعلى قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: عثرت فانقطع ظفري فجعلت على اصبعي مرارة فكيف اصنع؟ قال: يعرف هذا و اشباهه من كتاب الله عز وجل، قال الله: ما جعل عليكم في الدين من حرج امسح عليه^٣ فافهم.

والظاهر انه لا يتنافيه البعض المفهوم من قوله: (بشيء من قدميك)^٤ لان كل الطهر بعض الرجل و شيء منه، فيحمل على هذا المقدار للهوى عن الاقل في هذا

١- في الاستبصار في باب المسح من الرأس و الرجلين هكذا، قال باصبعين من اصابعه لا يكفيه؟ فقال:

لا يكفيه (لا يكفيه مسح ل) و اورد الحديث في كل باب ٢٤ حديث ٤ من ابواب الوضوء

٢- في الذكرى (بعد نقل رواية رزاره و بكير: وقال في المعتبر لا يجب الخ ما نقله الشارح فيه

٣- الوسائل باب ٣٩ حديث ٥ من ابواب الوضوء

٤- كل باب ٢٣ حديث ٤ من ابواب الوضوء

الخبر،^١ و الوجوب في غيره، على ان قوله: (بشيء من قلميك ما بين كعبيك الى اطراف الاصابع) ليس بصريح في ان اتى جزء كان من القلمين يجرى لاحتمال كون ما بين الخ بياناً للشيء الواجب مسحه في القلمين.

والمعجب ممن ذهب في الرأس الى وجوب المقدار المذكور، ما ذهب في الرجل ما ذكرنا، ولولا نقل الاجماع من المصنف في المنتهى لكان القول به جيداً، والاحتياط معلوم.

(وأما) وجوب اخذ الرطوبة عن الاجفان و المسح بها على ما دل عليه الاخبار^٢ وكلام الاصحاب و الاخبار الصحيحة الواردة في جواز المسح مع النملين من غير استبطان^٣ (يؤيد) عدم الوجوب الا ان اقلت بالضرورة، و ان لى تأملاً في تلك الاخبار، ولهذا اوجب البعض الاستبطان.

وايضاً الظاهر ان الاخبار ليست بصريحة في انه عليه السلام فعل ذلك و كان هناك شرك مانع و هو خلاف ظاهر الآية و الاخبار بل ظاهرهما الاستيعاب من الاصابع الى الكعب على ما نفهه (يفهم بخ ل) و كذا ظاهر الاصحاب.

ثم الظاهر ان الكعب هو مفصل الساق كما قال به المصنف و ادعى ان مراد الاصحاب كلهم ذلك، و صب عباراتهم عليه و ان لم يمكن في البعض، و صحيحة زرارة و بكير المتقدمة^٤ تدل عليه، و كذا بعض الاخبار.

وايضاً يؤيد كلام بعض اهل اللغة و الاحتياط معه

(واسناد). قوله: الى خلاف اجماع الأمة على ما في الذكرى^٥ مع قوله به^٦ في الرسالة و

١- يبنى في خبر البيهقي المصنف و قوله قد: و الوجوب عطف على قوله: للشي

٢- راجع في باب ١٨ من ابواب النصوص

٣- راجع في باب ٢٨ منها

٤- في باب ١٥ حديث ٣ منها

٥- قال في الذكرى: تفردوا لما ضل بان الكعب هو مفصل بين الساق و القدم، و صب عبارات الاصحاب كلها عليه و جعله مدلول كلام الباقر عليه السلام محتجاً برواية زرارة عن الباقر عليه السلام المتضمنة لمسح ظهر القلمين و هو يعطى الاستيعاب، و بانه قرب الى حناهل اللغة، و جوابه ان الظاهر المطلق هنا يحمل على المقيد لان استيعاب الظهر لم يقل به احداً (الى ان قال) و اهل اللغة ان اراد بهم العامة مهم محتضرون، و ان اراد به لغويته الخاصة مهم متفقون على ما ذكرناه حسب ما مر ولانه احداث قول ثالث مستلزم رفع ما اجمع عليه الأمة انتهى موضع الحاجة ع) يبنى مع قول صاحب الذكرى بما قاله المصنف في الرسالة الخ

و يجوز منكوساً كالرأس، و لا يجوز على حائل كخف و غيره
اختياراً و يجوز للتقية والضرورة، ولو غسل مختاراً بطل وضوءه، و يجب
مسح الرأس والرجلين ببقية نداوة الوضوء،

عترافه بوجوده عند بعض اهل اللغة و العامة (غير جيد) و كأنه اخذ من التهذيب،
بل من منتهى المصنف ايضاً لانهما قالا فيهما مثل قول الذكري، و حاصلهما (ان
القول) بوجوب المسح و بعدم استيعابه مع تفسير الكعب بما قل به المصنف
(مما) لم يقل به احد، و جواب ذلك ظاهر، والاحتياط معه وان لم يكن دليلاً (دليله مخ
ل) قوياً لاحتمال كون العظم النائي ايضاً مفصلاً (او) ان التفسيراً من كلام
الراوى، و ما رأى رجله عليه السلام و وضع يده عليه جيداً (او) اشبهه عليه.
و الذى اظن ان المراد بالكعب هنا المفصل قاله فى القاموس و ان كان غيره
ايضاً موجوداً فيه و ان مقصود المصنف ان المسح يجب الى المفصل المقابل
لظهر القدم، لا الى العظمين للرواية بوجوب المسح (الى هنا) سواء كان الكعب ذلك
المفصل حقيقة، او يكون باعتبار المجاورة و المعاذات.

(واما) باعتبار الناشئ فوق القدم، او على جانبيها، اولكون الوجوب من باب
المقدمة لعدم ظهور محل انتهاء النابت فى ظهر القدم (فلا يرد) عليه خلاف
الاجماع بهذا الاعتبار ايضاً، و الله اعلم،

و بالحملة الاحتياط يقتضى استيعاب ظهر القدم من الأصابع الى العظمين،
والمعجب ان المصنف فى المنتهى عبر عن الكعب بالعظم النائي على ظهر القدم
كما هو مراد الأصحاب ثم فتره بالمفصل الذى هو مراده^٢

قوله: «(و يجوز منكوساً الخ)» لا ينبى النزاع فى جواز المسح مطلقاً
منكوساً لظاهر الآية والاخبار، والاصل، وعدم دليل على الوجوب مقبلاً مع وجود

١- من مره (ع) فى رواية زرارة و بكير يعنى المفصل دون عظم النائي

٢- قال فى المنتهى ص ٦٤: مسألة ذهب علمائنا الى ان الكعبين هما
العظمين لثباتهما فى وسط القدم، وهما معقد الشراك (الى ان قال)
فروع الاول فندبشه عبارة علماءنا على بعض من لا يريد حصول له فى معنى الكعب و الصابط فيه ما رواه زرارة
فى الصحيح عن الباقر (ع) قال: اصلحك الله فاني للكعبان قال: هبها يعنى المفصل دون عظم النائي انتهى

فإن استأنف ماءً جديداً بطل وضوؤه، فإن جف أخذ من لحيته وشفار عينيه ومسح به، فإن جفت بطل ويجب الترتيب يبدأ بغسل الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم (اليد
خ) اليسرى، ثم يمسح الرأس، ثم الرجلين ولا ترتيب فيهما

لابأس في مسح الوضوء مقبلاً ومدبراً^١ في الصحيح من الاخبار، بل لا يبعد منه فهم جواز الغسل كذلك، لأن المراد بالمسح امرار اليد وهو اعم من مفاصل الغسل و المسح و كأنه لذلك احتج السيد به على جواز النكس في الغسل على ما نقلوا، فالعجب منه انه لا يقول به في المسح، مع انه اصرح فيه على تقدير شموله للغسل ايضاً.

والبحث في عدم الجواز مع الحائل الضرورة و عدم جواز الغسل بدل المسح كما مر.

وكذا مر بطلان المسح بالماء الجديد، ولوقال المصنف (بطل مسحه) بدل قوله: (بطل وضوؤه) لكان أولى فكأن مراده مع الاكتفاء بذلك حتى يجف السابق ولا شبهة في جواز اخذ البلة من موضع الوضوء، ويدل عليه الاخبار ايضاً^٢ و ايضاً لا شك في وجوب الترتيب بين الاعضاء الا في الرجلين لوجود الدليل في غيرهما فقط، و محض الفعل^٣ ليس بدليل كما مر، و دل عليه ايضاً عموم القرآن و الاخبار و ابطال الاستدلال بالفعل قوله عليه السلام (مقبلاً ومدبراً) فافهم، و الاصل المؤيد بهذه الاشياء مع الشهرة، دليل قوى، (والعجب) من المحقق الثاني حيث لا يخرج عن الشهرة بدليل قوى كما يفهم من تتبع كلامه، انه خرج هنا عن الشهرة مع وجود مؤيد قوى وايضاً ترك الترتيب في تعميم الوضوء المقول في الاخبار الصحيحة^٤ يدل على العدم، نعم الاحتياط ذلك، بل ينبغي

١- تل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب الوضوء

٢- راجع تل باب ٣٥ من ابواب الوضوء

٣- يعني فعلهم عليهم السلام

٤- راجع الوسائل باب ١٥ من ابواب الوضوء

و يجب الموالاة وهي المتابعة اختياراً فإن اُخْرِفْ جُفَّ الْمَتَقَدِّمِ اسْتَأْنَفَ

مسح اليمنى باليمنى، و اليسرى باليسرى كما مر في حصة زرارة (١) وايضاً لا ينبغي النزاع في اشتراط الموالاة في الاعضاء بمعنى توقف صحة الوضوء عليه بمعنى الجفاف لا غيراذ لا دليل عليه غير وجوب اعادة الوضوء على تقدير التراخي مع اجفاف الواقع في الاخبار (٢) والاجماع، وكذا في عدم وجوب غير ذلك لان ظاهر الآية والاخبار عام، والاصل دليل قوى، وفي صحيحة معوية بن عمار اشارة الى عدم العقاب بالجفاف ايضاً فكيف بالتأخير حيث ما ذقه بالتأخير حتى جف الوضوء، بل اختصر على قوله عليه السلام: (اعد) و ما يو جد في بعض الاخبار من قولهم عليهم السلام: (اتبع وضوئك بعضه بعضاً) (٣) او (تابع)، فليس المراد به وجوب الموالاة بمعنى عدم جواز التأخير اصلاً، بل المراد وجوب تسديم بعض الأعضاء على البعض كما يدل عليه سوق الاخبار التي وقع فيها الأمر بالمتابعة كما في صحيحة زرارة وحسنه قال: قال ابو جعفر عليه السلام تابع بين الوضوء كما قال الله تعالى، ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولا تقدم شيئاً بين يدي شيء تعالف ما امرت به، فان غسل الذراع قبل الوجه فابدء بالوجه واعد على الذراع، وان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم اعد على الرجل ابدأ بما بدء الله عز وجل به^٤ وهو مريح فيما نقول— و كذا حسنة الحلبي، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فتسل شماله ومسح رأسه ورجليه فذكر بعد ذلك، غسل يمينه وشماله ومسح رأسه ورجليه وان كان انما نسي شماله فليغسل شماله (فليغسل الشمال—خ) ولا يعيد على ما كان توضعاً فقال: اتبع وضوئك بعضه بعضاً (٥).

(١) — الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب الوضوء

(٢) فان طلب لا يعيد الله عليه السلام. ربما نوصأ بعد الماء فدعوت الحاربة فابطأت على الماء فيحس وضوئي فقال: اعد. قل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب الوضوء. راجع الوسائل باب ٣٥ منها

(٣) — الوسائل باب ٣٣ حديث ١ من ابواب الوضوء

(٤) — الوسائل باب ٣٤ حديث ١ من ابواب الوضوء

(٥) — الوسائل باب ٣٥ حديث ١ من ابواب الوضوء

و ذوالجيرة ينز عنها او يكرر الماء حتى يصل البشرة ان تمكن
والامسح عليها

فقول المصنف في المنتهى: (المتابعة هي الموالاة) غير متسلم، و يحتمل
كلام المصنف ايضاً ذلك، بل حمل في الذكرى على ذلك كلام من يقول بوجوب
الموالاة بحيث لم يعلم قائل بالموالات بمعنى المتابعة، بل ما يعلم
وجوب الموالاة. بمعنى الجفاف ايضاً بمعنى حصول العقاب الامن ابطال العمل
عمداً ونحوه لو تم.

(واما الجبائر) فاحكامها ظاهرة مما قالوها، ولكن دليل وجوبها غير ظاهر،
والاستحباب ممكن لانه وقع في صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج قال: سئلت
ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الكسير تكون عليه الجبائر او تكون به الجراحة
كيف يصنع بالوضوء وعند غسل الجنابة وغسل الجمعة؟ قال: يغسل ما وصل اليه
النفسل^١ مما ظهر مما ليس عليه الجبائر ويدع ما سوى
ذلك مما لا يستطيع غسله ولا ينزع الجبائر ولا يمسح
بجراحته^٢— ومثله في صحيحة اخرى له^٣ و كأنه في صحيحة عبدالله بن سنان، عن
ابي عبدالله عليه السلام قال: سئله عن الجرح كيف يصنع به صاحبه قال: يغسل
ما حوله^٤

و في حسنة الحلبي (لابراهيم) عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن
الرجل يكون به القرحة في ذراعه او نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصها بالخرقة
و يتوضأ ويمسح عليها اذا توضأ فقال: ان كان يؤذي الماء فليمسح على القرحة، و
ان كان لا يؤذي الماء فلينزع الخرقة ثم ليغسلها، قال: وسئله عن الجرح كيف
اصنع (يصنع— يب) به في غسله؟ قال: اغسل ما حوله^٥

١— القل بالنص اسم للماء الذي يغسل به (معجم البحرين)

٢— الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من ابواب الوضوء طريق الكليني ره

٣— الوضوء باب ٣٩ حديث ١ من ابواب الوضوء طريق الشرح ره

٤— الوسائل باب ٣٩ حديث ٣ من ابواب الوضوء

٥— الوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من ابواب الوضوء

وصاحب السلس يتوضأ لكل صلوة، وكذا المبطلون

ولا يدل على التفصيل^١ و الوجوب لاشتغالها على قوله (اغسل ماحوله) مع عدم الصحة و لظاهر عدم وجوب شئ آخر في الجرح وعدم الفرق فتأمل
و كدارواية كليب الاسدي قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلوة قال: ان كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره وليصل^٢ - ودلالة هذه اوضح، ولكن سندها غير واضح.

وكذا خبر حسن بن علي الوشاء قال: سئلت ابا الحسن عليه السلام عن الدواء اذا كان على يدي الرجل أيجزيه ان يمسح على طلي الدواء فقال: نعم يجزيه ان يمسح عليه

كأنه صحيح الى الحسن، فالاستحباب غير بعيد للجمع ان وجد القائل (اذ إيجاب شئ بمثل هذه مع وجود ما تقدم، والاصل واخبار أحقر قريب منها (بعيد) و فرق بعض الاصحاب بين الفصل و الوضوء مع وجودهما في صحيحة ابن الحجاج و عموم صحيحة عبد الله فيهما،

وكذا الفرق بين الجبائر، والجروح، والقروح، والصدوق، والطللي مع وجودها في الروايات (لا يخلو) عن اشكال الا ان يكون لاجماع ونحوه، والأحتياط حسن (وما) وجوب الوضوء على صاحب السلس عند المصنف هنا لكل صلوة (فلاته) ثبت ان البول موجب و خرج ما لا يمكن الوضوء عنه و هو زمان يتخلل عادة بين الوضوء والصلوة وفي انائها فبقى الباقي، على انه موجب، فوجب له الوضوء.

ولو كان له فترة تسع الصلوة، فغير بعيد إيجاب الصبر كما قاله في الشرح، مع امكان جواز الصلوة في أول الوقت، لعموم أدلة الأوقات والصلوة، وكون العذر موجباً للتأخير، غير متيقن، للحرج والضيق، لكن نقل المصنف في المنتهى عن الصدوق رواية صحيحة دالة على أن حكمه حكم المستحاضة الجامعة بين الصلاتين بغسل فيتوضأ للصبح و ضوء و للطهرين وضوء، وللمعاشين وضوء، يؤخر

١ - يسي لتفصيل المذكور في المتن بين التمكن وعدمه في تكرار الماء

٢ - الوسائل باب ٣٩ حديث ٨ من ابواب الوضوء

٣ - الوسائل باب ٣٩ حديث ٩ من ابواب الوضوء

و يقدم^١ كالمستحاضة، و هو مذهب المصنف في المنتهى، و مضمون صحيحة على ابن جعفر عن أخيه عليه السلام^٢ فليس يبعد

ولا يبعد تجويز هذا المقدار أو أقل منه لوضوء واحد في غير صورة الجمع من باب التساوي أو الأولى، والظاهر والاحوط هو العدم، والمصنف في المنتهى حكم بوضوء واحد لكل صلاة في غير هذه المذكورات لعدم النص و بطلان القياس و هو الظاهر

و أما المبطلون، فيحتمل أن يكون مثل السلس في الحكم المذكور هنا و في المنتهى، إلا أنه نقل صحيحين^٣ على ما قالوا دلتين على القطع والبناء، وهما صريحان في ذلك، فعلى تقديرها و عدم حصول شيء من المبطل بعد ذلك لا يبعد القول بهما، بل يتعين، و أما مع الحصول فمشكل، و كلامهم خال عنه و المصنف جعل حكمهما هنا واحداً و ترك الخبرين مع قوله بصحتهما قاله في الشرح^٤، و ما قال ذلك في المنتهى، فكأنه في غيره.^٥

و رأيت أحدهما في التهذيب غير واضح الصحة، و هو خبر محمد بن مسلم في موضع متصل إلى الباب الثاني (في آداب الأحداث الموجبة للطهارة) فكأنه صحيح في الفقيه، والخبر الآخر رأيت صحيحاً في التهذيب (في باب كيفية الصلاة من الزيادات) و هو خبر فضيل بن يسار، ولكن غير صريح في المبطلين ولا فيمن

١- من الحديث هكذا: حرير بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم إذا حرك الصلاة، أحد كساً وحل فيه قطناً ثم علقه عليه وأدخل ذكره فيه، ثم صلى، يجمع بين صلاتي الظهر والعصر، يؤخر الظهر ويبطل العصر بإذنه ولقائمين، ويؤخر المغرب ويبطل العشاء مادان و اداسين ويعمل ذلك في الصبح - الوسائل - باب ١٩ حديث ١ من أبواب نواقص الوضوء

٢- لم يشر على الصحيحة المذكورة بهذا المصنف، ثم هو مضمون صحيحة معروفة بن عمار فلاحظ الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب المستحاضة

٣- قل باب ١٩ حديث ٢ و ٣ من أبواب نواقص الوضوء

٤- قال الشهيد الثاني في الشرح (روى الحنان) بعد نقل الصحيحين: و ردهما المصنف رحمه الله مع اعتراقه بصحتهما انتهى

٥- يعنى ما سبه الشارح قوله (ما حرموا الحنان) إلى المصنف به ثم نقله المصنف في المنتهى فلم يرد أنه ردهما في غير المنتهى

و يستحب وضع الأثناء على اليمين والاعتراف بها، والتسمية،

وتثنية الغسلات

أحدث، بل فيمن غمز بطنه^١، وايضاً فيه انه مثل الكلام سهواً، فهو غير ما تقرر عندهم، فحمله المصنف على المبطلون للاجماع على بطلان ظاهره^٢،
واعلم ان المصنف قال في المنتهى في صحيحة علي بن جعفر حيث قال:
(تأخذ كيساً)^٣ وحسنة منصور حيث قال عليه السلام للسلس: (يجعل خريطة)^٤ و
(تجعل فيه قطناً)^٥ — فيها دلالة على وجوب الاستظهار بعدم التعدى وهو موجود في غيرهما ايضاً، ولكن ما علم وجوب تغيير الكيس والقطن كما قالوا في المستحاضة،
و ظاهر الرواية عدم وجوب التغيير.

قوله: «(ويستحب وضع الأثناء على اليمين الخ)» دليله غير ظاهر والمحكى عنه صلى الله عليه وآله انه كان يحب التيامن في ظهوره وسائر حالاته كلها،^٦ على تقدير صحته — لا يبدل على وضعه — الأثناء على اليمين وهو ظاهر، و
على تقدير ثبوتها لا ينبغي التخصيص بوسع الرأس، بل الظاهر من صحيحة زرارة
استحباب وضعه بين يديه^٧ لانه هكذا حكى في الوضوء.
و استحباب الاعتراف ايضاً محل التامل، نعم موجود في فعله عليه السلام،

١- عن العصيل بن يسار قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: اكون في الصلاة فاحد عمرأ من بطني اواذي او صريانياً فها انصرف ثم توضأ و ابن علي مامني من صلاتك ما لم تنقص الصلاة بالكلام متعمداً، و ان تكلمت ما سياً فلا شئني عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً المحدث الوسائل باب ١ حديث ٩ من ابواب قواطع الصلاة

٢- يعني للاجماع على عدم العمل بظاهره وذلك لعدم كون الضرر لو وجد ان الاذى او لضرر بان ناقصاً بالاحصاء
٣- تل باب ١٩ حديث ١ من ابواب موقوف الوضوء لكن المنتهى نقلها من حرير لاعن علي بن حجر وعنه الصدوق و لشيخ قدهما باسنادهما من حرير بن عبدالله السجستاني ولم يثر على صحيحة علي بن حجر فتتبع
٤- تل باب ١٩ حديث ٢ من ابواب نواصير الوضوء

٥- تل باب ١٩ حديث ١ منها

٦- سنائي (باب باقي الرجلين يديه بالفل) مسأ عن عائشة انها ذكرت ان رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم كان يحب التيامن في ظهوره و بطنه و نحره، و رواه مسلم في صحيحه، باب التيامن في الظهور من كتاب الطهارة

٧- الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب الوضوء حيث قالت: مدعا عليه السلام نقب فيه شئ من ماء فوضعه بين يديه الخ

فكأنه اخذ منه فافهم و دليل استحباب التسمية، الاخبار^١ و ينبغي اختيار بسم الله الرحمن الرحيم، للخبر المذكور في اوائل حج (الفتاوى) ^٢ و اما استحباب تشية الغسلات، فغير بعيد لنقل الاجماع و وجود قولهم عليهم السلام في الاخبار الصحيحة الوضوء مشى^٣، (و حملة) على التجديد كما فعله (حملة - غ ل) الصدوق و اوجب المرة الواحدة للاخبار الصحيحة الدالة على المرة الواحدة، (بعيد)، ولكن يبعد ترك رسول الله صلى الله عليه و آله الثانية مع استحبابها، وكذا امير المؤمنين عليه السلام، و كذا بعض الاثمة عليهم السلام حيث ورد في الصحيح من الاخبار كون وضوئهم مرة مرة حتى نقل في الكافي في بعض الاخبار: ما كان وضوء على عليه السلام الا مرة مرة وقال^٤: هذا دليل على ان الوضوء اما هو مرة مرة لانه عليه السلام كان اذا ورد عليه امر ان كلاهما لله طاعة اخذ باحوطهما و اشدهما على بلنه انتهى - فيمكن حمل مشى مشى على الجواز فقط او التقية لو كانت.

والظاهر ان الاستحباب اولى، وتركهم في الوضوء قد يكون لعدم توهم الوجوب حيث كانوا في بيان الوضوء كما يظهر من بعض الاخبار. وايضاً من تتبع وضوئهم عليهم السلام حتى يعلم انه ما كان الا مرة مرة و الخبر غير واضح الصحة لاشراك عبدالكريم^٥ و مع ثبوتها يمكن حملة على وضوئهم عليهم السلام عند الناقل لبيان اقل الواجب، و الشهرة مؤيدة ايضاً حتى ادعى الاجماع و ان كان يحتمل نقله لعدم الوجوب كما يظهر من المنتهى وان

١- راجع: الوسائل باب ٣٦ في ابواب الوضوء

٢- ورد الصدوق في التمهيد في باب فضائل الحج و لورد قطعة منه في الوسائل باب ١٥ حديث ١٢ من ابواب الوضوء

٣- جميع الاخبار التي نقلها الشارح عنه في هذه المسئلة لوردها في الوسائل باب ٣١ من ابواب الوضوء

٤- يعني محمد بن يعقوب الكليني في الكافي راجع الوسائل باب ٣١ حديث ٢٦ من ابواب الوضوء

٥- مسند الحديث في الكافي هكذا: علي بن محمد و محمد بن الحسن، من سهل بن زياد، و علي بن ابراهيم عن ابيه و محمد بن يحيى عن احمد بن محمد جميعاً عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن عبد الكريم . كل باب

٣١ حديث ٧ منها

كان الاحتياط مع المرة لأحتمال التحريم ولكن ظاهر الآية والاختبار يدفعه
وعسى كل حال ينبغي عدم التجاوز عن المرتين لاحتمال التحريم، بل
المرتتين لا أن يأخذ الغرفات الكثيرة ويسميها مرة واحدة لوسوسة عدم وصول
الماء إلى جميع العضو، لعدم نقل ذلك، ولأن المتبادر من المرتين والواحدة هو
الكف ولوجود الغرفة في بعض الأخبار^١

فإن حصل الشبهة فينبغي من الملاحظة في الأولى^٢ والإعانة باليد و
المبالغة، فإن الواحدة تكفي حينئذ، كما يفهم من الأخبار فالظاهر من منع
الصدوق حينئذ يكون للغرفة الثانية

وورد في حسنة زرارة وبكير بعد حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه
وآله: فقلنا له أي لابي جعفر عليه السلام أصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزى
للوجه وغرفة للذراء؟ فقال نعم إذا بالعت فيها والشتان تأتيان على ذلك كله^٣ فيفهم
أن الغرفة مع المبالغة تجزى والاثنتان بدونها أيضاً.

وأما الثالثة فيثبت كونها عبادة بالأصل، فيتوقف مشروعيتها وكونها عبادة
على الدليل الشرعي ولم يثبت، وعموم الآية والأخبار غير ظاهر فيها لحصول
الامتثال قبله، وإيضاً قد ادعى كونه بدعة، (وكون) المراد بالثالث الذي بعد العلم
بتحقق الغسل مرتين ولو كان بالغرفات الكثيرة (غير ظاهر)،

نعم إن ضيق الماء قبله (قبلها سخل) بحيث ما بقي شيء منه يجري على
العضو كله وما حصل العلم بالغسل المعتبر، بذلك الماء ولو مع المبالغة—
يأخذ الثالثة، إذا قبلها في حكم العلم فهي الأولى، ولكن ينبغي الملاحظة في
ذلك لثلاث تحصل المرات التي نقل الخلاف فيها، واحتمال الدخول في
الاسراف مع النقل لحصول منع الاسراف في الوضوء، عن أمير المؤمنين عليه
السلام على ما هو المشهور، وبالجمل، الاحتياط يقتضي ترك الغرفة الثالثة

١- الوسائل باب ١٥ ذيل حديث ٣ من أبواب الوضوء

٢- يعني في المسئلة الأولى

٣- الوسائل باب ١٥ ذيل حديث ٣ من أبواب الوضوء

والدعاء عند كل فعل، وغسل اليدين قبل ادخالهما
الاناء مرة من النوم والبول، ومرتين من الغائط، وثلثاً من الجنابة،

(واما استحباب الدعاء) فمفهوم من بعض الاخبار^١ وان لم يكن صحيحاً، و
دخوله في مطلق الدعاء يكفي لاستحبابه فكيف مع النقل سيما في الكتب
الكثيرة المعتبرة خصوصاً الفقيه المضمون^٢

(واما استحباب غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء) فقد ادعى الاجماع عليه مع
وجود الامر به في الاخبار المحمولة على الاستحباب لتركهم عليهم السلام ذلك
في بعض الاوقات مع الاصل،

(واما كون المرة للنوم والبول ومرتين للغائط وثلث للجنابة) فكأنه لخبر
الحلي قال: سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل ان يدخلها في
الاناء؟ قال: واحدة من حدث البول، واثنتان من الغائط، وثلث من الجنابة^٣
وخبر حر يز، عن ابي جعفر عليه السلام قال: يغسل الرجل يده من النوم مرة،
ومن الغائط والبول مرتين، ومن الجنابة ثلاثاً^٤

فكان المراد بكون الغسل من البول مرة اقل الاستحباب، والا فالظاهر انه
يستحب مرتان ايضاً لخبر حر يز، ومرتين للغائط، وثلاثاً للجنابة، ولا يبعد كون
اختيار المرتين أولى لوحد المرة. ويفهم من الاول^٥ التخصيص باليد اليمنى و
كون الاستحباب في الاناء الذي يوضع اليده لقوله: (قبل ان يدخلها الاناء) و
سنده معتبر وان كان مضمراً وفيه ابو احمد بن محمد بن عيسى وهو غير مصرح
بتوثيقه^٦، والثاني خال عن ذلك، ولكن ظاهر سوق الكلام يدل عليه، كما ان

١- رجع الوسائل باب ١٦ حديث ١ من ابواب الوضوء ولا حظ سائر احاديث الباب ايضاً

٢- يعني ان الصدوق في كتابه (من لا يحضره الفقيه) قد ضمن ان ما يورده فيه من الاحاديث هو معتقده و عليه عنه و
فتواه وحجة فيما بينه وبين ربه

٣- الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من ابواب الوضوء

٤- الوسائل باب ٢٧ حديث ٢ من ابواب الوضوء

٥- يعني من الخبر الاول وهو خبر الحلي

٦- يعني الخبر الثاني وهو خبر حر يز وسنده هكذا محمد بن الحسن بن اسناد عن محمد بن احمد بن يحيى، هو

والمضمضة والاستنشاق،

ماورد في رواية اخرى: (ابن باتت يسه) ^١ ايضاً مقيد به، و الاصل عدم الاستحباب حتى يثبت، مع ان الخبر الذي غير مقيد به، فيه على بن السدي المححول ^٢ (فائبات) الاستحباب مطلقاً - اي ضيق الرأس اولا ^٣ - كما قال في الشرح ^٤ حتى يبنى عليه جواز مقارنة البتة (لا يخ) عن اشكال، مع ترد المصنف في المنتهى في كونه من سنن الوضوء و جواز المقارنة

و يفهم من هذه الاخبار استحباب الاحتياط في الطهارة في الجملة، و ان الغسل من النجاسة يكفي فيه المرة، و ان الازالة سهلة تحصل بأي نوع من الغسل.

و ينبغي الاختصار في الغسل في غير الجنابة على غسل اليد من الزند للتبادر و اما فيها فرأيت في التهذيب (في باب تلقين المحتضرين) ما يدل على استحباب الغسل من الذراع المراد من المرفق، يدل عليه صحيحة احمد بن محمد قال سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابة فقال: تغسل يدك اليمنى من المرفق الى اصابعك ^٥

وقيد الشارح بقوله (من الزندين)، و لعل مراده في غير الجنابة، و يظهر ذلك من المصنف في المنتهى، و دليله اطلاق اليد و التبادر و اما استحباب المضمضة و الاستنشاق فهو مشهور و ظاهر كلامهم فيهما

احمد بن محمد، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن حماد بن عثمان، عن عبدالله بن علي الحلبي، و روى الكليني عن علي بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن حماد بن الحلبي، عن ابي عبدالله عليه السلام مثله، و هو يسنده الثاني صحيح لوحي، وليس في واحد من السندين ابو احمد بن عيسى كما نقله الشارح مامى جميع نسخ الكتاب التي عدا مخطوطة و مطبوعة فلاحظ الوسائل باب ٢٧ حديث ١ و ٢ من ابواب الوضوء ١ - تل باب ٢٧ حديث ٣ من ابواب الوضوء، و فيه كما في التهذيب حيث باتت يد، و هي الكافي: (ابن كانت يده)

٢ - سند الخبر هكذا: محمد بن الحسن، عن محمد بن يحيى، عن علي بن السدي، عن حماد بن عيسى، عن حريز - الوسائل باب ٢٧ حديث من ابواب الوضوء

٣ - يعني سواء كان الاناء الذي يتوضأ منه صيق الرأس اولا.

٤ - قال لشهدا الثاني في روى الجناب عند شرح قوله المصنف (و غسل اليدين قبل ادخالهما الى الماء بعد كلام له ما هنا لفظه، و على هذا لا فرق ايضاً بين المكان وضع اليد في الاناء، اولا لكونه صيق الرأس انتهى

٥ - الوسائل باب ٢٦ حديث ٦ من ابواب الجنابة

و بدءاً الرجل بظاهر ذراعيه في الاولى و بباطنها في الثانية عكس المرأة والتوضوء بمدة وتكره الاستعانة والتمنيد،

الاستحباب ثلاثاً ثلاثاً بثلاث اكف، ويمكن ان يكون للكمال، وقال في المنتهى: المضمضة ادارة الماء في الفم، والاستنشاق اجتذابه، وظاهره عدم حصول الاستحباب بغير ذلك، ويمكن ان يكون للكمال ايضاً، وقد ادعى الاجماع على استحبابهما، ويدل عليه ايضاً بعض الاخبار وحديث سنن العنيفة المقبول عند العامة والخاصة^١ و الاخبار الصحيحة في بحث الصوم^٢ والخبر الصحيح على ما يظهر من كلامهم في بحث الوضوء^٣ وفي الجنابة^٤ والظاهر عدم القائل بالفرق، والجمع بين الاخبار يحمل ما يدل على نفيه، على نفي الوجوب، وما يدل على وجوبهما على الاستحباب، فالقول النادر بعدم استحبابهما بعيد.

قوله: «(وبدأة الرجل الخ)» ليس في الخبر الأبداء الرجل بالظهر والمرئة بالبطن من دون الاولى^٥، وفي الثانية بالعكس^٦، كذا قاله في المنتهى رحمه الله، والمشهور استحباب كون مقدار الماء مداً وهو موجود في بعض الاخبار^٧ ايضاً، والظاهر انه للاسباغ مع ادخال ماء غسل اليد والمضمضة والاستنشاق فيه، ونهاية ما يصرف فيه، و (قيل): ماء الاستنجاء ايضاً منه، وايضاً المشهور كراهية التمنيد للخبر^٨ وفي خبر آخر عدم البأس بالذيل^٩، فيمكن تخصيصها بالتمنيد

١- الوسائل باب ١ من ابواب السواك حديث ٢٣ قال: قال ابوالمس موسى عليه السلام: خمس من السنن في الرأس، وخمس في الجسد، فاما التي في رأس السواك و اخذ الشارب و فرق الشعر و المضمضة و الاستنشاق و اما التي في الجسد فالحتان، و حلق العانة، و تنف الأبطين، و تقليم الاظفار، و الاستنجاء

٢- لم يشر على خبر واحد يدل عليها فضلاً عن الاخبار الصحيحة فتتبع

٣- تل باب ٢٩ من ابواب الوضوء

٤- تل باب ٢٤ من ابواب الجنابة

٥- يعنى من دون التقييد بالفظة الاولى لوالثانية لا في الرجل ولا في المرأة

٦- راجع تل باب ٤٠ من ابواب الوضوء

٧- راجع تل باب ٥٠ من ابواب الوضوء

٨- راجع تل باب ٤٥ من ابواب الوضوء

٩- عن اسماعيل بن الفضل قال: رأيت ابا عبدالله عليه السلام توضأاً لتسليمة ثم مسح وجهه باسبع قبضه،

ثم قال: يا اسماعيل افضل هكذا فاني هكذا افضل - الوسائل باب ٤٥ حديث ٣

وتحرم التولية اختياراً.

ويجب الوضوء وجميع الطهارات بماء مطلق طاهر مملوك أو مباح، ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة أو تيقنهما وشك في المتأخر (أو) شك في شيء منه وهو على حاله أعاد

للص، وحمل عدم البأس على نفي التحريم، (فتعميمها) حيث يكره للتجفيف بالشمس ونحوها أيضاً (لا يخلو) عن بعد

و أما دليل تحريم التولية، بل عدم صحة الوضوء معها فالظاهر أنه ظاهر المنقول^١ والعقل يساعده، ولا يبعد كراهة الاستعانة، ولكن بنحو صب الماء على ما وجد في بعض الروايات^٢ مع فتوى الأصحاب وظهور وجهه عند العقل وإن لم يكن الخبر صحيحاً صريحاً في الكراهة لاشعاره بالتحريم ولا ينبغي الكراهة في جميع الأمور حتى في استقاء الماء من البئر لعدم الدليل، نعم لاشك أنه لو فعل بنفسه فهو أحسن وأكثر ثواباً لكن الكراهة بمعنى وقوع نهى من الشارع به للتنزيه فغير ظاهر، بل يدل على عدم الكراهة رواية معاوية عن أبي عبدالله عليه السلام في الصحيح قال: سألت عن الحائض تناول الرجل الماء فقال: قد كان بعض نساء النبي صلى الله عليه وآله تسكب عليه الماء وهي حائض وتناول له خمره^٣ - وهو صحيح في آخر باب الحيض من الكافي

قوله: («ويجب الوضوء الخ») لاشك في وجوب الوضوء وغيره من الطهارة بالماء المطلق المباح الطاهر والدليل عليه (بعض الأخبار^٤ والعقل والآية في البعض^٥، والخلاف في هذه القيود غير واضح

قوله: («ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة الخ») دليل الأول عدم زوال اليقين بالشك والاستصحاب، وهو دليل للثالث أيضاً، مع الأخبار وهي

١- في باب ٤٧ حديث ٤ من أبواب الوضوء

٢- الوسائل باب ٤٧ من أبواب الوضوء ٣- في باب ٤٥ حديث ١ من أبواب الحيض

٤- الوسائل باب ٥١ من أبواب الوضوء

٥- لعل نظره قد انقلب إلى ذيل آية الوضوء، وهو قوله تعالى: وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَكُمْ الْبَاحِ الشَّامِلَ لِنُظَاهَرَةٍ مِنْ أَسْبَاطِ الْحَدِيثِ، إذ لا يمكن إيجاد الطهارة بغير الطاهر والله العالم

ولو تيقن الطهارة و شك في الحدث (او) شك في شيء منه بعد الانصراف لم يلتفت،

صحيحة رواة و حسسته عن ابي جعفر (ع) اذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدرا غسلت ذراعيك ام لا قاعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه الحبراً وغيرها مما يدل على عدم الخروج عن اليقين الا بيقين مثله.

و اما دليل الثاني، فهو التساقط بتعارض تيقن الطهارة و الحدث و الشك في المتأخر مع وجود الامر بالوضوء عند ارادة الصلوة بالآية^٢ و الاخبار و الاجماع الا مع يقين الطهارة او الظن التام اخذ من الدليل و اما الرابع و هو عكس الاول فدليل الاول

و اما دليل الخامس و هو الشك في شيء منه بعد الانصراف، هو اخبار الأنصراف^٣ و لا ينبغي التفصيل المشهور و البحث الكثير الذي وقع فيما لو تيقنهما و شك في اللاحق، و لهذا تركته بالكلية، نعم لو كان عدده عادة تفيد العلم يبنى عليها (وما قيل) ان هذا الفرد بخارج عن البحث (ليس بجيد) لكونه من البحث في اول الامر (كما قيل في الشك في ابتداء عدد الاشواط من الصفا و المروة، بانه ان كان في المروة و العدد فرد فالابتداء من الصفا، و كذا ان كان زوجاً و هو في الصفا، لان الابتداء منه حيث يذوان كان بالعكس فباطل لكون الابتداء من المروة) و الا، يجب التطهر جزماً من غير اشكال، و الكل واضح الا ان كلامه قدس الله روحه العزيز من جهة الاختصار لا يخلو عن اجمال في قوله (اعاد) حيث اراد منه فعل الوضوء في غير الشك في شيء منه، وفيه الاعادة على المشكوك و ما بعده لما مر من وجوب الترتيب،

و لكن هنا خفاء في ان المراد بعدم الالتفات بعد الانصراف ما هو؟ و ظاهر

١- الوسائل باب ٤٢ حديث من ابواب الوضوء و راجع بقية اخبار الباب

٢- لما الاية قوله: تَعَالَى اِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ الْخ بناء على تفسيرها بارادة الصلوة يعني اذا اردتم الصلوة فاغسلوا و اما الاخبار فلا حظ الوسائل باب ١ و باب ٢ و باب ٣ و باب ٤ من ابواب الوضوء، و اما الاجماع فهو اجماع المسلمين فاطمة

٣- لاحظ الوسائل باب ٤٢ من ابواب الوضوء

ولو جدد ندباً ثم ذكر بعد الصلوة اخلال عضو جهل تعيينه (بعينه) — خ
 ل) اعادة الطهارة والصلوة الامع ندية الطهارتين، ولو تعددت الصلوة ايضاً
 اعادة الطهارة والصلوتين.

الاصحاب ان مجرد الفراغ من الوضوء يوجب ذلك وفي بعض الاخبار قيد
 بقوله اذ فرغ وانتقل ودخل في شئ آخر مثل الصلوة وغيره فهو محل تأمل وان
 كان ظاهر بعض الأدلة^١ ما ذكره بعض الأصحاب

وايضاً، الظاهر ان المراد بعدم الالتفات هو الرخصة في الترك، لا انه وجب
 عدم الفعل، وكذا في عدم الطهارة في صورة يقين الطهارة والشك في الحدث
 للاصل و مطلوبة الاحتياط و ان كان تمام الاحتياط في نقض الوضوء ثم
 الاستيناف لعدم الجزم في النية على ما اعتبروه

ويحتمل المنع لانى رأيت في التهذيب خبراً انه قال: (اياك ان تحدث
 وضوءاً)^٢ في صورة الشك في الحدث مع يقين الطهارة

ويحتمل كون المراد على سبيل الأيجاب والمعتن وعدم قبول الرخصة
 و اما قوله: ((ولو جدد ندباً الخ)) المباركة مجعلة، و المقصود ظاهر كما قاله
 الشارح ووجهه ايضاً ظاهر على ما حرروا، ولكن جعلهم مبناه على اعتبار الوجه
 وعدم اعتبار الرفع والاستباحة في النية غير واضح لانه على تقدير القول بانه لا بد
 من نية الوجوب والاستباحة او الرفع في الوضوء معلوم انه ما ينويه في المجدد

١ — إشارة الى قوله في صحيحه ابن ابي يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا شككت في شيء من
 الوضوء ودخلت في غيره فليس شكك بشيء، انما لشك في شيء لم تمره — الوسائل باب ٤٢ حديث ٢ من

بواب الوضوء

٢ — إشارة الى قوله (ع) في وثيقة محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله (ع) كلما مضى من صلواتك و
 ظهر رك فذكرته تذكراً فامره كما هو لا اعادة عليك فيه — الوسائل باب ٤٢ حديث ٦ من ابواب الوضوء

٣ — من الحديث هكذا عبد الله بن بكير عن ابيه قال: قال لي ابو عبد الله (ع) اذا استيقنت انك قد احدثت
 فتوضاً وابتاك ان تحدث وضوءاً حتى تستيقن فتك قد احدثت — الوسائل باب ٤١ حديث ١ من ابواب الوضوء
 ٤ — اي حلوا مبني قوله: اعادة الطهارة والصلوة على اعتبار الوجه مثل الوجوب والتلذ في الطهارة، ومبني
 قوله: الامع ندية الطهارتين على عدم اعتبار الرفع والاستباحة، والا لم يصح مع نديتهما ايضاً وكذا مع

وجوبهما فتأمل فيه — الله قدس سره

ولو تطهر وصلى واحداً ثم تطهر وصلى ثم ذكر بعد الصلوة اخلال
عضو مجهول اعاد الصلوتين بعد الطهارة ان اختلفا عدداً والا فالعدد.

اذ يعتقد حصولهما بغيره، فكيف ينويهما، ومع نيتهما ايضاً ما ينفع لانه ما قصدو
ما اعتقد، بل لا يتخيل محققاً الا ان يقصد على تقدير عدمهما بالأولى، لكنه بعيد
والظاهر ان الندب غير موجه حينئذ الا ان يريدوا انه لا بد من الوجوب، ومن
احدهما^١ في النية بحيث يكون مطابقاً للواقع كما هو الظاهر لا بمجرد الذكر و
التلفظ وذلك لا يمكن مع نديتهما، وكذا مع وجوبهما فيصح البناء ايضاً،
ولكن الثاني خلاف الظاهر، اذ مذهب المصنف هنا اعتبار احدهما فيمكن
ان يكون ذاهباً الى كون المجدد رافعاً وان اعتبار احدهما انما هو في غير المجدد و
هو الظاهر، اذ معلوم، مشروعية المجدد وكونه وضوء شرعياً مع امتناع اعتبار
احدهما في نيته كما مر،

وينتهي الحدث ثم الوضوء حتى يتحقق كونه رافعاً ولم يكن مثل المجدد
فتأمل، ولانه على تقدير القول بعدم اشتراط الوجه فيمكن (يمكن - خ) انه اذا
قصد خلاف الوجه الذي عليه لم يصح لان نية الندب لمن يجب عليه الوضوء
لم يصح وان قلنا ان الوجه لا يعتبر، والفرق بين عدم الاعتبار فقط و تجوز ضده
ايضاً كثيرة ولكن قديهم ذلك من الشرايع و صرح به المحقق في بعض
تحقيقاته ونقل عن المعبر ايضاً، وذلك غير بعيد هنا مع عدم العلم، واما مع
العلم فمشكل، بل يشكل امكان تحققه من المكلف فتأمل

ثم ان الظاهر في المسئلة صحة الصلوة والطهارة مطلقاً لا اعتقادي ان
(التجديد) وان فعله باعتقاد (التجديد)، وصحة الاولى^٢ وجوبها وندبية الثانية
وعدم قصد الرفع، (رافع) على ما ظهر من علّة شرعه، ويكفي ذلك خصوصاً اذا
كان للماعل شعوريه، مع أن الأعادة تكليف شاق، والاصل عدمه، والشرعة
السهلة تقتضي خلافه، سيما اذا وقع بعد العبادات الكثيرة، مثل الحج والصلوة، و

١- اي نية الرفع اونية الاستباحة

٢- يعني الطهارة الاولى

الظاهر عدم القائل بالفرق.^١

وعنى تقدير عدم رافعية المجتد فيمكن عدم البطلان، (لعدم) العلم بالوضوء الباطل بعينه المستلزم لبطلان الوضوء الثانى والصلوة، والاصل الصحة وعدم الأعادة (و لبناء) ما فعل على الصحة، (و لكونه) مأموراً بالفعل حين الفعل، و الامر للاجزاء، (ولعدم) الاعتبار بالشك فى المبطل بعد الفعل، والاصل عدم كونه من الاول، و عدم تحقق الثانى فيمكن ان يتعين بطلانه فتأمل فيه (ولصدق) انه الوضوء من غير تقييد بعدم المجتد و (كونه) منهياً (منفياً-خ ل) باى وجه. بل طاهرها^٢ عدم النية مطلقاً لا يسجأب غسل الوجه (والإخ) فترك النية غير مستحسن.

وكذا تركهم صلوات الله عليهم، النية فى تعليم العبادات خصوصاً الوضوء و ايضاً يدل عليه بحوالى الصحيحة المنقولة (فى الكافى فى باب مقدار الماء)^٣ عن محمد بن مسلم و زرارة قال: ^٤ اتما الوضوء حلاً من حدود الله ليعلم الله من يطيعه و من يعصيه ^٥ - و غير ذلك من الاخبار.

و لو لا خوف خرق الاجماع، لا يمكن القول بعدم النية على الوجه المذكور كما هو مقتضى الأدلة.

ونقل الشارح فى شرح الرسالة عدم ذكرها عن المتقدمين، و حمل دليل النية الواردة فى عموم الاخبار، على قصده لله، لا ان يقصد غير عبادة او عبادة لغير الله تعالى بفعله (لعله-خ ل) مع الشعور عند الفعل بحيث لو سئل لأجاب انه فعله عبادة لله من غير مكث و تحصيل، بالفعل^٦ سيما للموام، و لا على الأمور الدقيقة التى فهمها المتأخرون رحمهم الله.

١- يعنى لا يفرق القائل بعدم كون المجتد رافعاً بين وقوع العبادات الكثيرة وعدم وقوعها، فاذا قلنا بعدم صحته فى الاول لزوم الخرج فى الثانى ايضاً كذلك

٢- أى ظاهر الأدلة من الآيات والروايات

٣- فى الكافى باب مقدار الماء الذى يحزى للوضوء و الغسل الخ

٤- فى الكافى عن زرارة و محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الخ

٥- فى باب ٥٢ حديث ١ من ابواب الوضوء ٦- قوله: ما غسل متعلق بقوله: (لاجاب)

النظر الثالث في اسباب الغسل

انما يجب بالجنابة، والحيفض، والاستحاضة، والنفاس، ومس الاموات من الناس بعد برد هم بالموت وقبل الغسل،

وقد مر بعض الشواهد على ذلك في بحث النية، وسيجيء ايضاً، وهي كثيرة نجدها من مثل الزيارات، والمصافحة، والسلام، والجواب، والهدية، والهبة، والوقف، والعشق عند البعض مع كونها مستحبة وموجبة للثواب وكذا مندوبات الصلاة، والوضوء، بل سائر اعمالها غير الاول، فان الانسان حال الفعل قد يكون غافلاً بالكلية، مع ان كل جزء مثل القراءة والركوع والسجود فعل على حدة، والقول بان نية الكل كافية، بالحقيقة التزام بعدم النية على الوجه الذي ذكره، ولهذا اعتبر البعض الاستدامة الفعلية فيلزم وجوبها واشتراطها الامع التعلل.

نعم لا استبعد ايجاب بعض هذه التفاصيل لمن تفكر وتدبر حين الفعل ان الوضوء قد يكون واجباً وقد يكون ندباً فيخطر بباله انه ايهما يفعل فلا بد ان يميزه، وكذا في الرفع وعدمه والاداء ونقيضه لكن حينئذ يشكل ببعض الصفات الأخر مثل انه واجب كفائي او عيني بدليل آية او خبر او غير ذلك، ولكن لا قائل بملاحظة ذلك فالاولى السكوت عن ذلك كله ومراعاة الاحتياط في الجملة، والاحلاس في العبادة وترك الكسل والاشتغال بما لا يعنى، وفقنا الله واياكم لما يحبه ويرضاه بكرمه ولطفه.

وبالجملة هذا الذي فهمته اللهم لا تؤاخذنى، بما فهمته وان كنت مقصراً و كان باطلاً في الواقع، فان جودك وكرمك يعنى ويجترئنى والحمد لله رب العالمين.

النظر الثالث في اسباب الغسل

قوله: ((انما يجب بالجنابة الخ)) دليل عدم وجوب الغسل بمير ما ذكر الأصل وعدم الدليل، ودليل الوجوب للمذكورات سيجيئ كل في موضعه

و غسل الأموات، و كل الاغسال لا بد معها من الوضوء الا الجنابة

قوله: («و كل الأغسال لابد معها من الوضوء الخ») هذه المسئلة من المشكلات، و دليل عدم وجوب الوضوء مع الجنابة كأنه الأجماع و ظاهر الآية^١ و الاختار^٢ و هو واضح، و ما وجد في بعض منها الوضوء قبله محمول على الاستحباب قاله الشيخ للرواية، و ردها لا عن شيء ليس بحسن فالاستحباب عنده حسن و ان كان خلاف المشهور، و في الرواية (ابوبكر الحضرمي)^٣ و هو غير مصرح بتوثيقه في الخلاصة و نقل ذلك في رجال ابن داود في الكشي عن الكشي، و ما رأيته فيه.

و اما دليل وجوبه في سائر الاغسال فهو ان الانسان مأخوذ عليه ان لا يدخل في الصلوة الا بالوضوء لظاهر الآية و الاجماع ايضاً و خرج غسل الجنابة لما مر فبقى الباقي، و قوله عليه السلام فيما رواه ابن ابي عمير صحيحاً عن رجل، عن ابي عبدالله قال: كل غسل قبله وضوء الا غسل الجنابة^٤، و ما رواه ايضاً في الصحيح، ابن ابي عمير عن حماد او غيره عن ابي عبدالله عليه السلام قال: في كل غسل وضوء الا الجنابة^٥ و قال في المختلف و المنتهى: و في حصة حماد بن عثمان (بحذف او غيره) و زيادة (ابن عثمان)^٦ و وجهه غير ظاهر،

و الذي رأيته في الأصول ما نقلته هنا كما ترى، و قال في المنتهى (في عدم وجوب الوضوء على الميت): (او غيره) في هذا الخبر، و لكن قال ايضاً في الحسن.

و يمكن التدخل فيه بان الآية ليست عاقبة بحيث يفهم الوجوب على كل مصل

١- فان الظاهر ان معنى قوله تعالى: اذا قمتم الى الصلاة الخ. اذا اردتم لقامة الصلاة و كنتم محدثين و لم تكونوا حيا فاغسلوا وجوهكم الخ، و اذا كنتم حيا فافتسلوا فقلت الآية على كفاية الفصل فقط للصلاة - والله العالم

٢- الوسائل باب ٣٤ من ابواب الجنابة

٣- محمد بن الحسن باسناده عن الحسين بن سعيد، عن صفاء، عن سيف بن عميرة، عن ابي بكر الحضرمي، عن ابي حمزة عليه السلام قال: سألته كيف اصنع اذا اجبت؟ قال: اغسل كعك و فرجك و توصاً و صوره (صلوة ثم اغسل) الوسائل باب ٣٤ حديث ٦ من ابواب الجنابة

٤ و ٥- قل باب ٣٥ حديث ١-٢ من ابواب الجنابة

٦- لا يحمي ان الشيخ لو رده في التهذيب في موضعين و في كليهما (حماد بن عثمان او غيره)

كما اراد و هو ظاهر لخلوها، عن ادات العموم فان (اذا) للاهمال على ما بين في محله، و لو سلم العموم فلا يكون الابيض الاجماع، و لكن عموم الاجماع بحيث يشمل، مانحن فيه غير ظاهر كيف و المخالف موجود، فما ثبت دعوى ان الانسان الخ^١.

و الروايتان مرسلتان مع الاشتراك في محمد بن احمد، و محمد بن يحيى في الاولى و ان قيل بالصحة لكونه هو محمد بن احمد بن يحيى الاشعري، و محمد بن يحيى هو العطار و انهما ثقتان و لكن غيرهما من الأخبار^٢ التي ليست في طريقها الاشتراك اولى منهما، وايضاً في قبول المرسل بحث كما ذكر في محله، نعم لو علم انه لم يرسل الا عن عدل و علم ذلك العدل فهو مقبول - و اعترض عليه بانه خارج عن الارسال، و لا يضر ذلك لأن الكلام فيما هو مرسل بحسب الظاهر و لو علم انه عدل لا بعينه ففي قبول مثله بحث في كتب اصول الحديث فانهم قالوا لم يقبل قوله لو صرح و قال: اروي: عن عدل، و لم يسمه، لانه قد يكون عدلاً عنده فاسقاً عندنا، فلو اظهر اسمه لجرحناه و هذا مذكور في الكتب من غير رد، فيجيبون لا يزيد حال مرسله ابن ابي عمير عن قوله: (اروي هذا الخبر عن عدل) مع ان الظاهر انه ليس كذلك، بل الذي يفهم انهم اخذوا بالتبع (بالتبعين) و ببعض القرائن، و لهذا ارى انهم يقولون: اظنه حماداً او غيره و يقولون: ان كتب ابن ابي عمير حرقّت فكان يروي عن حفظه و كان يعرف ان المروي عنه عدل و لكن نسي اسمه.

على ان قوله: عن رجل مرة، و (عن حماد او غيره) اخرى يدل على اضطراب بزعم الشيخ و ايضاً في نقله تارة (قبله) و تارة (في كل غسل) اضطراب.

و بالجملة ان ليس هنا دليل يصلح الارواية واحدة عن ابن ابي عمير الا ان الطريق اليه اثنان، و كون الارسال ايضاً عنه غير ظاهر، بل يحتمل انه لم يسمه و ارسل الراوي عنه لنسيانه السند اليه، و على تقدير التسليم فمقبولية مرسله وان قاله

١ - اشارة الى ما تقدم آنفاً من قوله قلنا: ان الانسان ما حوذ عليه ان لا يدخل في الصلوة الا بالوضوء

٢ - لاحظ الوصايف باب ٣٤ من أبواب العبادات

الاصحاب غير ظاهر، لما علمت من الاحتمال وان كان مقبولاً عندهم لعلمهم بذلك من غير اشتباه فليس لنا العمل به مع الاشتباه في مثل هذه المسئلة على ان المصنف قال في المنتهى في بحث التطهير بالنار (والرواية الثانية مرسله وان كانت مرسله ابن ابي عمير مقبولة الا انها معارضة بالاصل فلا تكون مقبولة، على انها ليست بصريحة في الوجوب)،

وقال في المختلف في جواب احتجاج ابي الصلاح على وجوب الوضوء في غسل الميت بقوله عليه السلام: (في كل غسل وضوء الا الجنابة): (والجواب كما يحتمل الوجوب يحتمل الاستحباب)، بل حملها على الاستحباب في المختلف لعدم وجوب الوضوء عندهم قبل سائر الاغسال، مع انه ليس عندهم دليل واضح على جواز الوضوء بعده بحيث يقتضى تأويل هذه المرسله، فلو كانت صريحة بل ظاهرة فيه لما حسن الحمل مع ان هذا قول اكثر من قال بالوجوب.

وايضاً اكثر القائلين لا يقولون بالوجوب في غسل الميت، فلم يعلم انه غير محمول على الوجوب عندهم فظهر انه لو قيل بالوجوب لهذه الرواية^١ لوحب القول بوجوب التقديم وهو نادر عندهم.

واما ادلة عدم وجوبه في كل غسل، فهو الاصل، وصحيحة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام قال: الغسل يحرى عن الوضوء، واي وضوء اظهر من الغسل^٢ وصحيحة حكيم بن حكيم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة (الى قوله): قلت: ان الناس يقولون: يتوضأ وضوء الصلاة قبل الغسل فضحك وقال: اي وضوء اتقى من الغسل وابلغ^٣

١- يعنى المرسله الاولى المتقدمة لاي ابن ابي عمير

٢- قل باب ٣٣ حديث ١ من ابواب الجنابة

٣- قل باب ٣٤ حديث ٤ من ابواب الجنابة

وبعض الاخبار الآخر موجود^١ من الجانبين مانقلته لعدم الصحة والظاهر منهما عموم عرفي بحيث يفهم السامع عرفاً كما قالوا بمثله في الاصول والفروع مثل أحل الله البيع وحرم الربا^٢ فان العرف يفهم تحليل كل بيع و تحريم كل ربا، ولظهور عدم الاظهرية والابلية، ولانه لو لم يكن العموم لزم الاجمال، اذ العهد غير واضح، بل الاغراء بالجهل حيث يفهم العموم خصوصاً من قوله: (وائى) وان كان الكلام في الثانى^٣ في غسل الجنابة لكن الاعتماد على عموم اللفظ دون خصوص السبب كما بين في محله

والقياس لعدم ظهور الفرق، بل ظهور عدمه على الظاهر والاخبار الصحيحة في بيان غسل الاستحاضة والحيض والنفاس، مثل صحيحة معوية بن عمار (الثقة)، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: المستحاضة تنظر ايامها (الى ان قال): فاذا جاءت ايامها ورأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر (الى قوله) وان كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء فانها ظاهرة في عدم الوضوء مع الغسل والا لذكره لتلايل التاخير، وللمقابلة للوضوء في القسم، وامثالها كثيرة، مثل ما في صحيحة نعيم الصحاف: فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل وتصل والحديث طويل^٤

وفي صحيحة يونس بن يعقوب في النفاس: (تغتسل وتصل)^٥ وصحيحة عبدالرحمان بن الحجاج: فلتغتسل وتصل^٦ وهي اكثر من ان تذكر، وطريق الاستدلال كما مر، بل هنا اولى للأمر بالصلاة بعد الغسل بلا فصل

١- راجع الوسائل باب ٣٣ من ابواب الجنابة وبعض اخبار باب ٣٤ منها

٢- البقرة- ٢٧٥

٣- اى الخبر الثانى فانه مسبق بالسؤال عن وجوب الوضوء قبل غسل الجنابة

٤- فى باب ١ حديث ١ من ابواب الاستحاضة

٥- فى باب ١ حديث ٧ من ابواب الاستحاضة

٦- فى باب ٣ حديث ٨ من ابواب النفاس

٧- فى باب ٥ حديث ٢ من ابواب الطهارة

وايضاً الاخبار الصحيحة الواردة في ان غسل الحيض مثل غسل الجنابة وانهما واحد، وهي اخبار كثيرة، مثل صحيحة عبدالله بن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن المرأة تحيض وهي جنب هل عليها غسل الجنابة قال: غسل الجنابة والحيض واحد^١

وصحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا حاضت المرأة وهي جنب اجزأها غسل واحد^٢

وكذا رواية ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: تجعله غسلًا واحدًا^٣ ورواية حجاج الخشاب قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام، عن رجل وقع على امرأته فطمشت بعد ما فرغ أتجعله غسلًا واحدًا اذا طهرت او تغتسل مرتين؟ قال: تجعله غسلًا واحدًا عند طهرها^٤ ورواية عمار، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا طهرت اغتسلت غسلًا واحدًا للحيض والجنابة^٥

وطريق الاستدلال انه لا شك في عدم الوضوء مع غسل الجنابة، ومسلم ايضاً في الحيض كذلك لقولهم عليهم السلام: (انهما واحد) فانه اذا قيل هذا الكلام مع كل احد يعرف ان الجنابة ليس معها الوضوء، يفهم عدمه في الحيض ايضاً ولعله (ايضاح) لا قائل بالفرق

وبمثله استدلل الشيخ في الاستبصار على عدم وجوب الوضوء في غسل الميت واحاب بانه عدم الوجوب من حديث (كل غسل)، ومعلوم ان الاكثر لم يقولوا بوجوبه في غسل الميت، والتأويل بحيث يخرج غسل الميت بعيد، فلا يحتاج اليه فهو يدل على ضعف دلالة (كل غسل الخ)

وايضاً يدل على عدم الوضوء في كل غسل ما يدل على عدم وجوب الوضوء في

١ - كل باب ٤٣ حديث ٩ من ابواب الجنابة

٢ - كل باب ٤٣ حديث ٤ من ابواب الجنابة

٣ - كل باب ٤٣ حديث ٥ من ابواب غسل الحيض، ومن الحديث هكذا، عن ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام، عن رجل اصاب من امرأته، ثم حاضت قبل ان تغتسل قال: تجعله غسلًا واحدًا

٤ - الوصل باب ٤٣ حديث ٦ من ابواب الجنابة

٥ - الوصل باب ٤٣ حديث ٧ من ابواب الجنابة

غسل الميت والمس فتأمل، وفي بعض هذه الاخبار دلالة على التداخل ايضاً فافهم، وفي الآخر دلالة على ان التداخل رخصة، وان الجنابة ترتفع بالمسل مع وجود الحيض حيث قال عليه السلام بعد السؤال عن الحائض الجنب: (ان شئت تغتسل فعلت وان لم تفعل ليس عليها شيء الخ^١)

ويدل على هذا المدعى جميع الاخبار الدالة على التداخل، المذكورة في مبحث التداخل وان كان بعضها نقلناه هنا مفصلاً مثل صحيحة عبدالله بن سنان^٢ وغيرها، وانه لو توضأ يلزم الوضوء مع غسل الجنابة اي مع رفع حدث الجنابة ويستبعد عدم الاحتياج الى الوضوء مع نية غسل الجنابة، بل تحريره مع نيتها وجوبها مع نية غيرها مع القول برفعها به، ويلزم اجراء غسل الحيض مع الوضوء عن غسل الجنابة لا بدونه

والظاهر عدم احتياج غسل الحيض الى الوضوء عندهم اذا كان معه الجنابة لما مر من الاخبار كما قال به الشيخ حيث قال: يجزى غسل الحيض عن غسل الجنابة اذا اجتمع مع الجنابة وجمع بين الادلة به وهو مستبعد لا يفهم من العبارة فكنا بدون اجتماع الحيض مع الجنابة، لان الحدث حينئذ اقل كما مر، بل يمكن جعل هذا دليلاً في الاصل وان كان الحيض وحده اغلظ من الجنابة كما اشار اليه في المنتهى حيث قال: الجنابة اغلظ ثم قال: ويحتمل ان يكون الحيض اقوى انتهى—

وهو الظاهر، ولا ينبغي النزاع في انه اغلظ حيث انه عبر بالاذى^٣، وعدم قرب النساء معه، والاعتزال عنها، والنهي عن استعمال سورها، والظاهر عدم القائل بالفرق، وفيه تأمل

وايضاً الحكم بالتيمم والصلوة بعده مثل تيمم الجنب، وايضاً الجمع بين الادلة

١- من الحديث هكذا- من عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن المرأة يواضعتها وجهانم تيمم قبل ان تغتسل قال ان شأوك ان تغتسل فعلت وان لم تغسل (مشاء- ح ل) فليس عليها شيء- الحديث القوماني باب ٤٣ حديث ٧ من ابواب الجنابة

٢- تل باب ٤٣ حديث ٩ من ابواب الجنابة

٣- اشارة الى قوله تعالى: يستلونك عن المحيض قل هو اذى البقرة- ٢٢٢

اولى من غيره، فحمل ما يدل على الوضوء على الاستحباب
ويؤيده مؤثقة عمار الساباطي قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الرجل اذا
اغتسل من جنابته او يوم الجمعة او يوم عيد هل عليه وضوء قبل ذلك او بعده؟ فقال:
لا ليس عليه قبل ولا بعد فقد اجزاء الغسل، والمرأة مثل ذلك اذا اغتسلت من حيض
او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد، وقد اجزأها الغسل^١
ومرسلة حماد بن عثمان عن رجل، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل
يفتسل للجمعة او غير ذلك أيجزئ من الوضوء فقال ابو عبد الله عليه السلام واي وضوء
اظهر من الغسل^٢ - وهذا مؤيد قوى في ان قوله عليه السلام فيما سبق
غير مخصوص بالجنابة، وان ليس الذي ارسل ابن ابي عمير هو حماد^٣ وانه محمول
على الاستحباب

واقوى منه دلالة على المطلوب مكتوبة عبد الرحمان الهمداني قال: كتب الى ابي
الحسن الثالث عليه السلام يساله عن الوضوء للصلاة في غسل الجمعة فكاتب لا وضوء
لصلاة في غسل يوم الجمعة ولا غيره^٤

ولا يخفى بعد تاويل الشيخ^٥ وهو كونها مع غسل الجنابة، وكذا التأويل بان
الوضوء لا يحتاج اليه لحصول الغسل، ولا يضر عدم صحة هذه الاخبار لانها مؤيدة مع
انها ليست ضعيفة فالعمل على الاستحباب حسن، وكذا حمل ماورد في غسل
الجمعة من الوضوء قبله وهو ظاهر، اذ لا وجوب للوضوء قبل غسل الجمعة غالباً
واعلم انه لا يحتاج الى حمل الخبرين الدالين على ان الوضوء بعد الغسل بدعة
على غسل الجنابة كما فعله في التهذيب

١- تل باب ٣٣ حديث ٣ من ابواب الجنابة

٢- تل باب ٣٣ حديث ٤ منها

٣- هكذا في جميع النسخ التي عندها من المخطوطة والمطبوعة ويحتمل ان تكون العبارة (هو حماد)

٤- تل باب ٣٣ حديث ٢ من ابواب الجنابة

٥- في التهذيبين بعد نقل هذه الاخبار الثلاثة هذا لفظة قالوجه في هذه الاخبار ان يحملها على انه اذا
اجتمعت هذه الاشياء منها مع غسل الجنابة فانه يسقط فرض الوضوء واذا انفردت هذه الاقسام اوشئت منها من
غسل الجنابة فان الوضوء واجب قبلها حسب ما تقدم انتهى

لهيها مفاد
المقصد الاول في الجنابة

و هي تحصل للرجل والمرأة بانتزال المنى مطلقاً، و بالجماع في قبل
المرأة حتى تغيب الحشفة في دبر الأدمى كذلك، و ان لم ينزل،
ولو اشتبه المنى اعتبر بالشهوة والدفق و فتور الجسد، و في المريض لا
يعتبر الدفق،
ولو وجد على جسده او ثوبه المختص به منياً وجب الغسل،
ولا يجب في المشترك،

المقصد الاول في الجنابة

قوله: «(وهي تحصل الخ)» لاشك في حصول الجنابة بحصول المنى مطلقاً
للرجل بل للمرأة ايضاً وان كان فيه بعض الشبهة، والظاهر ان الوجوب بالدخول
في قبلها عليهما لبعض الاخبار، وكذا الدبر، واما دبر الغلام فلا الا ان يشبت
الاجماع المركب، والدخول في البهائم بعيداً الاحوط الوجوب فيهما فلا يشرك،
ولكن ينفي الحدث ثم الوضوء
قوله: «(ولو اشتبه الخ)» الغرض حصول العلم به باى وجه كان سواء كان
قبل حصول المنى او بعده من الرائحة وغيرها
قوله: «(ولو وجد الخ)» لاشبهة في وجوب الغسل على واجد المنى في
جسده و ثوبه المختص به وقضاء العبادة الواقعة حينئذٍ معه يقيناً وتطهيراً مستعمله
بالرطوبة كذلك، والاحتياط يقتضى قضاء كل ما يَحْتَمَل وقوعه معه، وكذا التطهير،
والاصل، وعدم الدليل ينفي وجوبهما
وايضاً الظاهر عدم وجوب الغسل على الواجد في المشترك، للاصل
والاستصحاب وعدم زوال اليقين الا بمثله عقلاً و نقلاً، وفي الفرق بينه وبين
الاجتناب عن الاتاء المشتبه تامل كأنه للنص

المصحف، والنوم الا بعد الوضوء، والخضاب، وقرائة ما زاد على سبع آيات ويشتهد الكراهية (الكراهة-خ ل) فيما زاد على سبعين،

(الزيادات) عن ابي عبدالله عليه السلام الى قوله قلت لابي عبدالله اياكل الجنب قبل ان يتوضأ؟ قال: انا لنكسل ولكن ليغسل يده، والوضوء افضل^١.
وحسنة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (في باب حكم الجنابة) قال: الجنب اذا اراد ان يأكل ويشرب غسل يده ويتمضمض وغسل وجهه واكل وشرب^٢.
فظاهر الأولى تخفيف الكراهة بغسل اليد، بل زوالها، اذ كون الاكل بعد الوضوء وقبل الغسل افضل ليس بصريح في بقاء الكراهة، بل لا تفهم الكراهة اصلاً

الا ان يراد من الكراهة مجرد لئه وقع الأمر بالغسل قبل الطعام مطلقاً، ولكن لا يسمى ذلك مكروهاً الا ان يراد من الكراهة خلاف الأولى، لكن سوق الكلام يدل على النهي تنزيهاً كما قاله الاصحاب، والثانية تدل على استحباب غسل اليتمع المضمضة وغسل الوجه له قبل الاكل والشرب من غير ذكر الوضوء فلا يبعد فهم التخفيف بهذه الثلاثة تخفيفاً اكثر منه بالأول فقط والزوال بالكلية بالوضوء من مجموع الاخبار بعد العمل على الاستحباب، لعدم القائل بالوجوب، مع عدم دليل الوجوب وفهم الكراهة، مع وجود الخبر الدال على جواز الاكل والشرب مع خلوه عن هذه الاشياء، ولمل وجه ترك بعض الاصحاب ذكر الوضوء الواقع في الخبر الاول- عامر من عدم فهم الكراهة قبله وعدم ذكره في الثانية، ولكن ينبغي ذكر غسل الوجه وقيد البعض بقوله: (تخفف الكراهة بالمضمضة الخ)

ولكن ما فهمت وجه ذكر الاستثاق مع انه ما هو مذكور في الخبرين ولعلمهم فهموا من غيرهما وما رأيت ويمكن حمل الوضوء الذي في الاول على المضمضة وغسل الوجه اللتين هما بعض الوضوء فيصير مضمون الخبرين واحداً ولكنه بعيد.
ثم الظاهر الاكتفاء بالمرة الواحدة، للأكل والشرب المتعديين لصدق الاكل

١- الوسائل باب ٢٠ حديث ٧ من ابواب الحائض

٢- الوسائل باب ٢٠ حديث ٦ من ابواب الحائض

ويجب عليه الغسل،

وتجب فيه النية عند الشروع مستدامة الحكم حتى يفرغ و غسل بشرة جميع الجسد باقل اسمه (باقله - خ ل) وتخليل ما لا يصل اليه الماء الا به و الترتيب بيده بالرأس، ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر الآ في الارتماس

والشرب بعدهما فلا كراهة، ونزوال الأثر، ويحتمل التعدد اذا طال الزمان او تخلل الحدث وابعده منه بقدر كل اكل وشرب مع التراخي مطلقا والتعدد عرفاً واما دليل كراهة مس المصحف فبعض الاخبار مثل (لا تمس الورق)^١ وما يدل على عدم مس اسم الله وهو الخبر الدال على عدم مس الدينار والدرهم اللذين عليهما اسم الله تعالى^٢ ولكنه غير صحيح، بل ولا صريح فالحمل على الكراهة محتمل وكذا لم (ما نسخ ل) يدل على قلع الخاتم الذي فيه اسم الله^٣ حال الخلاء ونحو ذلك ويدل على كراهة حمله (المصحف - خ ل) الى الخلا هذه الامور، واما مطلق الحمل محدثاً فغير بعيد ايضاً، وقال المصنف في المنتهى: ويجوز للمحدث مس ما عدا الكتابة كالهامش ويجوز حمله وتعليقه على كراهة وهو قول علمائنا اجمع.

ودليل كراهة النوم الابعد الضوء والخضاب قبل الغسل، وكذا الجنابة وهو مختضب، روايات^٤، وكذا يدل على كراهة قراءة ما زاد على سبع آيات والاشتداد بعد السبعين بعض الاخبار^٥

قوله: «(ويجب عليه الغسل)» دليل وجوبه النص^٦ والاجماع، ولا يبعد كونه لنفسه لعدم ظاهر الادلة مع عدم المانع حتى يختص
قوله: «(وتجب فيه النية الخ)» وقدر في الضوء ما يكفيها، ودليل وجوب

١- الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب الوضوء عن ابي بصير قال: سألت ابا عبد الله (ع) عن قرني المصحف وهو على غير صورته قال: لا بأس ولا يمس الكتاب

٢- لاحظ الوسائل باب ١٨ من ابواب الجنابة

٣- في باب ١٧ حديث ٤ من ابواب احكام النظرة

٤- راجع الوسائل باب ٢٥ و باب ٢٢ من ابواب الجنابة

٥- راجع في باب ١٩ من ابواب الجنابة

٦- لاحظ الوسائل باب ١ و باب ٢ و باب ١٤ من ابواب الجنابة

غسل جميع البشرة ووجوب التخليل اخباراً، وكذا دليل وجوب الترتيب مع عدم الارتماس^٢ وسقوطه معه واضح، للروايات المعتبرة الدالة على سقوطه ظاهراً بل صريحة في الارتماس الواحد^٣، والظاهر كون الوحدة عرقية بحيث لا يضرها بعض التخليلات ولو كان خارج الماء وهو الذي افهمه، والله يعلم.

وفي الترتيب في الارتماس لبعض الأصحاب ابحاث كثيرة، وأنا ما افهمها، بل اجد السكوت عنها اولي، (واما لي) في وجوب التخليل بحيث يتحقق العلم بايصال الماء الى جميع البدن على ما يدل عليه كلام الاصحاب وبعض الاخبار مثل ما يدل على تخليل الخاتم والدملع في الصحيح^٤ (تامل ما) نشأ مما يدل على اجزاء عرفتین على الرأس او الثلثة، فاني اظن ان هذا المقدار ما يصل تحت كل شعرة سيما اذا كان الشعر في الرأس كثيراً كما في الاعراب والنساء او كانت اللحية كثيفة فيمكن عفوما تحت هذه الشعور والاكتفاء بالظاهر كما يدل عليه عدم وجوب حل الشعر على النساء^٥.

ولا يدل على نفيه مثل ما روى في الصحيح: من ترك شعرة من الجنابة متممداً فهو في النار^٦ - لانه ما قال تحته، بل ظاهر في الظاهر، وايضاً يدل عليه ما رواه في الكافي عن محمد بن مسلم (كانه صحيح)، عن ابي جعفر عليه السلام قال: الحائض ما يبلغ بلل الماء من شعرها اجزءها^٧ الا ان تقيد بعلم الوصول الى تحت الشعور بالاجماع ونحوه من الاخبار، فلو لا الاجماع كان القول به ممكناً، فالسكوت عنه اولي الا ان النفس غير مطمئة فيرشح عنها مثله مع عدم (العلم بتوجهه - سخ).

١- تل باب ٣٨ من ابواب الجنابة

٢- راجع الوسائل باب ٢٨ من ابواب الجنابة

٣- تل باب ٢٦ حديث ٥ في صحيح رواية (في حديث) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ولو ان رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماساً واحدة اجزاء ذلك وان لم يدلك جسمه ويهوها رويته - ١٢ و ١٣ من ذلك الباب

٤- لاحظ الوسائل باب ٤١ من ابواب الوضوء

٥- راجع الوسائل باب ٣٨ من ابواب الجنابة

٦- الوسائل باب ٣٨ حديث ٧ من ابواب الجنابة

٧- الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من ابواب الحيض

و يستحب الاستبراء، فإن وجد بطلاً مشتبهاً بعده لم يلتفت،
بدونه يعيد الغسل،

أحد إلى مثله من المتقدمين والمتأخرين من فحول العلماء فليس لمثل النظر
في مثله لكن النفس توسوس (تشوشخ) ما لم تره دليلاً تقنع به فتأمل.
قوله: «(ويستحب الخ)» (دليل) استحباب الاستبراء للرجل، المنزل
خاصة أما بالبول أو الاستبراء المجهود في الوضوء، (كأنه) الاجتماع وبعض الأخبار
الدالة على وجوب إعادة الغسل مع عدمهما فافهم، والأصل، وعدم تمامية دليل
الوجوب، والجمع.

وأما عدم وجوب إعادة الغسل والوضوء بعد البول والاستبراء في البطل المشتبه
والمعلوم أنه غيرهما، فلا نزاع فيه وهو واضح كما لا نزاع في وجوب أحدهما على
تقدير العلم بأحدهما، وأما إيجاب الغسل على تقدير الاشتباه بالمنى مع عدمهما فهو
المذكور في أكثر الكتب، وعليه يدل بعض الأخبار بالمفهوم وبعضها بالصرح^١،
ولكن معارض ببعض الأخبار^٢، وإيضاً الأصل يتفيه، وكذا الأخبار التي تدل على
عدم بطلان اليقين بالظن^٣، وكذا إن الشك في الحدث لا يوجب الطهارة^٤، وكذا
دليل حصر الموجب^٥ وغير ذلك (فحمل) الأخبار الأولى على ما هو غالب الظن أنه
المنى لترجيح الظاهر على الأصل كما قد يوجد عند تعارضهما وللجمع (غير بعيد)
مع احتمال الاستحباب سيما مع عدم الظن الغالب
وكذا ينبغي الحال في الاشتباه بالبول بعده وقبل الاستبراء وقد حمل في
التهذيب خيرين^٦ دالين على الوضوء بعد البول وقبل الاستبراء على الاستحباب،

١- لاحظ الوسائل باب ٣٦ من أبواب الجنابة وباب ١٣ من أبواب نواقض الوضوء.

٢- قل باب ٣٦ من أبواب الجنابة الوارد فيه لفظ (البطل) للظاهر في المشتبه بالمنى.

٣- قل باب ٣٦ حديث ١٣-١٤ من أبواب الجنابة.

٤- راجع قل باب ٦ من أبواب نواقض الوضوء.

٥- قل باب ٤٤ من أبواب الوضوء.

٦- قل باب ٣ و ٢ من أبواب الوضوء.

٧- قل باب ١٣ حديث ٥-٦ من أبواب نواقض الوضوء.

بل هكذا ينبغي الحال فيما رأى بعد الاستبراء فقط سيما مع إمكان البول إلا أن الاستحباب هنا أقوى من الأول

واعلم أن الأخبار الصحيحة وغيرها ليس فيها تصريح بأن البول مشبه فيمكن حملها على المتحقق للجمع، وعلى الظاهر أنه المني لأنه على ما يرى قليلاً ما ينقطع قبل البول، فغير بعيد ادخاله أيضاً في الحكم ويكون مراد الأصحاب بالمشتبه ذلك وأما لو كان الظن بخلافه أو يكون الأمر مشتبهاً (فالقول) بإيجاب شيء من الوضوء والغسل على التفصيل المذكور (بعيد) لا يخلو من جراءة لما مر، ولهذا لو وجد بطلاً في غير هذا الفرض مشتبهاً بالمني وغيره أو بالبول وغيره لم يوجبوا هذا الحكم على ما يظهر لنا من كلامهم

وأيضاً أن هذا الحكم لا يبعد في الوضوء إذا كان وجب أن البطل بعد البول وقبل الاستبراء للظاهر الذي قلناه، وما اذكر الآن قولهم هنا، وإن قول الشيخ بوجوب الاستبراء بعيد لأنه على تقدير عدم وجدان شيء بعد الغسل لا شك عنده أيضاً في صحة الغسل والصلوة مثلاً بعده، ومعلوم أن غسل المخرج غير واجب من حيث هو غير معاقب بتركه بل للصلوة ويبعد أن يعاقب بترك الاستبراء مع الغسل، والغسل بدونهما كذلك إذا لم يصل فلا يبعد أن يكون مراد الشيخ بالوجوب الاستحباب، ولهذا جعل الأخبار الدالة على الوجوب أو وجوب الاعادة بتركه وشرطيته لعدم اعادة الطهارة على تقدير عدم خروج شيء ووجوب الاعادة دليلاً لقول الشيخ المفيد: (ويتنبهى لها أن تستبرأ قبل الغسل بالبول فإن لم يتيسر لها ذلك لم يكن عليها شيء) قال: ويدل على ذلك، ونقل الخبرين الدالين^٢ على وجوب اعادة الغسل على الرجل حيث اغتسل قبل أن يبول فخرج منه، والمرأة لا تعيد لأن ما يخرج منها ماء الرجل

والصحيح^٣ أنه جعلهما دليلاً لكلام المصنف، الذي يدل على استحباب

١- قوله: ينبغي لها (أي قوله) لم يكن عليها شيء، مقصود كلام المفيد في المقنة وقوله قال: ويدل على ذلك يعني قال الشيخ الطوسي فراجع التهذيب

٢- تل ياب ١٣ حديث ٦ من أبواب النجاسة

٣- و حاصل الاشكال أن المفيد ره حكم باستحباب الاستبراء للمرأة، والذي استدلل به الشيخ ره على هذا

وامرار اليد على الجسد وتخليل ما يصل اليه الماء،
والمضمضة والاستنشاق والغسل بصاع، وتحرم التولية، وتكره الاستعانة
ولو احدث في اثنائه بما يوجب الوضوء اعاد

الاستبراء بالبول للمرأة، بما يدل على وجوب الاعادة على الرجل خاصة دون غيره
(المرأة-خ) وايضاً قال في الاستبصار (باب وجوب الاستبراء من الجنابة قبل
الغسل: (وامتدل بالاختيار الدالة على وجوب اعادة الغسل للجنب الذي اغتسل
قبل البول وقبل الاستنجاء فتأمل

واما دليل استحباب امرار اليد فكأنه الاحتياط في الطهارة والمبالغة والخروج
عن الخلاف حيث اوجب البعض ذلك، ويدل على وجوبه^٢، الاصل والعمومات
ونحو خاص^٣ بخصوصه

ودليل استحباب تخليل ما يصل اليه الماء هو الاول، ودليل تحريم التولية
وكراهة الاستعانة قد مضى

قوله: «(ولو احدث الخ)» فيه مذاهب ثلاثة، مذهب السيد سيد المذاهب
على ما ظن، لان الحدث الأصغر موجب للوضوء لما مر من الأدلة خرج منها ما كان
قبل غسل الجنابة بالدليل الذي مر، وليس ذلك بشامل لصورة النزاع على ما نفهم
(يفهم - خ ل) فبقى الباقي على حال ايجابه، ولظاهر الآية، ولبعد عدم تأثيره في
ايجاب الوضوء حنيئاً مع تأثيره فيه بعد اتمام الغسل، (ولو قيل) له تأثير ولكن يرتفع
يرفع الجنابة لانها الآن ارتفعت، (قيل) له: بديهية العقل تحكم بان غسل الاعضاء

المسمى انما يدل على وجوب اعادة الغسل على الرجل فقط اذا لم يشتر فراجع الوسائل باب ١٣ حديث ١ من
ابواب الجنابة

١- في باب ٢٦ من ابواب الجنابة

٢- هكذا في ثلاث نسخ خطية وهي المطبوعة: (ويدل على عدم وجوبه)

٣- لعل نظره قدّم الى ما في دليل صحيفته على بن جعفر من احياء ويبقى له ان ينضمم ويستشق ويمر به
على ما دلت من جسده في باب ٢٦ حديث ١١ من ابواب الجنابة

٤- احدها وجوب الاعادة من رأس (ثانيها) وجوب اتمام الغسل من دون شئ (ثالثها) - وجوب اتمامه مع
الوصول للصلاة وهو مذهب السيد علم الهدى وهو مختار الشارح قدّم

المقصد الثاني في البحث

و هو في الأغلب أسود^(١) حار يخرج بحرقه من الايسر، فان اشتبه بالعدرة فان خرجت القطنة مطوقة فهو عدرة، والافحيض.

الكثيرة حتى مابقي الامثل رأس شعرة، له تأثير في رفع الجنابة في الجملة، فاذا لم يوجد بعد الحدث لم يرتفع ما يرتفع بسببه، وبالجملة الحدث الموجب متحقق بدليل، من الآية والاخبار الصحيحة الكثيرة الدالة على عموم ناقضية البول مثلاً وخبر كل غسل معه الوضوء الا الجنابة^٢ ليس استثناءً عاماً يشمل مانحن فيه، وهو ظاهر، وليس الدليل^٣ الا وهو مؤيد أعادة الوضوء لو وقع الحدث في اثنا فافهم

ولي زيادة تحقيق في البحث في أدلة المذاهب والترجيح وقد اختصرت هنا والله الموفق، والاحتياط لا يترك، (وهو يقتضي أحداث حدث أكبر ثم الغسل، وادنى منه أتمام الغسل، والوضوء مع الوضوء بعد الحدث الأصغر، ثم الأخير ان امكن ذلك كله -خ)

في معنى

قوله : «(وهو في الأغلب أسود الخ)» كونه كذلك مستفاد من الوجدان والنس^٤
(واما) كونه من الأيمن ولايسر عند الاشتباه بغيره ويتميز بذلك وامتياز ذلك من

١ - قال في لروص بعد هذه العبارة على حذف الموصوف وإبقاء الصفة وهو شايع الاتصال أي دم أسود انتهى

٢ - راجع الوسائل باب ٣٥ من أبواب الجنابة

٣ - الظاهر ان المراد ان الدليل الدال على عدم لزوم الوضوء مع غسل الجنابة يؤيد لزوم إعادة الوضوء المقام.
٤ - من قوله فقه (وهو يقتضي الى قوله ذلك كله) ليس في النسخ الخطية التي عندنا وإنما هو موجود في المطبوعة فقط.

٥ - الوسائل باب ٢ من أبواب الحيض.

(وما قبل التسع، و من الايمن، و بعد اليأس،

لعنونة بالطوق فغير واضح وان ورد به النص مع اختلافه كما حكى^١، لكن ليس بحيث يعمل عليه، ولا ينظر الى غيره فالمرجع حينئذ الظن بالصفات المذكورة لا بمجرد الطوق، والا^٢ فالمرجع هو الاصل، والاحتياط واضح وتحمل الرواية على ذلك^٣

قوله: «(وما قبل التسع الخ)» الذي يقتضيه النظر في التعريف والعلامات هو الحكم بكون الدم حيضاً قبله ايضاً ان وجد بصفاته، ولم يكن اجماع ونص على عكسه، ولكن الظاهر انهم قد اجمعوا عليه، ومستنده الاخبار^٤

ثم ان الظاهر على الحكم ببلوغها به كالا نبات وخروج المني، والظاهر ان بلوغها بابتداء العشرة، واكمال التسع فالحيض ايضاً علامة للبلوغ اذا لم يعلم بغيره من العلامات فلا اشكال في الحيض كما في الباقي فان الكل علامات البلوغ، مع انه صرح المصنف في التذكرة على ان قبل التسع، المني ايضاً ليس بعلامة وكذا غيره وانما يعلم البلوغ بكل واحد منهما على تقدير امكانه وعدم العلم بغيره وحال الاشتباه

١- قال في مرصعة محمد بن يحيى عن ابيه (المروية في الكافي) عن ابي عبد الله عليه السلام: فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من الحيض، وان خرج من الجانب الايسر فهو من القرحة، وهي المروية في التهذيب: فان خرج الدم من الجانب الايسر فهو من الحيض وان خرج من الجانب الايمن فهو من القرحة- الوسائل باب ١٦ حديث ١ و ٢ من ابواب الحيض

ثم قال، وسائل: اقول: رواية الشيخ ثبت لموافقتها ما ذكره المميد والصدوق والمحقق والعلامة وغيرهم وقال المحقق: لعل رواية الكليني سهو من الناسخ فتبني وقد نقل في رواية الشيخ وحدث في بعض النسخ القديمة موافقة لرواية الكليني ولا يبعد صحة الروايتين وتعدد هما وتكون احدهما تقيده اولها فلا يل آخر رواية الشيخ اشهر فهي حجة والله اعلم انتهى مافي الوسائل

٢- يحيى وان لم يكن ظن يرجع الى الاصل

٣- يحيى على حصول الظن بالصفات وقوله به وتحمل الرواية يحيى به رواية الطوق فهي رواية حلف بن حماد الكوفي نقل لكافي: تستدخل القطنة ثم تدعها ملياً ثم تخرجها اخراجاً رقيقاً فان كان الدم مطوقاً في القطنة فهو من العدة وان كان مستقماً في القطنة فهو من الحيض وفي نقل التهذيب تستدخل القطنة ثم تخرجها فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فهو من العدة وان كانت مستقيمة بالدم فهو من الطمث

٤- راجع الوسائل باب ٢ من ابواب المدة من كتاب الطلاق

و اقل من ثلثة ايام متوالية والزائد عن اكثرها اكثر النفاس (ليس بحيض) ، و تيأس غير القرشية والنبطية ببلوغ خمسين و احديهما بستين ، و اقله ثلثة ايام متواليات و اكثره عشرة ، و هي اقل الطهر ، و ما بينهما بحسب العادة ، و تستقر بشهرين متفقين عدداً و وقتاً .

واما الحكم بان الخارج اقل من الثلثة المتوالية ليس بحيض كما هو مذهب الاكثر فلا يخلو عن اشكال لان الروايات^١ خسالية عن التتالي وعدمه ، مع وجود خبر دال على عدم التتالي^٢ فهي ظاهرة في عدمه ، كما اذا نذر صوم ثلثة ايام ، فانه لا يجب التتالي نعم لا بد من كونه في جملة العشرة لاجتماعهم فيه ، (فرد مذهب) من هو قائل بعدم اشتراط التتالي بمجرد علم صحة خبره مع انه صحيح في باب زيادات التهذيب وفي الكافي ، و بان الصلوة في الذمة يقيناً فلا يسقط الا باليقين (محل التامل) فان ظاهر الاخبار دليل مسقط للصلوة وعدم اشتراط التتالي ، والاحتياط لا يترك

واما كون الخارج بعد اليأس وبعد اكثر الحيض والنفاس ليس بحيض فظاهر ، والدليل عليه الاجماع ونحوه

واما كون الخارج عن الأيمن ليس بحيض فغير ظاهر وقد اشير اليه^٣
واما ما يدل على ما يتحقق به اليأس فليس الاخبار ثلثة على ما رأته^٤ (احدها) مرسل والطريق غير صحيح مضمونه ان حد اليأس خمسون ، وقال في الكافي عقيب هذا الخبر : (و روى ستون) و ما نقله (والاخرى) صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج (الثقة) ، عن ابي عبدالله عليه السلام قال : حد التي يشست من الحيض

١- لاحظ الوسائل باب ١٠ من ابواب الحيض

٢- الوسائل باب ١٢ حديث ٢ عن ابي عبدالله عليه السلام قال : في حديث فاذا رأيت الدم المرأة في ايام حيضها تركت الصلوة ، فان استمر بها الدم ثلثة ايام هي حائض ، وان تقطع الدم بعد ما رأته يوماً لم يسمي من اعتسب وصل و انتظرت من يوم رأيت الدم الى عشرة ايام ، قال رأيت في تلك العشرة ايام من يوم رأيت الدم يوماً او يومين حتى يتم بها ثلثة ايام فذلك الذي رأته في اول الأمر مع هذا الذي رأته بعد ذلك هي العشرة فهو من الحيض الحديث

٣- راجع الوسائل باب ١٦ والمستدرك باب ١٤ من ابواب الحيض

٤- لاحظ الوسائل باب ٣١ من ابواب الحيض

خمسون سنة، وهو أوضح سنداً ودلالة (والثالث) صحيحة ابن أبي عمير عن بعض اصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام، (قال في الشرح صحيحة ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام، وليس بجيد لعدم ذكر الأرسال) قال: إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم ترحمة إلا أن تكون امرأة من قریش وهذا مرسل وإن كان المرسل هو ابن أبي عمير وقيل بقبول مراسيله وقد عرفت ما فيه، ودلالته أيضاً ليست بصریحة في حد اليأس

والذي يقتضيه النظر هو عدم اليأس قبل الخمسين ونحققه في الستين مطلقاً، والظاهر أنه لا خلاف فيهما (واما) حصوله بخمسين مطلقاً كما هو الظاهر من الثاني من غير استثناء (فمحتمل) لما عرفت ما في المرسل ولأن عدم رؤية الحمرة الذي استثنى عنه المرأة القرشية المستلزم لحصول الحمرة منها، لا يستلزم عدم اليأس حتى تعتدبه، اذ لا منافاة بين وجود الدم الأحمر وحكم الشارع بأنه ليس بحيض كما في الحامل عند البعض وغيرها مع أن تعيين الستين لها ليس له سند واضح^١ إلا أن يكون اجماعاً بأنه إذا لم يكن خمسين يكون ستين وفيه تأمل ومن هذا يعلم حال استثناء النبطية مع عدم تحقق مفهومها، فهذا يقتضي القول بالخمسين مطلقاً لكن التكليف بالعدة ونحوها مثلاً واقع باليقين، والأحتياط في الفروج مطلوب للشارع كما هو المشهور (والاخبار) الصحيحة الصريحة التي هي موجودة في ترك العبادات أيام الاقراء^٢ وفي بيان اوصاف الحيض^٣ (تقتضي) عدم الخروج عنها إلا بأقوى منها، فليس يبعد حمل الخمسين في الحررين على الغالب وعدم وجدان الدم بصفات الحيض كما يشعر به قوله عليه السلام: (لم ترحمة) فإنه نفي الوجدان، على أن عبد الرحمن فيه قول: أنه رمى بالكيسانية واضطراب في روايته فإنه نقل عنه الستون كما سيجيء فتأمل

١- فان سنده هكذا: محمد بن الحسن ماساده عن علي بن الحسن، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان، عن عبد الرحمن بن الصباح - فان في علي بن الحسن كلاماً

٢- راجع الوسائل باب ٣٩ من أبواب الحيض - لاحظ الوسائل باب ٢ و باب ٣ من أبواب الحيض
٣- الوسائل باب ٣٩ حديث ٨ من أبواب الحيض عن عبد الرحمن بن الصباح عن أبي عبد الله ع في حديث قال: قلت: لشي قديست من المحيض ومثلها لا تحيض قال: إذا بلغت ستين سنة قديست من المحيض ومثلها لا تحيض

وقد يوجد الدم في الخمسين على ما حكى في الذكرى، وحمله على عدم حكمه، ليس باولى من حمله على الغالب لما سيحى، ترجيحاً للظاهر مع مامر، وبعدالستين يحكم باليأس ولو وجد لعدم القائل مع ان المصنف قال في المنتهى: لا يوجد

ولو عدم الوجود بالصفات مع عدم الاجماع، يمكن القول به خصوصاً بالنسبة الى العلة، ومع ذلك لاحتاطت بالنسبة الى العبادات بعدم تركها بعد لخمسين مع عمل المستحاضة فليس يبعد،

وكأن لقوة لقول بالستين، قال المصنف في المنتهى: ولو قيل: اليأس يحصل ببلوغ ستين امكن بناءً على السحود (الموجود سطر) لان الكلام مفروض فيما اذا وجد من المرأة الدم في زمن عادتها على ما كانت تراه قبل ذلك، فالوجود هنا دليل الحيض كما كان قبل الخمسين دليلاً، ولو قيل: ليس بحيض مع وجوده وكونه عى صفة الحيض (كان) تحكماً لا يقبل اما بعد الستين فالاشكال زلل للعلم بانه ليس بحيض لعدم الوجود، ولما علم من ان للمرأة حالاً تبغها يحصل معها ليأس لقوله تعالى وَاللّٰثِي يَنْسُ مِنَ الْحَيْضِ انتهى

ويدل عليه يضاً الاخبار واجماع الأمة، ومعلوم (كانه بالاجماع) عدم تحققه بعد الستين ولو وجد، فكان هذا مقصوده رحمه الله، وقال الشهيد لثانى في الشرح: (حكم لمصنف في المنتهى باطلاق الاول اى برواية الستين) مطلقاً، فكانه فهمه مما نقلته عنه هذا وان لم يكن صريحاً لقوله: (امكن) مع تقويته بالادلة ولقوله: (تحكماً)

ويؤيد القول بالسين مطلقاً رواية عبدالرحمان بن الحجاج (في زيادات النكاح من التهذيب) قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام: ثلاث يزوجن عى كل حال، التى قد يثت من المحيض ومثلها لا تحيض، قلت: ومتى يكون كذلك قال: دا بلغت ستين سنة، فقديشت من المحيض ومثلها لا تحيض، والتى لم

والصفرة، والكدرة في أيام الحيض حيض، كما أن الأسود الحارفي
أيام الطهر فساد (١) هـ

ولو تجاوز الدم عشرة رجعت ذات العادة المستقرة اليها، و ذات
التمييز اليه؛

تحض ومثلها لا تحيض، قلت ومتى يكون كذلك قال: (متى) ما لم تبلغ تسع سنين
فانها لا تحيض، والتي لم تدخل بها وفيها احكام أحرالا ان في الطريق، القطع
الى على بن الحسن كأنه ابن فضال الذي قيل انه فطحى فتامل، والطريق اليه غير
معلوم الصحة فتامل

واما دليل اقل الحيض والطهر واكثره فاخبار (٣)، بل اجماعهم ايضاً.
واستقرار العادة بشهرين مأخوذ من ظاهر العادة، وبعض الاخبار (٤) وفيه
دلالة على حصول العادة بمرتين (كما-خ) في كل شئ فتأمل.

قوله: «(والصفرة الخ)» هذا واضح بناء على الأجماع مع انقطاع الدم على
العشرة ونحوه متايدل على انه لا يمكن كونه غير حيض،

وكذا الثاني^٥ لو علم انه ليس بحيض، بان يكون في العشرة التي في ايام
الطهر، وكذا في كل وقت لا يمكن ان يكون حيضاً، وكلام لمصنف وغيره
يقتضى كون الحكم ذلك مطلقا بمجرد امكان كونه حيضاً، وفيه تأمل، من جهة
تعريف الحيض،

وكذا الأشكال بعينه في الحكم برجع صاحبة العادة الى العادة مع التميز
لترجيح لعادة بمثل قوله: دعى الصلوة ايام اقرائك (٦)، وحمل الرواية الدالة على
صفة الحيض، على غير ذات العادة او الاغلب كما اخذوا في التعريف، ويمكن

(١) - اي ليس يبيض بل هو استنحاض.

(٢) - قل باب ٣٦ حديث ٨ من ابواب الحيض و باب ٣ حديث ٥ من ابواب العدد من كتاب الطلاق.

(٣) - قل باب ١٠ و باب ١١ من ابواب الحيض.

(٤) - راجع قل باب ٧ من ابواب الحيض

(٥) - يعني قوله قد كره كما ان الاسود الحار الخ.

(٦) - قل باب ٣ حديث ٤ يونس بن عبد الرحمن عن عمرو ولحد عن أبي عبد الله (ع) انه نقل عن النبي (ص)
ذلك.

فان فقدت رجعت المبتدأة الى عادة اهلها، فان اختلف او فقدت رجعت الى اقربائها، فان اختلف او فقدت تحيضت في كل شهر بسبعة ايام او بثلاثة من شهر وعشرة من آخر، والمضطربة بالسبعة أو الثلاثة والعشرة

حمل الاولى على وجود الوصف ويظهر كونه أولى، اذا الظاهر من التعريف المأخوذ في الرواية، الاطراد والانعكاس، ومن ايام الأقراء كوبها معلوماً انها ايام الحيض، ولهذا حكم الشيخ على الرجوع الى التميز مطلقاً سواء كانت مأخوذة من التميز اولاً، وفصل البعض بانها ان كانت مأخوذة من التميز فيرجع اليه والا فالى العادة، ومنه علم وجه الرجوع الى التميز، ويحتمل كون المقصود في المتن ترجيح التميز كما يحتمل المكس، ولعل التقديم يدل على الثاني

قوله: «(فان فقدت رجعت المبتدأة الخ)» الظاهر من المبتدأة من لم ترداً ويحتمل ارادة من لم تصلها عادة بقرينة المقابلة وجعل المقابلة من كان لها عادة في الجملة ونسيت

واما الحكم فيهما على التفصيل، فان ثبت اجماع فهو المتبع والا فالامر مشكل، والاصل يقتضي الاكتفاء بالثلاثة لتيقنه حيفاً وجعل الاختيار اليها، والعمل في الباقي بالاستحاضة، والاحتياط واضح، ويدل على المشهور بعض الروايات^١ وان لم تكن صحيحة ولا صريحة في الترتيب بين النساء من الأقارب والاجانب، بل ظاهرها الاقارب فقط لقوله: (نساها) وفي بعضها (اقربائها)، والاحتياط ينبغي مهما امكن

واعلم ان الظاهر ان رواية السنن^٢ مقبولة، اذ يبعد وضع مثل هذا الخبر

١- ما جاء في معمول في العادة والتميز كما يظهر من الروض والدجيرة

٢- ثل باب ٨ حديث ١ من ابواب الحيض، عن زرارة ومحمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام قال: يحب المستحاضة ان تنظر بعض نساها فتتحدى باقربائها (نهلخ ل يب) ثم تستظهر على ذلك بيوم، وحديث ٢، عن سماعة قال سألت عن حاربه حاصت اول حرجها فلم يدها ثلاثة اشهر وهي لا تعرف ايام اقربائها، هاهنا اقربها مثل اقرباء نساها فان كانت نساها مختلطات ماكثر جلوسها عشرة ايام، واقفه ثلاثة ايام

٣- يعنى بها ماورد في حديث طويل من بيان السنن الثلاث للنساء وماوردته متفرقا ومقطعا في لومائل في ابواب متفرقة فلاحظ باب ٣ حديث ٤ وباب ٥ حديث ١ وباب ٨ حديث ٣ وباب ١١ حديث ١١ وباب ١٢

ولو ذكرت اول الحيض اكملته بثلاثة ايام ولو ذكرت آخره فهو
نهايتها وتعمل في باقى الزمان ما تعمله المستحاضة، وتغتسل لانقطاع
الحيض فى كل وقت محتمل، وتقضى صوم احدى عشر
ولو ذكرت العدد خاصة عملت فى كل وقت ما تعمله المستحاضة
وتغتسل للحيض فى كل وقت يحتمل الانقطاع وتقضى صوم عاداتها
هذا ان نقص العدد عن نصف الزمان اوساواه، ولو زاد، فالزائد و
ضعفه حيض كالخامس و السادس لو كان العدد ستة فى العشرة

الطويل المشتمل على الحكم والاحكام، ومقبولية يونس ومحمد بن عيسى، وكذا
قوله عن غير واحد كانه يدل على نقله عن كثير فلا يبعد العمل بها، والله يعلم
وعنى تقدير العمل بعادة النساء لا يبعد ترجيح الاكثر على تقدير الاختلاف
وعدم الالتفات الى الاقران لعدم صدق (نساها) عليها، وعلى تقديره لبعض
الروايات، فالترتيب غير موحود فى الروايات

قوله: «(ولو ذكرت الخ)» العمل فى المعلوم واضح، وفى غيره تعمل عمل
الحائض والمستحاضة بناء على القول بالاحتياط، واما البناء على الروايات ففى

حديث ٢ من ابواب الحيض فلاحظ - وورد الحديث بطوله فى الكافى باب جامع فى الحائض والمستحاضة
من كتاب الحيض

١- وحيث ان هذه العبارة من قوله: هذا ان نقص (الى قوله) فى العشرة محتملة وسم يوضحها صاحب مجمع
العائد قد غاب المناسب ان نقل عبارة روضى الحنان فى توضيحها متأوשרحاً
قال: (هذا) وهو لزوم الاحتياط فى جميع الوقت وعدم تحقق الحيض انما يتم (ان نقص العدد) الذى
ذكرته (عن نصف الزمان) الذى اقلته فيه كما لو اصلت سبعة فى شهر (اوساوه) كما لو اصلت خمسة فى
عشرة الاولى من الشهر (ولوراد) العدد من نصف الزمان (فالزائد وضعفه حيض) من وسط الزمان (كالخامس
والسادس لو كان العدد) الذى اصلته (ستة فى العشرة) الاولى من الشهر مثلاً لاندرهما حتماً تحت تقدير
تقدم الحيض وتأخره وتوسطه

ويبقى لها من العدد لربعة، وعلى القول بالتحير يصحها الى الخامس والسادس متصلة بهما متقدمة او متأخرة او
بانتزيق، وعلى الاحتياط تجمع هى الاربعة الاولى بين تكليف المستحاضة وترك الحائض وتزيد فى
الاربعة الأخيرة الاعمال لكل صلاة وعبادة مشروطة بالطهارة انتهى موضع الحاجة من كلامه يريد من علم مقامه
وقريب منها مما عارة المحقق السيوطى قد غاب فى التفسير فى شرح العبارة

وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض.

ولورأت ثلاثة و انقطع ثم رأت العاشر خاصة فالعشرة حيض.
و يجب عليها الاستبراء عند الانقطاع لدون العشرة فان خرجت
القطنه نقيّة فطاهرة والاصبرت المعتادة يومين ثم تغتسل و تصوم، فان
انقطع على العاشر قضت ما صامت والا فلا.
والمبتدأة تصبر حتى تنقى او تمضي عشرة، و قد تتقدم العادة و
تتأخر، ولورأت العادة والطرفين او احدهما ولم يتجاوز عن العشرة،
فالجميع حيض، والا فالعادة.

ناسية العدد مثل ماقر، وفي ناسية الوقت نصير مخيرة في اخذ ذلك العدد والحكم
بقضاء صوم احد عشر للاحتياط لاحتمال التشطير

قوله: «(وكل دم الخ)» قد مر ما فيه، واحتمال العمل بالتعريف

قوله: «(ولورأت ثلاثة الخ)» الحكم بكون ما بينهما حيضاً مع النقاء يزم من
الحكم بكون الطرفين حيضاً لعدم تحقق اقل الطهر، (ولكن الحكم) بكون الطرف
الثاني حيضاً خصوصاً مع كونه بغير صفة الحيض وكونه زائداً على العادة (غير
ظاهر الوجه) الا ان يكون اجماعاً، وقد نقل انه على مذهب من لم يشترط التنافي
يكون النقاء طهراً والحيض هو الطرفان فقط، وذلك غير واضح

قوله: «(ويجب عليها الاستبراء الخ)» الظاهر ان الغرض حصول لعدم
الظن الغالب بالنقاء حتى تغتسل، ثم ان الظاهر هو جواز الاستظهار وانه رخصة
مع احتمال الوجوب، ولها الصبر الى العشرة كما يدل عليه بعض الروايات،

واما قضاء الصوم فلمع عدم الصحة، وعدم قضاء الصلوة لعدم وجوبها

قوله: «(والمبتدأة الخ)» يفهم منه وجوب الصبر عليها الى العشرة وذلك
لعدم الايام لها، وكذا المضطربة ولا يبعد لهما ذلك في المرتبة الثانية على التخيير،
والاولى الصبر الى العاشر هنا مع امكان الاحتياط بعد الايام التي اخذها مع ظن

و يجب الغسل عند الانقطاع كغسل الجنابة، و يحرم عليها كل مشروط بالطهارة كالصلوة والطواف، ومس كتابة القرآن ولا يصح منها الصوم، ولا يصح طلاقها مع الدخول و حضور الزوج اوحكمه.

النقاء وان الباقي ليس بحيض

قوله: «(ويجب الغسل عند الانقطاع الخ)» كأن وجوب الغسل لمثل الصلوة والطواف الواجبين اجماعى، وهى الاخبار اشارة الى ذلك فى الجملة وكونه مثل غسل الجنابة^١ قد مر

واما تحريم كل ما هو مشروط بالطهارة مثلهما فالظاهر ايضاً انه اجماعى ولا كلام فى حال الدم، بل بعد انقطاعه وقبل الغسل ايضاً، انما الكلام فى تعيين ما يشترط فيه الطهارة، فكأنه ثبت عنده كونه شرطاً للصوم ايضاً، ولكن ذكره مع تغيير الاسلوب ليشير الى الخلاف، ويدل عليه رواية فى التهذيب (فى باب الزيادات غير صحيحة، ولكن لاتدل الاعلى قضاء الصوم وهو خبر ابى بصير لعنه موثق) عنه عليه السلام قال ان طهرت بليل من حيضتها ثم توانت ان تغتسل فى رمضان حتى اصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم^٢

فكأنه لا كلام فيه، بل فى الكفارة، وقياسه بصوم الجنب يقتضيها، لكن لا يتم، بل اصله ايضاً فتأمل فمذهب البعض غير بعيد للاصل الا ان يثبت بالاجماع، والاحتياط مع الجماعة

وكأنه لا خلاف فى تحريم المس ونقل فيه الاجماع، واما فى الحاق اسماء الله واسماء الانبياء والائمة وفاطمة عليهم السلام فان لم يكن اجماع فالعدم اولى لعدم الدليل، والاحتياط واضح

واما عدم صحة الطلاق مع الشرط المذكور، فالظاهر انه حال الدم فيمكن ان يكون اجماعاً ايضاً وسيجئ فى الطلاق،

وكذا تحريم اللبث كأنه اجماعى وعليه الخبر^٣،

١- فى باب ٢٣ من ابواب الحيض

٢- فى باب ٢١ من ابواب ما يمسك عنه الماشى من كتب الصوم

٣- الوسائل باب ١٥ حديث ٣ و ١٠ و ٧ من ابواب الحائنة

ويحرم عليها اللبث في المسجد، وقرأة الغزائم فتسجد لوتلت
او استمعت، و يحرم على زوجها وطؤها فيعرز.

وكذا في تحريم الوضع خبران معتبران،^١

وكذا الجواز في المسجلين،^٢

وكذا تحريم قرأة الغزائم^٣

ويذل على وجوب السجدة اذ اتلت او استمعت، الخبر كانه صحيح وكأن
المصنف لم يوجبها بالسمع فقيد بالاستماع لما في الخبر الصحيح الدال على عدم
وجوب اسجدة الامع الاستماع (٤) فليس ببعيد قليتا مل، والاحتياط واضح.

واعلم ان استصحاب عدم صحة الصوم حال الحيض، وصدق الحائض
على المنقطع دمها الممنوعة من الصوم، لا يد لأن على وجوب الغسل للصوم لان
الذي دل على المنع حال الدم وقبل الانقطاع، هو وجود الدم، فله دخل فيه من
غير شبهة فلا يتمشى الاستصحاب.

وعلى تقدير تسليم صدق الحائض لعة، معلوم ارادة كونها مع صفة الدم
في مثل قوله: دعى الصلوة ايام أفرائك (٥) — واذا حاضت لا تصلي ولا تصم فاين
العام المفيد لذلك.

(ومنع) اولوية اشتراط الطهارة في صومها بالنسبة الى المستحاضة الكثيرة
المشترطة فيه الغسل بالاجماع والاحبار لوسلم.

(واضح) لان وجود الدم الكثير من اين يعلم كونه اقل حدثاً ومنعاً من دم
الحيض المنقطع مع عدم الغسل، ومن اين العلم بالمشترط في مفهوم الموافقة بالعلة
المشتركة وهو واضح، ولا يمكن ايجاب شئ بامثالها، والاصل العدم.

وايضا دليل تحريم الوطى قلاً هو الاجماع، ومع الاستحلال نما يكفر

١- الوسائل باب ١٧ من ابواب الجنابة وباب ٣٥ من ابواب الحيض

٢- الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب الجنابة

٣- الوسائل باب ١٩ حديث ٤ و ٧ و ١١ من ابواب الجنابة

٤- لاحظ الوسائل باب ٣٦ من ابواب الحيض وباب ٤٢ من ابواب قرأة القرآن من كتاب الصلاة

٥- الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب الحيض في حديث طويل.

و يستحب الكفارة في اوله بدينار، و في اوسطه بنصفه، و في آخره بربعه،

و يكره بعد انقطاعه قبل الغسل، والخضاب، وحمل المصحف، ولمس

مع علمه بانه مما حرّمه الله لامطلقاً، وكذا في جميع المجمع عليه، ولعله المراد مما علم من الدين ضرورة.

واما التكفير فالظاهر هو الاستحباب، والظاهر هو مطلق التكفير مثل شبع شخص (١) وعشرة كما هو في بعض الروايات (٢) ويكون المذكور (٣) مستحباً في مستحب.

واما كراهة وطى الحائض بعد انقطاع الدم و قبل الغسل، قبلاً فهو الظاهر، للاصل وعدم القائل بالتحريم مطلقاً نعم في كلام الفقيه ما يشعر بالتحريم قبل الغسل من دون الشبق وليس له دليل قوي، ولظاهر بعض الآيات، بقرائة التخفيف (٤)، وللجمع بين الأدلة والقرائين مع عدم دلالة التشديد على الغسل جزماً، ولزوال علة المنع المفهومة من طاهر الآية وغيرها (وقد حققت المسألة في رسالة عليحدة مع الأدلة وما عليها من الأبحاث مع الشارح مع امعان مافي النظر والتأمل فليراجع)، وفي خبر (٥) إباحة الوطى بالتيمم، ففيه اشعار بالبدئية مطلقاً، فتأمل.

واما كراهية الخضاب للحائض والجنب فلاحبار (٦)، وكذا المس الهامش بدون مس خطه، وتعليقه (٧) ونزلت على الكراهة لقول الاصحاب بعدم

(١) - نل باب ٢٨ حديث ٥ من ابواب الحيض.

(٢) - نل باب ٢٨ حديث ٢ من ابواب الحيض من عبدالكريم قال - سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل أتى حارثته وهي طامث قال: يستغفر الله ربه قال عبدالملك (عبدالكريم خ ل) فان الناس يقولون عليه صفت دينار اودنار فقال ابو عبدالله عليه السلام: فليصدق على عشرة مساكين.

(٣) - يعني ما هو المذكور في المتن من الكفارة الخاصة

(٤) - إشارة الى قوله تعالى: ولا تعربوهن حتى يطهرن الخ البقرة ٢٢٢ (٥) لعله إشارة الى ما رواه في غل باب ٢٧ حديث ٢ من ابواب الحيض اسحاق بن عمار قال - سألت ابا ابراهيم (ع) عن رجل يكون معه الله في السفر فلا يجد الماء يأتي أهله فقال: ما احب ان يفعل ذلك الا ان يكون شيئاً او يحذف على نفسه

(٦) - راجع الوسائل باب ٢٢ من ابواب الجنبه.

(٧) - راجع الوسائل باب ٣٧ من ابواب الحيض.

هامشه، والجواز في المساجد، و قراءة ما عدا العزائم، والأستمتاع بما بين السرة والركبة،

التحريم.

واما كراهة الجواز في المساجد فإباحته ظاهرة وعليها الخبر (١) واما المنع فكأنه للتعظيم ولهذا الحق المشاهد بها، وعلى هذا فالكراهة غير بعيدة، واما التحريم فلا، للاصل وعدم جواز القياس وما علم بطريق أولى.

واما كراهة قراءة القرآن غير العزائم فالظاهر انه للتعظيم والافقى الخبر الصحيح (٢) ما يدل على الجواز من غير وجود المعارض فكأنه قيس في الكراهة على الجنب بالطريق الاولى حيث وجد فيه الخبر، وقيد بما فوق السبع والسبعين (٣) وهنا من غير قيد فكأنه اغلظ، والاصل عدم.

وكراهة الاستمتاع ايضاً دليله بعض الاخبار والخروج عن الخلاف على القول بالجواز واما الظاهر من الآية والافقى الخبر فهو التحريم حال الدم الامافوق الازار ولا شك انه أحوط مثل وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرَنَّ (٥) حرج ما فوق الازار بالاجماع ونحوه وبقي الباقي تحت النهي وايضاً يدل عليه الاخبار مثل صحيحة عبيد الله الحلبي (المذكورة في التهذيب) عن ابي عبد الله عليه السلام في الحائض ما يحل لزوجها منها؟ قال: تنزربازار الى الركبتين وتخرج سرتها ثم له ما فوق الازار (٦)، ومثلها موثقة ابي بصير وحجاج (٧)، وغيرها من الاخبار، واما الاخبار الدالة على الجواز مع ما فيها، فليست مما تصلح للمعارضة بها، فقول السيد غير

(١) - قل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب العانة، عن ابي حمزة قال قال ابو جعفر عليه السلام (في حديث): ولا بأس ان يمر (الحائض) واحسب) في سائر المساجد ولا يجلسان فيها.

(٢) - قل باب ١٩ حديث ١ من ابواب الجنابة، عن زيد الشحام (في الصحيح) عن ابي عبد الله عليه السلام قال الحائض تقرأ القرآن، والنفساء والمحب ايضاً، وصحوا صحيح زرارة، وصحيح محمد بن مسلم مع استثناء السجدة، وغيرها من الاخبار.

(٣) - لاحظ نوسائل باب ١٩ من ابواب الجنابة.

(٤) - لاحظ نوسائل باب ٢٥ و باب ٢٦ من ابواب الحيض.

(٥) - لقطة - ٢٢٢.

(٦) - قل باب ٢٦ حديث ١ من ابواب الحيض.

(٧) - قل باب ٢٦ حديث ٢ و ٣ منها.

و يستحب ان تتوضأ عند كل صلاة و تجلس فى مصلاها ذاكرة و يجب عليها قضاء الصوم دون الصلاة

المقصد الثالث فى الاستحاضة والنفاس

دم الاستحاضة فى الاغلب اصفر، بارد، رقيق، يخرج بفتور، والناقص عن ثلاثة مما ليس بقرح ولا جرح، والزائد عن العادة مع تجاوز العشرة، وعن ايام النفاس، ومع اليأس استحاضة فان كان الدم لا يغمس القطنة وجب الوضوء لكل صلاة، و تغيير

بعيد، (١) وبعد منع الوطى مطلقاً

واما استحباب الوضوء والجلوس فهو موجود فى خبرين معتبرين (٢) بحيث يفهم الوجوب، وقد عبر فى الفقيه بالوجوب فينبغى الاحتياط وعدم الترك بوجه.

واما دليل وجوب قضاء الصوم دون الصلاة فهو الاخبار (٣) ولعله الاجماع ايضاً وتكرارها وعدم تكرره مع منع القياس فى الخبر هنا، وان اول من قاس ابليس (٤).

المقصد الثالث فى الاستحاضة والنفاس

قوله: «(دم الاستحاضة الخ)» كآته مأخوذ من بعض الروايات (٥) ودليل الاحكام المذكورة واضح بعد ماضى.

قوله: «(فان كان الدم الخ)» اعلم انه ينبغى وجوب الوضوء لكل صلاة

(١) — ذهب السيد المرتضى ره فى شرح الرسالة الى عدم حوازالاستمتاع بما بين السرة والركبة مطلقاً (الدخيرة للمحقق السروارى).

(٢) — تل باب ٤٠ من ابواب الحيض.

(٣) — تل باب ٤١ منها.

(٤) — صلى حيدر الحسن بن رشد قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الحائض تمسك لصلاة؟ قال لا، قلت: قلصص الصوم؟ قال: نعم، قلت: من اين جاء هذا؟ قال: اول من قاس ابليس، الحديث — تل باب ٤١ حديث ٣ من ابواب الحيض.

(٥) — تل باب ٣ من ابواب حيض.

القطننة، و ان غمسها وجب مع ذلك تغيير الخرقه والغسل لصلوة الغداة، و ان سال وجب مع ذلك غسل للظهر والمصر تجمع بينهما و غسل للمغرب والعشاء الآخرة تجمع بينهما

في القليلة مع غسل الفرج وتغيير القطننة، اما الوضوء فظاهر الآية، ولما في صحيحة زرارة: تصلى كل صلاة بوضوء مالم ينفذ الدم (١)، ولما في صحيحة معوية بن عمار: فان كان الدم لا يثقب الكرشف توضأت ودخلت المسجد وصليت كل صلاة بوضوء—(٢) والاولى اظهر دلالة، وغيرهما من الروايات.

واما عدم وجوب الغسل فللاصل، وظاهر هذه الاخبار حيث اوجب الغسل في غير القليلة والوضوء فيها وعدم ما يقتضي خلافه.

واما وجوب غسل الفرج كل مرة وتغيير القطننة فلا دلة وجوب الازالة، وكأنه اجماعى ايضا مع عدم عفودم الاستحاضة في هذا المحل ولو كان فيما لا يتم فيه الصلوة ووجوب التخفيف هنا بخلاف السلس والمبطون فانه نقل الاجماع هنا دونهما، بل يظهر عدمه، نعم الاحتياط وبعض الاخبار (٣) يقتضى الاجتناب في الكل مهما امكن.

وكان تغيير الخرقه في غيرها كذلك .

وينبغي ايضا وجوب الأغسال الثلاثة في القسمين الأخيرين كما هو مذهب المصنف في المنتهى، والمحقق في المعبر وابن ابي عقيل، وابن الجنييد على ما نقل عنهم، والدليل عليه صحيحة معوية بن عمار (الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام: فاذا جازت اتيامها ورأت الدم يثقب الكرشف اغتسلت للظهر والمصر تؤخر هذه. وتعجل هذه، وللمغرب والعشاء غسلاً تؤخر هذه، وتعجل هذه وتغتسل

١- الوسائل ج ٥ ب ١ حديث ٩ من ابواب الاستحاضة

٢- الوسائل ج ٥ ب ١ حديث ١ منها

٣- لاحد احاديث ج ٥ ب ١ منها

للصبح الحديث وصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن الطامث «(الى قوله)» فاذا نفذ اعتسلت وصلت (٢).

واعلم ان رواية زرارة هذه في طريقها (٣) ابن بكير كانه عبدالله وهو طحى ثقة، لكن قالوا: ممن اجمعت الصحابة على تصحيح ما يصح عنه وبصحة ما هو فيه من الاخبار، وكذا فيه محمد بن خالد الاشعري وقالوا: انه قريب الأمر، وفيه ايضاً الحسين بن الحسن بن ابان، وهو غير مصرح التوثيق في محله فتأمل وان وثقه في رجال ابن داود في ذكر محمد بن اورمة وعلم توثيقه من الضابطة لكنهم قالوا بصحة الخبر الذي هو فيه، وايضاً بعده الحسين بن سعيد قالوا الطريق اليه صحيح، ولكن قالوا بصحة هذه الرواية فلذلك قلت: ولعلمهم رأوها صحيحة في غير هذا المحل، والذي رأته ما اشرت.

وايضاً روايات صحيحة دالة على وجوب الاغسال على المستحاضة، ولما ابطالنا وجوب الغسل في القليلة مع عدم القائل بوجوب الاغسال عليها بقي القسمان تحتها (منها) صحيحة ابن سنان لانه عبدالله الثقة لبعض القرائن مثل التصريح باسمه في مثل هذا السند بعينه، وهي بعينها مروية في الكافي في الحسن (ابراهيم بن هاشم)، عن عبدالله بن سنان، ومثلها تسمى بالصحيحة، ولروايته عن أبي عبدالله عليه السلام.

و ايضاً قد صرح في الشرح فقال: صحيحة عبدالله بن سنان، ورواية النظر عنه، وهو ايضاً ابن سويد الثقة لما ذكر عن أبي عبدالله عليها السلام قال: المستحاضة تعتسل عند صلاة الظهر وتصلى الظهر والعصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب والعشاء ثم تغتسل عند الصبح فتصلى الفجر الخبر (٤).

وصحيحة صفوان بن يحيى (الثقة)، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت له: جعلت فداك اذا مكثت المرأة عشرة ايام ترى الدم ثم طهرت فمكثت

(١-٢) الوسائل باب حديث ٦-٩ من ابواب الاستحاضة.

(٣)- طريقها هكذا محمد بن الحسن (يعني الشيخ ره) باستاده عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن خالد الاشعري، عن ابن بكير، عن زرارة.

(٤)- الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب الاستحاضة.

ثلاثة ايام طاهراً ثم رأت الدم بعد ذلك اتمسك عن الصلوة؟ قال: لا هذه مستحاضة تفتسل وتستدخل قطنة بعد قطنة وتجمع بين الصلوتين بعسل ويأتيها زوجها ان اراد (١).

وهذه مذكورة في الكافي والتهذيب بسند صحيح، والعجب ان الاصحاب ماذكروهما، وامثالهما في هذه المسئلة كثيرة ومانقتها، للاكتفاء بالأصح.

وفي هذه الاخبار دلالة ايضاً على عدم وجوب الوضوء وتداحل غسل الحيض والاستحاضه، وفي الاخيرة دلالة ما على جواز الاستظهار الى العشرة، واعتبار الدم بالقطنة وجواز الوطى في الاستحاضة.

واما مايدل على وجوب غسل واحد عندالصبح للفجر فقط فالظاهر انه لا يوجد، نعم الاحمل ينفي غير الواحد ويطله الادلة السابقة، وغاية ماذكروا له مقطوعة (٢). سماعة (الواقفي الثقة مع وجود عثمان بن عيسى الواقفي الذي توقف في قبوله المصنف في العلاصة ومحمد بن الحسين المشترك وان فرض على ما هو الظاهر انه ابن ابي الخطاب الثقة) قال: قال: المستحاضة اذا ثقب الدم لكرسف. غتسلت لكل صلوتين، ولل فجر غسلاً فان لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل كل يوم مرة مع (٣) ان ظاهرها وجوب غسل واحد في القليلة، والثلاثة فيهما، ولهذا استدل بها من اوجب الغسل لها وعدم صراحتها بانه للفجر فيمكن حملها على الاستحباب لها ويؤيده الاحتياط للخروج عن الخلاف في الجملة.

وايضاً مقطوعة زرارة قال: قلت له: النفساء متى تصلي؟ قال: تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين، فان انقطع الدم والا اغتسلت واحتشت واستغفرت وصلت فان جاز الدم الكرسف تعصبت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل والظهر والعصر بغسل، والمغرب والعشاء بغسل، وان لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل

(١) — الوسائل باب ٦ حديث ٣ من ابواب الاستحاضة.

(٢) — سندها محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عثمان بن عيسى عن سماعة.

(٣) — ثل باب ٦ حديث ٦ من ابواب الاستحاضة.

واحد، قلت: فالحائض؟ قال: مثل ذلك سواء الخبر (١).

والكلام (أما) في سندها فلاشتراك أحمد بن محمد، وإن كان الظاهر أنه ابن عيسى الثقة، ولوجود حريز فانه وإن كان ثقة، ولكن فيه كلام، ولقولهم: أنها مقطوعة وإن قالوا: الظاهر أن مثل زرارة ما ينقل في مثل هذه، إلا عن الإمام عليه السلام.

ولكن رأيت في التهذيب بعد نقل هذه المقطوعة بورقة تحمينا في أحكام النساء جزم بأنه عن الإمام عليه السلام حيث قال.

وقد مضى حديث زرارة فيما رواه الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زرارة، عن أبي جعفر عليه السلام (٢) — ومضى في كتابه ما أشار إليه إلا هذه المقطوعة وهذه الأمور وإن كانت مما لا يضر ولكن في مقام المعارضة نرجح عليها غيرها الخالية عنها وهو ظاهر.

(وأما) في دلالتها (فبعدم) صراحتها في المطلوب (٣) وتحتل القبلة، بل يمكن دعوى الظهور فيها، إذ في المتوسطة أيضاً يجوز الدم الكرسف ولكن لا يسيل، فيكون الخبر عليهم من وجهين، لا، لهم، (وبلزوم) الغسل في القبلة مع عدم قولهم به، فيمكن الحمل عليه مع القول بالاستحباب كما مر.

(وباحتمال) إرادة الغسل في قوله: «(بغسل واحد)»، الغسل الذي فعلته للانقطاع كما أشار إليه في أول الخبر حيث قال: (والا اغتسلت) — فيكون معنى قوله: «(صلت بغسل)» أنها لم تغتسل الاغسال المتعددة التي وحلت عليها بعد الاعتبار في الأول، (بل اكتفت — ظ) بالغسل الذي فعلته أولاً، وهو غير بعيد، بل ظاهر بعد التأمل وبالنسبة إلى تأويلات الشيخ قريب جداً كما هو ظاهر عند التأمل.

وعلى تقدير البعد يحمل عليه لما مر اذ بعد اسقاط الأعسال التي وجبت عليها عنها، بما مر، بهذه الرواية بمجرد هذا البعد، مع أن حملها على القبلة أقرب

(١) — ثل باب ٦ حديث ٥ من أبواب الاستحاضة.

(٢) — ثل باب ٣ حديث ٢ من أبواب النفاس.

(٣) — يعنى الأحتراف بغسل واحد في المتوسطة.

من القول به للمتوسطة.

فالقول بغسل واحد لها (١) اقرب من القول بوجوبه للمتوسطة، ولا شك في شمولها. لها فلان من التأويل ليخرج، وذلك ليس باقرب مما قلناه فتأمل، وعدم، تعيين المحل للغسل مع ارادة التعمين من غير نصب دليل، وهذا مؤيد التأويل الذي قلناه حيث لا محل لها معينا، وبالجمله الغرض تحصيل المرجح فلا ينفي التكلف في دفع الامور المذكورة.

واما خبر الصحاف (٢) فمشمول على مالم يقل به احد من الاصحاب، مثل وجود دم لا يكون حيضاً ولا من الرحم في الحامل بعد ما يمضي عشرون يوماً من عادته، وانها تنوضاً مهما كان، وتصلى، وعدم وجوب غسل الفرج لكل صلوة، وكذا تغيير القطنة والخرقه، والاعتبار في الدم بالسيلان من خلف الكرسف، وانه مالم يطرح، ما يكون عليها الا الوضوء، وانه لا غسل عليها مع عدم السيلان اصلاً بل الوضوء فقط وغير ذلك.

ومع ذلك يمكن حمل عدم وجوب الغسل مع عدم السيلان على القليلة فقط فان الوصول الى الخرقه معتبر في المتوسطة ايضاً فليس ببعيد اطلاق السيلان عليه سيما على التغليب للضرورة.

وبالجمله يمكن الجمع بين الاخبار في الجمله وانه حسن ولم يبق شيء الابعض ما في رواية حسين بن نعيم الصحاف الذي ذكره الاصحاب فلو ثبت صحتها تأول ان امكن والا يطرح هذا ما فهمته، فانا معذور.

واعلم ان الذي فهمته مما تقدم، احتمال اعتبار الدم حال الصلوة، ومطلقاً احوط، والجمع بين الصلوتين وعدم الوضوء مع الغسل كما يقول السيد وابن ابي عقيل، ويمكن كون الجمع للرخصة فيجوز التعريق مع تعدد الغسل كما قاله الاصحاب وان كان غير مفهوم من هذه الاخبار، لدعوى الاجماع في المنتهى على جوار التفريق، ولصحيح يونس بن يعقوب: الغسل في وقت كل صلوة (٣)،

(٢) - يعني للاستحاضة القليلة.

(٢) - نل باب ٣٠ حديث ٣ من ابواب الحيض وباب ١ حديث ٧ من ابواب الاستحاضة.

(٣) - الوسائل باب ١ حديث ١١ من ابواب الاستحاضة، من الحديث هكذا يونس بن يعقوب قال: قلت

في المستحاضة— فيحمل على عدم الجمع، للجمع بين الاخبار، قال في المنتهى: انها حسنة، وليس بظاهر، ويمكن حملها على الاوقات الثلاثة لكن الاول اولى لقول الاصحاب، والاصل، والاقربية

اما الموضوع فينبغي للاحتياط مقدماً، وادعى الشارح وجود اخبار صحيحة دالة على وجوب الوضوء مع الاغسال كما هو المشهور، وماريت خبراً فكيف اخباراً صحيحة الا ان يريد مأمراً وقد عرفت حاله.

وكذا ادعى في تحريم الوطى قبلاً بعد انقطاع الحيض وقبل الغسل، وكذا في تحيله وماريت اخباراً صحيحة نعم رأيت خبر الشبق صحيحاً (في زيادات نكاح التهذيب) (١) وما نقل هو ايضاً الا غير الصحيح.

وكذا يظهر منه دعوى النص في الحاق النساء والحائض بالجنس في ايجاب الغسل للصوم مع دعوى المصنف في المنتهى عدم وجدان نص صريح فيه.

وكذا في ايجاب الغسل على المستحاضة للصوم، وماريت الا في بعض الاخبار اظن صحته، وهي مكاتبة على بن مهزيار المذكورة في الكافي في باب صوم الحائض والمستحاضة، وفي التهذيب (في باب زيادات الصوم) قال: كتبت اليه عليه السلام امرأة طهرت من حيضها او من دم نفاسها في اول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير ان تعمل ماتعمله المستحاضة من الغسل لكل صلوتين فهل يجوز صومها وصلوتها ام لا؟

لايى عبد الله عليه السلام. امرأة رأت الدم في حيضها حتى جاور وقتها متى يبنى لها ن صلى^١ قال: تنظر عذتها انى كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام، فان رأت الدم دماً حياً فلتغتسل في وقت كل صيرة. قال في روض الجنان (بعد دعوى نفي الخلاف في الاغسال). ما هذا الفظه، واناب الخلاف في الوضوء ذهب ابن ابي عمير الى عدم وجوب الوضوء هنا كما سلف، وكذلك السيد المرتضى بقاء على اصله من عدم ايجاب الوضوء مع غسل من الاغسال، وذهب المعيد الى الاكتفاء بوضوء واحد للظهور في كالفصل، ومثله لمشائين والاحبار الصحيحة دلت على المشهور.

(١)— بل باب ٢٧ حديث ابن ابى عمير عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في المرأة ينقطع عنها دم الحيض في آخر أيامها، فقال: اذا اصاب روحها شيق هيأمرها فتغسل فرحها ثم يمسها ان شاء قبل ان تغتسل.

فكتب: تقضى صومها ولا تقضى صلواتها لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر فاطمة والمؤمنات من نسائه بذلك (١).

ودلالته كما ترى ولذا توقف الشيخ في المبسوط في وجوب قضاء الصوم على المستحاضة التي تركت الاغسال على ما نقله الشارح في شرح قوله: «(ولو اخلت بالاغسال)».

بل ظاهرها عدم الالحاق والا وجب الكفارة ايضاً، مع انها مشتملة على عدم قضاء الصلوة، والظاهر انه خلاف ما ذهب إليه الأصحاب وقدر هذا الخبر مع تأويله فتذكر وتأمل.

وكذا رأيت خيراً غير صحيح (في باب زيادات التهذيب في الحيض والاستحاضة يدل على) وجوب قضاء الصوم لمن ترك غسل الحيض بالليل (٢) فهو ايضاً يدل على عدم الالحاق، وان اراد بالالحاق وجوب الغسل فقط فغير بعيد الدلالة وايضاً ادعى اخباراً صحيحة في ان اكثر النفاس عشرة، ومارأيت وسيجيء، ويمكن الحمل بوجه بعيد في الجملة، وقد ادعى الشيخ ايضاً وما نقله ما دل عليها الا بالتأويل، ونقل الشارح رحمه الله ما ذكره وليس تتبعه مثل تتبع الناقص، والغرض اظهار الحال والحث على التفتيش لعلك تجد فتنبه.

ثم ان الظاهر تعقيب الصلوة بالوضوء كالغسل الا انه يمكن ان لا يضر بعض الامور المتعلقة بالصلوة مثل الشر وتحصيل القبلة، ولكن الوجوب لا يفهم وان كان طاهر الا مر في الغسل بالتعجيل والتأخير يفيد في الجملة.

وايضاً ان تجوزهم تقديم الغسل للفجر عليه للتهجد لعله لدليل خاص او مجرد صدق القول انه اغتسل للفجر، ولكنه بعيد مع وجود الدم كثيراً، بل وعلى قولهم مع عدمه ايضاً حتى — يجب الا ان يتوى الوجوب مع شغل ذمته او يكون

(١) — الوسائل باب ١٨ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم من كتاب الصوم.

(٢) — الوسائل باب ٢١ من ابواب ما يسك عنه الصائم ومن الحديث هكذا: عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ان طهرت ليل من حيضتها ثم توانت ان تغسل في رمضان حتى اصبحت، عليها قضاء ذلك اليوم.

مما يجب عليه التهجيد ونحوه.

ومع ذلك فيه التأمل، وهو مؤيد لما مر من الاحتمال الذي ذكرته في الوضوء والغسل قبل الوقت الآ أن يراد استحباب الغسل للمستحاضة للتهجد، وأنه كاف عن الوجوب فتأمل ويتبع الاحتياط بغسل له وللفجر بعده.

واعلم أنه لو انقطع دم الاستحاضة بعد فعل ما يجب له (يحتمل) (١) وجوب الوضوء لا الغسل للصلاة ونحوها، لأن الدم حدث وقد كان من قبل معفواً للخرج والنص، والآ لا حرج ولا نص.

وللاية (٢)، والأصل عدم كون الدم السابق موجباً للغسل وما ثبت كونه كذلك إلا في المواضع المخصوصة.

الآ ترى أن المتوسطة لا تجب عندهم غسلًا بعد صلاة الفجر، وإن الكثيرة لا تجب غسلًا لكل صلاة مع الجمع.

وإن الإيجاب مطلقاً ليس بخرج حتى يخرج بالضرورة وهو ظاهر وليس هما بالعرض وهو مذهب الشيخ والمصنف على ما قاله الشهيد الثاني.

(ويحتمل) وجوب ما يوجب الدم لو لم ينقطع، لأنه كان موجباً وعدم الوجوب كان لمانع، وقد زال، ويفهم ضعفه مما سبق.

(ويحتمل) عدم كونه حدثاً لعدم الدليل بأنه موجب مطلقاً لشيء، بل في الاوقات المخصوصة وليست، وكونه حدثاً مطلقاً ممنوع، وكذا شمول الآية، إذ المراد خطاب المحدث ولا يستلزم هنا، وإيضاً سقط اعتبار هذا الدم في نظر الشرع بعد فعل ما أوجب عليه من الغسل واستباح به الصلاة، بل ارتفع الحدث أيضاً والأصل بقائها.

والأول أظهر والثاني أحوط والآخر الصق بالدليل لولا دعوى الإجماع (فدعوى الشارح) (٣) في وضوح كون صحة الأول مبنياً على مذهب العامة، من

(١) - وحاصل الاحتمالات ثلاثة (الأول) وجوب الوضوء فقط (الثاني) وجوب الوضوء والغسل معاً (الثالث) عدم وجوب شيء منهما.

(٢) - وهي قوله إذا قمتم إلى الصلاة فاضلوا ويوجهكم الخ.

(٣) - راجع روض الجنان عند شرح قول المصنف: (وهي مع ذلك يحكم الظاهر من ٨٦).

وهي مع ذلك بحكم الطاهر،

ايجاب الاستحاضة الوضوء فقط، (غير واضح) اى كون ما قاله الشيخ من وجوب الوضوء فقط بانقطاع الاستحاضة مبنياً على مذهب العامة وعدم صحته على اصولنا من ايجاب الغسل مع الكثرة ناقلاً عن الشهيد ثم «(قوله:):» وبطيره ماسبق من حكم المصنف بعدم اشتراط الغسل فى صوم منقطعة الحيض (غير واضح).

وما اعرف ائى دليل دل على ايجاب الغسل مطلقاً بالاستحاضة الكثيرة وای اصل اقتضاه؟ حتى يكون قول الشيخ والمصنف يناهى اصول المذهب ويكون قولهما باطلاً بالكلية؟ لانه لا يتم الا. على مذهب العامة ولا يتم على اصولنا وكون ذلك فى غاية الوضوح كما ادعاه الشارح وليس فى الاخبار على الظاهر الا وجوبه على المستمر دهما فى الاوقات الخاصة.

وايضاً ما عرفت دليلاً على وجوب الغسل على الحائض المنقطع الدم، والنساء كذلك للصوم وما نقله المصنف فى المختلف مع نقله الخلاف فى الحاقهما بالجنب وحكم به، وكذا فى المنتهى مع اعترافه بعدم وجدانه نصاً صريحاً للاصحاب فى ذلك.

وايضاً ما اعرف ان المصنف متى حكم فيما سبق بما ذكره، بل فهمت الحكم على خلافه من قوله؛ «(ولا يصح منها الصوم)» مع انه لو كان، يكون منافياً لمذهب اصحابنا.

وايضاً كيف يكون حكم المصنف نظيراً لما قاله الشيخ فيكون باطلاً لانه لا يتم على اصولنا فيكون فى غاية الوضوح، وبالجمله، لا الاصل ظاهر، ولا يكون قول المصنف نظيراً، والشارح اعرف بما قال مع الشهيد ولا يضرهما عدم معرفتى ولا الشيخ والمصنف دعواهما - رحمة الله عليهم اجمعين.

قوله: «(وهي مع ذلك الخ)».

لاخفاء فى جواز ما يتوقف على الطهارة لهامع فعل ذلك، انما الاخفاء فى تعيين ما يتوقف عليه أما توقف الصلوة والطواف على الجميع، فظاهر بخلاف الصوم، فانه غير معلوم التوقف على الجميع، نعم يمكن توقفه على الغسل فى الجمله، وكذا قراءة العزائم.

(واما) مس كتابة القرآن فهو موقوف على الغسل والوضوء عندهم.

(واما) توقف دخول المساجد على الغسل فلا يدل عليه دليل فلا يبعد الجوار الامع التلويث اومع القول بتحريم ادخال النجاسة مطلقا وهو قول المصنف قدس الله سره:

ويجوز دخول المساجد للمستحاضة الفاعلة لذلك بالاجماع على ما نقل ونحوه.

واما حال الوطى فعموم الآيات والانخبار والاصل، والاستصحاب يقتضي عدم التوقف على شيء مما سبق حتى غسل المرج، وكذا ما في بعض الاخبار بخصوصه مثل قوله عليه السلام في آخر صحيحة معوية المتقدمة: (وهذه يأتيها بعلمها الا في ايام حيضها) (١)، وصحيحة صفوان المتقدمة عنه عليه السلام (هذه مستحاضة تغتسل وتستدخل قطنة بعد قطنة وتجمع بين صلتين بغسل و يأتيها زوجها ان اراد) (٢) فتأمل، وصحيحة عبدالله بن سنان عنه عليه السلام المتقدمة الى قوله: «فتصلي الفجر ولا بأس بان يأتيها بعلمها متى شاء الا في ايام حيضها فيعتزلها زوجها» (٣) - ونقل المصنف في المنتهى مثلاً عن زرارة موثقة ومارأيتها الى الآن، نعم رأيت مثلاً رواه عبدالله بن سنان عنه عليه السلام قال: سمعته يقول - ونقلها بعينها الا بتغيير (حيضها) ب (قرنها).

وفيها ايضاً دلالة على وجوب ثلاثة اغسال للمتوسطة، ويدل على توقف اباحة الوطى على الغسل، بل على جميع ما يعتبر في صحة الصلوة حتى تعبير الخرقه كما نقل عن الشيخ المفيد، رواية زرارة وفضيل عن احدهما عليه السلام ثم تغتسل كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحتشى لصلوة الغداة وتغتسل، وتجمع بين الظهر والعصر بغسل واحد وتجمع بين المغرب والعشاء بغسل فاذا حلت لها الصلوة حل لزوجها ان يغشاها (٤) - وفيها ايضاً دلالة على الاغسال

(١) - ثل باب ١ حديث ١ من ابواب الاستحاضة

(٢) - ثل باب ١ حديث ٣ من ابواب الاستحاضة.

(٣) - ثل باب ١ حديث ٤ من ابواب الاستحاضة.

(٤) - ثل باب ١ حديث ١٢ من ابواب الاستحاضة وصدرها هكذا: عن احدهما عليهما السلام قال: المستحاضة تكف عن الصلاة ايام اقرانها وتحتاط بيوم او اثنين ثم تغتسل الخ.

الثلاثة كما مر ورواية مالك بن اعين قال: سئلت ابا جعفر عليه السلام عن المستحاضة (الى قوله) ولا يقربها في عدة تلك الايام من ذلك الشهر ويغشاها فيما سوى ذلك من الايام، ولا يغشاها حتى يامرها فتغتسل ثم يغشاها ان اراد (١).
ورواية سماعة المتقدمة الى قوله: «(وان اراد زوجها ان يأتيها فحين تغتسل هذا ان كان دمها عبيطاً، وان كانت صفرة فعليها الوضوء)» (٢).
والجمع بين الاخبار يقتضي التحريم بدون غسل حيث كانت الاولى عامة، ولو كانت مطلقة لكان الامر اسهل، بل لادلالة حيث في المطبوع فهذه الثلاثة خاصة ومقيدة بتحريم الوطى بدون الغسل مع المنافاة، لا التأويل.
(فقول الشارح): والاول مطلق ولو كان هذه الاخبار دليلاً (اي ظاهر الدلالة) لوجب التأويل للجمع (غير ظاهر).

نعم يمكن ان يقال: ليست هذه الاخبار ادلة بحيث تقاوم الاصل ويقيدها جميع عمومات القرآن والاخبار وهذه الاخبار الصحيحة الخاصة، لان رواية زرارة وفضيل ليست بصحيحة السند، بل ليس بمعلوم لنا كونها موثقة ايضاً وان قاله المصنف، لان في الطريق على بن الحسن وهو مشترك وان كان الظاهراته ابن فضال وهو فطحي ثقة، وان الشيخ نقل عنه بغير واسطة ومعلوم عدم ملاقاته اياه، وطريقه اليه غير معلوم الصحة، ودالاتها ايضاً. بمفهوم (اذا) (٣) وليس بصريح في الشرط، وعلى تقديره وحجته ايضاً، في كون المفهوم مخصصاً (بحث) في الاصول، مع امكان كونه للاستحباب، ومع اشتغالها على ما لا يقول به عمدة الاصحاب ظاهراً.

ولبعد القول به (٤) حملها الشارح والمصنف في المنتهى على رفع المانع (اي الحيض) يعنى اذا انقطع الدم حلت وهو مثل قولهم اذا خرج من المكان

(١) - قل باب ٣ حديث ١ من ابواب الاستحاضة.

(٢) - قل باب ١ حديث ٦ من ابواب الاستحاضة.

(٣) - يعنى قوله عليه السلام في رواية فضيل وزرارة ادخل لها الصلاة حل لزوجها ان يغشاها بالنال بمعومه عن عدم حلية الصلاة مع عدم حيلة الحيض.

(٤) - يعنى لما كان استعادة المفهوم من رواية فضيل وزرارة بعيداً ليدل على اعتبار الغسل في جواز الوطى حمل الشارح على كونه كناية عن رفع المانع عن الصلاة بانقطاع دمها.

و لو اخلت بالأغسال لم يصح الصوم،

المقصوب حلّ له الصلوة، ولا يدل على حصول جميع الشرائط ورفع جميع الموانع، بل المانع الخاص، وهو بعيد.

نعم يمكن حملها على رفع المانع يعني عدم الغسل فلا يدل على توقفه على أكثر من الغسل من الأمور المعتبرة في الصلوة كما نقل عن الشيخ المفيد.

ورواية ابن اعرين أيضاً غير معتبرة السند، مع أنها ايضاً منتهية الى على بن الحسن فهي رواية واحدة في الحقيقة مع أنه يحتمل غسل الحيض وليس بعيد لأنه حينئذ يصدق: ما اتاه الا بعد الامر بالغسل في الجملة، ويؤيده وجود مثله عنه في النفساء (١) والاستحباب ايضاً.

واما رواية سماعة فهي مقطوعة وفي الطريق عثمان بن عيسى الواقفي الذي توقف في الخلاصة في قبوله، ومحمد بن الحسين المشترك وإن كان الظاهر أنه ابن أبي الخطاب الثقة، مع اشتغالها على الفرق بين الدم عبيطاً وصفوة مع عدم الفرق عند الأصحاب بينهما في ايجاب الوضوء والغسل، وهذا مما يضعف الاستدلال بها في ايجاب الغسل الواحد للمتوسطة او القليلة ايضاً، وايضاً قوله عليه السلام: «(فحين تغسل)» ليس بصريح في المنع قبل الغسل، والحمل على الاستحباب غير بعيد، والعجب من المصنف أنه اختار في المنتهى التحريم الا مع الاغسال على ما يظهر من كلامه كأنه لاحظ الاحتياط وكلام أكثر الأصحاب، والاحتياط حسن.

قوله: «(ولو اخلت بالأغسال الخ)»، عدم صحة صومها بمعنى وجوب القضاء فقط لو تركت جميع الاغسال النهارية، ليس ببعيد بناء على ما مر في مكاتبة على بن مهزيار مع نقل الشارح الاجماع الا أنه يظهر من المبسوط التوقف في وجوب القضاء على ما نقله الشارح ايضاً، وعدم الدليل على غير ذلك كما قاله ايضاً، وقال ايضاً: وكذا لا تجب الكفارة على الحائض والنفساء بالطريق الا ولى لخلاف في اشتراط صومهما بالغسل بخلاف المستحاضة، وقد نقل الخلاف فيما

(١) - تل باب ٧ حديث ٦ من أبواب النفساء وقوله عنه يمي عن مالك بن اعين.

سبق ايضاً واعترف ايضاً هو بعدم الاجماع في اللاحاق مطلقاً ولا الاخبار فيهما فكيف يعيب المصنف على عدم ايجابه الغسل لمنقطعة الحيض قبل الفجر للصوم قائلاً انه لا يتم على اصولنا ويحكم بالحق في اوائل الكتاب في شرح قوله: «(ولصوم الجنب)» (١) كما مرّ ويدعى فيهما النص على الظاهر من قوله في اول الكتاب (دون ماس الميت) (لعدم النص) بعد حكمه بالحق فيهما.

واعلم انه يبعد الحكم من الشارح بتوقف صوم المستحاضة في اليوم المستقبل، على الغسل في الليل للعشائين ان تركت تقديم غسل الفجر مع عدم توقفه على الغسل قبل الفجر ان اغتسل لهما ثم اتصل الدم الى الفجر مع انه يفهم منه تقوية توقف صومها على الغسل ليلاً، بل مع تضيق الليل، ولهذا حكم فيما سبق ايضاً بالحق المستحاضة بالجنب وهم قائلون به للجنب.

وايضاً احتمل بل رجح وجوب تقديم غسل الفجر عليه للصوم لانه حدث مانع من الصوم فيجب تقديم غسله كالجنباء والحيض المنقطع وحينئذ لا تقع ظاهراً لغسل العشائين فتأمل.

واحتمل عدمه ايضاً لان الدم حدث خاص قديكون حكمه مغايراً لسائر الاحداث فقال: انه غير بعيد، ثم احتمل التضيق وعدمه على تقدير وجوب التقديم وقال: حكمهم بتقديم الغسل من غير تقييد مشعر بعدم اعتباره، وجعله في الذكرى مع الصوم كغسل منقطعة الحيض وهو مشعر بعدم اعتبار التضيق.

ومما تقدم يظهر ان حكم الشيخ والمصنف غير بعيد وليس مبني على مذهب العامة، وان غسل الحائض والمستحاضة والنساء غير ملحق بالجنباء بالدليل، وان الغسل للصوم يجوز تقديمه على الفجر مع عدم التضيق كما اشرنا اليه فيما سبق في غسل الجنب ايضاً، فلا يتم الدليل في اعتبار التضيق فيه ايضاً، وان بية الوجوب لا يشترط ان يكون عند التضيق ولا يشترط فيها شغل الذمة في ذلك الوقت.

(١) قال الشارح رد عند قول المصنف قد: «(ولصوم الجنب)»: ما هنا لفظه من الليل مقدار مهملة للأخبار الاجماع وخلاف ابن بابويه لا يقدح فيه و يلحق به الحائض والنساء اذا انقطع دمهما قبل الفجر دون ماس الميت للاصل وعدم النص لنتهي.

ولو اخلت بالوضوء او الفسل لم يصح صلوته
وغسلها كالحائض ولا تجمع بين صلاتين بوضوء واحد

وايضاً يفهم (تارة) اعتبار التضييق (وتارة) عدمه في المنقطع الحيض
ايضاً، وان كلام الذكرى مشعر بعدم في الاستحاضة، لانه جملة مثله، فهو يدل
على ان ذلك مقرر فيها مع انه قد تقدم منه اعتباره فيه ذلك الا ان يكون المراد
باعتقاد الشهيد وعرف مذهبه فيه وقد قاله الشارح، وما اعرف دليله وهو اعرف
بما قال، وبالجمله لا يخلو كلامه في مسئلة صومها عن اغلاق ينبغي التدبر
والتاامل.

قوله: «(ولو اخلت بالوضوء الخ)» دليله واضح، بل الظاهر بطلان
الصلوة مع ترك سائر افعالها ايضاً مثل غسل الفرج وتغيير القطنة على تقدير
ثبوت عدم العفو.

واما كون غسلها كالحائض فظاهر ايضاً، بل يمكن كونه اجماعياً الا في
نية رفع الحدث، ويمكن عدم الفرق فيها ايضاً لعدم اعتبار الدم الموجود، شرعاً
وما نريد بالرفع الا هذا فتاامل.

قوله: «(ولا تجمع بين صلاتين الخ)» ما فهمت دليلهم، وقدر
البحث في عدم احتياج غسل الاستحاضة الى الوضوء، نعم في قليلها يجب
الوضوء لكل صلوة (قيل) اراد الرد على الشيخ المفيد حيث اكتفى بوضوء واحد
لهما كالفسل فليس تكراراً، للتصريح بهذا الغرض.

واعلم انه ينبغي ان تحتاط في عدم تعدى الدم الى سائر المحال كما
دلت عليه صحيحة معوية المتقدمة وغيرها حيث قال: (تحتشى وتستثفر) (١) فيدل
على كون الخفة في النجاسة مطلوباً، وكذا ما يدل على حال السلس، فينبغي
ملاحظة ذلك في مثل دم القروح والجروح.

واوجب الشارح، ونقل عن المصنف ايضاً وجوب الاشتداد (٢) دائماً على
الصائمة، وهو بعيد جداً، ولا يدل عليه بطلان صومها بترك الاغسال النهارية، وهو

(١) - تل باب ١ حديث ١ من ابواب الاستحاضة.

(٢) - اي (شد) بمعنى الدم غزواً من التعدى بالاستحاضة.

واما النفاس

فدم الولادة معها او بعدها لاقبلها، ولاحد لأقله، واكثره عشرة ايام للمبتدأة والمضطربة، اما ذات العادة المستقرة في الحيض فايامها.

ظاهر، وقد استدل به (١).

قوله: «(واما النفاس فدم الولادة معها الخ)» الظاهر ان النفاس دم خارج مع ما يسمى آدميا اوجزئه لامثل المصفة ولو علم انه مبدأ انشائه، لعدم العلم بصدق الولادة والنفاس.

وكذا ما يخرج بعده (وقيل) هذا اجماع، والاول ظاهر الاخبار وصدق اللغة ولا يتحقق بالخارج قبلها، فدم الولادة معها او بعدها نفاس لاقبلها لعدم الدليل.

ولاحد لأقله لعدم الدليل واما اكثره فهو من مشكلات هذا العلم لاختلاف الاخبار الكثيرة الصحيحة بحيث لا يكاد يمكن الجمع الا بالحمل على التقية او التخيير بين الثلثين والاربعين الى الخمسين، وثمانية عشر وغير ذلك.

ولا يعمد اختيار المختلف، وهو كون الاكثر لذات العادة عاداتها وان جاز لها الصبر الى العشرة للاستظهار على ما في صحيحة يونس بن يعقوب (٢) وثمانية عشر لغيرها لما في الصحاح من الاخبار.

والتأمل (والتأويل - خ ل) في الكل والجمع بينه، يفيد خلاف ذلك، ولولم يكن الاجماع لقليل بالتخيير سيما بينها وبين العشرة بالاستظهار.

ويمكن القول بالعشرة للكل بالاستظهار، وتأويل الثمانية عشر في حكاية اسماء بنت عميس المروية بطرق مختلفة (٣) بما قالوا من انه اتفق الحكم والسؤال في ذلك الوقت (٤)، ولو كان قبل لقليل كذلك وهو موجود في

(١) - يعني استيق على وجوب الشد دائما بظلال صومها بترك الاعمال النهارية.

(٢) - قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: تجلس النساء ايام حيضها التي كانت تحيض ثم تستظهر وتغتسل وتصلّي - الوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب النفاس.

(٣) - راجع الوسائل باب ٣ حديث ٦، ٧، ١٠، ١٩ و ٢١ من ابواب النفاس.

(٤) - حاشية السؤال عن حكم هذا المسئلة انما وقع بميد مضي ثمانية عشر يوما من دم حلسها ولا يصح منه انه

وحكمها كالحائض فى كل الأحكام الا الأقل.
ولو تراخت ولادة احد التوأمين فعددت أيامها من الثانى، وابتدأته من

الخبر، ولكنه غير صحيح ولا يخلو عن بعدق فى بعضها.

قال الشيخ فى التهذيب: جاءت اخبار معتمدة فى ان أقصى مدة النفاس عشرة وعليها عمل لوضوحها عندى انتهى، وادعى اجماع المسلمين على ان العشرة على تقدير وجود الدم نفاس، وما نقل الا الاخبار الدالة على الرجوع الى أيامها التى لها فى الحيض، فكانه فهم منها أقصى مدة أيامها بجعل الأيام المشار إليها أقصى ما يجب عليها الصبر فى الحيض، اوضح الاستظهار إليها، او على المرأة التى تكون كذلك ولكن ليست بواضحة، مع انه اول باقى الاخبار بالتاويلات البعيدة، وهو بالحقيقة فتوى الكتاب، ولا بد ان يرد الباقي (١) لعدم القائل به كما هو الظاهر، او النادر اذ لا قائل بثلاثين، ولا بأربعين الى خمسين وغير ذلك، او بحمل على التقية من العشرين وتسعة عشر وسبع عشر، مع ان البعض لا يخلو عن قصور إمامتنا أوسنداً، ولو لا خوف الا طالة لبسطت ولكن الاختصار على هذا اليق حتى يفرج الله:

قوله: «(وحكمها كالحائض الخ)» وهو ظاهر بناءً على انهم يقولون انه حيض والتفارق فى بعض الدليل لا يصره، نعم لا ينفى الحكم أصلاً الا بدليل، فلو سلم انه كان حيضاً فى الواقع يمكن ان يكون حكمه غير ذاك الحكم، فكيف يصح الحكم قطعاً على اتحاد الحكم الا ان يكون اجماعاً على اتحاد الحكم فيهما، والأصل متبع والاحتياط يراعى.

وامتنى من الكلية امور كثيرة وبعضها لا يحتاج، مثل الأقل والاكثر ومثل كون النفاس ليس بدليل للبلوغ، بل اكثرها لا يحتاج الى الذكر وتركت لعدم الاحتياج.

قوله: «(ولو تراخت الخ)» دليله واضح واما البحث فى كونهما نفاسين او واحداً مع وضوح الحكم على التقديرين (غير معتد به) والظاهر انه مع تحقق

نوع فيه لكن حكمها كذلك ايضاً وراجع الوسائل باب ٣ حديث ٧ من ابواب النفاس.

(١) - لا بد ان يرد الباقي الاخبار الواردة فى الزائد من العشرة.

الاول ولورات يوم العاشر فهو النفاس، ولورات في الاول فاعشرة نفاس.

المقصد الرابع في غسل الاموات

وهو فرض على الكفاية، وكذا باقى احكامه لكل ميت مسلم عدا

الخوارج والغلاة،

التفاير في الحكم لا يقال: نفاس واحد الا مجازاً الا انه يسقط الحكم بناءً على الوحدة.

وكذا دليل قوله (ولورات يوم العاشر) واضح لانه النفاس وليس لاقله حد. وكذا قوله: «(ولورات الخ)» لان الطرفين نفاس جزماً بالأجماع على ما فهم، فكذا الوسط لعدم تحقق اقل الطهر بالإجماع، ولكن الزام الشيخ على تقدير قوله بعدم اشتراط التوالى في اقل الحيض بل يوم كون الوسط غير حيض ما فهمته، وقد اشرت اليه فيما سبق ايضاً فتأمل حتى يفتح الله.

المقصد الرابع في غسل الاموات

قوله: «(وهو فرض على الكفاية الخ)» الظاهر ان وجوب غسل الميت وكونه كفايماً مما لا نزاع فيه بين المسلمين، ويدل على وجوب الفصل بعض الاخبار ايضاً (١)، واما كونه كفايماً فظاهر لا يحتاج الى الدليل، ولكن قد يناقش فيه لجواز كونه عينياً مثل وجوب الامر بالمعروف، مع انه يسقط عن البعض بارتكاب بعض آخر فليس هو دليلاً.

والظاهر انه دليل ويفيد كون الامر بالمعروف ايضاً كفايماً كظاهر الآية (٢)، وليس دليل يقتضى خلاف ذلك.

وانما النزاع في الكيفية وفي سقوط التكليف المتوجه الى المأمور بمجرد الظن او العلم وعدمه مالم يعلم وقوعه، والاخير، الاحوط، ولا يبعد الاكتفاء بالعلم والظن ايضاً اذا كان بحيث يقرب من العلم من جهة العادة وغيرها بأن اهل المحلة من المسلمين لا يتركون، بل قد يحصل العلم بذلك، ولهذا يترك اكثر الناس

(١) - راجع الوسائل باب ١ من ابواب غسل الميت.

(٢) - اشارة الى قوله تعالى: ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف ويهتدون من المنكر الح

حيث نفي بمن التبعية. سورة آل عمران الآية ١٠٢

و يغسل المخالف غسله.

التوجه الى تجهيز الميت ائكالاً على انه لا يترك، بل يفعلونه (يفسلونه—خ) ولم يذكر ذلك في عصر من العلماء والصلحاء.

ولا تفاوت بين حصول الظن مما يعتبر شرعاً في موضع آخر مثل شهادة العدلين اولاً، اذ اعتبره في بعض المواضع لا يدل على اعتباره في آخر مع انه في الاكثر انما يعتبر مع انضمام حكم الحاكم، وعلى تقدير اعتباره لافرق بين اخبارهما فانهم فعلوا او يفعلون، اذ الشهادة عن علم فلا تفاوت في المشهود عليه فلا يرد ما اورد عليه بانه كيف يسقط المعلوم من الواجبات بالظن على تقدير عدم اخبارهما بالفعل فتأمل.

واما وجوب غسل كل مسلم ومن بحكمه فاعل دليله الاجماع فليس عليه دليل واضح غيره، والظاهر انه لا نزاع فيه لاحد من المسلمين كما يفهم من المنتهى، وكذا في عدم وجوب غسل الكافر باصنافه، بل في تحريمه ايضاً ولو بانكار ما علم من الدين ضرورة مع انتحاله الاسلام، مثل الخوارج والنواصب.

ولعل عبارات بعض الاصحاب مثل الشيخ المفيد في عدم غسل المخالف مبنى على انه ليس بمسلم عنده كما يدل عليه في التهذيب (١). ولكنه بعيد والظاهر انه مسلم ما لم ينكر الضروري او لم يفعل ما يخرج به عنه مثل النصب، وان كان مراد الاصحاب من قولهم يغسل المخالف غسل اهل الخلاف باعتباره كونه غسلاً صحيحاً باعتقاده فكذلك يكون صلوته وتكفينه وغير ذلك من الأحكام، ولكن فيه تأمل.

وقالوا: يكره للمؤمن غسل المخالف، كأن المراد قلة الثواب وهو بعيد، اذ المنع عن الواجب ليس بسنيد.

وقالوا ايضاً: ولو لم يعرف غسل اهل الخلاف غسل غسل اهل الحق.

(١) قال الشيخ المفيد في القمعة: لا يجوز لاحد من اهل الايمان ان يغسل مخالفاً للحق في الولاية الح— وقال الشيخ الطوسي في التهذيب (شرح القمعة): الوجه فيه ان المخالف لاهل الحق كافر يجب ان يكون حكمه حكم الكفار الا ماخرج بالدليل واذا كان غسل الكافر لا يجوز فيجب ان يكون غسل المخالف ايضاً غير جائز انتهى موضع الحاجة.

و يجب عند الاحتضار توجيهه الى القبلة بأن يلقي على ظهره بحيث
لوجلس كان مستقبلاً.
و يستحب التلقين بالشهادتين والأقرار بالأئمة عليهم السلام وكلمات
الفرج، ونقله الى مصلاه.

قوله: «(ويجب عند الاحتضار توجيهه الخ)» دليل وجوب الاستقبال
غير ظاهر، اذ دليله السالم من جهة الدلالة والسند على ما قال في الشرح، حسنة
سليمان بن خالد قال: سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول: اذا مات لاحدكم
ميت فسبحوه تجاه القبلة، وكذلك اذا غتل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة
فيكون مستقبلاً بباطن قدميه ووجهه الى القبلة (١).

ولا يخفى ضعف دلالة، اذ ظاهره في الميت لافي المحتضر وانه يكون
حين الفصل وعنى ساجدة، وانه في بيان الآداب التي هي اعم من الواجب
والمستحب كما يفهم من قوله عليه السلام: «(وكذلك اذا غسل يحفر)».

والسند ايضاً ليس بصحيح وان قال في المنتهى بالقصة لوجود ابراهيم
وسليمان وان قيل بتوثيقه الا ان فيه شيئاً، ولعل القصة باعتبار وجودها في
زيادات التهذيب عن ابن ابي عمير وكون الطريق اليه صحيحاً وعدم الالتفات
الى ما قيل في سليمان وهو كذلك فتأمل فان هذه الرواية مذكورة فيه ايضاً قبل
باب الزيادات (مستدقظ) الى ابن ابي عمير مع كون ابراهيم بن هاشم في الطريق،
وبالجملة (اثبات) الوجوب بمثله مع الاصل ووجود الخلاف من الشيخ في
الخلاف والمحقق في المعتبر (مشكل)، والاستحباب غير بعيد وان كان الوجوب
احوط وسقوطه على تقدير الاشتباه ظاهر.

والظاهر ابقائه على تلك الحالة حتى ينقل الى المغتسل، ويراعى
هناك ايضاً ذلك لا انه يكون حين خروج الروح فقط لان ظاهر الاحبار
بعد الموت.

قوله: «(ويستحب التلقين الخ)» ودليله روايات كثيرة صريحة

(١) — الوسائل باب ٣٥ من ابواب الاحتضار ٢ وقوله: «فستحوه»، قال في مجمع البحرين نقل صحيح
الميت بالتلقين اذا عطيت به جوب وصحوه ونسجية الميت تغطيته انتهى.

والتعجيل الآ المشتبّه، ويكره طرح الحديد على بطنه وحضور الجنب والحائض عنده.
وأولى الناس بفسله أولاهم بميراثه، والزوج أولى في كل أحكام الميت ويفسل كل من الرجل والمرأة مثله.

وفي التغطية أيضاً رواية يفعله عليه السلام باسماعيل ابنه (١).
واستحباب التعجيل (قيل) اجماعى والاخبار محمولة عليه (٢) لعدم الصحة ولعدم القول بالوجوب.
ووجوب الصبر مع الاشتباه حتى يتحقق ظاهر عقلاً ونقلًا (٣).
وكراهية طرح الحديد يقولون: اجماعية (٤).
وأما دليل كراهية حضور الجنب والحائض فأخبار محمولة عليها (٥)،
لعدم القول بالوجوب، ولعدم الصراحة والصحة.
والظاهر عدم اختصاصها بحال الاختصار لظاهر الدليل.
ورفعها عنهما بالتييم لحوق (التراب أحد الطهورين) (٦). ولزوال الأقوى
وكذا رفعها بانقطاع الدم قبل الغسل لظهور أن الوجه هو وجود القدر
احتمال عدم.

قوله: «(وأولى الناس بفسله أوليهم الخ)» كون الأولوية بمعنى عدم
جواز اشتغال الأبعد بأحكام الميت الأباذن الأقرب ولو مع عدم صلاحيته له
(مانرى) له دليلاً قوياً، ولا تدل آية أولى الأرحام (٧). عليه أصلاً، وما نفهمه.

(١) - الوسائل باب ٤٤ حديث ٣ من أبي كهمش قال: حصر موت اسماعيل وابو عبد الله عليه السلام حالس عنده فلما حصر الموت شدّ لحييه وعصمه وغطى عليه الملحفة الحديث.

(٢) - راجع لوسائل باب ٤٧ من أبواب الاختصار.

(٣) - راجع لوسائل باب ٤٨ من أبواب الاختصار.

(٤) - معنى دليل هذا الحكم هو الأجماع فقط.

(٥) - راجع لوسائل باب ٤٣ من أبواب الاختصار وقوله: لعدم القول بالوجوب، هكذا في جميع نسخ وانما صيغ: لعدم القول بالحرمة.

(٦) - لاحظ باب ٣ و باب ٧ من أبواب التيمم من الوسائل وكذا باب ٢٣ منها.

(٧) - الأفعال - ٧٥ والأحكام - ٦.

ويجوز لكل من الزوجين تغسيل الآخر اختياراً، ويغسل الخنثى

ولا يدل عليه (خبر يغسل الميت اولى الناس به) (١) لعدم صراحته في الوجوب، ومنع الغير منه، مع عدم ظهور صحة السند، مع اختصاصه، على انه يفهم الاستحياء من المنتهى، وحمل خبر امير المؤمنين عليه السلام: (يغسله اولى الناس به) عليه (٢).

وايضاً صعوبة العلم بادن الولي مؤيد الاصل وعدم افادة الخبر توقف غسل الغير على اذنه.

مع عموم الامر بالفضل الشامل له ولغيره في الاخبار مثل صحيحة ابن مسكان عنه عليه السلام حين سأل عن غسل الميت: اغسله بماء وسدر (٣)، وحسنة الحلبي عنه عليه السلام: (فاغسله) (٤).

وغيرها من المصومات خصوصاً صحيحة الحلبي عنه عليه السلام قال: للمرأة تغسل زوجها (٥)، مع عدم معلومية كونها وان قال البعض بها بل قالوا: لرجال اولى مطلقاً والولد، وغير ذلك من الاخبار.

وايضاً (قولهم) انه واجب كمائى بالاجتماع (يدل) على عدم اختصاص، وهم اعلم بما قالوا، والاحتياط معلوم فلا يترك.

واما اولوية الزوج مطلقاً فلرواية اسحاق (٦) وان لم تكن صحيحة، لعمل الاصحاب عليه وعدم ظهور الخلاف على ما يقولون، ولكن معنى الاولوية غير ظاهر بالمعنى المذكور.

قوله: «(ويجوز لكل من الزوجين تغسيل الآخر الخ)» الذي يظهر من

(١) - ثل باب ٢٦ حديث ٦ من ابواب غسل الميت.

(٢) - ثل باب ٢٦ حديث ٢ من ابواب غسل الميت ومن الحديث هكذا قال امير المؤمنين عليه السلام: يغسل الميت اولى الناس به اومر يأمره الولي بذلك.

(٣) - ثل باب ٢ حديث ٦ من ابواب غسل الميت.

(٤) - ثل باب ٢ حديث ٢ من ابواب غسل الميت.

(٥) - ثل باب ٢٠ حديث ٣ و باب ٢٤ حديث ٣ من ابواب غسل الميت و لفظ الحديث هكذا: عن ابي عبدالله عليه السلام عن الرجل يموت وليس عنده من يغسله الا النساء، قال: تغسله امرأته.

(٦) - ثل باب ٢٤ حديث ٦ من ابواب غسل الميت، عن اسحاق بن عمار، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: الزوج الحق بأمرأته حتى يصمها في قبرها.

المشكل محارمه من وراء الثياب، ويفضل لاجنبى بنت ثلاث سنين مجردة، وكذا المرأة،

الأدلة جواز غسل كل واحد منهما صاحبه من غير اشتراط الضرورة ولا يفهم الاشتراط من كتابى الاخبار كما نقله الشارح (١) وقال: الاخبار المتقدمة حجة عليهم.

وما قدم صحيحة صريحة فى ذلك، نعم بعض الاخبار الصحيحة مقيد بها (٢). لكن فى كلام السائل، وذلك لا يوجب تخصيص العام ولا تقييد المطلق.

وما الغسل مجرداً فالظاهر ان المرأة يجوز لها ذلك لعدم دليل الاشتراط، وظاهر الأدلة عدمه، بل صحيحة عبدالله بن سنان عنه عليه السلام: اذا مات الرجل مع النساء غسسته امرأته وان لم تكن امرأته معه غسلته اوليهن به وتلق على يديها خرقه (٣) كالصريحة فى ذلك، وكذا التعليق بانها فى عدته خصوصاً ما فى صحيحة الحلبي الآتية بعد قوله (ولا الى شئ منها): والمرأة يغسلها زوجها لانه اذا مات كانت فى عدة منه واذا ماتت هى فقد انقضت عدتها (٤) - حيث منع الزوج من النظر وما منها والعلية تقتضى الجواز مجرداً.

واما عدم جواز تغسيل الرجل زوجته الا من وراء الثوب فدل عليه بعض الأدلة مثل ما فى صحيحة محمد بن مسلم حيث سئل عن غسل الرجل امرأته؟ قال: نعم من وراء الثوب - وهى تدل على عدم التقييد بالضرورة.

وبيضاً تدل عليه حسنة قال: سألته عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: نعم انما يمنعها هلهاتعصباً - وان كانت مضمرة، وهذه مما اشار اليه الشارح من انها حجة على من يقيد بالضرورة.

(١) قال فى روى العنان ما هذا لفظه، وشرط الشيخ فى كتابى الاخبار فى حوار نصيب كل منهما صاحبه الضرورة وتبعه جماعة، وما تقدم من الاخبار وغيرها حجة عليهم.

(٢) - راجع لوسائل باب ٢٤ حديث ٣-٨-٩-١٢ و ١٣ من ابواب غسل الميت.

(٣) - لورده فى التهذيب ج ١/ ٤٤٤ والوسائل باب ٢٥ حديث ٦ من ابواب غسل الميت.

(٤) - لورده والحمصه اشى بعده فى الوسائل باب ٢٤ حديث ١١-٢-٤-٣-١٢ وديل حديث ١١ من ابواب غسل الميت.

ومثل ما في حسنة الحلبي، يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها.

وما في صحيحة الكتاني، غسلها من فوق الدرع وما في صحيحة الحلبي: نعم من وراء الثوب ولا ينظر الى شعرها ولا الى شيء منها.

لكن هذه الاخبار مختلفة، ويفهم من البعض جواز الغسل مع كشف الوجه، بل اليد والرجل حيث قيد بالدرع والقميص، والبعض يدل على وجوب ستر الكل حتى عدم جواز النظر الى الشعر وان امكن التطابق، ولكن مثله لا يوجب الاعتماد، مع انه في بعض الاخبار الصحيحة ما يدل على الجواز مجرداً مع وضع الخرقة على العورة مثل غسل المماثل، وهو في صحيحة صفوان بن يحيى عن منصور بن حازم قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر ومعه امرأته يغسلها قال: نعم وامه واخته ونحوهما يلقي على عورتها خرقة (١).

والظاهر انه ابن حازم الثقة للتصريح بابن حازم في مثل هذا السند الذي فيه— وقال في المنتهى ايضاً صحيح مثل ما قلناه الا انه ما قال: ابن يحيى ووجدته في الكافي.

وايضاً تدل عليه صحيحة عبدالله بن سنان قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلح له ان ينظر الى امرأته حين تموت او يغسلها ان لم يكن عندها من يغسلها؟ وعن المرتبة هل تنظر الى مثل ذلك من زوجها حين يموت؟ فقال: لا بأس بذلك انما يفعل ذلك أهل المرتبة كراهة ان ينظر زوجها الى شيء يكرهونه (٢).

وكذا حسنة محمد المتقدمة (٣)— والاصل، واستصحاب حال الزوجية وعموم الا وامر بالغسل، واطلاق الزوجية مؤيد لذلك فالحمل على الاستصحاب غير بعيد.

ولا يتم دليل الشيخ المفيد وهو حمل المطلق على المقيد، لان ذلك مع

(١) — الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب غسل الميت.

(٢) — الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من ابواب غسل الميت.

(٣) — الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من ابواب غسل الميت.

تحقق المنافاة وعدم امكان العمل بالمطلق باطلاقه مع العمل بالمقيد، وانت قد عرفت عدم صراحة المنافاة نعم في بعض الاخبار ما يشر بها، ولا يكفي مثله في مثل هذه المسئلة لما ذكرناه من الامور.

و يؤيد ما قلناه ورود الاخبار الصحيحة في غير المرأة والرجل ايضاً في المماثل بالفصل مع القميص كما في صحيحة يعقوب بن يقطين (ولا يغسل الا في قميص يدخل رجل يده) (١) وغير ذلك من الاخبار.

ففي حسنة الحلبي (اما قميص واما غيره) (٢) وفي صحيحة ابن مسكان ان استطعت ان يكون عليه قميص فاغسله (تغسله—خ ل) من تحته (٣)— وهي كثيرة جداً والاحتياط في الستر الا مع الضرورة كما يشر التقيد بها في بعض الاخبار وان كان القيد في عبارة السائل لان سكوتهم عليهم السلام من غير بيان عدم التوقف كالتقرير للتقيد مع وجوده في الاخبار في كلامهم عليهم السلام ايضاً وان لم تكن صحيحة.

ثم الاولى الصب من غير مباشرة ونظر ان امكن وبعده، الغسل فوق الثياب، واقل منه مع ستر العورة ولف خرقة، وتركه (٤) بالكلية خال عنه الاخبار بالمرّة فيمكن عدم الجواز.

ثم ان الظاهر عدم الخلاف في جواز غسل السيد امته مطلقاً، واما العكس فيحتمل انه كذلك اذا كانت ام ولده او موطوئته او ملكه بحيث يكون جائزاً له وطؤها، لعدم المنع، وبقاء التعلق في الجملة، وللاصل والاستصحاب، ولصدق الغسل على تقدير فعله، والامر بالغسل مطلقاً من غير تحقق مانع حتى (حيث—خ ل) يثبت، ولانه كالزوجة، ولا يمنع انتقال رقبتها الى غيرها مع احتمال المنع كما هو مذهب البعض.

واما الاستدلال على جواز غسل ام الولد سيدها ببقاء التعلق من وجوب

(١)— الوسائل باب ٢ فقرة ٢ من حديث ٧ من ابواب غسل الميت.

(٢)— الوسائل باب ٢ فقرة ٢ من حديث ٢ من ابواب غسل الميت.

(٣)— الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب غسل الميت.

(٤)— يعني ترك ستر عورتها بالكلية.

وتأخر الأجنبية مع فقد المسلم وذات الرحم الكافر بالغسل ثم يغسل المسلم غسله، وكذا الاجنبى

الكفن والمؤنة فغير ظاهر، نعم ايضاً على بن الحسين عليهما السلام (١) غسل ام ولده له يتم فيها.

ومما سبق علم اولوية غسل المحارم، الخشى المشكل من وراء الثياب. واما جواز تغسيل النساء الاجانب لابن ثلاث سنين مجرداً وكذا الرجال لبنت ثلاثة، فقد ادعى عليهما الاجماع وان كان فى الثانى شبهة وهو خلاف المعتبر على الظاهر مع وجود الاخبار وان لم تكن صحيحة (٢)، والاصل، وعدم تحقق المانع، ولا يمنع من ذلك عدم جواز النظر الى عورتها على تقدير التسليم. بجواز الغسل بدونه، بل معه لكن فعل فحلاً حراماً، والغسل يكون صحيحاً وجائزاً، والاحتياط يقتضى عدم، (والاستدلال) بجواز غسل البدن مجرداً والنظر اليه، على جوازه الى العورة وعدم وجوب الستر (غير واضح)، وكذا (تعليلاً) عدم جواز غسل الرجل البنت بعدم جواز الطر من دون العكس للاحتياج كما نقل عن المعتبر (غير واضح)، والظاهر عدم التحريم حتى يتحقق الدليل، والظاهر عدم شمول العمومات لمثلها ولا يبعد المنع من العورة، والاحتياط واضح.

واما غسل الكافر المسلم او الكافرة المسلمة فدليله غير واضح لان الخبر غير صحيح (٣)، ولا يسمع الجبر بالشبهة حتى يكون اجماعاً لانه مخالف للأصول لوجوب النية وعدم تحققها عنه عندهم وعدم المباشرة، وعدم ظهور فائدة غسل

①

(١) - الوسائل باب ٢٥ حديث ١ من أبواب غسل الميت من اسحاق بن عمار عن جعفر عن ابيه ان على بن الحسين عليهما السلام نوصى ان يغسله ام ولده ادلما مات غسلته. ولا يخفى ان هذا الحديث غير موافق لما عليه مذهبنا من وجوب كون العاقل للمصوم عليه السلام هو المصوم.

وحسنه في الوسائل على المساعدة على الغسل لوبيان الجواز ثم قال: وان كان استولى له باطنه هو اسافر عليه السلام كما وقع التصريح به في الاخبار والله اعلم انتهى.

(٢) - راجع الوسائل باب ٢٣ من أبواب غسل الميت.

(٣) - الوسائل باب ١٩ حديث ١ عمار بن موسى (في الموثق) في حديث عيسى بن عبد الله؟ قال: قلت. فان مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من دوى قريته ومعه رجال عسارى وبأ مسلمات ليس بينه وبينهن قرابة؟ قال يغسل النصراني ثم يضلونه فقد اضطروا، وعن المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة

الكافر مع وجود غسل ظاهر الكف في الخبر الصحيح (١)، والكف، والوجه في البص (٢)، وفي الآخر التيمم (٣) مع عدم المماثلة والمحرمية فطرح ذلك مع قول الشيخ به واختيار الاول غيرها ظاهر، بل يجوز غسل الاجنبى مع التعذر مع عدم المس والصب مستحباً، وفي المحرم جواز المس ايضاً حيث قال: لان الوجه في هذين الخبرين ان نحملهما على ضرب من الاستحباب دون الوجوب، وانما معنا من ان يغسل النساء الرجال اذا باشر اجسامهم، واما اذا كان يصب الماء عليهم (الى قوله): واما المرأة فانه يجوز للرجال ان يغسلوا منها ما كان يجوز لهم النظر اليه في حيوتها من الوجه واليدين وليس يجوز اكثر (٤).

ونقل الروايات (منها) صحيحة داود بن فرقد قال: مضى صاحب لى يسأل ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة تموت مع الرجال وليس فيهم ذورحم هل يغسلونها وعليها ثيابها؟ فقال: اذن يدخل ذلك عليهم ولكن يغسلون كفيها (٥). وحمل صحيحى عبدالله بن مسان (٦) الدالتين على جواز ان تغسل المرأة الرجال وبالعكس مع تعذر المماثل، على ذى الرحم وذوات المحرم.

فعلم منه تجويزه غسل المحارم محارمه مع وجود المماثل واختياراً، وهو مسلمة ولا ربح مسم من دوى قرابتها ومعهما نصرانية ورجال مسلمون (د-خ) ليس بينها وبينهم قرابة قال: تغسل النصرانية ثم تغسلها.

(١) - الوسائل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب غسل الميت صحيح داود بن فرقد قال: مضى لصاحب يسأل ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة تموت مع رجال ليس فيهم ذورحم هل يغسلونها وعليها ثيابها؟ فقال: اذا دخل ذلك عليهم ولكن يغسلون كفيها.

(٢) - الوسائل باب ٢٢ حديث ١ مفصل بن عمر قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام ماتت امرأة تكون في السر مع الرجال ليس فيهم لها ذورحم ولا معهم امرأة تموت المرأة ما يصنع بها؟ قال: يغسل منها ما اوجب الله عليه التيمم ولا تمس ولا يكشف لها شيئ من محاسنها التي امر الله بشرها قلت: فكيف يصنع بها؟ قال: يغسل بطن كفيها ثم يغسل وجهها ثم يغسل ظهر كفيها.

(٣) - الوسائل باب ٢٢ حديث ٤ عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام قال: اتى رسول الله صلى الله عليه وآله نمر فقالوا: ان امرأة توفيت معنا وليس معها ذورحم فقال: كيف صنعتم بها؟ فقالوا صببنا عليها الماء صباً فقال: اما وحدثتم امرأة من اهل الكتاب تغسلها؟ فقالوا لا فقال: انما تيمسوها فتأمل.

(٤) - لى هنا كلام الشيخ ره فلا تغفل.

(٥) - تل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب غسل الميت.

(٦) - تل باب ٢٢ حديث ٩ منها.

ويجب الزالة النجاسة أولاً ثم تفسيه بماء السدر كالجنبابة، ثم بماء الكافور كذلك، ثم بالقراح كذلك.

مقرر المنتهى بعد ان قال: فيه قولان، لما مر من صحيحة منصور، (١) ويشعر به بعض الاخبار الأخر مثل صحيحة داود بن فرقد السابقة (٢) وان كان ذلك خلاف المشهور الآن وليس بقصاً، وكان في عدم التصريح في المتن اشارة الى ما في النهاية والخلاف، لكن الاحتياط عدمه وهو ظاهر ما قاله في المنتهى ويدل عليه الاخبار أيضاً.

قوله: «(ويجب ازالة النجاسة الخ)» الظاهر عدم الخلاف في تلك الاحكام والظاهر ان كون وجهه الى القبلة مستحب لعدم صحة الدليل الدال على وجوب التوجيه الى القبلة غير حسنة سليمان المتقدمة (٣) مع اشتغالها على المستحبات ووجود الخلاف المشهور، ولكن الاحتياط عدم الترك، ويؤيد الاستحباب خبر يعقوب بن يقطين قال: سألت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المفطس (الى قوله): قال: يوضع كيف تيسر (٤).

وكذا يستحب الغسل تحت سقف ونحوه، للخبر الصحيح الدال على عدم البأس في الفضاء في الكافي والمقبيه (٥) مع وجود الأمر في بعض الاخبار. واما وجوب الية في الغسل فيه هنا خلاف، والسيد على عدمه، ودليله الاصل وعدم ما يزيله، وعمومات النية، مانفع لعدم تسليم انه عبادة، وكذا يظهر من ترك المصنفها وبعض كتبه ذلك، قال في المنتهى: لا يجب في غسل الميت الية ولا التسمية (٦)،

(١) - تل باب ٢٠ حديث ٦ من ابواب غسل الميت.

(٢) - تل باب ٢٢ حديث ٢ منها.

(٣) - تل باب ٣٥ حديث ٢ من ابواب الاختصار.

(٤) - تل باب ٥ حديث ٢ من ابواب غسل الميت.

(٥) - تل باب ٣٠ من ابواب غسل الميت.

(٦) - ونكس عبارة المنتهى هكذا - مسألة لا يجب في غسل الميت الية ولا التسمية، وعن احمد رويقان، ولاصح الوجوب (١) انه غسل واحب فهو عبادة وكل عبادة تجب فيها النية انتهى موضح العادة، وظاهره بل صريحه وجوب النية، ولعل الشارح قد لم يلاحظ باقي العبارة والله العالم.

ويمكن انه اكتفى بقوله كالجنب (١)، وهو بعيد لان الظاهر ان المراد به كفيته لاجميع الواجبات والشروط والاجزاء،

ويمهم منه ان الاستدلال على وجوبها بحبر محمد بن مسلم عنه عليه السلام قال غسل الميت مثل غسل الجنب (٢) لا يتم، مع انه خبر غير صحيح لوجود ابراهيم بن مهزيار فيه، وما وثق، بل ما ثبت مدحه الذي ذكره في رجال ابن داود وما يسمى في الكتب ايضاً بالاصحيح ولا بالحسن، وكأنه لذلك تردد في وجوبها في المعبر، ولكن الاحتياط يقتضي عدم الترك بوجه، وعلى تقدير الوجوب فالظاهر انه يكفي نية واحدة للثلة، كما فعله في الذكرى، والاحوط النية لكل واحد منها.

واما كيفية الغسل على ما هو المشهور فموجودة في اخبار كثيرة (٣) ولا يوجد منها ما لا يخلو من شيء (اما) في السند (او) في المتن من حيث اشتماله على امور لا يقولون بوجوبها، بل باستحبابها ايضاً على ما يظهر (منها) صحيحة ابن مسكان، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن غسل الميت فقال: اغسله بماء وسدر، ثم اغسله على اثر ذلك غسلة اخرى بماء و كافور و ذريرة ان كانت، واغسله الثالثة بماء قراح، قلت: ثلاث غسلات لجسده كله؟ قال: نعم، قلت يكون عليه ثوب اذا غسل؟ قال: ان استطعت ان يكون عليه قميص نفسه من تحته، وقال: أحب لمن غسل الميت ان يلف على يده خرقة حين يغسله (٤).

مع انه احسنها (سنداً) فيها ترك التصريح باسم ابن مسكان (ومتناً) مشتملة على وجوب الذريرة ولا يقولون به، بل ما رأيت يذكرون استحبابها ايضاً، وعلى الغسل تحت القميص ولف الخرقة فكأنهما خرجا بالاجماع، وحملت على الاستحباب وقوله (أحب) صريح في ذلك.

وهي تدل على الاكتفاء بمسمى السدرو والكافور كغيرها من الاخبار كما هو المشهور، ولكن لا تدل على الترتيب بين الاعضاء الثلاثة فكأنه مستفاد من

(١) - يعنى قول لمصنف في المتن: ويجب ازالة النجاسة اولاً ثم تفسيه بماء السدر كالجنب الخ واكتفى في اعتبار النية في غسل الميت بقوله (كالجنب) فانه يعتبر فيها النية قطعاً فكأن في المشبه.

(٢) - الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب غسل الميت وتماحه وان كان كثير الشعر فرد عليه الماء ثلاث مرات.

(٣) - راجع الوسائل باب ٢ من ابواب غسل الميت.

(٤) - الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب غسل الميت.

فان فقد الصدر والكافور غسل ثلثا بالقراح.

خسر (انه كعسل الجنابة) فيفهم جواز الأرتماس وغيره مثل رواية يونس عنهم عليه السلام. اصبجه على الشق الأيمن الخبر (١)، وحسنة الحلبي يعسل رأسه ثلاث مرات بالصدر ثم سائر جسده، وأبدأ بشقه الايمن (٢) — نقلهما في المنتهى، وماريتهما نعم رأيت: ثم اصبجه الى آخره في رواية الكاهلي، فالعمل على المشهور، وعدم الألتفات الى خلاف سائر في عدم وجوب الخليطين، والظاهر ان ضم الذرية ان كانت، اولى

قوله: «(فان فقد الصدر الخ)» الظاهر الاكتفاء بالقراح من غير وجوب البدل للاصل وعدم ظهور وجوب الجزء الا في ضمن الكل فلا يتم دليل الموجب بان المأمور به شيان فاذا تعذر احدهما لم يسقط الآخر لان الميسور لا يسقط بالمعسور (٣) وكذا لقوله: صلى الله عليه وآله: اذا امرتكم بشئ فأتوا منه ما استطعتم، (٤) فانا لانسلم كونه مأموراً بها مع عدم معلومية السند.

ثم ان الظاهر عدم وجوب الغسل بمس مثل هذا الميت لصدق الغسل فيكون منفيًا بما يدل على عدم العسل بعده، وليس فيه قيد بالغسل الاختياري، بل ظاهر، الغسل الواجب عليه في ذلك الوقت والممكن منه،

والاصل يؤيده، وهو دليل قوي، و وجوب اعادة الغسل بعد الأمكان، غير مسلم (معلوم — خ ل) نسقطه بالأمر المفيد للاجزاء، والاصل عدم وجوبه مرة اخرى.

وعلى تقدير التسليم لا يدل على وجوب الغسل بالمس فافهم، نعم في المتيمم يمكن ذلك لانه ليس يغسل، والسقوط بالغسل لا يستلزم ذلك،

(١) — لوسائل باب ٢ حديث ٣ من أبواب غسل الميت ومتى الحديث هكذا، اصبجه على جانبه الاسر غسل جنبه الايمن وظهره وبطنه، ثم اصبجه على جانبه الايسر الخ.

(٢) — لم يشر على ما نسبته الشارح هذه الى المنتهى من حسنة الحلبي المشتملة على قوله عليه السلام اصبجه على الشق الايمن، بل نقل هذا الجملة عن الكاهلي عن ابي عبدالله عليه السلام فلاحظ المنتهى ص ٤٢٩ ج ١

(٣) — نقله شيخنا لمحقق الأنصاري هذه في أواخر البحث في البرائة والاشتغال عن عوالي اللالكى لابن ابي جهمر الأحمائي عن علي عليه السلام.

(٤) — صحيح مسلم ص ١٠٢ كتاب الحج ج ٥ ومنه البيهقي ج ١ ص ٢١٥ وكثير العمال ص ٢١ ومجمع البيان في دليل آية ١٠١ من سورة المائدة.

ولو خيف تناثر جلده تيمم.

ويستحب وضعه على ساحة مستقبل القبلة تحت الظلال ووقوف الفاسل على يمينه، وغمر بطنه في الاوليين الا الحامل، والذكر، وصب الماء الى حفيرة، وتلين اصابعه برفق،

ولا يدل عليه (هو احد الطهورين) (١)، (وان الصعيد يكفي عشر سنين) مع ان السقوط محتمل حينئذ ايضاً لظهور التساوى من ظاهر الاخبار، ولكن لما كان الوحوب معنوياً فالسقوط بمثله مشكل مع انه مناف للاحتياط والاستحباب.

قوله: «ولو خيف الخ» نقل الاجماع على فعل التيمم للمحترق وبعض الاخبار ايضاً يدل عليه بخصوصه (٢) و ان لم يكن صحيحاً لكن يؤيد (مؤيد - خ ل) بالشهرة والعمومات في التيمم مع عدم ظهور الخلاف ولا سبيل الى الدفن من غير تيمم.

ثم انه يحتمل اجزاء التيمم الواحد، للاصل، ولصدق التيمم الموجود في الخبر، ولان الظاهر من ايجاب السدر والكافور ان للخصوصية دخلاً، ولهذا ما ثبت بدله القراح كما مر، و ايضاً ثبوت بدليته عن كل غسل غير ثابت، والاحتياط واضح.

قوله: «ويستحب وضعه على ساحة الخ» اما استحباب وضعه على ساحة فقد نقل فيه الاجماع.

و (اما). استحباب الاتجاه فقدر، واختار المصنف في المنتهى الوحوب ومختاره هنا اولى لمامر.

واستحبابه تحت الظلال نقل فيه الأجماع والاعخبار (٣).

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ١ من ابواب التيمم وورد الذي بعده في باب ١٤ حديث ١٢ منها.
(٢) ثل باب ١٦ حديث ٢ من ابواب غسل الميت، عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليهم السلام انه سئل عن رجل يحترق بالنار فامرهم ان يصبوا عليه الماء صاً، وان يصلوا عليه، وحديث ٣ عنه عن آبائه عن علي عليهم السلام قال: ان قوماً اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا يا رسول الله، مات صاحبنا وهو مجنون فان غسلناه اتلف فقال: يعموه.

(٣) ثل باب ٣٠ حديث ١ من ابواب غسل الميت، عن علي بن جعفر، عن اخيه ابي الحسن عليه السلام قال: سأله عن الميت هل يغسل في القضاة؟ قال لا بأس وان ستر بستر فهو صاحب الي وسعوه حديث ٢.

وعسل فرجه بالحرص والسر، ورأسه بالرغوة أولاً، وتكرار كل عضو ثلاثاً.
وان يوضأ وينشفه (تنشيفه— خ ل) بثوب، ويكره اقعاده، وقص
اظهاره، وترجيل شعره،

و (اما) الوقوف على اليمين فكأنه لشرافته مع النهي عن الركوب فافهم.
ودليل غمز البطن في الاوليين دون الثالثة كأنه الأجماع والاخبار. (١)
و وجه استثناء الحامل ظاهر ويحتمل الخبر (٢).
والذكر لعموم استحبابه، ويحتمل الخبر في خصوصه (٣).
و وجه صب الماء في الحفيرة خبر (٤)، وينبغي كونها تحاه القبلة
للخبر (٥).

وما تليين الاصابع كأنه للشهرة ويحتمل الخبر (٦).
ودليل استحباب غسل الفرج بالحرص والسر، والرأس بالرغوة وتكرار
الغسل نشأه الأخبار (٧) والمبالغة في التطهير.

قوله: «(وان يوضأ وينشفه بثوب الخ)» قال جماعة بوجوب الوضوء
وليس دليلهم مجرد قول الصادق عليه السلام في كل غسل قبله وضوء الاغسل
الجنابة (٨) حتى يدفعه الشارح بقوله: وهو معارض بعدة اخبار دلت على عدم

(١) — راجع الوسائل باب ٢ من ابواب غسل الميت.

(٢) — الوسائل باب ٦ حديث ٣ من ابواب غسل الميت.

(٣) — راجع الوسائل باب ٧ من ابواب غسل الميت.

(٤) — عن محمد بن يحيى قال: كتب محمد بن الحسن الى ابي محمد عليه السلام: هل يجوز ان يغسل الميت
وما له لدى يصب عليه بدخل الى شر كتيف او الرجل يوضأ وضوء المني ان يصب ماء وضوءه في كتيف؟ موقع
عليه السلام، يكون ذلك في ثلاث — الوسائل باب ٢٩ من ابواب غسل الميت يعني لا يصب ماء غسله في
لكتيف، بل يصبه في البالوعة.

(٥) — يوس عنهم عليهم السلام قال: اذا اردت غسل الميت فضعه على المفضل مستقبل القبلة انج الوسائل
باب ٢ حديث ٣ من ابواب غسل الميت.

وفي خبر الكاهلي حديث ٥ قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت فقال: استقبال يعل
قدمه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة الخ ولاحظ باب ٥ من ابواب غسل الميت يصباً.

(٦) — في حديث الكاهلي السابق، ثم تلي معاصله.

(٧) — راجع باب ٤ كميّة غسل الميت من ابواب غسل الميت.

(٨) — الوسائل باب ٣٥ حديث ١ من ابواب غسل الجنابة.

الوضوء فضلاً عن وجوبه، ولا يلزم من كون الوضوء في الغسل ان يكون واجباً، بل يجوز كون غسل الجنابة لايجوز فعل الوضوء فيه، في غيره يجوز ولا يلزم منه الوجوب انتهى.

مع ان الطاهر من قوله عليه السلام، وجوب الوضوء مع سائر الاغسال الاغسل الجنابة او الاستحباب لا الحواز فانه بعيد، على انه استدلال على وجوب الوضوء في سائر الاغسال به وقد (١) اشرنا الى عدم دلالة عليه هناك (بل دليلهم) اخبار بخصوصها مثل صحيحة حريز ثم يوضأ الخ، وليس المعارض الا بعض الاخبار الخالية عن ذكر الوضوء في بيان غسل الميت عنه (٢)، ولا يصلح للمعارضة لذلك بعد وجود الوضوء في نص آخر بالخصوص، وكذا استدلال المصنف بخبر غير صحيح دال على انه مثل غسل الجنابة (٣). ولا وضوء فيه فكذلك هنا، مع قولهم بوجوب الوضوء في غسل الحائض مع وجود اخبار صحيحة في كونه مثل غسل الجنابة، على انه لو تم لدل على عدم استحبابه ايضاً، لان الذي يدل على الوضوء خاص فيختص بغيره ببيان الكيفية، لكن الحمل على الاستحباب كما هو الظاهر من الاستبصار - غير بعيد لعدم صراحة صحيحة حريز في الوجوب (وخلو) اخبار بيان اغسال الميت عن ذكر الوضوء وقت التعليم (يدل) على عدم الوجوب في الجملة، اذا الظاهر حينئذ عدم السكوت عن مثله مع قلة القائل به، وتأنيده بما في اخبار كثيرة مشتملة على (اي وضواطهر من الغسل) (٤) والادلة التي مرت في عدم وجوب الوضوء في شيء من الاغسال. واما استحباب تنشيفه بثوب فمفهوم من الاخبار (٥). وكذا كراهية اقعاده، وماورد في فعله حمل على التقية (٦).

(١) - لاحظ ابواب ٦ من ابواب غسل الميت دلالة ومعارضة.

(٢) - لاحظ الوسائل باب ٢ في ابواب غسل الميت.

(٣) - لاحظ الوسائل باب ٣ من ابواب غسل الميت.

(٤) - الوسائل باب ٣٣ من ابواب غسل الجنابة.

(٥) - هي صحيح الحلي عن ابي عبد الله (ع) (في حديث) حتى اذا فرغت من ثلاث غسلات حملته في ثوب نظيف ثم حمله - وهي غير يوس عنهم عليهم السلام (في حديث طويل) واعله ماء فراح كك غسلته في المرفقين الاولتين ثم نشفه بثوب طاهر - الوسائل باب ٢ حديث ٢ و ٣ من ابواب غسل الميت.

(٦) - في حبر الفصل بن عبد الملك عن ابي عبد الله (ع) قال: سألته عن غسل الميت فقال: اقعده واضرب بطنه

وأما قص الاظفار وترجيل شعره وهو تسريحه، وأنه لو فعل دفن ما ينفصل من الشعر والظفر بعد الغسل معه (فقيل) بالتحريم (١) والوجوب، بل نقل على الأول، الاجماع عن الشيخ، وهو غير واضح، والمصنف احتار في المنتهى ايضاً الكراهية، وقال لافرق بين ان يكون الاظفار طويلة او قصيرة، وان يكون تحته وسخ اولاً في كراهة القص وصريح بتحريم حلق رأسه من غير ذكر الدليل، وليس بواضح مع وضوح الاصل وفي بعض الاخبار النصريح بكراهة قص الظفر والشعر وحلق العانة ونسف الابط (٢) وليس بصحيح، فالكراهة غير بعيدة.

ولعل دليل المقدم والموجب حسنة ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبدالله قال: لا يمسه عن الميت شعر ولا ظفروا من سقط منه شيئاً فاجعله في كفه (٣) - فالحمل على الاستحباب للأرسال وعدم الصحة، والاصل، والجمع غير بعيد، ولكن الاحتياط واضح، والهوى موجود في الخبر.

(والاستدلال) على الثاني بانه جزء الميت وتعلق به الغسل والدفن فيجبان فيه كباقي الأجزاء كما قاله المصنف في المنتهى مؤيداً بخبر عبدالرحمان (٤) (غير تام) والطاهر ان الخبر غير صحيح، والاستحباب محتمل.

وكذا (دعوى) انه لا بد من اخراج الوسخ تحت الاظفار (فغير واضح) ايضاً مع انه متروك في الاخبار بل ولا يتخلل اظفاره (٥) الموجود فيها يدل على عدم، فكاه يتخيل من جهة مانعية حريان الماء كما يقولون ذلك في وضوء الحي وغسله ايضاً، وذلك غير ظاهر، اذ قد يكون بله يكفي، في وصول الماء تحته، وعدم ذكر مثله في الاخبار مطلقاً مع شفقتهم عليهم السلام بالناس، مع عدم خلو الناس عنه خصوصاً العوام والذي له شغل، والشرعية الهلة تناسب

غراً ربيعاً الحديث قال الشيخ قوله: قصه موافق للعامة ولما عمل عليه والوجه التقية انتهى الوسائل باب ٢ حديث ٩ من ابواب غسل الميت.

(١) - اي تحريم القص الح، وعلى تقدير القص وجوب دفنه.

(٢) - راجع الوسائل باب ١١ من ابواب غسل الميت.

(٣) - الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب غسل الميت.

(٤) - قال: مثلت ابا عبدالله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه او يشم (ظفره) قال: لا يمسه منه شيئاً اعلاه وادناه الوسائل باب ١١ حديث ٣ من ابواب غسل الميت.

(٥) - الوسائل باب ٢ فقرة ٢ من حديث ٥ من ابواب غسل الميت.

وجب ان يكفنه في ثلاثة اثواب، مژر وميصر، وازار يغير الحرير.

العدم، وتنظر المصنف في المنتهى فيه في بحث الوضوء (وظاهر) الوضوء البياني الخالي عنه مع عدم وجوده في اخبار اخر بالقول والفعل (مؤيد) للعدم، والاحتياط لا يترك، اذ الخروج عن عهدة التكليف لا يخلو عن اشكال، والاخبار ليست منحصرة فيما ذكره الاصحاب ثمة فيما رأيناه، مع عدم خلوماذكروه عن قصور ما في المتن والسند، والاحتياط في الجملة مطلوب سيما في مثل الغسل والكفن فانه ممكن.

قوله: «(وجب ان يكفنه في ثلاثة اثواب)» كون الكفن ثلاثة هو المشهور، ونقل عن سائر وجوب اللقافة فقط واستحباب الثلاثة، والذي دلت على الوجوب روايات كثيرة ولكن ليست بصحيحة بل ولا حسنة الامارواه في التهذيب قال: وبهذا الاسناد عن علي بن حديد وابن ابي نجران جميعاً عن حريز عن زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: العمامة للميت من الكفن هي؟ قال: لا، انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب او ثوب تام لا اقل منه يوارى فيه جسده كله، فما زاد فهو سنة الى ان يلح خمسة فماراد فبتدع، والعمامة سنة الخبر (١).

قوله: «(بهذا الاسناد)» اشارة الى قوله قبله وأحبرني الشيخ ائده الله، عن ابي القاسم جعفر بن محمد، عن ابيه، عن سعد بن عبدالله، عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن فضال عن عبدالله بن بكير عن زرارة واطن. ان المراد بهذا الاسناد المنتهى الى الحسن بن علي فيكون احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن حديد، لان الوساطة بين احمد وزرارة كان اثنين في السد الاول فيكون كذلك في الثاني، ولان رأيت في خبر دال على الوضوء في غسل الميت، سعد بن عبدالله، عن ابي جعفر، عن علي بن حديد، عن ابن ابي نجران والحسين بن سعيد، عن حماد، عن حريز الخ (٢).

والظاهر ان ابا جعفر هذا هو احمد المذكور، وابن ابي نجران، هو عبدالرحمان بن ابي نجران وهو ثقة والباقي غير ابن حديد، كذلك على ما قالوا

(١) - قل باب ٢ حديث ١ من ابواب التكفين.

(٢) - الوسائل باب ٢ حديث ٢ من ابواب التكفين.

فالحبر اذا صحيح، فتأمل.

وفى المتن ايضاً بعض التامل مثل تركيب لفظ (تامة) ومرجع ضمير (منه) و (فيه) ويحتمل ان يكون خبراً لمبتدأ محذوف اى هذا الكفن تام وان المفروض هو هذا التام لا اقل من هذا المفروض التام. وروى فى الكافى فى الحسن (لابراهيم) عن زرارة ومحمد بن مسلم قالوا قلنا لابي جعفر عليه السلام: العمامة للميت من الكفن قال: لا، انما الكفن المفروض ثلاثة اثواب وثوب تام لا اقل منه (١).

واعلم ان هذا فى قوة الصحيح، بل كثيراً ما يعبرون عنه بالصحيح وضوابطهم تقتضى ذلك كما اشرنا اليه ويعلم بالتسع، ومعلوم ان ليس المراد (بثوب تام) ايجابه ايضاً فوق الثلاثة لانه يصير أربعة ولا قائل به، ولا بالتخيير لعدم مساعدة العبارة، وعدم القول به على تقدير جعل الواو وبمعنى (او) فمعناه يحتمل (ان يكون ثوب واحد منها تام لا اقل منه) وهو شامل لجميع البدن فيكون الغرض بيان احدها - (ولكون غيره ظاهراً ومذكوراً فى غيره (ترك) او يكون (لا اقل) من تنمة (المفروض) (٢)، او يكون مفروضاً ايضاً، لكن حال عدم غيره فيكون المراد المفروض ثلاثة او واحد تام، الأول حال الاختيار والثانى حال الضرورة (ووجود) الاخبار الكثيرة وان لم تكن صحيحة مع عمل الاصحاب الا واحد (٣) (قرينة) ظاهرة فى الوجوب، (فامستدلال) سائر بالاصل وبهذه الحسنة، (غير سديد) للدليل، وعدم احتمال حملها على معنى يوافق مذهبه.

ويؤيده قوله: «(فمازاد فهو سنة)» ولفظ (المفروض)، وحمل ما فوق الواحد على السنة يأباه لفظ (المفروض) وعطف (ثوب)، وباقى الاخبار. وبالجمله اكثر احكام الميت مأخوذ من الاخبار الغير الصحيحة كانه علم وسمع بعض المشايخ عن بعض، ولهذا يقولون فى كثير منها: سمعناه من الشيوخ مذاكرة، ويطرحون الاخبار الواقعة فى بعضها مثل ترك الحديد على بطن

(١) - راجع الوسائل باب ٢ من ابواب التكفين

(٢) - وكان الكلام هكذا، انما الكفن المفروض لا اقل منه ثلاثة اثواب

(٣) - يعنى سائر عن عبد الله بن عمر صاحب كتاب المراسم.

الميت، وحمل الميت بين الرجلين (١).

واما بيان باقى الاجزاء من الكفن فيدل الاخبار على انه مشرر، و يقال له الازار ايضاً، وقميص (٢).

واما تعيين مقدارها وجنسها فالظاهر انه ما يصدق عليه الاسم، ومع مازعة الوارث او كونه طفلاً او غائباً يبنى الاختصار على اقل المراتب، ويحتمل اللابق بحاله كما قيل، والاول احوط.

وما شتراطهم كون الكفن من جس ما يصلى فيه الرجل وكونه غير جلد فكان دليله الاجماع.

ويدل على استحباب كونه قطناً، وابيض وعدم كونه كثناناً، واسود، وعلى استحباب كونه مما صلى فيه مثل قميصه وغير ذلك، وعلى وجوب كونه من الاصل، وكونه واجباً على الرجل للمرثة، (الاخبار) (٣) مع دعوى الاجماع فى البعض.

ومع ذلك يبنى للميت، الوصية بالكفن واعداده فى حيوته وجعله للتكفين بحيث لا يجوز للورثة منع ذلك، بل ولا يكون موقوفاً على الخروج عن الاصل او الثلث بحيث لو بقى الأطفال او بازع الورثة لا يعمل بالمسئلة الخلافية خصوصاً فى تعيين قدر الثياب مع عدم الوصى والولى لانه حينئذ يكون موقوفاً على وصول الثلثين الى الوارث او من يقوم مقامه فيكون التصرف مشكلاً، وكذا الترك.

واعلم ان اكثر ما ذكر (٤) فى هذا الباب ما علمنا دليله، مثل كون الاثواب بحيث يستر البدن لونا وحجماً، وكذا جواز اخذ ما هو لابق، بحال الميت من الكفن ولو كان كثيراً الثمن مع وجود الأطفال او نزاع الورثة، ويمكن جواز استخراج

(١) - راجع الوسائل باب ٣٣ من ابواب غسل الميت.

(٢) - لاحظ باب ٢ من ابواب التكفين من الوسائل.

(٣) - راجع الوسائل لاستعادة هذه الأحكام على هذا الترتيب ابواب التكفين باب ٢٠ - ١٩ - ٢١ - ٤ - ٣١ -

٣٢ -

(٤) - يعنى ما ذكره الفقهاء فى هذا الباب لا المصنف فى هذا الكتاب لعدم ذكر المصنف لهذه الامور فلا تغفل.

وان يمسح مساجده بالكافور باقله.

الأخير وهو الاكتفاء باقل ما يصدق، من الروايات بانه يجوز ما يصدق وهذا منه، ومن العرف ايضاً ولكن كلامهم في الوصية بنحو هذه الامور يقتضي عدم التعدى عما يصدق.

وكذا عدم جواز الجلد الا ان يقال: لا يصدق عليه الثوب، والطاهر الصدق، ولهذا جوزوا في الكفارة، وقلمه عن الشهيد لا يدل على المنع مطلقاً، اذ كونه مفهوم الموافقة غير ظاهر، وقال في الشرح (١) معترضاً على الشهيد في تقديمه الجلد على النجس والحرير حال الضرورة، مستدلاً بان النهي عن النجس مثلاً بالمنطوق وعن الجلد بمفهوم ما يدل على قلمه من الشهيد، والمنطوق اولى من المفهوم — بان مفهوم الموافقة اقوى من المنطوق فيقدم المفهوم عليه.

وهو محل التامل اذا المنطوق صريح وذلك غير صريح وان المنطوق مقدم على المفهوم مطلقاً، ويفهم ذلك من الاصول ولهذا قيل ان مفهوم الموافقة ايضاً قياس، وهل هو حجة ام لا؟ محل النزاع، وان تحققه هي غاية الاشكال حتى انه نوزع في مفهوم (لا تقل لهما اف) (٢) الا ان يكون كلامه على تقدير التسليم.

وبالجملة دعوى ان المفهوم اقوى من المنطوق مطلقاً لا يخلو عن خفاء، ولا نزاع في ان فهم تحريم الضرب من قوله تعالى (ولا تقل لهما اف) ابعد واخفى من فهمه من قوله: «(ولا تضرب)» وهو ظاهر مكشوف، والشارح أعلم.

قوله: «(وان يمسح مساجده بالكافور باقله)» قد ادعى عليه في الشرح، الاجماع والنص، والاجماع مانعه، واما النص فالروايات ولكن مختلفة.

(١) — الظاهر ان المراد من الشرح هو روض الجنان للشهيد الثاني الذي هو شرح للارشاد يعنى اعرض عن شهيد ثانى في الروض على الشهيد الأول في الذكرى.

قال في الروض ما هذا اللفظ، وقال في الذكرى (مرجعاً على الاحتمالين الآخرين)، ما هذا اللفظ، فالجلد مقدم بعدم صريح النهي فيه، ثم النجس لم يرض المانع، ثم الحرير لحواجز صلاتهم فيه احتياطاً انتهى وبوقش في باقى لتراتب ايضاً، اما في الجلد فلائذ الأمر سرعه عن الشهيد يدل على المنع في غيره بمفهوم سواقة، وهي اقوى من الصريح ولم يدل دليل على الجواز فيه، والتكفي بالمسوح منه بمرله لعدم شرعاً، والقبر كف في الشر، والأمر التعدى متعدي على كل تقدير، ومثله القول في الحرير انتهى موضع الحاجة من كلامه ومع في الجلد معامه.

(٢) — الامراء — ٢٣.

فقى خبر يونس عنهم عليهم السلام ثم اعمد الى كافر مسحوق قَصَّه على جبهته موضع سجوده وامسح بالكافر على جميع مفاصله من قرنه الى قدمه، وفي رأسه، وفي عنقه ومنكبیه ومرافقه، وفي كل مفصل من مفاصله من اليدين والرجلين، وفي وسط راحتيه - كذا في الكافي - وفي التهذيب بدل (مفاصله الى آخره) مساجده من اليدين والرجلين ومن وسط راحتيه ثم يحمل فيوضع على قميصه الخبر (١).

وفي حسنة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا أردت ان تحتط الميت فاعمد الى الكافر فامسح به آثار السجود منه، ومفاصله كلها، ورأسه، ولحيته، وعلى صدره من الحنوط، وقال: الحنوط للرجل والمرءة سواء (٢).

وصحيحة عبدالله بن سنان قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: كيف اصنع بالحنوط؟ قال: تضع في فمه ومسامعه وآثار السجود من جبهته (وجهه خ ل) ويديه وركبتيه (٣). وخبر الكاهلي والحسين بن المختار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يوضع الكافر من الميت على موضع المساجد وعلى البة وباطن القدمين وموضع الشراك من القدمين، وعلى الركبتين والراحتين والجهة والبة (٤).

وفي خبر يونس (٥) وخبر آخر: (٦) لا تجعل في مسامع الميت حنوطاً - وحمله الشيخ على ان لا يوضع فيها، بل عليها فقط، والعمل بالكل لوامكن اولى، والوجوب غير واضح، ومطلق الوجوب مع التخيير في هذه الامور قريب، وليس يبعد تعين ما في الرواية الصحيحة (٧) لو كان به قائلاً وكأن الاختلاف دليل الاستحباب والتخيير.

وكان سبب شهرة المساجد، الاتفاق على ثبوتها وعدم ثبوت غيرها

(١) - قل باب ١٤ حديث ٢ من ابواب التكفين.

(٢) - الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب التكفين.

(٣) - الوسائل باب ١٦ حديث ٣ من ابواب التكفين.

(٤) - الوسائل باب ١٦ حديث ٥ من ابواب التكفين.

(٥) - لفظ خبر يونس عنهم عليهم السلام هكذا: ولا تجعل في منخريه، ولا في بصره، ولا في مسامعه، ولا على وجهه قطاً ولا كافر - قل باب ١٤ حديث ٣ من ابواب التكفين.

(٦) - قل باب ١٦ حديث ٤ من ابواب التكفين.

(٧) - يعني صحيحة عبدالله بن سنان المصدمة آنفاً.

بالدليل مع القائل فتأمل.

وأما مقداره فالظاهر كهاية المسمى في الوجوب لعدم الدليل على الزائد،— وماورد في بعض الروايات من المثقال، وفي بعض آخر من مثقال ونصف (١) يحمل على الاستحباب لعدم صحة الروايات فيكون أقل الفصل، المثقال ثم مافوقه الى ثلاثة عشر وثلاث كما هو المشهور من تقسيمه صلى الله عليه وآله الاربعين الذي جاء به جبرئيل عليه السلام بينه وبين امير المؤمنين عليه السلام وفاطمة عليها السلام هذا نهاية الفضل، وكون، كافور الفسل داخلاً فيها محتمل، للاصل والظاهر وقال العلامة في المنتهى نهاية الفضل في الكافور ثلاثة عشر درهماً وثلاث.

روى الشيخ، عن علي بن ابراهيم، رفعه قال: السنة في الحنوط ثلاثة عشر درهماً، وثلاث اكثره— وقال: ان جبرئيل عليه السلام نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله بحنوط، وكان وزنه اربعين درهماً فقسمها رسول الله صلى الله عليه وآله ثلاثة اجزاء، جزء له وجزء لعملى عليه السلام وجزء لفاطمة عليها السلام. ويليه في الفضل اربعة مثاقيل.

روى الشيخ في الموثق عن عبدالله بن يحيى الكاهلي والحسين بن المختار، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: الفضل (القصد—خ ل) من الكافور اربعة مثاقيل.

وروى الشيخ، عن ابن ابي نجران عن بعض اصحابه عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اقل مايجزى من الكافور للميت مثقال. وفي رواية اخرى مثقال ونصف.

والمراد من المثقال هاء، الدرهم فالواجب اقل مايمكن مسح المساجد به (الى ان قال) اختلف اصحابنا في الكافور الذي يجمل في الماء للفيلة الثانية، هل هو من هذا المقدار ام لا، الاقرب انه غيره (انتهى).

كأن وجهه، المرفوعة المتقدمة وهي غير صحيحة ولا صريحة وأما وجه

(١) — لاحظ الوسائل باب ٣ من أبواب التكفين.

الا المحرم، و يدفن بغير كافور، لو تعذر، و يستحب ان يكون ثلاثة عشر درهماً وثلاثاً

كون المراد بالمتقان، الدرهم فقير واضح

قوله: «(الا المحرم الخ)» قال المصنف في المنتهى: المحرم لا يقرب به الكافور بلا خلاف— والظاهر ان الحكم باق مادام كونه محرماً حرم عليه الطيب، ويحتمل الى كونه مُحَرَّمًا في الجملة، ويحتمل الى كونه مُحَرَّمًا بحيث ماصار مُتَعَلِّقًا أصلاً فيجب بعد الحلق (١) لان دعوى الاجماع قبله معلوم، وبعده غير معلوم، والاصل يؤيده، وعموم غسل الميت بالكافور كذلك، وعدم صدق المُحَرَّم عليه ظاهراً لانه يلبس و يأكل ما لا يفعله المحرم وعدم دليل يعتد به غير الاجماع، وهو هنا غير ظاهر التحقق.

واعلم ان الشارح صرح باعتبار النية في التحنيط والتكفين مع قوله باجزائهما من غير نية، مع احتمال الاثم، ورجع عدمه لان القصد بروزهما كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وقضاء الدين وشكر النعمة، ورد الوديعة، فان هذه الأفعال كلها يكفى مجرد فعلها في الخلاص من تبعه الذم والعقاب (٢)، ولكن لا تستتبع الثواب الا اذا اريد بها التقرب الى الله تعالى كما نبه عليه الشهيد رحمه الله في القواعد.

ومن هذا الباب توجيهه الى القبلة، وحمله الى القبر، ودفنه، ورد السلام، واجابة المستت، (المشمت— خ ل) (٣) والقضاء، والشهادة، ولا تجد فرقاً بين الواجبات المتعلقة بالميت، وكذا بين غيرها ايضاً، لان دليلهم الموجب يجرى في الكل وهو مثل (لا عمل الا بالنية) (٤) فلا فرق بين التحنيط والدفن وغيرهما كالغسل،— (فجزمه) بعدم اجزائه بغير نية بخلافها— (محل تأمل) ولهذا ما اوجبها السيد

(١)— يعنى يجب غربه الكافور به ثوبان بعد الحلق يوم متى.

(٢)— يستتبع منه عدم كون المهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشكر النعمة من سبب امادات ولكن المعروف كون المدكرات منها فتتبع.

(٣)— بالشين المعجمة والسين المهملة وهو الدعاء له بالخير والبركة، قيل: والمعجزة اعلاهما واشتماله من الشولت وهي القوائم كانه دعاء للعاطس بالشات على طاعة الله (مجمع البحرين).

(٤)— لاحظ الوسائل باب ٥ من ابواب مقدمات المادات من المجلد الأول.

واغتسال الغاسل قبل التكفين أو الوضوء، وزيادة حبرة غير مطرزة (١) بالذهب للرجل، وخرقه لفخذه، ويعتم بمعامة محتكاً، وتزاد للمرئة لفافة أخرى لشديها ونمطاً (٢) وقناعاً عوض المعامة والمذرية (٣)، والجريدتان من النخل، والافمن الصدر.

والمصنف في المنتهى، وكذا جزمه باعتبار النية ثم تقوية عدم الأثم بتركها، والخروج عن عهدة الواجب من غير حصول الثواب، لأنه إن حرج عنها بغير الواجب لزم خروج الواجب عن كونه واجباً والآ فلا بد من الثواب والمدح، فانه مقتضى حد الواجب، فتأمل فيه.

ثم أتى أظن أن محرد الفعل من غير اعتبار النية على الوجه المعتبر عندهم في جميع المذكورات مُخرج عن العهدة مع حصول الثواب والمدح المقرر من الشارع له.

وكذا في معاونة الاخوان وزيارتهم والسلام عليهم وغير ذلك والله يعلم، وذلك يفهم من الاخبار الكثيرة (٤) فتفطن.

ولا يخفى أن هذا الكلام لا يحسم مادة الاشكال، لأنه قد يحصل براءة الذمة بدون ترتب الثواب وبدون قصد القرية أصلاً بل يحصل مع قصد عدمها، فالكلام الحاسم أن يقال: إن اعتبار الثواب في حد الواجب على تقدير اعتباره دائماً غير مسلم بل يكفى ترتب الثواب على فعله بوجه ما كما أشار إليه العلامة في النهاية، أما إذا لم يعتبر كتعريف ابن الحاجب والعلامة: (الواجب ما يذم تاركه عمداً محتاراً) فلا اشكال أصلاً.

قوله: «(واغتسال الغاسل قبل التكفين الخ)» استحباب غسله قبل التكفين

(١) - الطرر علم الثوب فارسي معرب قاله الجوهري والطاراز الهيثي (مجمع البحرين).

(٢) - وهي المعرب من المصط ماعرش من معارش الصوف الملوحة وعليه يحمل قول الصدوق ره في كيمية ترتيب الكفن، تبدأ بالنمط فتسقط الخ (مجمع البحرين).

(٣) - وهو نوع من الطيب مجموع من احلاط وهي حديث النعيمي نثر على قميص الميت الذرية قبل هي فتاة حب ما كان لشاب ومجيره (النهاية).

(٤) - ولعل المراد فهمه من الاطلاقات.

والافمن الخلاف والا فمن شجر رطب، وكتبه اسمه وانه يشهد
الشهادتين والاقرار بالائمة عليهم السلام على اللقافة والقميص والازرار
والجر يدتين بالتربة.

او الوضوء او غسل اليد للخبر (١).
وكذا استحباب الحبرة (٢).
واما وجوب خلوها عن الطرز بالذهب للرجال فكان لتحريمه عليه.
وكذا استحباب زيادة الخرقه لفخذه، والعمامة مع التحنيك للخبر (٣).
واما استحباب النمط للمرأة فكانه للرواية ومارأيتها (٤).
وكذا الخبر الدال على استحباب الجريدة من النخل (٥).
واما الترتيب المذكور الى قوله: «(والا فمن شجر رطب)» فغير موجود
فيه، وفي بعض الروايات، بعد النخل: (تبدء بغيرها) من غير تفصيل ولا اشتراط
رطوبة، وفي بعضها بعدها (الزمان).

ولعمل التقيد بالرطب (٦) لما فى بعضها من
الخضراء، وللملة المذكورة فى الاخبار بان الميت لا يعذب مادامارطبين لعله يجوز

(١) - سم بشر على خبر دال صريحا اوظاهرا على استحباب غسل الفاسل قبل التكنين ولعل نظره رحمه الله
الى خبر يعقوب بن يقطين، عن العبد الصالح عليه السلام (في حديث كيفية غسل الميت):
ثم يغسل لذي غشه يده قبل ان يكفنه الى المتكفين ثلاث مرات، (ثم اذا كفنه اغتسل (بماء) على
ارادة التكنين من قوله عليه اسلام: (اذا كفنته) يعنى اذا اراد ان يكفنه اغتسل اولاً ثم يكفنه واما اذا اراد منه
الاعتسال بعد تكفيمه فلا دلالة فيه ايضاً عليه والله العالم) والخبر فى ثل باب ٣٥ حديث ٢ من بواب التكنين
ولاحظ باقى باب ايضاً الدال على استحباب غسل اليد قبل التكنين.
واما استحباب الوضوء قبل التكنين فلم يشر على دليل دال عليه لا واضحاً ولا ظاهراً.

(٢) - ثل باب ٢ من ابواب التكنين.

(٣) - راجع الوسائل باب ٢ من ابواب التكنين.

(٤) - سم بشر يصبأ على روايه بلطف النمط، بمع ذكره الصدوق فى الفقيه، قال: وغاسل الميت يكفنه فيقطعه
بيده بالنمط الح وتبعه جماعة ممن تاخر عنه.

والظاهر ان فتوى مثله فى مثل هذه الأحكام كاف لعدم بناء فقهاء الاصحاب على المتنوى من غير خبر

وحاؤعلينا.

(٥) - راجع ثل باب ٨ من ابواب التكنين.

(٦) - وهذه الملة (اي الرطب) موجودة فى معاني الاخبار فلاحظ ونقله فى الوسائل باب ٧ من ابواب
التكنين حديث ٥ - وغيرها من الأحكام.

ومسح الكافر باليد، و جعل فاضله على صدره، ونخياطة الكفن

باليابس ايضاً للاطلاق، والرطب اولى ولكن الرواية بعدم جوار اليابس معللاً بها استحباب الرطبة نقلها المصنف في المنتهى (١).

واما قدرها ومحلها ففي الاخبار اختلاف، ففي البعض شبر (٢)، وفي آخر ذراع (٣)، وفي بعضها، فوق القميص ودون الخاصرة على اليمين وهي حسنة (٤)، وفي حسنة اخرى قدر شبر توضع واحدة من عند الترقوة الى ما بلغت مايلي الجلد والاخرى في الايسر من عند الترقوة الى ما بلغت من فوق القميص (٥) وهو مشهور، ويمكن اجزاء الكل على اى وجه كان.

واما استحباب الكتابة ففي المستند ليس (الا فكتب عليه السلام في حاشية الكفن: اسماعيل يشهد ان لا اله الا الله (٦) - والزيادات من الاصحاب، فكانهم اخذوا من غير هذا.

واما مسح الكافر فموجود في الكلام الاصحاب مع ظهور وجهه (٧).

(١) - راجع تل باب ٩ من ابواب التكفين.

(٢) - هي صحيح جميل بن دراج قال: قال ابن الجريده قدر شبر الخ الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب التكفين.

(٣) - في خبر يحيى بن عباد عن ابي عبدالله عليه السلام قال تؤخذ جريدة رطبة قدر ذراع والباب المذكور حديث ٤.

(٤) - في حسنة جميل قال: سالت عن الجريدة توضع من دون الثياب او من فوقها؟ قال فوق القميص ودون الخاصرة - الباب المذكور حديث ٣.

(٥) - الباب المذكور حديث ٢ ايضاً.

(٦) - في خبر ابي كهمس قال: حصر موت اسماعيل وابو عبدالله عليه السلام حانس عنده فلما حصره الموت شد لحيه وغمضه وغطى عليه الملحقة ثم أمر تهيشه، فلما فرغ من امره دعا بكفنه فكتب في حاشية الكفن الخ الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من ابواب التكفين.

(٧) - مضافاً الى وجوده في الاخبار ايضاً - هي خبر يونس عنهم عليهم السلام (في حديث طويل) ثم اعتمد الى كافر مسحوا على جبهته وموضع سجوده وامسح بالكافر على جميع معاينه الخ.

وفي حلة العلي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا لودت ان تحنط انعمت فاعمد الى لكافر فامسح به آثار السجود الخ.

قوله عليه السلام فامسح الخ ملازم لكونه مسحاً كما لا يخفى فتأمل - راجع الوسائل باب ١٤ حديث ٣-١ من ابواب التكفين.

بخيوطه، والتكفين بالقطن، ويكره الكتان والاكمام المبتدعة والكتبة (الكتانة - خ ل) بالسواد، وجعل الكافر في سمعه وبصره وتجمير الاكفان. وكفن المرأة، الواجب على زوجها وان كانت موسرة، ويقدم الكفن من

واما جعل الفاصل على صدره فيهم من الرواية (١) كونه احد المحال، ولان الظاهر انه المراد بالثبة في الخبر (٢).

وكأن دليل استحباب خياطة الكفن بخيوطه وكونه قطناً، الخبر (٣). وكراهية الكتان والسود مفهوم من الخبر (٤)، بل التحريم، وكأنه لعدم القائل والصحة حمل على الكراهة (٥).

وكذا ابتداء الاكمام لوجود النهي (٦). واما كراهة الكتبة بالسواد، فما نعرفها كأنهم قالوا لما يعرفونه. وكراهة جعل الكافر في السمع والبصر، قد مر. وكراهة التجمير للخبر (٧)!

ووجوب كفن المرأة الواجب على زوجها، الظاهر انه اجماع مع وجود بعض الأخبار فيه (٨).

(١) - في خبر زرارة عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال: اذا جمعت الميت عمدت الى الكافر فصحت به آثار السجود ومداصله كلها واحمل في فيه وهي سامعه ورأيه ولحيته من الحنوط، وعلى صدره ورجله، وقال: حنوط الرجل والمرأة سواء الخ - الوسائل باب ١٦ حديث ٦.

(٢) - في خبر الكاهني وحسين بن المختار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قال: يوضع الكافر من الميت على موضع المساحد وعلى اللثة الحديث - الوسائل باب ١٦ حديث ٥ من ابواب التكفين - واللثة يوضع اللام وتشديد لاء، الصدر وموضع القلادة والجمع لبات كمة وحيات، وليت الرجل ثلبيبا اذا جمعت ثيابه عند صدره وسخره عند الخصومة، ثم حررقه، ومنه حديث قاطمة (ع) ماتت بتلابيب عمر فعدت بها، وفي الخبر انه (ص) صلى في ثوب واحد متلباً به عند صدره (معجم البحرين).

(٣) - قانه الشيخ وجماعة من الاصحاب ولم يوجد به الآن خبر (روى الحسان) وقد صرح بعدم لشور على خبر جماعة من تآخره منهم صاحب المطائق.

(٤) - راجع الوسائل باب ٢٠ و ٢١ من ابواب التكفين.

(٥) - يعني لعدم وجود القائل بحرمة تكفينه بالكتان والسود مع عدم صحة سند الخبر حمل اليه عليها على الكراهة.

(٦) - راجع الوسائل باب ٢٨ من ابواب التكفين.

(٧) - لاحظ الوسائل باب ٦ من ابواب التكفين.

(٨) - في صحيح عبد بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال كفن المرأة على زوجها

الأصل ثم الدين، ثم الوصية من الثلث، والباقي ميراث.

ويستحب للمسلمين بذل الكفن لو فقد.

ولو حرج منه نجاسته بعد التكفين غسلت من جسده وكفنه، ولو

وأما وجوب باقي المؤنة ووجوبها على المطلقة الرجعية فإن كان
اجتماعاً فيها والأفلا لعدم الدليل، وكذا المتعة.

وأما تقديم الكفن على الديون والوصايا وأنه من الأصل (فقيل)
للاجتماع (١) ولا يبعد كون باقي المؤن كذلك حتى ثمن الماء وأجرة المكان
الذي يغسل فيه لو احتاج إليها وثمن الكافور والسدر، لأصالة بقاء ماله على
حكم مال الميت، وجواز صرفه فيما يحتاج إليه، ولو وجوب هذه الأشياء مطلقاً مع
عدم وجوبها في غير ماله.

وأما تقديم الدين ولو كان مثل الخمس والزكاة والكفارة (وقيل) الحج
وإن لم يوص، فالظاهر أنه اجتماعي، مع أن الحق المالي بعد الموت يتعلق بالاعيان
وفي الحج تأمل، سيحى لهذا تفصيل في الوصية.

وأما استحباب بذل الكفن فلرواية سعد بن طريف عن أبي جعفر (ع): من
كفن مؤمناً كان كمن ضمن كسوته إلى يوم القيمة (٢) — والظاهر أن باقي
المؤن تكون كذلك، ومع وجود بيت مال المسلمين، لا يبعد القول بوجوبها
فيه (٣).

وأما وجوب غسل البدن والكفن لو خرجت نجاسة قبل الدفن، والقرض
بعده، فكأنه لوجوب إزالة النجاسة بالاجتماع ونحوه من الأخبار (٤) الدالة على وجوب

أدمائت — وهي خبر السكوني عن سفر عن أبيه أن أمير المؤمنين عليه السلام قال: على الزوج كف امرأته
أدمائت — الوسائل باب ٣٢ من أبواب التكفين.

(١) — مضافاً إلى وجود الخبر بما كونه من الأصل في صحيح عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله عليه السلام
قال: ثمن الكفن من جميع المال — الوسائل باب ٣١ من أبواب التكفين وأما تقديم الكفن على الديون
والوصايا ففي خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أول شيء يده به من المال، الكفن، ثم الدين،
ثم الوصية، ثم الميراث — تل باب ٢٨ حديث ١ من كتاب الوصايا ولاحظ باقي أخبار هذا الباب أيضاً.

(٢) — الوسائل باب ٢٦ حديث ١ من أبواب التكفين.

(٣) — يمكن استغناء هذا الحكم من رولى باب ٣٣ من أبواب التكفين من الوسائل.

(٤) راجع الوسائل باب ٣٢ في أبواب غسل الميت.

اصابت الكفن بعد وضعه في القبر قرضت.

و يجب ان يطرح معه في الكفن ما يسقط من شعره وجسمه
والشهيد يصلى عليه من غير غسل ولا كفن، بل يدفن بشيابه.

ازالة النجاسة عن بدنه، ولكن وجوب القرص مفهوم من بعض الاخبار من غير
تفصيل بين كونه قبل الدفن وبعده، وامكان الغسل وعدمه، مثل صحيحة
الكاهلي (١)، ولهذا نقل الاطلاق عن الشيخ، فكأن الأصحاب إستخرجوا من
فهم العلة مع حفظ الكفن والمال فاذا كانت الأزالة ممكنة من غير قرص
فلا يجوزون ذلك، فتأمل.

واما وجوب طرح ما يسقط منه في الكفن معه، فقليل للأجماع المذكور في
التذكرة (٢).

واما وجوب غسله الذي كان ذلك على اصله الذي سقط منه فكأنه
للاستصحاب وفيه تأمل، ولا شك انه احوط.

قوله: «(والشهيد الخ)» المشهور ان المراد به هنا من قتل في المعركة
بين يدى النبی صلی الله عليه وآله او الامام عليه السلام او النائب الخاص،
وبالجملة المقتول في المعركة المأذونة بالخصوص، فلو هجم الكفار على
المسلمين فقتلوا لم يكونوا شهداء بالمعنى المذكور الموجب لسقوط الاحكام،
وكذا غيرهم ممن قتل دون ماله.

ومن مات بالطاعون والفساس والمبطون وغيرهم ممن سمي شهيداً في
الاخبار، لعموم ادلة وجوب الأحكام من الأجماع والأخبار وخرج ما خرج
بالاجماع وبقي الباقي والاخبار التي ذكر فيها انهم شهداء ليست بدالة على
سقوطها عنهم.

وقد يبازع في عمومها، ويقل عن الشهيد والمحقق في المعتبر، السقوط
عن الأول ايضاً مستدلين باطلاق بعض الاخبار وعموم البعض، والاطلاق غير

(١) - عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خرج من محر الميت الدم او الشيء بعد ما يغسل فاصاب السبعة
او الكس قرص عنه - الوسائل باب ٢٤ حديث ٣ من ابواب التكفين.

(٢) - مصافاً الى وجود حبر ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يمسه من
الميت شعر ولا ظفرون سقط منه شيء فاجعله في كفنه - الوسائل باب ١٦ حديث ١ من ابواب غسل الميت.

حيث، والعموم مستدكره.

والاخبار التي تعتمد عليها دلالة مستداً في الجملة خبر اباان بن تغلب قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام يقول: عن الذي يقتل في سبيل الله أيغسل ويكفن ويحنط؟ قال: يدفن كما هو في ثيابه الا ان يكون به رمل ثم مات، (فان كان به رمل ثم مات خ) فانه يغسل ويكفن ويحنط ويصلى عليه، ان (لان سخ ل) رسول الله صلى الله عليه وآله صلى على حمزة وكفنه (حنطه—خ) لانه كان جرد (١).

وسماه في المنتهى بالصحيحة مع اشتراك ابن مسكان وعلى بن الحكم (٢) لانه يعرف انهما الثقتان وحسنه زرارة— (لابراهيم)—، عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له: كيف— رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال: نعم في ثيابه بدمائه، ولا يحنط ولا يغسل ويدفن كما هو ثم قال: دفن رسول الله صلى الله عليه وآله عمه حمزة في ثيابه بدمائه التي اصيب فيها ورداء النبي صلى الله عليه وآله برداء يقصر عن رجله فدعاه بادنخر (٣) فطرحه عليه وصلى عليه سبعين صلاة وكبر عليه سبعين تكبيرة (٤).

وحسنه اباان بن تغلب— (لابراهيم)— قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول:— الذي يقتل في سبيل الله يدفن بثيابه ولا يغسل الا ان يدركه المسلمون وبه رمل ثم يموت بعد، فانه يغسل ويكفن ويحنط، ان رسول الله صلى الله عليه وآله كفن حمزة في ثيابه ولم يغسله ولكنه صلى عليه (٥).

وفي سند الأولى منهما حماد المشترك، وفي الثانية ابن محبوب عن

(١) الوسائل باب ١٤ (الحكام الشهيد) الخ حديث ٧ من ابواب غسل الميت.

(٢) سننه هكذا، محمد بن محبوب، عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن مسكان، عن ابن مسكان، عن اباان بن تغلب الخ.

(٣) يكرر لهبره والنقاء مات معروف، عريض الأوراق طيب الرائحة، يسقف به البيوت، وبحرقه العدد بدل الحطب والصمغ، الواحدة اذخرة والهمزة زائفة (معجم البحر).

(٤) الوسائل باب ١٤ حديث ٨ من ابواب غسل الميت.

(٥) الوسائل باب ١٤ حديث ٩ من ابواب غسل الميت.

ابن سنان ولعله لا يضر، وفي بعض الاخبار (المقتول بين الصفتين لا يغسل) (١) وكذا الشهيد (٢) في الخبر الآخر، والثانية لاعموم لها، والا طلاق، ما يرفع، مع اشتمالها على طرح الأذخر وسبعين صلوة وتكبيرة ولا يقول بهما الاصحاب فيحتاج الى التأويل، وإن سلم عموم الاولى والثانية وسندهما، فتخصيصهما بما قاله الشهيد والمحقق غير واضح فينبغي العمل بعمومهما، ألا ان يقال: ان غيره مجمع عليه، وذلك غير معلوم.

وبالجملة الطاهران وجوب الأحكام وشمول الأدلة لما اخرجاهم مآلاتنا فيه فإخراجه بالاخبار المذكورة لا يخلو عن شيء، مع ان الطاهران الاكثر على خلافه والاحتياط أولى ان امكن.

واما قيد الأصحاب بالموت في المعركة، فكانه اجماعى مأخوذ من قولهم عليهم السلام (الا ان يكون به رmq) (٣) - (والا يدركه المسلمون وبه رmq) (٤) وليس بصريح في المطلوب، فكانهم فهموا بقرائن اخرى.

وايضاً قولهم: - الموت في المعركة - شامل لمن مات فيها ولو كان بعد ايام وكون ذلك مستقطاً، غير ظاهر الا ان يكون المراد حين بقاء المعركة وبالجملة وهو (٥) لا يخلو عن اجمال.

وظاهر الاخبار انه اذا ادركه المسلمون وبه رmq يغسل سواء مات في المعركة وغيرها، وتخصيصه بمن مات فيها كما يظهر من كلامهم محل التامل.

ثم ان المصنف في المنتهى نقل الاجماع على سقوط الاحكام عن الشهيد ونزع السلاح والحديد.

وكذا يفهم عدم النزاع في نزع ما هو ثوب في المعتاد.

(١) - نقل بالمعنى ونظ الحديث هكذا عن ابي خالد قال: اغسل كل الموتى، الفريق واكيل لسبع وكل شيء الا ما قتل بين الصعين، فان كان به رmq غسل والاغلا الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من ابواب غسل الميت.

(٢) - قل باب ١٤ حديث ١١، عن ابي مريم الأنصاري عن الصادق عليه السلام قال: الشهيد، اذا كان به رmq غسل.

(٣) - الوسائل باب ١٤ حديث ١ و ٣ و ٩ من ابواب غسل الميت.

(٤) - الوسائل باب ١٤ حديث ١١ من ابواب غسل الميت.

(٥) - هكذا في النسخ المحلية والمطبوعة، والظاهر زيادة التلو.

و صدر الميت كالميت في جميع احكامه، وذات العظم والسقط
لاربعة اشهر كذلك الا في الصلوة، والخالية تُلَف في خرقه وتدفن.
وكذا السقط لاقل من اربعة.

واما الجلود والفروفتل عن الشيخ عدم النزع الا الخفين، وعن المفيد نزع
السراويل والفرو والقلنسوة ايضاً الا مع اصابة الدم.

ويظهر عدم النزع مع عدم اصابتها الدم ببعض (١) الاخبار الغير
الصحيحة الصريحة وعموم الاخبار الماضية يفيد عدم النزع مطلقاً، والظاهر منها
هنا شمول الثوب للامور المذكورة وعدم صدق الثوب عرفاً لو سلم لا يدل على
عدمه، والاحتياط مشكل، والظاهر ان الاكثر على الترك خصوصاً مع وصول الدم،
بل لا يظهر المخالف وهو مؤيد به وان (٢) ما عليه، ثوب وان كان فرواً.

قوله: «(وصدر الميت كالميت الخ)» ليس الصدر موجوداً في الذي
رأته من الاخبار (٣) بل النصف الذي فيه القلب والعظام، فانهما موجودان في
صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن رجل يأكله
السبع او الطير وتبقى عظامه بغير لحم كيف يصنع به؟ قال: يغسل ويكفن
ويصلّى عليه ويدفن فاذا كان الميت نصفين صلى على النصف الذي فيه
القلب (قلب خ) (٤).

والموجود في حسنة محمد بن مسلم - لابراهيم - عدم الصلوة على اللحم
بلاعظم والصلوة على العظم بلالحم (٥).

والموجود في مرسله عبدالله بن الحسين صلى على النصف الذي فيه

(١) راجع الوسائل باب ١٤ حديث ١٠ من ابواب غسل الميت.

(٢) - يعنى كل ما عليه من الفرو وطلق عليه الثوب.

(٣) - بل هو موجود في خبر الفصل بن عثمان الاخير، عن الصادق ع ابيه عليهما السلام في رجل يقتل
فيوجد رأسه في فيله، ووسطه، وصدره، ويده والصلوة عليه - تل باب ٣٨ حديث ٩ من ابواب الصلاة على
الميت.

(٤) - تل باب ٣٨ حديث ٥ من ابواب الصلاة على الميت.

(٥) - عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا قتل قيل فلم يوجد اللحم بلاعظم لم يصل عليه فان وجد عظم
بلالحم صلى عليه - الوسائل باب ٣٨ حديث ٨ من ابواب الصلاة على الميت.

القلب (١).

وفي خبر اسحاق بن عمار ان امير المؤمنين عليه السلام وجد قطعاً من ميت فجمعه ثم صلى عليها، ثم دفنت (٢).
وفي رسالة اخرى الصلوة على العضو التام وعدمها على غيره (٣) وما رأيت غيرها.

فالذي يستفاد من الاول الذي هو معتبر، وجوب الغسل والكفن والصلوة والدفن في جميع عظام الميت وان لم يكن معها لحم وجوب الصلوة على النصف الذي فيه القلب، فالحنوط غير مذكوب فيحتمل عدم وجوبه مع وجود المحل (٤). ايضاً واما مع عدمه فينبغي الجزم بعدم وجوبه.
ثم انه يحتمل الاكتفاء لمسمى الغسل والكفن والدفن، للأصل، والصدق، واردة ما هو المقرر في الميت للعرف الشرعي.
ويمكن استفادة وجوب الغسل والكفن والدفن من الصلوة على ذي القلب، ولكن من دون وجوب التحنيط، والاكفان الثلاثة، والأصل عدم وجوب شيء.

والعمل بمثل هذه الاستفادة في ايجاب شيء لا يخلو عن اشكال الا ان يؤيد بغيره مثل فتوى الاصحاب وغيره.

وكأن اللحم في حسنة محمد عندهم محمول على غير ذي القلب والقلب معاً، والعظم على جميع العظام او الصدس اذ مات عرف قائلاً بوجوب الصلوة على اي عظم او عظم (عضو سنن) خاص غير مأمور، ولا اعتبار بغير الصحيحة والحسنة (٥) من الاخبار المتقدمة، لضعفه في غيرهما).

(واما) جعل حكم الصدر حكم الميت في جميع احكامه كما

(١) - تل باب ٢٨ حديث ١١ من ابواب الصلوة على الميت.

(٢) - تل باب ٣٨ حديث ٢ منها.

(٣) - حرر عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا وجد الرجل شيئاً كان وجد له عصواتم صلى عليه ودمى وان لم يوجد له عصواتم لم يصل عليه ودمى - الوسائل باب ٣٨ حديث ٩ من ابواب الصلوة على الميت.

(٤) - يعني مع وجود محاق الحنوط وهي مواضع الجود.

(٥) - الوسائل باب ٣٨ حديث ١٢ من ابواب الصلوة على الميت، لكن فيه، المقتول اذا قطع النح (بدل) الميت

هو الموجود في كلام الاصحاب (فما نعرف) مأخذه، وقال في الشرح: والموجود في النصوص انما هو وجوب الصلوة والاغسال والتكفين، بل في مرفوعة البزنطي في الميت اذا قطع اعضائه يصلى على العضو الذي فيه القلب (١).

وماريت شيئاً من ذلك، بل الذي رأيته في الاخبار هو الذي اشرت اليه ولعنهم اخذوا من (النصف الذي فيه القلب)، الذي وقع في الاخبار من جهة كونه قريباً من محل القلب او الاجماع، او خبر ما نعرفه (٢).

وكلامهم: (والقلب كالصدر) يدل على ان الصدر امره مقرر. ثم ان الظاهر ان مرادهم بقولهم: ان الصدر كالمت، وان القلب كالصدر بالنسبة الى اصل الصلوة والعسل والكنن والدفن في الجملة لا بجميع خصوصياته، اذ معلوم ان ايجاب جميع الأشياء للصدر والقلب غير معقول.

ثم ان الظاهر ان ليس هذا الحكم ثابتاً بغيرهما حتى للرأس لعدم الدليل، بل لدليل الأصل، ولما في الكافي بعد حسنة محمد: (وروى انه لا يصلى على الرأس اذا افرد من الجسد) (٣).

(ودليل) لا يسقط الميسور بالمعصية (٤)، وكونه جزءاً حين الاتصال يجب فيه الأحكام فكذا بعده (غير تام) ولكن يلزم ذلك على من استدل بوجوب القراح بدلاً عن الصدر والكافور عند تعذرهما، فافهم.

ومن اوجب غسل القطعة ذات العظم (فهذا) الخبر والعنوى على عدم غسل الرأس وعدم دليل واضح، والاصل (حجة) عليه.

قالوا: «(وكذا العظم فقط وكذا وجوب كفنها)» غير واضح (ونقل الاجماع) لو ثبت (فذاك) ويؤيده عدم وجود الخلاف، ووجوده في بعض

(١) يعنى صحيحة على بن جعفر وحسنه محمد بن مسلم المستدرك.

(٢) - قد عرفت اشتمال خبر الفصل من عثمان الاخير على لفظة (الصدر) ايضاً فلاحظ الوسائل باب ٣٨ حديث ٤ من ابواب الصلاة على الميت.

(٣) - الوسائل باب ٣٨ حديث ١٠ من ابواب الصلوة على الميت ولكن في ثلاث نسخ مطبوعة من الوسائل فيما رآه (بصلى) بدون لفظة (لا) ولكن في نسخة الكافي (لا يصلى) كما هنا وهو الصحيح.

(٤) - اواخر البراهين من رسائل الشيخ المحقق الانتصارى ره نقلاً من عوالي اللآلئ.

العبارات، ولادلالة في رواية علي بن جعفر المتقدمة، عليهما (١) لان الطاهر منها بقاء جميع عظام الميت او اكثرها وزوال اللحم، لاعظم واحد مع انه ليس فيها قيد اللحم، الا ان يقال بالطريق الاولى، وعدم وجوب الصلوة يدل على عدمهما ايضاً، نعم حسنة (٢) محمد المتقدمة، لها دلالة على وجوب الصلوة على العظم الخالي عن اللحم، فمعه بالطريق الاولى.

فادا قيل به يمكن استفادة وجوب الغسل والكفن ايضاً ولكن الظاهر انه لا يقول به احد فهي مأولة كما اشرنا اليه.

ثم انه ينبغي الاختصار على ما علم فيه الاجماع من حكم القطعة ذات العظم، والاجماع في الجزء المبان من الحي غير واضح فيترك، وكذا الاجماع في وجوب غسلها بالاغسال المعهودة— غير معلوم، ولو علم تعيين، وكذا الاكفان سيما اذا كانت محل واحد منها او اثنين، والاحتياط ان امكن جيد فاولوية الثلاثة غير ظاهرة.

ومنه يعلم (علم— خ ل) حكم التحنيط.

واما وجوبهما في السقط لاربعة اشهر فرواية زرارة (٣) تدل على وجوب الغسل ولا يحتاج الى مقطوعة احمد بن محمد عن ذكره الخ (٤) حتى يجاب بعدم ضرر القطع، ورواية زرعة عن سماعة (٥) تدل على وجوب الغسل واللمد والكفن اذا استوى خلقة.

ولاشك في عدم صحة سندهما (٦)، لوجود (عدة عن سهل بن زياد)،

(١) — يعني لادلالة لرواية علي بن جعفر على وجوب الغسل والكفن، تل باب ٣٨ حديث ٦ من ابواب الصلاة على الميت، (٢) — تل باب ٣٨

(٣) — عن ابي عبد الله عليه السلام قال: السقط اذا تم له اربعة اشهر غسل — تل باب ١٢ حديث ٤ من ابواب غسل الميت.

(٤) — قال: اذا تم اسقط اربعة اشهر غسل، فقال: اذا تم له ستة اشهر فهو تام وذلك ان الحسين بن علي عليهما السلام ولد وهو ابن ستة اشهر — تل باب ١٢ حديث ٣ من ابواب غسل الميت.

(٥) — عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سأله عن السقط اذا استوت حفته يجب عليه الغسل واللمد ولكن؟ قال: نعم كل ذلك يجب عليه اذا استوى — تل باب ١٢ حديث ٦ من ابواب غسل الميت.

(٦) — فان سند الاوى هكذا — محمد بن يعقوب عن عده من اصحابنا، عن سهل بن زياد، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن موسى عن زرارة — وسند الثانية على ما في الكافي هكذا — محمد بن يحيى عن احمد بن محمد، عن علي بن اسماعيل، عن عثمان بن عيسى، عن زرعة عن سماعة.

ويؤمر من وجب قتله بالاغتسال أولاً ثم لا يغسل.
و من مس ميتاً من الناس بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالغسل او
مس قطعة ذات عظم ابينت منه او من حتى وجب عليه الغسل، ولو نخلت من
عظم او كان الميت من غير الناس غسل يده خاصة

واشتراك البعض في الاولى، وكون (١) زرعة، وسماعة، وعثمان بن عيسى،
ومجهولية البعض في الثانية— وعدم دلالة الاولى الا على الغسل، ودلالة الثانية
على وجوب اللحد والكفن ولا يقول به احد على ما نعلم، فلو لا دليل غيرهما كان
الاستحباب حسناً للجمع بينهما وبين مكتابة محمد بن الفضيل (٢) (الى قوله)
فكتب الى: السقط يدفن بدمه في موضعه.

وان كان سند هذه ايضاً غير صحيح، وانها تدل على عدم اللف ايضاً وفي
كلام الاصحاب (يلف ويدفن)، وبالجمل، لعل الدليل غير هذه الاخبار التي
رأيناها والا لم يثبت المطلوب، فاعلمه عندهم دليل غيرهما من اجماع ونحوه.

والظاهر ان لاختلاف في عدم وجوب الصلوة على السقط والقطعة ذات
العظم.

وكذا في لق الخالية من العظم والسقط لاقل من اربعة اشهر ودفنها،
والرواية خالية عن اللف، بل مجرد الدفن مع عدم الصحة، فلو كان هناك اجماع
ونحوه، والا فالأصل واضح.

قوله: «(ويؤمر الخ)» كأن دليله الأجماع والأفليس له مستند واضح
عام (وقيل) الأمر هو الأمام عليه السلام اونائبه، وكذا منقوط الغسل عنه بعد
الأغتسال والقتل بسببه (بسبب— خ ل) الذي اغتسل له.

قوله: «(ومن مس ميتاً من الناس الخ)» دليل وجوب الغسل بعد البرد

(١) — ولو جرد هؤلاء في الثانية.

(٢) — قال كتب الى ابي جعفر عليه السلام — اسأله عن السقط كيف يصنع به؟ فكتب الخ — الوسائل باب

١٢ حديث ٥ من ابواب غسل الميت.

وقبل الغسل روايات صحيحة (١) فلا ينبغي نفيه، وكأن السيد (٢) لما نظر الى ان الخبر الواحد عنده ليس بحجة وما وصل الى حد التواتر ولا اجماع، فقال به. وكذا دليل سقوطه بعد الغسل وعدم وجوبه قبل البرد، بل عدم نجاسة شيء بمسه ايضاً.

اما بعد الغسل فظاهر واما قبله وقبل البرد، فلاصل، وعدم تحقق الموجب لان الظاهر ان الميت انما ينجس بعد البرد والا لما كان وجوب الغسل على الماس موقوفاً عليه، اذلا معنى للفرق بين العالين بالنجاسة ووجوب الغسل في احديهما والنجاسة فقط في الاخرى، ولانه مع الحرارة قريب الى الحياة، بل غالباً لا يتحقق الموت حينئذ فكأن ذلك مراد الشهيد رحمه الله بقوله (انما يقطع بالموت بعد البرد).

ويدل عليه ما روى في الصحيحة، عن اسماعيل بن ابي زياد (الثقة)، عن ابي عبد الله (ع) تقبيله صلى الله عليه وآله عثمان بن مظعون قبل الغسل (٣) - وحمله الشيخ على انه قبل البرد (٤).

وصحيحة اسماعيل بن جابر (٥) صريحة في ان تقبيله عليه السلام كان قبل البرد والغسل حيث قال عليه السلام: (اما بحرارته فلا بأس انما اذا برد). ومكاتبة محمد بن الحسن الصحيحة: هل يجب غسل اليد فوق (ع): اذا اصاب يدك جسد الميت قبل ان يغسل فقد يجب عليك الغسل (٦) - تدل على

(١) - راجع الوسائل باب ٦ و٣ من ابواب غسل الميت.
(٢) - يعنى السيد المرتضى رحمه الله تعالى لوجوب غسل الميت على عاتقه اليه من موضع من الخلاف حيث قال: الغسل من غسل الميت واجب عند اكثر اصحابنا، وعند بعضهم انه مستحب وهو احب الى المرتضى قدس روحه تعالى.

(٣) - قال: ان رسول الله صلى الله عليه وآله قبل عثمان بن مظعون بعد موته. الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب غسل الميت.

(٤) - او بعد الغسل كما في الوسائل ناسباً الى الشيخ.
(٥) - قال: حدثت على ابي عبد الله (ع) حين مات ابنه اسماعيل الامر صعل بعله وهو ميت فقلت حملت فذاك ليس لايمى ان يمس الميت بعد ما يموت ومن منه عليه الغسل؟ فقال: اما بحرارته فلا بأس، انما اذا برد. الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب غسل الميت.

(٦) - من الحديث هكذا - كتب اليه رجل اسأله بده (يه ح ل) لو بده ثوب الميت الذي يلي جلده من

عدم وجوب غسل اليد من دون وجوب الغسل فافهم.
فلا يرد ما أورده الشارح (١) على الشهيد فتأمل.

ولا يدل على التنجيس ووجوب غسل الملاقى مارواه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام (في حديث) قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه جسد الميت قال: يغسل ما أصاب ثوبك منه (٢).

لعدم صريح الأمر، والبرودة، وإيضاً يمكن أنه عليه السلام علم المقصود وهو البرد أو بين له في غير هذا الموضع.

وترك التفصيل هنا لذلك، فترك التفصيل لا يدل على عموم الحكم، على أن السند (٣) غير صحيح لوجود إبراهيم بن هاشم واشتراك حماد عن الحلبي، مع أن الخطاب (٤) غير مناسب وإن كان أمثالها لا يضر في غير هذا الموضع، وكذا رواية إبراهيم بن ميمون (وفي الشرح (ميمون بن إبراهيم) (٥) والظاهر العكس، كما في التهذيب لوجوده في الخبر). (عن أبي عبد الله) في الرجل يقع ثوبه على جسد الميت قال: إن كان غسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه وإن كان لم يغسل فاعسل ما أصاب ثوبك منه (٦).

أن يغسل كل شيء عليه غسل يديه أو يديه فوق الخ الوسائل - باب ١ حديث ٥ من أبواب غسل الميت.
(١) - فإنه بعد نقل دعوى الذكري بأننا قطع بالموت بعد البرد قال: ما هذا العظم: وفيه نظر لمع عدم لقطع قبله، وإلا لما جاز دفنه قبل البرد ولم يغسل به أحد خصوصاً صاحب الطاعون، وقد أطلقوا القول باستحباب التعميم مع ظهور علامات الموت وهي لا تنوب على البرد مع أن الموت ليرتفع القطع به على البرد لما كان قيد البرد فائدة بعد ذكر الموت ويمنع التلازم بين إحاسته ووجوب الغسل، لأن النجاسة عنها اشارة على الموت، ولعل على البرد، وكل حديث دل على التحصيل بالبرد وعدمه دل على صدق الموت قبل البرد (روى الحنان ص ١١٣)

(٢) - الوسائل باب ٣٤ حديث ٢ من أبواب التحللات وفيه يغسل ما أصاب الثوب.

(٣) - سندها في النكاح هكذا: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي.

(٤) - هذا الإيراد بناء على كون لفظ الحديث (ما أصاب ثوبك منه)، وإما بناء على كونه (ما أصاب الثوب منه) فلا يرد هذا الإيراد.

(٥) - هي السخة التي عندنا عن الشرح (روى الجليل) إبراهيم بن ميمون كما في التهذيب.

(٦) - قل باب ٣٤ حديث ١ من أبواب التحللات وفيه بعد قوله: (منه) يعني إذا برد كما في الكافي نعم في التهذيب ليس فيه هذا التعبير.

فان سندها ضعيف، لعدة، عن سهل بن زياد (١) وعدم معلومية ابراهيم في الكافي، وفي التهذيب صحيح الى (ابراهيم بن ميمون) وهو مجهول، وبالجمله (لاستدلال) بامثالهما في اثبات النجاسة وايجاب غسل الملاقى مع اليوسة والحرارة مع وقوع كل شئ طاهر حتى يعلم انه قذر، والاصل (لا يخلو) عن اشكال فيمكن حملهما على الاستحباب بل بعد البرد او مطلقا مع اليوسة، والاحتياط لا يترك.

كما يحمل بعض ما يدل على الغسل بعد الغسل ايضاً على استحباب ذلك كما حمل عليه الشيخ في التهذيب، مثل مفهوم ما في حصة حريز عن ابي عبدالله عليه السلام (٢) (الى قوله): قلت فمن ادخله القبر؟ قال: لا غسل عليه انما يمسن الثوب (التياب - خ ل).

ومثله رواية عبدالله بن سنان (٣).

ومنطوق رواية عمار الساباطي عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يغتسل الذي غسل الميت وكل من مس ميتاً فعليه الغسل وان كان الميت قد غسل (٤). ثم انه لا شك في عدم ادراج من غتل بغير الخليطين مع التذرع فيمن لم يغسل فليس ماشاً ماشاً قبل الغسل لانه غتل غسلاً شرعياً واجباً وقد سبق، نعم المتيمم يندرج فيه، فما لم يثبت للتيمم جميع احكام الغسل لا يخرج وقدم ايضاً.

ثم الظاهر ان مس العضو التام الغسل لا يوجب الغسل للاصل وعدم شمول ادلة الوجوب له، لظهور العلة وامكان اخراجه من قبل الغسل فان الممسوس قد تم غسله فتأمل.

(١) نعم، لكن له سند آخر في الكافي اورده في (باب الكلب يصب الثوب والحد وغيره) هكذا، محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد عن ابي محبوب، عن ابي رثاب، عن ابراهيم بن ميمون.

(٢) قال: من غسل ميتاً فليغسل، وان مسه مادام حاراً فلا غسل عليه، واذا برد ثم مسه فليغسل قلت يح الوسائل باب ١ حديث ١٤ من ابواب غسل الميت.

(٣) راسع الوسائل باب ٤ حديث ٤ منها.

(٤) - الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب غسل الميت.

وأما وجوب الغسل بمس القطعة الخ فما وجدت عليه دليلاً الامارواه
الشيخ في التهذيب (١)، عن ليوب بن نوح، عن بعض اصحابنا، عن ابي عبدالله
عليه السلام قال: اذا قطع من الرجل قطعة فهو ميتة فاذا مسه انسان فكل ما كان
فيه عظم فقد وجب على من يمسّه (مسوخ لكا) الغسل فان لم يكن فيه عظم
فلا غسل عليه (٢).

وهي مرسله كما ترى، والعمدة فيه الاجماع.

وقد نقل في الشرح عن الشيخ ذلك فيما اذا أبيئت من ميت، وظاهر
الرواية اعم، وما ادعى الاجماع في غيره فلا يتم الحكم في الحي، للاصل وعدم
الدليل.

والظاهران هذه القطعة لا تسمى ميتاً حتى تدخل تحت ادلة وجوب
الغسل على من مس ميتاً او غطله وان امكن صدقه عليها لغة وهو ظاهر.
ولما لم يكن على العظم المجرد رواية ظاهرة ولا ادعى عليه الاجماع،
فلا يتم الحكم فيه ايضاً.

والظاهران مس العظم المجرد المتصل بالميت موجب للغسل لظهور
صدق مس الميت بمس جره منه وهو ظاهر.
وايضاً ليس شعره كذلك، وظفروه محل التامل، والظاهرانه موجب له مع
عدم الطول المفرط، ومعه قاتل.

وكذا في مس سنه حال الاتصال، واما حال الانفصال، فالظاهرانه
لا يحكم له مثل الشعر، والاصل يقتضي عدم حتى يتحقق القاتل، فتأمل فيه.
والظاهران المعبر في وجوب الغسل على اللامس ايضاً، الصدق
فلا يجب لومته بشعره، وفي السن والظفر تامل، والاصل ظاهر، وكذا الاحتياط.
ثم اعلم انه على تقدير تعميم الحكم بوجوب الغسل، والغسل بمس
القطعة المبانة من الحي والميت مع الرطوبة واليبوسة وارادة الأعم من الرواية

(١) - ورواه الكشي ايضاً في باب ١ كيل السع والطير الخ حديث ٤ من كتاب العائز.

(٢) - لوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب غسل المس.

(لا يكون) المراد الا قطعة ظاهرة معتمدة (١) لا مثل سن عليه لحم قما، ولا لحم مع عظم قما، اذا المتبادر من الرواية غير ذلك، والاصل يقتضى العدم.

ثم على تقدير العموم ينبغي استثناء ما ينفصل من جلد الإنسان من مثل شفته وظهر اتملة رجله و يديه، للزوم الحرج والضيق اذا حكم بنجاسته كما يلوح من بعض العبارات، وبالجمللة الأصل دليل قوى خصوصاً فى الطهارة، ومع الحرج وعدم الدليل ايضاً فانه لا دليل صريحاً فى نجاسة الميت من الآدمى، فكيف فى مثل هذه الاشياء، بل انما الدليل على وجوب غسله وغسل الماس له، فقد يكون ذلك تعبداً ونجاسته حكمية لا تتعدى الى غيره، فالظاهر ان امثال هذه طاهرة او معفو عنها بحيث لا فرق بينه وبينها كما قال فى المنتهى (٢) بالعفو من مثل جلود البثور.

ومتما يدل على الطهارة، الاصل مع عدم ما يصلح للانخراج عنه وعدم انفكاك الناس عنه غالباً سيما فى السفر، وظاهر بالنسبة الى مثل النهار عدم امكان الاحتراز عما ينفصل عن بدن الانسان من جلده وقشره. وايضاً قد علم من قبل حال القطعة الخالية من العظم من جهة عدم ايجاب الغسل، وهو اتفاق على الظاهر.

واما وجوب غسل اليده فالاصل يتفيه، والادلة قد مضت، والاستحباب غير بعيد، وكذا فى غير الآدمى ايضاً مع النفس السائلة. ويدل عليه (٣) ايضاً خبر على بن جعفر (كأنه صحيح) عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصلح له الصلوة فيه قبل ان يفسله؟ قال: ليس عليه غسل وليصل فيه ولا بأس (٤). وايضاً مقطوعة عبدالرحمن، عن ابي عبدالله عليه السلام قال سألت هل

(١) - هكذا فى النسخ كلها والظاهر (ممتدة).

(٢) - قال فى المنتهى ص ١٦٦: الا حرج طهارة ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء لصغره مثل البثور والثالول وغيرهما لعدم امكان التحرز عنها فكان عسراً للمشقة انتهى.

(٣) - من قوله ر: ويدل عليه (الى قوله: على الاستحباب للجميع) ليس فى النسخة المطبوعة وانما هو موجود فى النسخ المخطوطة وهى اربع نسخ.

(٤) - تل باب ٢٦ حديث ٥ من ابواب التحللات.

النظر الرابع فى اسباب التيمم وكيفية

يجب التيمم لما يجب له الطهارتان، وانما يجب عند فقد الماء او تعذر استعماله للمرض او البرد او الشين، او خوف العطش، او اللص، او السبع، او صياح المال، او عدم الآلة، او عدم الثمن ولو وجدته وخاف الضرر بدفعه جاز التيمم، ولو وجدته بثمن لا يضره فى الحال، وجب الشراء وان زاد عن ثمن المثل على اشكال، وكذا الآلة، ولو فقدته وجب الطلب غلوة سهم فى الخزنة من كل جانب و سهمين فى السهلة،

يجوز (يحل - خ ل) ان تمس الثعلب والارنب اوشيتاً من السباع حياً اوميتاً؟ قال: لا يضره، ولكن يغسل يده (١) بحمل (ينسل) على الاستحباب للجمع.

هذا كله مع عدم الرطوبة ومعها ينبغى الوجوب فى الكل لانه ميت وهو نجس على الظاهر، والظاهر عدم الخلاف فى الحيوان مع النفس السائلة، بل فى الانسان ايضاً فتأمل.

وايضاً فى رواية القطعة، دلالة ما على عدم وجوب الغسل مطلقاً كما فى عدم ايجاب غسل الثياب التى على الميت دلالة عليه حيث ما بين فى الروايات وكلامهم.

النظر الرابع فى اسباب التيمم وكيفية

قوله: «(ويجب التيمم لما يجب له الطهارتان)» ظاهر هذه العبارة وجوب التيمم لدخول المسجدين ايضاً وذلك غير بعيد كالغسل كما مر، وقد خص الوجوب فيما تقدم بالصلوة والطواف.

قوله: «(وانما يجب الخ)» لاشك فى وجوب التيمم عند تعذر استعماله الماء لفقده او للمرض الذى يضر استعماله ضرراً مبيناً حيث يقال عرفاً انه

(١) - الوسائل باب ٣٤ حديث ٣ من ابواب التحاسنات، لكن سنده هكنا محمد بن يعقوب، عن على بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يوسف بن موسى اصحابه عن ففى عبدالله عليه السلام قال سأله الخ.

ضرر للآية (١) والاختبار والاجماع والخرج والمرض الواقع في الآية وإن لم يكن مقيداً، لكن أصحابنا قيدوه به كما في الإفطار لأن الطاهراته المراد، أذمع عدم الضرر لافرق بينه وبين عدمه، وفي الأخبار أيضاً إشارة إليه (٢).

ولا يبعد الحاق المرض المتوقع الحصول به، للمعنى، وعدم الفرق بين مرض كل البدن أو بعضه لذلك وقروحه وجروحه للأخبار الصحيحة فيها وعدم الجبيرة إلا مع حصول موجبها وقدر البحث، والطاهر عدم دخول الوجع اليسير كوجع الصرس والرأس، بل الكثير أيضاً وشدة المشقة للبرد والحر، لفسله عليه السلام في الليلة الباردة مع شدة الوجع (٣)، ولعدم صدق المرض، ولدلالة أخبار كثيرة صحيحة عليه، بل على أعظم منه، مثل صحيحة سليمان بن خالد وغيره (٤) (فتخوف أن هو اغتسل أن يصيبه عنت من الغسل كيف، يصنع؟ قال: يغتسل وإن أصابه ما أصابه— وأمثالها كثيرة صحيحة).

ولافرق بين تعدد أحداث (أصابة—خ ل) السبب أولاً على الظاهر، وتضمن الأخبار الواردة في العمد وإن أصابه ما أصاب (٥) على حصول الضرر وشدة الألم الحاصل بالفعل لا المرض المعقب، للجمع بينهما وبين معنى الآية (٦)— وسائر الأخبار ونفي الحرج والضيق بالمقد والنقل وجوب حفظ النفس وصحتها على ما يفهم، ولتجويزهم التيمم للمعش المتوقع للحيوان، ولحفظ المال، بل مال الغير. وأما الشين فهو أيضاً أن وصل إلى أن يسمى مرضاً ويحصل به الضرر الغير المتحمل كما قد يقع في بعض البلدان بالنسبة إلى بعض الأبدان، فهو ملحق بالمرض ومشارك معه في دليله والافيشكل الحكم به وبأنه مرض مطلقاً كما قاله

(١)—مائة ٥

(٢)— لعل المراد هي الأخبار التي عبرت بالخوف على نفسه من استعمال الماء فراجع الوسائل باب ٥ من أبواب التيمم.

(٣)— راجع تل باب ١٧ من أبواب التيمم.

(٤)— يعنى بالغير أبابصير، وعبدالله بن سليمان جميعاً، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل كان في أرض بارقة، تخوف أن هو اغتسل الخ الوسائل باب ١٧ من أبواب التيمم حديث ٣.

(٥)— لاحظ الوسائل باب ١٧ من أبواب التيمم.

(٦)— يعنى قوله تعالى: وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحدكم من الماء ولم يجدوا ماء فيمسوا صعيداً طيباً الآية— المائة ٥.

في الشرح.

ولهذا قيده المصنف في المنتهى حيث قال: لا فرق في الخوف بين خوف التلف أو زيادة المرض أو بطله أو الشين الفاحش أو الالم الذي لا يحتمله، وهو على الإطلاق مذهب أكثر علمائنا وقال الشيخ رحمه الله: ان كان الخائف قد نعد الجنابة وجب عليه الغسل وان لحقه برد الا ان يبلغ حداً يخاف على نفسه التلف (انتهى).

والظاهر ان خروج الوقت باستعمال الماء موجب للتيمم لانه احد الظهورين والصلوة في الوقت مطلوب شرعاً ولولا ذلك للزم وجوب السعي بالوصول الى الماء وان علم خروج الوقت به، فتأمل.

والظاهر ايضاً انه لو تمكن من ازالة الضرر بالاسفان ونحوه او تحصيل الماء بوجه ولو باتهاب ثمنه وكسبه، يجب ولا يجوز التيمم لصدق الوجدان مع عدم الضرر، وهو مذهب المصنف في المنتهى.

واما خوف اللص والسبع فان كان على النفس فهو موجب ولا يبعد كونه كذلك اذا كان على بضع، واما اذا كان على مال لا يصرفوته كثيراً وفاحشاً ولو بحيوان فمشكل لعدم الدليل والروايتان ليستا (١) ظاهرتين فيهما، بل ظاهرتان في النفس فقط.

ومنه يعلم حال ضياع المال، ووجوب الشراء باضعاف الثمن مشعر بعدم كونه موجباً فتأمل، نعم لو كان لهم دليل غيرهما (٢)، مثل اجماع كما يشعر به كلامه في المنتهى فهو متبع والا فلا.

واما العطش له، اولرفيقه المحترم الموجب للهلاك، فظاهر انه موجب

(١) — احدهما رواية داود الرقي قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: اكون في السفر فحضر لصوبة وليس معي ماء ويقال ان الماء قريب ماء فاطلب الماء وانا في وقت يسيراً وشمالاً؟ قال لا تعذب الماء ولكن تيمم فاني احدث عيبك التخلّف عن اصحابك فصل ما كلك السبع.

(والاخرى) رواية يعقوب بن سالم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين او نحو ذلك قال: لا آمره ان يقرّر بينهما فيرعى له لكن اوسع — الوسائل باب ٢ حديث ١ و ٢ من ابواب التيمم.

(٢) — يعني غير الروايتين المذكورتين.

للتيمم، ولا يبعد فى الحيوان كذلك على ما قالوا، وفيه تأمل، وكذا خوفه المتوقع أيضاً.

ووجهه فى النفس ظاهر وعليها اجبار ايضاً مثل صحيحة ابن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: فى رجل اصابته جنابة فى السفر وليس معه الاماء قليل ويخاف ان هو اغتسل ان يعطش؟ قال: ان خاف عطشا فلا يهرق منه قطرة، ولتيمم بالصعيد: ان الصعيد احب الى (١).

وقال فى المنتهى: وحرمة البهائم كحرمة ماله— ولو كان مجرد هذا فقد عرفت حال المال، ويمكن ان يقال: ان فوت نفس محترمة، مثل الآدمى، فيقدم على الطهارة، وفيه تأمل.

واما عدم الآلة فمعلوم عدم الفرق بينه وبين فقد الماء، بل هو فقد الماء والظاهر عدم الفرق فى وجوب التحصيل بين الآلة و (بين الماء) وقدر، وكذا بيع الماء لحفظ النفس بشمه للاكل والركوب وغيرهما.

وبالجملة (لو امكن) تحصيل الماء بوجه قايما لم يصل الى ارتكاب محرم او اجحاف يكون شنيعاً عرفاً وعقلاً وشرعاً، او مستلزماً لضرر لا يتحمل مثله وبالحقيقة هذه قد ترجع الى المحرم بنوع من الاعتبار (ينبغى) ايجابه، والا فلا. واما وجوب الطلب على الوجه المشهور فليس عليه دليل والاصل يقتضى العدم، والاجماع غير ظاهر، وما نقل فيه من الخبر ليس بصحيح ولا صريح.

وهو خبر التوفلى عن السكونى عن جعفر عن ابيه عن ابي عليهم السلام انه قال: يطلب الماء فى السفر ان كانت الحزونة فغلوة، وان كانت سهولة ففتوتين لا يطلب اكثر من ذلك (٢).

ويعارض (٣) بما فى رواية على بن سالم عن ابي عبدالله عليه السلام قال: فى حديث لا تطلب الماء يمينا ولا شمالاً (٤) وهذه اوضح دلالة وسنداً وان كان

(١) — انوسائل باب ٢٥ حديث ١ من ابواب التيمم.

(٢) — تل باب ١ حديث ٢ من ابواب التيمم.

(٣) — عطف على قوله فغلوة: ليس بصحيح ولا صريح يمسى انه مصافاً الى عدم الصحة والصراحة معارض بحير على بن سالم.

(٤) — تل باب ٢ حديث ٣ من ابواب التيمم، وذبله: ولا فى بئران وجدته على الطريق فتوضاً منه وان لم تحده

ولو وجد ماء لا يكفيه للطهارة تيمم، ولو وجد ماء يكفيه لأزالة النجاسة خاصة أزالها وتيمم.

على بن سالم مجهولاً، الاستحباب طريق الجمع، نعم الاحتياط يقتضى الطلب. (واما) وجوب التيمم مع وجود ماء لا يكفى للطهارة (فظاهر) ولعله اشار الى خلاف العامة.

وكذا تقديم ازالة النجاسة التى هى شرط لصحة العبادة على استعمال الماء فى الطهارتين.

ثم اعلم انه فى جميع هذه الصور التى وجب التيمم ولم تجز الطهارة المائية، لوخالف وتطهر بالماء اثم ولم تصح طهارته، بل تبطل لان النهى فى البعض موجود صريحاً (١) وفى الباقي ضمناً، لان الأمر بالشئ يستلزم النهى عن ضده الخاص وهو المحقق فى الاصول كما حققها المصنف قدس الله روحه، ولا معنى لأستلزامه لضده العام من دون استلزامه للخاص وهو ظاهر، وكثيراً مايعترف به المنكر وسيجئ تحقيقه فى الجملة وقد اشرت فى تعليقات القواعد.

والعجب من المتأخرين، مثل (٢) الشيخ على والشيخ زين الدين رحمهما الله، مع تحقيقهم، يعترضون على العلامة ويردّون مذهبه فى المسائل المبنية عليه، ويقولون بمثله كما يظهر لك بالتبع— مثل بطلان الصلوة بترك ردّ السلام مع الاشتغال بالقراءة وغير ذلك.

ونشير هنا الى وجه الاستلزام مجملأ— انه اذا نهى الأمر عن كلى فيكون جميع افراده منهياً ضمناً، فانه لا يمكن النهى عنه بحيث يخرج المنهى عن العهدة مع تجويز جميع الأفراد له، فان تركه حينئذ صار واجباً، ولا يمكن الا بترك الجميع، وقد صرح وسلم هؤلاء: ان ما يتوقف عليه الواجب واجب، ومصرح ايضاً ان نهى المهية مستلزم لنهى جميع الافراد، الا ترى ان وجود الماهية يستلزم وجود

فامس.

(١)— راجع الوسائل باب ٥ من ابواب التيمم.

(٢)— انظر ارادة الشيخ على بن عبد العالى الكركى صاحب جامع المقاصد والشهد الثانى قدس روحهما

فردمّا لا اقل ضمناً لمأمراً.

وبالجملة عندى ان هذه المسئلة فى غاية الوضوح وحقيقتها هى الاصول
ايضاً مستفادة من كلامه رحمه الله وان نازع فيه بعض الأصوليين ممن لا تحقيق
له.

واما كلام الشارح (١) على هذا التحقيق فلا يحتاج. بعد هذا الى ما فيه.
(واما قوله) بعد ردّ كون الطهارة المائية منهية وباطلة: وعلى كل حال،
فالوجه عدم الاجزاء لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه فلم يتحقق الاجزاء كما
تحقق فى الاصول.

(فيه تأمل واضح) لانه وان لم يوجد المأمور به فقد وجد اقوى منه جائزاً
بل صحيحاً لانه طهارة مائية غير محرمة، بل مابقى التيمم مأموراً به فانه صار منهياً عنه
بعد ذلك لكونه مشروطاً بعدم امكان استعمال الماء شرعاً وقد استعمل، وهو امر
ظاهر، ولعمد يقول بعدم جواز الطهارة المائية لدليل آخر غير الامر بالتيمم ولكن يتم
حينئذ المدعى، ولا يحتاج الى ما ذكره من الدليل وهو قوله: (لعدم الاتيان
بالمأمور به الخ) فتأمل.

على ان لفظة (وجهه) غير مناسب وانه لا يحتاج الى التحقيق فى الاصول
فانه ما فعل المأمور به، فبقى فى العهدة (بل ما حقق فيه، اذ المحقق فيه ان الامر
للاجزاء لا ان الاجزاء الا به)، بل ما ينبغي الاجزاء فتأمل، نعم (استقرب)
المصنف رحمه الله الذى نقل عنه فى التذكرة (ليس) بعيد حيث قال: واستقرب
المصنف فى التذكرة الاجزاء ان جوز وجود المزيل فى الوقت والا فلا

(١) — قال فى الروص ص ١١٩ ولو سأل وتظهر اساءة، وفى صحتها نظره من الطهارة بماء مملوك مباح
فيصح، ومن انتهى عن انطهارة اللزوم من الأمر باستعمال الماء فى إزالة الحاسة، اذا لأمراً بالشئ يستلزم
لنهي عن صده، والنهي هو العبارة يدل على الفساد، وفى توجيهه من العائنين نظره، اما الاول فلمنع كلية
لكبرى المطرية لانها محل النزاع ولا تنقاصها من تطهر بما ذكر مع يقين الصرر لمرص وصحة، واما لثانى
فلما تحقق فى الاصول من ان الأمر بالشئ انما يستلزم النهي عن صده العام وهو مطلق الترك لا الاصدار
لخاصة فلا يتم لدليل.

ولا يصح الا بالارض كالتراب، وارض النورة، والجص، وتراب
القبر، والمستعمل، ولا يصح بالمعادن والرماد والأشنان، والدقيق والمغصوب

قوله: «(ولا يصح إلح)» عدم جواز التيمم الا بالارض اختياراً ممّا
لا نزاع فيه عندنا لانه امر شرعى موقوف على الشرع، وما ورد الا بالصعيد، وهو وجه
الارض مطلقاً عند اكثر الاصحاب (وقيل): التراب ومرجعه اللغة وكأن كلاهما
موجودين فيها، ولعل الاعم اولى، للجمع بين قولهم: (وللاخبار الصحيحة) في
بيان التيمم (١) حيث انها خالية عن بيان التراب، بل المذكور فيها الارض فقط،
ولو كان المراد بالصعيد الذى هو المتيمم به، التراب الخاص والتاعم فقط—
لما حسن الاكتفاء بالارض فيها، ولو قوعه فى ارض المدينة مع ان الغالب فيها،
الرمل والحجارة.

ولما فى صحيحة ابن سنان عنه عليه السلام: فليمسح من الارض وليصل
(٢) نعم التراب أحوط ان وجد.

فحينئذ لا ينفى النزاع فى جوازه بارض النورة والجص قبل الاحراق،
وكذا الحجر والمدن والرمل.

(واما بعد الاحراق) فان خرج عن اسم الارض فلا يجوز، والآ جاز بعده
ايضاً مع ان الأصحاب يقتضى بقاء الجواز وان خرج عن اسم الارض، على انه
قد حوز التيمم بها، وما علم ان للتسمية دخلاً فى الجواز فما دام الحقيقة باقية
فالحكم باق، وتبدل الحقيقة غير ظاهر، والأصل بقائها.

فكان الى هذا نظر السيد حيث جوز بعده ايضاً على ما نقل عنه، والعدم
اولى.

وكذا فى تراب القبر لعدم المانع حتى يتحقق من نجاسة وغيرها.
وكذا المستعمل.

واما عدم الجواز بالمعادن فكأنه لعدم صدق الارض عليها وعدم ثبوت
حقيقتها فيها.

(١) — راجع الوسائل باب ١٩ من أبواب التيمم.

(٢) — قل باب ١٤ حديث ٧ من أبواب التيمم.

والنجس، و يجوز بالوَحْل مع عدم التراب.

وبالحجر معه و يكره بالسبحة والرمل، ولو فقدته تيمم بغبار ثوبه ولد سرجه وعرف دابته.

واللباس، بل كل شئ خصوصاً اذا كانت ممن تضمنته الآية، هذا مفهومي.

واما عدم الاجزاء بالنجس فاشتراط الطهارة في الآية (١) وغيرها، يدل عليه فان النجس ماورد به الشرع.

واما جوازه بالوَحْل الذي يكون اصله ارضاً وانه لايجوز الا مع عدمها ولو بتجفيفه، بل مع عدم امكانه بالغبار على الثوب ونحوه ايضاً فكل ذلك للاخبار (٢) مع عدم ظهور الخلاف وعدم صدق الارض فتأمل.

واما الجواز بالحجر بانواعه مع وجود التراب فلصدق الصعيد عليه، اذ هو الارض كما مر.

وكذا الخرف فان الظاهر عدم خروجه عن اسم الارض بالطبخ ولو خرج لقليل ما قلناه سابقاً (٣)، ولهذا جوز المحقق المانع من التيمم السجود عليه فانه لو خرج لم يجوز ذلك لانه على تقدير جوازه انما يكون جائزاً لكونه ارضاً لا غير (وان كان باب السجود اوسع لانه يجوز على غير الارض وعلى الحجر بالاتفاق فينبغي جريان الخلاف منه، ومن ان الجنيد في السجود وان كان السجود اوسع لماس، لان العلة هو الخروج عن اسم الارض وهو مستلزم للمنع فيهما مع الوسعة في السجود، لما يتنا، فعدم خلافهما فيه يدل على كمال ضعف منع التيمم به، فافهم واما كراهة التيمم بالارض السبحة فكانه للرواية (٤)، وللخروج عن خلاف ابن

(١) - هي قوله تعالى. فَتَتَشَوَّطُ صَبِيحاً طَيِّباً واما غير الآية فمثل مراده هذه الاخبار الواردة في ان لترات او الصعيد لحد ظهور من وهونهم عليهم السلام صعيد طيب وماء طهور وامثال ذلك بصيغة ان يحسن لا يهين ان يكون مطهراً كما في روض الجنان والله المالم.

(٢) - لاحظ التوابع باب ٩ من ابواب التيمم.

(٣) - من قوله تعالى: طَيِّباً مع ان الاصحاب تقتضي مراجع.

(٤) - قال في الحدائق: واما ما ذكره من الكراهة (يعني كراهة التيمم بالارض لسبحة والرمل) فم اتفق له على دليل وربما كان الوجه فيها التخصي من احتمال خروجهما (الارض السبحة والرمل) تلك العروة المكتوبة عن حقيقة الارضية لو الخروج انتهى.

والا ولي تاخيرها الى آخر وقت الصلوة الا لعارض لا يرجى زواله.

الجنيد وان ضحك، وكذا الرمل.

واما التيمم بالامور المذكورة (١) مع فقد جميع ما يجوز به التيمم احتياراً مع التخيير فيها، فكانه للتخير (٢).

ويسفي اختيار اكثرها غباراً ويتعين لو كان بحيث يمكن الاخذ منه وجمعه بحيث يستر مآتحتة.

واعلم ان الذي افهمه هو جواز التيمم في اول الوقت، ويدل عليه عموم آية التيمم (٣)، والوقت (٤)، وكذا اخبارهما العامة، وان اول الوقت الفصل (٥) او يتمين، وقولهم عليهم السلام انما هو الماء والصعيد، وانه احد الطهورين في الصحيح، وفي الصحيح انه بمنزلة الماء ويكفيك عشرين، ورب الماء ورب الصعيد واحد (٦).

والاخبار الصحيحة الصريحة بحيث لا تقبل التأويل الاعلى وجه بعيد في عدم الاعادة لمن صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت مثل صحيحة زرارة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: فان اصاب الماء وقد صلى بتيمم، وهو في وقت؟ قال: تمت صلوته ولا اعادة عليه (٧).

وصحيحته عنه عليه السلام ايضاً (الى قوله) فان اصاب الماء وقد دخل في الصلوة قال: فليصرف وليتوضأ (فليتوضأ-يب) ما لم يركع، فان كان قد ركع فليمض في صلوته فان التيمم احد الطهورين (٨) ومعلوم ان المراد مع سعة الوقت، اذ الظاهر انه مع ضيقه لا يحتاج الى التفصيل كيف وقد قلنا انه يتيمم لضيق

(١) - غبار التوب، وانبلد، وعرف الدابة. من خلاف ابن الجنيد في البيعة انتهى

(٢) - لوسائل باب ٩ من ابواب التيمم.

(٣) - قوله تعالى: وَإِذْ كُنْتُمْ مَرْضًى يَوْغَىٰ شِعْرِ (الى قوله تعالى) فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا - المائدة - ٥.

(٤) - قوله تعالى اَقِمُّوا الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّيْءِ إِلَىٰ عَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ. اِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا -

الاسرى - ٧٨.

(٥) - راجع باب ١ و ٣ من ابواب المواقيت من كتاب الصلوة من الوسائل.

(٦) - اكثر هذه لأخبار منقولة في الوسائل باب ١٤ - ٢١ - ٢٣ من ابواب التيمم.

(٧) - الوسائل باب ١٤ حديث ٩ من ابواب التيمم.

(٨) - الوسائل باب ٢١ حديث ١ من ابواب التيمم.

لوقت وامثالها كثيرة.

والاخبار الصحيحة هي جواز صلاة الليل والنهار بتيمم واحد مثل ما في صدر هذه الصحيحة قال: قلت لابي جعفر عليه السلام يصلي الرجل بتيمم واحد صلاة الليل والنهار كلها؟ فقال: نعم ما لم يحدث او يصب ماء (١) وكذا صحيحة زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام: في رجل يتيمم قال: يجزيه ذلك الى ان يجعد الماء (٢).

وصحيحة حماد بن عثمان قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجعد الماء بتيمم لكل صلاة؟ فقال: لا هو بمنزلة الماء (٣) - وغيرها من الاخبار الكثيرة.

ووجه الدلالة انها تدل على جواز الصلاة في اول وقتها بالتيمم الواقع قبله لصلاة اخرى، ولو كان تأخير التيمم الى آخر الوقت واجباً لما حسن ذلك لان وجوب تأخير التيمم الى آخر الوقت انما هو لوقوع الصلاة في آخره على ما هو الظاهر، ويدل عليه الخبر الدال على التأخير حيث قال: (فليتيمم وليصل في آخر الوقت) (٤) وانه لو لم يكن كذلك فيكون امره سهلاً، اذ يجوز للانسان ان يصلي النوافل دائماً فيجوز ان يتيمم في اول الوقت، بل قبل الوقت للنافلة او لصلاة نذر او لمس ما لا يجوز الا بالتيمم ثم يدخل الوقت فيصل في دائماً متيمماً في اول الوقت وصار النزاع في مجرد وقوع هذا الفعل اولاً مع انه امر بما يراه لغيره بالاجماع فيكون ايجاب الشارع تأخير التيمم الى آخر الوقت عبثاً لا يحصل الغرض الاصل منه فتأمل.

ومنه ظهر (ان الحيلة) بنذر صلاة في اول الوقت اوقبه ثم التيمم والدخول في الصلاة الأخرى (ليس) بجيد مع ان النذر لا يحتاج. وايضاً يدل عليه بخصوصه صحيحة داود الرقي قال: قلت لابي عبدالله

(١) - الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب التيمم.

(٢) - الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من ابواب التيمم.

(٣) - الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من ابواب التيمم.

(٤) - الوسائل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب التيمم.

عليه السلام اكون في السفر وتحضر الصلوة وليس معي ماء و يقال ان الماء قريب منا، فاطلب الماء وانا في وقت يميناً وشمالاً؟ قال: لا تطلب الماء ولكن تيمم فاني انحاف عليك التخلف عن اصحابك ففضل وياكلك السبع (١).
وايضاً يدل عليه ان الضيق منقى عقلاً ونقلًا (٢) وبهذا استدل المصنف على رذ الضيق في القضاء وتقديمه على الاداء ما لم يتضيق.
وايضاً اظن ان الضيق المعتبر مما يتعذر او يتعسر، مع ان شريعتنا سهلة وسمحة.

وايضاً جعل الأوقات بالنسبة الى التيمم شيئاً وبالنسبة الى غيره شيئاً آخر بعيد.

واما الذي يدل على الضيق مطلقاً مما استدل به، فالاجماع المنقول بالخبر الواحد وهو مقبول مثل السنة، وقيل نقله السيد والشيخ (وخبر) محمد بن مسلم (عن ابي عبدالله عليه السلام - خ صا) قال: سمعته يقول: اذا لم تجد ماء و اردت التيمم فاخر التيمم الى آخر الوقت فان فاتك الماء لم تفتك الارض (٣).

وخبر زرارة عن احدهما عليهما السلام قال: اذا لم يجد المسافر الماء فليطلب مادام في الوقت فاذا خاف ان يفوته الوقت فليتيمم ويصل في آخر الوقت فاذا وجد الماء فلا قضاء عليه وليتوضأ لما يستقبل (٤).

ويمكن الاستدلال بما في خبر عبدالله بن بكير عنه عليه السلام فليكن ذلك (اي التيمم) في آخر الوقت فان فاته الماء قلن تفوته الأرض (٥) - ويمكن ان يكون مثله واحد آخر (٦).

(١) - الوسائل باب ٢ حديث ٦ من ابواب التيمم.

(٢) - كقوله تعالى: ما جعل عليكم في الدين من حرج وغيرها من الآيات.

(٣) - الوسائل باب ٢٢ حديث ١ من ابواب التيمم.

(٤) - الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من ابواب التيمم.

(٥) - الوسائل باب ٢٢ حديث ٣ من ابواب التيمم وصغره هكذا قال: قلت له: رجل ام قوماً وهو جنب وقد

تيمم وهم على ظهر قان: لا بأس فاذا تيمم الرجل فليكن الحج.

(٦) - يمكن ان يكون اشارة الى خبر محمد بن مسلم المتقدم.

(والجواب) ان دعوى الاجماع من الخصم فى مثل هذه المسئلة مع الخلاف العظيم مما يمكن الآ تسمع، على انا ما عرف ذلك ايضاً وانه ما يدعى نهل الاجماع عليه ولا علمه به، وقد يكون مستنداً الى ظنه واجتهاده واستحراجه لابهيث يعلم علماً، ومثل هذا لا يقبل من الخصم.

مع انك تعرف ما فى الاجماع سيما على اصولنا وحصوله، فلو لا خوف الا طالة، لذكرت ببدأ منه والشارح ذكر فى رسالته فى صلاة لجمعة ما فيه كفاية فى عدم سماعه، وايضاً يمكن تخصيصه بما ظن زوال العذر المانع ونحوه.

واما الجواب عن الاحبار فهو ان الصلّة غير ظاهرة وان ادعى صلّة الاول لاشتراك محمد بن يحيى ومحمد بن الحسين (١)، وانه مضمّر غير مصرح بانه عن الامام عليه السلام (٢) والخبر الثانى، فيه ابراهيم بن هاشم وابسن اذينة (٣) مع انه يحتمل غير ثمره، وفيه بل فى زرارة ايضاً كلام للبحر.

والثالث فيه العباس المشترك وعبدالله الفطحي (٤).

ولا عموم فيها ايضاً، مع ان الطاهر انه مع ظن وجود الماء او احتماله كما يشهد به لفظ الطلب، على انها تدل على وجوب الطلب مادام فى الوقت، وليس بواجب عندهم، بل لا يجوز فيحتاج الى تأويل، وكذا (فان فاتك) (٥) وانما انما تدل على التأخير اذا كان مسبب التيمم هو فقد الماء.

وهذه الامور وان كانت مما يمكن دفعها، ولكن ذكرناها لترجح المخالفة عنها، على المشتمل عليها.

وبالجملة (تخصيص) آية الوقت مثل قوله تعالى: اقم الصلاة لذلوک

(١) - سنده كما فى الكافى هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن العلاء، عن محمد بن مسلم.

(٢) - كونه مصرراً انما هو فى الكافى والتهذيب ولما فى الاستبصار نقلاً عن الكافى (عن ابى عبد الله (ع)) ونقله فى الوسائل يماً نقلاً منه عن ابى عبد الله عليه السلام فلاحظ الوسائل باب ٢٢ حديث من ابواب التيمم.

(٣) - سنده فى الكافى هكذا: على بن ابراهيم، عن ابوه، عن ابن ابى عمير، عن ابن اذينة، عن زرارة عن احدهما عنهما، اسلام.

(٤) - وسنده كما فى التهذيب: محمد بن على بن محبوب، عن العباس، عن ابن المغيرة، عن عبد الله بن بكير.

(٥) - يعنى قوله عليه السلام فى حبر محمد بن مسلم المتقدم: (فان فاتك الماء لم تفتك الارض)

الشمس الى عسق الليل (١)، وآية التيمم مثل (وان كنتم جنباً فاطهروا وان كنتم مرضى او على سفر انزع (٢) عقيب ارادة الصلاة العامة (٣) كما في الوضوء، والاحبار في التيمم والوقت مع كثرتها والتصريح بعدم الاعادة مع مشاقفة الماء كما مر، والاحبار الخاصة التي اشرت الى بعضها وسائر ما تقدم (بمثل) هذه الاخبار المفيدة للضييق العظيم.

(لا يخلو) عن اشكال اظن ان عدمه اولي، وان القول بوجوب التأخير بعيد، نعم القول بالتفصيل ليس بعيد، واذن ان العمل بالعموم اولي وحمل هذه (اما) على العلم بوجود الماء او اظن به او الاستحباب مطلقا كما يدل عليه ما في رواية البرنطلي في الصحيح، عن محمد بن سماعة، عن محمد بن حمران عن ابي عبدالله عليه السلام قال: واعلم انه ليس ينبغي لاحد ان يتيمم الا في آخر الوقت (٤).

ولفظه (ينبغي) ظاهرة في التدب وهو ظاهر ولا نزاع فيه فمتم ظاهراً في المطلوب، وسنده ايضاً جيد لانه الى البرنطلي صحيح في الاستبصار وهو ثقة وقيل في الاصول، والفروع، والدرية: هو من اجمعت العصابة على تصحيح ما صرح عنه وقد عرفت انه صح عنه، وايضاً ليس في الخلاصة والنجاشي محمد بن حمران الا واحد ثقة، وكذا محمد بن سماعة ليس الا واحداً ثقة والظاهر انهما المذكوران.

ولعلهما ما ذكرنا غيرهما لعدم الشهرة وان كان في رجال ابن داود ذكر اثنين محمد بن سماعة ثقة — وآخرق (٥) مهمل، ومحمد بن حمران ثقة ق و آخر مجهول.

(١) — الاسراء ٧٨.

(٢) — المائدة ٦.

(٣) — (يحيى آية التيمم عاقبه كعموم آية الوضوء المستفاد من قوله تعالى وادا فتمتم الى الصلاة فاعسرو وجوهكم الى القبلة).

(٤) — الوسائل باب ٢١ حديث ٣ وصدره: قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلاة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يوتى بالماء حين يدخل في الصلاة قال: يمضي في الصلاة واعلم ان

(٥) — يعني من اصحاب الصادق عليه السلام وكذا الذي بعده.

و يجب فيه النية للفعل لوجوبه اوندبه متقرباً، ولا يجوز رفع الحدث
و يجوز الاستباحة مستدامة الحكم.

ثم يضرب يديه (يديهـح) على التراب ثم يمسح. بهما جبهته من
القصاص الى طرف الانف الا على، ثم يمسح ظهر كفه اليمنى من الزند
الى اطراف الأصابع بطن اليسرى ثم ظهر اليسرى بطن اليمنى، وان كان
التييم بدلاً من الغسل ضرب للوجه ضربة ولليدين اخرى، ويجب الترتيب
والاستيعاب.

وايضاً قال في الذكرى ناقلاً عن المعتبر: ما يدل على تعديل محمد بن
المذكورين حيث قال: رواية ابن حمران ارجح من وجوه (منها) انه اشهر
في العمل والمدالة من عبدالله بن عاصم، والاعدل مقدم، وهو دال على تعديل
محمد بن سماعة ايضاً لان الترجيح انما يتم معه وتعديل ابن عاصم ايضاً ومارأته
في الرجال، ولعل هذا الجمع اولى، وان قول المصنف (والا ولي تأخيره الى آخر
الوقت) اشارة الى ما قلناه فأنى ما أستخير وجوب التأخير خصوصاً مع اليأس من
رفع المانع سيما اذا كان السبب غير عدم الماء هذا ما وصل اليه نظري القاصر

قوله: «(ويجب فيه النية للفعل الخ)» البحث فيها قدمضى الا انه
قيل: الظاهر ان الاحتياج هنا اليها اولى ولهذا قال بها ابوحنيفة مع انكاره النية
في غيره لقوله تعالى: (فيمموا) واليتم هو القصد وهو النية ولانها طهارة ضعيفة
فتحتاج اليها، وفيه تأمل ظاهر لان معنى التيمم القصد الى الصعيد بمعنى
تحصيله واستعماله، فلا يفهم حينئذ النية المطلوبة، ولا المنوى، وكونها ضعيفة
لا يستلزم ذلك.

قوله: «(ثم يضرب يديه على التراب الخ)» ظاهر كلام الاصحاب
اعتبار الضرب بكلا يديه معاً، وفي بعض الاخبار (باليد) وفي بعض (بكفيه)
فالمعتبر اولى و(احوط—خ ل)(١) ويمكن ان يكون وجه كلامهم ان النية اذا وجبت
لا بد من مقارنتها للضرب على الارض، اذ هو اول فعله وليس ضرب اليد الاخرى

فعلاً آخر من التيمم فلا بد ان يكون النية مقارنة لضربهما على الارض كما هو ظاهر بعض الروايات فتأمل.

وهو مثل ما في صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي عبدالله عليه السلام فـضرب بكفيه الارض (١) وما في صحيحة زرارة فوضع ابو جعفر عليه السلام كفيه على الارض (٢). ومثلها ما في صحيحة داود بن النعمان (٣) وفي روايتي زرارة (٤) وحسن ابن ابي المقدام — (ضرب يديه) (٥) — فيحمل عليه مثل (يده) الذي في رواية الكاهلي (٦) فتأمل.

وما كون الضرب واحداً او متعدداً او بالتفصيل، فبعض الاخبار فيه، المرتان مثل صحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت: كيف التيمم قال هو ضرب واحد للوضوء، والغسل من الجنابة تضرب بيديك مرتين الخ (٧). وصحيحة اسماعيل بن همام عن الرضا عليه السلام قال: التيمم ضربة لوجه وضربة للكفين (٨).

وخبر ليث المرادي عن ابي عبدالله عليه السلام في التيمم؟ قال: تضرب بكفيك على الارض مرتين ثم تنفضها وتمسح بهما وجهك وذراعيك (٩) — يحتمل الصحة وان كان فيه ابن مسكان المشترك لنقل عبدالله الثقة، عن ابي بصير كثيراً فتأمل.

وصحيحة محمد (وهو ابن مسلم) عن احدهما عليهما السلام قال: سألت

(١) — الوسائل باب ١٢ حديث ٥ من ابواب التيمم.

(٢) — الوسائل باب ١١ حديث ٥ من ابواب التيمم.

(٣) — الوسائل باب ١١ خبر ٤ من ابواب التيمم.

(٤) — احدهما في الوسائل باب ١٢ حديث ٤ (تضرب بيديك مرتين) والأخرى في باب ١١ حديث ٧ (تضرب بكفيك الأرض).

(٥) — الوسائل باب ١١ حديث ٦ من ابواب التيمم.

(٦) — الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب التيمم.

(٧) — الوسائل باب ١٢ حديث ٤ من ابواب التيمم.

(٨) — الوسائل باب ١٢ حديث ٣ من ابواب التيمم.

(٩) — الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من ابواب التيمم.

عن التيمم فقال: مرتين مرتين للوجه واليدين (١).

وبعض آخر يدل على المرة، مثل خبر زرارة قال: سئلت ابا جعفر عليه السلام عن التيمم. فصر ب يديه الارض ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بهما حينه و كفيه مرة واحدة (٢) —.

و هو موثق بعبد الله بن بكير، قالوا: هو فطحي ومع ذلك ممن اجمعت على تصحيح ما صح عنه وسمى في المختلف خبره صحيحاً، واجاب عن كونه فطحياً لا يضر بالصحة لانه ممن اجمعت؛ فتأمل فيه، وتسمية خبره بالموثق اكثر وانسب. ومثله حسنة عمرو بن ابي المقدام (لاجله) عنه عليه لسلام (٣). وكذا رواية اخرى عن زرارة عنه عليه السلام (٤).

وخبر داود بن النعمان المشتمل على حكاية عمار (فوضع يده على الارض ثم رفعهما — وفي موضع — يديه ثم رفعهما) (٥) — وموضع آخر وفي يده ورفعهما — وفي يده ورفعهما فمسح وجهه ويديه فوق الكف قليلاً (٦)، وكأنه صحيح في الكافي كان في الطريق (محمد بن عيسى، عن يونس (٧)) وقد سماه في المختلف، بالصحة بناء على ذلك، او على ما روى في التهذيب (٨) وان كان (على بن الحكم) المشترك (٩) في الطريق كأنه الثقة لنقل (احمد بن محمد بن عيسى)

(١) — الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب التيمم.

(٢) — ثل باب ١١ خبر ٣ من ابواب التيمم.

(٣) — ثل باب ١١ حديث ٦ من ابواب التيمم وقوله (لاجله) يمسى كون الرواية حسنة لاجل وجود عمرو بن ابي المقدام.

(٤) — ثل باب ١٢ حديث ٤ من ابواب التيمم، لكن لفظ الحديث هكذا عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت له: كيف التيمم؟ فقال: هو صرب واحد للوجه والصل من الحنابة تصرب بيديك مرتين، ثم تنفضهما نفضة للوجه ومرة لليدين الحديث.

(٥) — ثل باب ١١ حديث ٤ من ابواب التيمم.

(٦) — راجع لوسائل باب ١١ حديث ٢ — ٤ — ٥ — ٨ — ٩ من ابواب التيمم تجد اختلاف هذه لتعابير في حكاية تيمم عمار.

(٧) — ثل باب ١١ حديث ٢ من ابواب التيمم، وسماه في الكافي هذا — على بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن ابي ايوب الحرلي عن ابي عبد الله عليه السلام.

(٨) — اشارة الى خبر داود بن النعمان المتقدم اليه الاشارة آنفاً وسماه في التهذيب هكذا: احمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن داود بن النعمان.

(٩) — فانه مشترك على ما قيل بين علي بن الحكم لأبياري. وعلي بن الحكم الكوفي، وعلي بن الحكم بن

عن الثقة عنهم وان كان واحد منهم ابن اخت (١) داود بن النعمان غير الثقة، وهو غير ممدوح ولا مذموم.

والظاهر انه ما يدل على الواحدة خبر صحيح الا خبر عمار وهو صحيح فى يب ايضاً مع زيادة على ما فى الكافى (ولم يمسح الذراعين بشئ) (٢).

و صحيح فى الفقيه ايضاً مع زيادة قوله: (ثم لم يعد ذلك) اى ما فعل الضرب والمسح مرتين ولا صريح (٣) لاحتمال (مرة فيها للمسح)، وكذا صحيح حكاية عمار وان كان مع زيادة ما فى الفقيه بخلاف الضربتين كما اشرنا اليه فانقول بهما مطلقاً غير بعيد، وهو قول على بن بابويه.

و يحتمل القول باستحبابهما للجمع بين الاخبار وان لم يكن اخبار المرة كلها صحيحة، لكن فيها ما هو صحيح وما ادعى الصحة مع عدم العلم بالفساد، والثنتان الاخرى ان ايضاً مقبولتان عند الاصحاب مع الشهرة.

والظاهر ان ذلك مع الاصل وعموم الآية والاخبار دليل من يقول بالمرة وهو السيد، وابن الجنيد، وابن ابي عقيل، والمفيد فى رسالته الفرقة فيحتمل كون الثانية مستحبة، و كونها مع الاولى فرداً من فردى الواجب التحيرى.

قال فى الشرح: قال فى الذكرى: وليس التخيير بذلك البعيد ان لم يكن احداث قول ثالث، او نحمل المرتان على التدب كما قاله المرتضى واستحسنه فى المعتبر فتأمل فيه لعدم الصراحة والصحة (الا فى واحد) وامكان حملها على المرة.

واعدم ان الظاهر ان المرتين فى الوضوء لا تقصر، فاخياره يمكن ان يكون

الزبير وعلى بن الحكم تلميذ ابن ابي عمير - على ما نقله فى تنقيح المقال ص ٢٨٥ عن المسالك.

(١) نقل فى التنقيح ج ٢ ص ٢٨٦ عن نظيره الوحيد البهبهاني استشهداً لاتحاد الاتبارى والنخعي ان داود بن النعمان وصف ترجمته بالاتبارى وعلى بن النعمان احداً داود يوصف فى ترجمته بالنخعي انتهى ومنه يظهر ان لفظة ابن اخت سهو من الناسخ والصحيح ان داود.

(٢) - الوسائل باب ١١ حديث ٥ من ابواب التيمم.

(٣) - عطف على قوله ره خبر صحيح الا خبر عمار يمسى لا يكون خبر صحيح من حيث السند ولا صريح من حيث الدلالة يدل على كفاية المرة.

أولى واحوط لمامر فتأمل.

والمشهور بين المتأخرين التفصيل بكون المرة في الوضوء والمركبين في الغسل للجمع بين الاخبار بذلك للمناسبة، ولصحيحة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال: قلت لسه كيف التيمم قال: هو ضرب واحد للوضوء والغسل من الجنابة تضرب بيديك مرتين ثم تنفصهما نفضة للوجه ومرة لليدين (١).

ولما في صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التيمم فضرب بكفيه الأرض، ثم مسح بهما وجهه، ثم ضرب بشماله الأرض فمسح بها مرفقه الى اطراف الأصابع واحدة على ظهرها و واحدة على بطنها، ثم ضرب بيمينه الأرض ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه ثم قال: هذا التيمم على ما كان فيه الغسل، وفي الوضوء الوجه واليدين الى المرفقين (٢).

وفي الاولى تأمل، لان الحسين بن الحسن بن ابان في طريق التهذيب (٣)، وهو غير مصرح بتوثيقه في موضع و ان كان يفهم توثيقه من الضابطة (٤)، وتسمية اخبار هو فيها بالصحة، وفي الاستبصار حذف الاسناد الى الحسين بن سعيد، وطريقه اليه صحيح، ولكن الظاهر انه طريق التهذيب فتأمل.

(ولعل) الحذف في الاستبصار والذكر في التهذيب اشارتاً الى ان طريقه مطلقاً الى الحسين مثلاً صحيح سواء كان محذوفاً او مذكوراً (غير صحيح) بصحة طريق واحد فتأمل.

وكذا حماد المشترك، وحريز وفيه قول قما، ودلالاتها ايضاً غير واضحة ولهذا جعلها في المختلف دليل على بن بابويه على تعدد الضرب مطلقاً على ما اشرنا اليه، لان الظاهر ان معناه التيمم نوع واحد للوضوء وللغسل من الجنابة

(١) - تل باب ١٢ حديث ٤ من ابواب التيمم.

(٢) - تل باب ١٢ حديث ٥ منها وقال بعد قوله: (الى المرفقين) والقي ما كان عليه مسح الرأس ولقنمين فلا يؤتم بالصعيد.

(٣) - فان سندها في التهذيب هكذا: اخبرني الشيخ ايده الله، عن احمد بن محمد، عن ابيه، عن الحسين بن الحسن بن ابان، عن الحسين بن سعيد.

(٤) - حاصده ان توثيقه يفهم من وجهين آخرين احدهما الضابطة التي ذكرها الشهيد في اندكرى من ان مشايخ الاحبار لا يتناحرون الى التوثيق (فانهم) توصيف اخبار هو فيها بالصحة.

(ويضرب سألخ) بيان للتيمم مطلقا كما كان في السؤال ويعد (١) كون الغسل ابتداء الكلام والا كان الاولى، (وللغسل) و (ان يضرب) بل (وضربتاه للغسل) ثم بيان كهيته مطلقا (وضربة واحدة) يدل الضرب الواحد الذي ظاهر في النوع الواحد، وهنا ايضا يلزم اجمال تيمم الوضوء وبيان تيمم الغسل مع كون السؤال عن بيان مطلق التيمم، بل تيمم الوضوء احوج واكثر.

وكذا في الثانية لوجود الحسين بن الحسن بن ابان في احد السندين (٢) وابن اذينة على تقدير تسليم انه (عمر) وفيه قول ما، ولانه لا يفهم منه التفاوت بينهما بعدد الضربات فافهم، ولانها مشتملة على ما لا يقولون به، (٣) ولهذا حملها في التهذيب بتاويل بعيد، هو ان المراد انه يتيمم على الوجه المشروع الذي ذكرنا فحكمه حكم من غسل يديه من المرفقين، ولانها حملها في الاستبصار على الثبوت، فما بقي فيها حجة.

ثم اعلم ان ظاهر مثل صحيحة ابن نعمان وزرارة المشتملة على حكاية عمار هو المرة في الغسل لانها في بيان التيمم مطلقا او الغسل، فيشكل القول بالتفصيل المشهور مع التفصيل في تيمم الغسل.

وايضاً ظاهر صحيحة ابن نعمان انه سأل عن التيمم مطلقا، بل عن الغسل، لان عمار كان جنبا، والتأويل الذي ذكره الشيخ في الاستبصار، وهو ان يكون الغرض بيان الكيفية فقط دون عدد الضربات وانها ليست بصريحة في المرة مع وجود: (ولم يعد ذلك) (٤) - اي الضرب والمسح - في الفقيه (٥) (بعيد و مع ارتكابه (٦) ما يبقى للمرة في الوضوء خبر صحيح بل ولا صريح،

(١) يعني بعد كون قوله عليه السلام في صحيحة زرارة (هو ضرب واحد للوضوء والغسل) كلاماً مستأنفاً والا كان المناسب عادة حرف العار بان يقول (وللغسل) بل بان يقول وللغسل ضربتان ثم يبين كهيته بان يقول: (ان تضرب لـح).

(٢) - تقدم آنفاً نقل سنده

(٣) - هو لزوم مسح لدراسين.

(٤) - يعني في دليل صحيحة زرارة الواردة في حكاية عمار هكذا: اهرى يديه الى الارض فمسحهما على الصعيد، ثم مسح حبيثيه باصابعه وكفيه، احدهما على الاخرى ثم لم يعد ذلك.

(٥) يعني جملة (ولم يعد ذلك) موحدة في من لا يحصره الفقيه.

(٦) - يعني مع ارتكاب الشبح هذا التأويل البعيد لا يبقى خبر صحيح يدل على المرة في الوضوء صريحاً.

لما مر، ولأن ظاهر اخبار المرة المتقدمة هو عمومها في التيمم مطلقاً، فهي مع تيسيم حجيتها حجة للمرة فقط، ويعد أن يقال: إن هذه الاخبار مجملة لدلالة فيها على عموم كون الضرب مطلقاً واحداً، إذ ليس فيها من أدلة العموم شيء، وهو ظاهر، لأن الظاهر منها، العموم العرفي، ومدار استدلال الاصحاب عليه كما لا يخفى على المتأمل، مع أن السؤال عن كيفية التيمم، وبالأجمال يعوت الغرض بل يلزم الاغراء والتأخير (١).

وبالجملة قول السيد (٢) شديد، ووجهه ظاهر كما مر، وقول ابن بابويه (٣) احوط وأولى لما مر وما يظهر للمشهور (٤) وجه.

ثم إن المشهور أن مسح الجبين واجب، وكأنه لوجود الباء في الآية وهي للتببيض، لما في صحيحة زرارة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: إن المسح ببعض الرأس وبعض الرجلين (إلى قوله): فرفنا حين قال: (برؤسكم) أن المسح ببعض الرأس لمكان الباء (إلى قوله): ثم قال (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً قَتَيْمُوا صَعِيداً طَيِّباً) إلى قوله عليه السلام لأنه قال (بُؤْجُؤْ هَكُّم) ثم وصل بهما: (وَأَيَّدَ يَكُّم مِئَةً) أي من ذلك التيمم، ولأنه علم أن ذلك اجمع لم يجر على الوجه لأنه يغلط من ذلك الصعيد ببعض الكف ولا ببعضها (٥).

قال في المختلف: ويدل على ورود الباء للتببيض هنا ما رواه ابن بابويه في الصحيح قال: قلت: الحديث.

وانت تعلم أن دلالتها على التببيض في مسح الوضوء ظاهر دون التيمم فتأمل ولما (٦) في صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حكاية عمار ثم مسح

(١) - يعني تأخير البيان عن وقت الحاجة أو الخطاب.

(٢) - يعني السيد المرتضى الذهاب إلى كفاية المرة وكذا من تقدمه كابن الجهد وابن أبي عقيل أو نأمر عنه كالصعيد في رسالة الفرقة.

(٣) - الذهاب إلى لزوم المرتين مطلقاً.

(٤) - لذهب التفصيل بين كونه بدلاً عن الوضوء فمرة واحدة أو عن غسل مرتين.

(٥) - ثل باب ٢٣ حديث ٦ من أبواب الوضوء وجه (وبعض الرجلين) بذلك (ونظر الرجلين).

(٦) - عطف على قوله: لما في صحيحة زرارة، وكذا قوله: والاصل الح.

جيبينه باصابعه و كفيه احديهما بالآخرى— هكذا في الفقيه— و ان كان في التهذيب (وجهه) (١) وكذا موثقة زرارة وحسنه عمرو بن أبى المقدام (٢).

والاصل، والشهرة، ولأنه قد ثبت بالانخبار الصحيحة عدم وجوب مسح الذراعين الى المرفقين لماسيجي، فيكون غير الجبين غير واجب في الوجه لعدم القائل به، اذ ليس الا ابن بابويه وهو يقول بالاستيعاب فيهما، فالقول في احدهما دون الآخر غرق للاجماع المركب فتأمل.

(ولكن) (٣) ظاهر اكثر الانخبار الصحيحة وغيرها هو مسح الوجه وهو ظاهر في الكل، والباء هي آية التيمم (٤) لا ينافي ذلك، لان محل الوجوب وان قلنا ان غير الجبين ايضاً داخل، ليس كل الوجه حتى من الأذن الى الأخرى كما في الفسل.

وكذا ما في صحيحة زرارة على ما في الفقيه ايضاً لان مسح الجبين لا ينافي مسح غيرهما من كل الوجه.

وكذا موثقة زرارة وحسنه ابن أبى المقدام، وخرق الاجماع غير ظاهر، والاصل والشهرة ليسا بحجة بعد الدليل على غيرهما.

الا ان ظاهر آية التيمم هو الاكتفاء ببعض خصوصاً بانضمام صحيحة زرارة، وانخبار الجبنيين (الجبين— خ ل) ايضاً ظاهرة في الاكتفاء بمسحهما لانه في بيان الواجب، والاصل والشهرة مؤيد، وكذا عدم التفاوت في الانخبار في التعبير بين الوجه والجبين حتى (حيث— خ ل) في صحيحة واحدة عن زرارة في حكاية عمار في الفقيه والتهذيب، فالمراد بالوجه هو الجبين اذا العكس بعيد، وكذا عدم قائل باستيعاب الوجه و عدمه في الذراعين، ولا يكفي احتمال القائل اذ يقول، العامة والخاصة في الاصول والفروع انه لا بد من اليقين وان لم يكن دليلاً واضحاً، مع عدم صراحة انخبار الاستيعاب فيه و في وجوبه فانها مشتملة على

(١)— يمسى في يدك قوله جيبه (وجهه).

(٢)— الوسائل باب ١٦ حديث ٨-٣ و ٦ من أبواب التيمم.

(٣)— شروع في المواب هي جميع الأدلة المذكورة.

(٤)— يمسى قوله (مس) فَأَمْسَحُوا بِرُجُوبِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ الآية.

الفعل، اذا لفعل اعم اذ لم يعلم انه بجميع خصوصياته لبيان الواجب.
وعلى تقدير تسليم فهم الاستيعاب والوجوب يمكن حملها على
الاستحباب - او التخيير فيكون الاستيعاب احداً الفردين الواجبين، نعم مذهب على
بن بابويه هنا احوط كما في الضربين، وكذا في المسح على الذراعين لخبر
سماعة وليث المرادي وصحيفة ابن مسلم المتقدمات ولكن الاولين
ليست بصحيتين، والثالثة مشتملة على ما لا يقول به احد، وحملت على التقية
ويمكن الاستحباب هنا ايضاً لكنه ضعيف لعدم دليل معتبر عليه ووجود خلافه
كما في صحيفة الكاهلي (ثم مسح بهما وجهه وكفيه) (١).

ولما في صحيفة زرارة التي ينقل فيها حكاية عمار (فوضع ابو جعفر
عليه السلام كفيه على الارض ثم مسح وجهه وكفيه ولم يمسح الذراعين
بشيء) (٢) - وغيرهما من الاخبار الكثيرة الدالة على المسح على الكفين.
ثم اعلم ان الظاهر ان لافرق بين الضرب والوضع في الأجزاء لوجودهما
في الاخبار الصحيحة (٣) وعدم المناقاة بينهما بوجه، فلا وجه لحمل احدهما
على الآخر فتأمل.

وايضاً انه لو مسح ظهر الكف بالبطن بحيث ماتهون وما قصر في
الاستيعاب يكفيه ذلك وان لم يستوعب جميع الظهر حيث يبقى ما بين الاصابع
سيما ما بين السبابة والابهام وبعض الخلل، لما يفهم من الاكتفاء بالمسح الواحد
مع عدم المبالغة، ولا التاكيد والتخليل، وقال الاصحاب: لا يستحب التخليل
ولكن يجب الاستيعاب، لعله يراد بمعنى اتصال البطن على جميع الظهر على
الوجه المتعارف مع عدم التقصير والعلم بعدم الاتصال.

وايضاً انه ينبغي المسح بكل البطن كما هو المتبادر من الاخبار لابعضه

ولو باصبع

(١) - الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب التيمم قال: سألت عن التيمم فصر على الباط فمسح لهما
وجهه ثم مسح كفيه احدهما على ظهر الاخرى.

(٢) - الوسائل باب ١١ حديث ٥ من ابواب التيمم. (٣) - لاحظ الوسائل باب ١١ من ابواب التيمم فان في
ذلك الباب تسعة اخبار في اربعة منها التصير بالوضع وفي خمسة منها التيمم بالصر.

ثم الظاهر ايضاً عدم وجوب لصوق التراب لمامر من جوازه على مطلق الارض، ولما فى صحيح الاخبار من النفخ (١) والآية لادلالة فيها على اللصوق فافهمه، وقد بيناه فى موضعه.

وايضاً الظاهر عدم وجوب الابتداء فى المسح من الاعلى لاطلاق الآية ولاخبار الا ان يكون اجماعياً.

وايضاً عدم مانعية نجاسة ظهر الكف على تقدير اليومة وتعذر الازالة، بل اختياراً ايضاً الا ان يكون اجماعياً، نعم يشترط طهارة ما يتيمم به كالوضوء لقوله تعالى (طيباً).

ثم الظاهر ايضاً عدم وجوب المسح بالكفين لحلو الاخبار الكثيرة عنه مثل خبر داود بن النعمان وصحيحة الكاهلى :- فمسح بهما وجهه (٢).

وصحيحة زرارة - ثم مسح وجهه وكفه (٣) - وموثقة زرارة (لابن بكير) ثم مسح بها جبينه (٤).

ولما فى صحيحة زرارة فى حكاية تيمم عمار ثم مسح جبينه باصابعه (٥) - وغيرها من الاخبار

والاصل الا ان يكون اجماعياً، وظاهر صدق الآية، وما وجد فى البعض (ومسح بهما وجهه) ليس بصريح فى الوجوب العيني فالجواز والاستعباب (٦)، محتمل جيد للجمع.

ثم الظاهر وجوب الترتيب بين الضرب ومسح الوجه واليدين لوجود (ثم) اما الترتيب بينهما فلولم يكن اجماعياً يمكن عدم وجوبه لخلوه عن الدليل مع اطلاق الآية والاخبار، والاصل، ونقل الاجماع عن المصنف فى التذكرة وغيره،

(١) - راجع الوسائل باب ٢٩ ابواب التيمم

(٢) - الوسائل باب ١١ حديث ١ وحديث ٤ من ابواب التيمم.

(٣) - الوسائل باب ١١ حديث ٥ وفيه كفه.

(٤) - الوسائل باب ١١ حديث ٣.

(٥) - الوسائل باب ١١ حديث ٨ من ابواب التيمم.

(٦) - وهى النسخة المطبوعة وبعض النسخ الخطية والاستعباب والتخير، والصواب، ما فى المتن.

ولا يشترط فيه، ولا في الوضوء طهارة غير محل العرص من (النجاسة -
(خ) العينية.

ولو اخل بالطلب ثم وجد الماء مع اصحابه او في رحله اعاد.
ولو عدم الماء والتراب سقطت اداء وقضاء.

واما في الاخبار فما فهمت دلالتها فقول الشارح: (في الاخبار) غير ظاهر.
واما الموالاة فكذلك الا انه يفهم كونها واجبة بالاجماع عند علمائنا،
ولا دلالة في الآية والاخبار عليها، والاصل ينفيه، وعلى تقدير وجوبها فالبطالان
بتركهما يحتاج الى دليل آخر وهو ظاهر فكلام الشارح محل التامل.
وايضاً معلوم تحريم التولية وعدم صحة التيمم معه (معها - خ ل) لما مر
فتامل.

قوله: «(ولا يشترط فيه الخ)» ذلك في الوضوء ظاهر، وكذا في التيمم
على القول بالتوسعة والتفصيل مع عدم الرجاء، واما مع التضييق فيحتمل ذلك
ايضاً لاحتمال كون التطهير من جهة الصلوة كالستر والاستقبال، وهو بعيد لعدم
شمول ادلة التضييق ذلك وهذه العبارة مع ماسبق تدل على ان مذهبه هنا موافق
للمنتهى، وهو قريب لما مر.

قوله: «(ولو اخل بالطلب ثم وجد الماء الخ)» وجه إعادة الصلوة مع
ضييق الوقت والاخلال بالطلب في الرجل ايضاً غير ظاهر، بل الطاهر عدم الاعادة
حينئذ، والظاهر ان المراد بالاعادة حين الضيق مع القول بها حينئذ هو فعلها بعد
وقتها، نعم وجهها ظاهر لو اراد فعلها في الوقت ثانياً مع عدم الضيق ولا يحتاج الى
البيان، وفي هذا الكلام ايضاً دلالة على التوسعة في الجملة، فتأمل.

قوله: «(ولو عدم الماء والتراب سقطت الخ)» وجه سقوط الأداء
ظاهر، وسقوط القضاء الاصل (وقيل) بوجوبه لخبر (من فاتته فريضة فليقصها كما
فاتته) (١) اذ هو بعمومه شامل له ايضاً، وان الطاهر ان المراد بالبريضة جنسها لا

(١) - لم يثر على هذا الخبر بهذه العبارة في احاديث اصحابنا الامامية نعم ورد فيها ما يستدل به بصطاد
المعوم - في صحيح زرارة فوجسته قال. قلت له: رجل فاتته صلاة من صلاة السفر فذكرها في العصر قال.

وينقضه كل نواقض الطهارة ويزيد، وجود الماء مع تمكنه من استعماله.
وان وجده قبل دخوله تطهر وان وجده وقد تلبس بالتكبير أتم.

الفرضة عليه، ولهذا يجب على الناس والائمة، وقد يمنع الظهور، ولهذا لم يجب على الصبي والمجنون ما فاتهما حال العوبة والمجنون، والاصل عدمه، وقد يكون الوجوب عليهما لدليل آخر من اجماع وخبر، مثل (ومن نام عن صلاة اوسها الخ (١))، والاحتياط يقتضي القضاء، وظاهر الخبر عام ويخرج ما اجمع على خروجه كالمجنون والصبي، فالقول به غير بعيد لو ثبت صحة سنده (٢).
قوله: «(وينقضه الخ)» وذلك للاجماع والاخبار والبديهة وانه اضعف من المائية.

والمراد بالوجدان مع التمكن، وحدانه مع رفع المانع الموجب للتيمم بالكيفية، واظن ان النقص بالوجدان مع رفع المانع مقيد باستمراره مقدار فعل الطهارة المائية في وقت التكليف بها، لان التكليف مشروط بالوقت، اذ التكليف بفعل مع فقد شرطه عند المكلف غير معقول كما بين في الاصول، وتظهر الفائدة فيما لو نعدم الماء قبل مضي مقدار ذلك الزمان فيكون التيمم باقياً غير منقوض ويندفع عدم الجزم بالنية، بانه حاصل باعتبار الاستصحاب كالصلوة اول الوقت وقبل مضي وقت الاستقرار، وهو ظاهر.

قوله: «(وان وجده وقد تلبس بالتكبير اتم)» ما اختاره، هو المشهور ودليله عموم (لا تبطلوا أعمالكم) (٣) وعموم ادلة التيمم، ورواية محمد بن حمران

يقضي ما فاتته كما فاته ان كانت صلاة السر اداها في السر مثلاً وان كانت صلاة العصر فليقتض في السر صلاة العصر كما فاته الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب قضاء الصلوات ولاحظ سائر احاديث هذه الابواب (١) - زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن رجل صلى بغير طهور اوسى صلوات لم يصلها او نام عنها قال: يقتضيها اذ ذكرها في اتى ماعه ذكرها من ليلي اونهاى الحديث الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب قضاء الصلوات.

(٢) - ومثله الخبر هكذا في التهذيب: الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير، عن عمر بن ابينة، عن زرارة.

(٣) - محمد (ص) - ٣٣.

عن ابي عبدالله (ع) قال: قلت له: رجل تيمم ثم دخل في الصلوة وقد كان طلب الماء فلم يقدر عليه ثم يوتى بالماء حين يدخل في الصلوة قال: يمضي في الصلوة (١).

واما دليل خلاف المشهور وهو الرجوع مالم يركع وهو مذهب الشيخ في النهاية، والسيد في المصباح، والجمل، وابن ابي عقيل في المتمسك، وظاهر الصدوق في الفقيه قاله المصنف في المنتهى (فهو) مافى صحيحة زرارة (في التهذيب والكافي) عن ابي جعفر عليه السلام، قلت: فان اصاب الماء وقد دخل في الصلوة؟ قال فليصرف وليتوضأ مالم يركع، فان كان قدر كع فليمض في صلوته فان التيمم احد الطهورين (٢).

وعن آية الوضوء والغسل مع الوجدان ومفهوم آية التيمم المقيدة بعدم الوجدان، والاختبار الصحيحة الدالة على العمل بالتيمم مالم يجد الماء مثل مافى صحيحة زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال في رجل تيمم قال: يجزيه ذلك الى ان يجد الماء (٣) — خرج ما بعد الركوع بالاتفاق بقي ما قبله.

وماروى بطرق ثلاثة عن عبدالله بن عاصم قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل لا يجد الماء فيتيمم ويقوم في الصلوة فجاء الغلام فقال: هوذا الماء؟ فقال: ان كان لم يركع فليصرف وليتوضأ وان كان قدر كع فليمض في صلوته (٤).

ويمكن ترجيح الأخير بكثرة الأدلة والصحة، وبوجوب حمل المطلق والمجمل على المقيد والمفصل، وبان التيمم طهارة ضرورية فيعمل به مادام الضرورة وبعد الوجدان زالت، ومانع الكون في الصلوة غير معلوم وبكون بعض الاخبار معللاً، وبالاحتياط، وبالجمع، وبقتصر في قوله: (حين يدخل الصلوة) (٥) فلا يتفع الشهرة في مثله.

(١) — قل باب ٢١ حديث ٣ من ابواب التيمم.

(٢) — لوسائل باب ٢١ حديث ١ من ابواب التيمم.

(٣) — الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من ابواب التيمم.

(٤) — الوسائل باب ٢١ حديث ٢ من ابواب التيمم.

(٥) — قل باب ٢١ حديث ٣ من ابواب التيمم.

ويستباح به كلما يستباح بالمائية.

ولا ترجيح لمحمد بن حمران على عبدالله بن عاصم بأنه أشهر في العلم والعدالة كما نقله في الذكري عن المعتمر، مع أنه لا بد من تصحيح محمد بن سماعة أيضاً لأنه واقع في الطريق (١) وهو مشترك مثل محمد بن حمران، وتصحيح طريقه إلى البرزطي وهو ممكن من الاستتصار.

ولابان (٢) البرزطي ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه، لما مر، وفي ترجيح المعتمر دلالة ما على عدالة ابن عاصم مع عدم ذكره في الرجال، وإن ابن سماعة وابن حمران هما الثقتان لا المجهول والمهمل، فافهم.

ولا يبعد أن يحتاط على تقدير الإبطال قل الزكوع للوضوء والغسل بالثقل إلى الثقل ثم الإبطال، فإنه أسهل وأصون لإبطال الفريضة في الجملة ومهما أمكن كما نقل في الشرح من المصنف فليس رده بأنه أبطال للفريضة في الحقيقة بحسن.

ويمكن حمل ماورد بالخروج بعد الزكوة (٣) على الاستحباب لو صح وليس، أو على الحدث سهواً والبناء كما دل عليه صحيحتان (٤) على ما قيل وإن كانتا خاليتين عن السهو، لكن حملتا عليه للاجماع على ما نقل في المنتهى.

قوله: «(ويُستباح به كلما يُستباح بالمائية الخ)» وذلك لقوله تعالى بعد بيان التيمم (وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُظْهِرَ كُمْ) (٥) ولقوله صلى الله عليه وآله: وثرابها طهوراً (٦) -، ويكفيك الصعيد عشرين (٧) ولقولهم عليهم السلام في الأحبار

(١) - سنده في التهذيب هكذا: أحمد بن محمد بن أبي نصر البرزطي، عن محمد بن سماعة، عن محمد بن حمران.

(٢) - عطف على قوله بأنه أشهر يعني ولا ترجيح ما البرزطي الخ.

(٣) - ثل باب ٢١ حديث ٥ من أبواب التيمم عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سئل عن رجل صلى ركعة على تيمم ثم جاء رجل ومعه قربتان من ماء قال: يقطع الصلاة ويتوضأ ثم يمسى على واحدة.

(٤) - الوسائل باب ٢١ حديث ٥ وحديث ٦ من أبواب التيمم.

(٥) - المائدة - ٧.

(٦) - جامع الأحاديث باب ٩ حديث ١ إلى ٩ من أبواب التيمم.

(٧) - الوسائل باب ٢٣ حديث ٤ من أبواب التيمم.

الصَّحِيحَةُ بِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمَاءِ (١) - وَأَنَّهُ أَحَدُ الظَّاهِرِينَ (٢) - وَرَبُّ الْمَاءِ وَرَبُّ التُّرَابِ وَاحِدٌ (٣).

وظاهر هذه الأدلة أَنَّ التَّيَمُّمَ إِيضاً رَافِعٌ لِلْحَدَثِ، وَلَكِنْ لَمَّا عَلِمَ مِنْ تَقْضِ التَّيَمُّمِ الْبَدَلَ مِنَ الْغَسْلِ، بِمَا يُوْجِبُ الْوُضُوءَ وَابْتِغَاءَ التَّيَمُّمِ الْبَدَلَ مِنَ الْغَسْلِ حَيْثُ دَلَّ بِالذَّلِيلِ، عَدَمُ أَنَّهُ غَيْرُ رَافِعٍ وَإِنْ امْكَنَ الْقَوْلُ بِهِ مَعَ بَعْضِ الْإِعْتِبَارَاتِ الْبَعِيدَةِ.

وَسَبَّوْا ذَلِكَ إِلَى السَّيِّدِ (٤) فَاهْمِينَ مِنْ ابْتِغَاءِ (بِه - خ ل) التَّيَمُّمِ بَدَلًا مِنَ الْوُضُوءِ، فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، مَعَ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَقِيٍّ مَبِيحًا - لِجَمِيعِ مَبِيحٍ بِمَبْدَلِهِ كَمَا قَالَ فِي الْمُنْتَهَى: (يَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِكُلِّ مَا يَنْتَظَرُ لَهُ) وَهَرِيحُ هَذِهِ الْأَدْلَةُ، لِأَنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنَ الْمَنْزِلَةِ وَالْتِسَاوَى، وَأَنَّ التُّرَابَ طَهُورٌ، وَإِنَّهُ مِمَّا يَنْتَظَرُ بِهِ مَعَ عَدَمِ بَيَانِ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ، هُوَ كَوْنُهُ مِثْلُ مَبْدَلِهِ بِإِعْتِبَارِ الْأَثَرِ الْمَطْرُوبِ شَرْعًا مِنَ الْمَبْدَلِ فَيَدْخُلُ فِيهِ دَخُولُ الْمَسَاجِدِ.

(فَمَع) فَحَرَّ الْعُلَمَاءُ التَّيَمُّمَ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا» (٥) لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ جَنْبٌ، مَعَ تَجْوِيزِهِ (هَمْ - خ ل) اعْظَمَ مِنْ ذَلِكَ مِثْلُ الضَّلَاةِ وَقِرَاءَةِ الْعِزَائِمِ لِأَنَّهُمَا مِمَّا أَجْمَعَ عَلَى الْجَوَازِ، بِخِلَافِهِ، وَيُلْزَمُهُ مَنَعَ الظُّلُوفِ لِأَنَّهُ مُسْتَلْزَمٌ لِلْبَيْتِ الْمَمْنُوعِ فِي الْمَسْجِدِ (بَعِيدٌ) لِمَا مَرَّ. وَلِأَنَّ لِّلَّاهِ، إِحْتِمَالًا آخَرَ (٦) غَيْرَ ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَمَعَ ذَلِكَ الظَّاهِرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَنْبِ

(١) - الْوَسَائِلُ بَابِ ٢٣ حَدِيثُ ٢ مِنْ أَبْوَابِ التَّيَمُّمِ.

(٢) - الْوَسَائِلُ بَابِ ٢٣ حَدِيثُ ٥ مِنْ أَبْوَابِ التَّيَمُّمِ.

(٣) - قُلْ بَابِ ٣ حَدِيثُ ٢ مِنْ أَبْوَابِ التَّيَمُّمِ وَلَكِنْ لَفْظُهُ: إِنَّ رَبَّ الْمَاءِ وَرَبَّ الصَّخْرِ وَاحِدٌ.

(٤) - قُلْ فِي التَّرَائِدِ فَإِنْ أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى التَّيَمُّمِ حَدَّثًا يُوْجِبُ الْوُضُوءَ فَالصَّحِيحُ مِنْ لِمَذْهَبِ الْأَظْهَرِ مِنَ الْأَقْوَلِ أَنَّهُ يَعِيدُ تَيَمُّمَهُ صَرِيحًا، لِأَنَّ حَدَّثَهُ الْأَوَّلَ بَاقٍ مَا ارْتَفَعَ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ غَسَلَ، فَلَوْ كَرِهَ حَدَّثَهُ الْأَكْبَرُ لَرَفَعَ تَيَمُّمَهُ مَا وَجِبَ عَلَيْهِ الْغَسْلُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ، وَقَالَ لَسَيِّدُ لِمَنْ تَصْنَعُ رَهْ: يَسْمَعُ ذَلِكَ أَنَّ كِفَاءَ الْوُضُوءِ وَلَا يَحُورُ لَهُ التَّيَمُّمُ عَنْ صَرْفِهِ مَا يُوْجِبُ الطَّهَارَةَ الْغَيْرَى لِأَنَّ حَدَّثَهُ الْأَوَّلَ قَدْ ارْتَفَعَ وَجَدَ مَا يُوْجِبُ لِمَنْ تَصْنَعُ وَقَدْ وَجَدَ مِنَ الْمَاءِ مَا يَكْفِيهَا لَهَا فَيُحِبُّ عَلَيْهِ الْإِسْتِمْعَالُ وَلَا يَحْرِيهِ تَيَمُّمُهُ وَالْأَوَّلُ أَيْسَرُ وَأَوْصَحُ انْتَهَى.

وَمِنْ أَمْسَدَ احْتَارَهُ (يَعْنِي قَوْلَ السَّيِّدِ رَهْ) مِنَ الطَّبِيقَةِ الثَّلَاثَةِ، فِي الْمَعَانِيحِ وَحِيدَةٍ، وَتَقَى انْتَهَى.

(٥) - لِسَاءِ ١٣.

(٦) - وَهِيَ مُجْمَعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ: وَهِيَ مَعْنَاهُ: وَلَوْلَا احْتِمَالُهُمَا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ حَبِيبُ الْآ أَنْ تَكُونُوا مَسَافِرِينَ فَيُحُورُ لَكُمْ إِذَا تَنَزَّهْتُمْ وَأَنْ كَانَ لَا يَرُوحُ حَكْمُ الْحَتَابَةِ (إِنِّي أَبْ قَالَ) وَالْآخِرُ أَنَّ مَعْنَاهُ لَا تَقْرَبُوا مَوَاصِعَ الصَّلَاةِ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَأَنْتُمْ حَبِيبُ الْأَمْعَانِ (إِلَى أَنْ قَالَ) وَالْآخِرُ أَقْوَى انْتَهَى.

ولا يعيد ماصلي به.

حيث أطلق، ألجبت المحض الذي ما حصل معه المظهر أصلاً ولم يكن منزله الغامل في جميع أحكامه إلا النادر.

ولأنه يلزم أيضاً سقوط ادراك فصيلة المساجد والصلوة فيها والظواف، بل الحجج أيضاً في الجملة.

وبالحملة دلالة الآية على مدعاه غير ظاهرة، ولو سلم فتقييدها أولى من تقييد تلك الأدلة على مانفهم، مع أنه ليس بمنقول ذلك الآ عنه.

فحينئذ يمكن عدم إيجاب الفسل على ماسّ الميت المتيمم (الميتّم ظ) تيمماً شرعياً واستحبابه لجميع ما يستحب له المائية حتى غسل الزيارة مثلاً والكون على الطهارة وغيرهما إلا في موضع علم أنّ الفرص العاصل بالماء لا يحصل بالأرض مثل إزالة الوسخ.

ثم إعدم إنّ هذه الأدلة، وكون الأمر بالتيمم والصلوة به، للأجزاء يعني سقوط القضاء يدلّان على عدم وجوب إعادة ماصلي به، بل كلّ ما فعل مطلقاً بالتيمم وهو واضح.

(فقول) البعض بوجوب القضاء في بعض الصور مثل إيجاب المصنّف في القواعد القضاء على من أراق الماء في الوقت ثمّ تيمم وصلى.

(غير واضح) وإن كان لمثل قول القواعد وجه، هو أنه قد كتف بالصلوة بالمائية وبقي ذلك في الذمة لعدم حصوله. في العمل المأمور به الآخر وهو فعل الصلوة بالتيمم الذي يدلّ على إجزائه عن هذا الأمر الجديد وعدم قضاء ماوجب، به، لا الأولى ولكنه بعيد، لأنّ الظاهر عدم تعدد المأمور به وكون الثاني بدلاً عن الأول.

ومثل ما قد يمكن في أكثر الصور فتأمل فإن عدم القضاء هو الواضح إلا مع وجود نص فيه، فيأول بما مر مثل.

ما في صحيحة عبدالله بن سنان في (الفتية) عنه عليه السلام — فإذا أيمّن من البرد اغتسل و أعاد الصلوة (١).

(١) — لوسائل باب ١٤ حديث ٢ من أبواب التيمم وصدرها هكذا عبدالله بن سنان انه قال ابا عبدالله

ويختص الجنب بالماء المباح والمبذول ويتيمم المحدث والميت.

و يمكن حملها على الاستحباب جمعاً بين الأدلة لأنه نقل فيه وفي غيره الأخبار الصحيحة في عدم القضاء (١) مع أنه مايجرى فيه الوجه المذكور إلا أن يحمل على العمد وهو بعيد والقول به ايضاً نادر.

قوله: «(ويختص الجنب بالماء الخ)» دليله صحيحة عبد الرحمن بن بي جبران (الثقة المذكورة في الفقيه) قال: سألت أبا الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام عن ثلاثة نفر كانوا في السفر أحدهم جنب، والثاني ميت، والثالث على غير وضوء، وحضرت الصلوة ومعهم من الماء قدر ما يكفي أحدهم، من يأخذ الماء وكيف يصنعون فقال: يغتسل الجنب ويدفن الميت بتيمم، وتيمم الذي على غير وضوء لأن غسل الجنابة فريضة وغسل الميت سنة والتيمم للآخر جائز (٢).

أي ثابت بها وجوبه، والتيمم للآخر جائز وهو مروي في التهذيب مرسلًا، وفيه خبر آخر يذل على تقديم الجنب على الميت (٣)، وخبر الحسين بن النضر الأدمي (٤) ايضاً يذل على تقديمه على الميت، والشارح جعل ذلك دليل المتن وهو غير مناسب لعدم ذكر المحدث، فيه، وقال: (لصحيحة الحسين الأدمي) والذي في التهذيب الحسين بن نصر الأدمي وفي الخلاصة، الحسن بن نصر قال الكشي: إنه من اجلة اخواننا) وما ذكره (ابن داود)، وأنه على تقدير كونه الحسين أو الذي المذكور في الخلاصة، صحة الخبر غير ظاهرة لعدم التصريح بالتعديل،

عليه السلام عن الرجل يصيب العانة في الليلة البارقة ويخاف على نفسه التلف أن يغتسل فقال يتيمم ويصلي فإذا أمن الخ.

(١) - لاحظ الوسائل باب ١٤ من أبواب التيمم من الوسائل.

(٢) - الوسائل باب ١٨ خبر ابن أبواب التيمم.

(٣) - عن الحسن التلعكبري قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن ميت وجنب احتما ومعهما ماء (من الماء ح) يكفي أحدهما اتها يغتسل؟ قال إذا جمعت سنة وريضة بدء بالعرض - الوسائل باب ١٨ حديث ٣ من أبواب التيمم.

(٤) - في تل الأرمي بالراء المهملة والنون بعد الميم قال: سألت أبا الحسن الرضا (ع) عن القوم يكونون في السفر يموت منهم ميت ومعهم جنب، ومعهم ماء قليل قدر ما يكفي أحدهما اتها يبدء به؟ قال: يغتسل الحب ويدفن الميت لأن هذا فريضة، وهذا سنة - الوسائل باب ١٨ حديث ٤ من أبواب التيمم.

- ويمكن كونه حسناً، فالأولى في الاستدلال هو الأول.
- ونقل في التهذيب خبراً آخر يدل على تقديم الميت (١) وليس بصحيح.
- وفي المنتهى ذكر وجوب كون الماء مثل الكفن فيكون في مال الميت، فليس ببعيد جواز غسله في بيته من غير احتياح الى اذن الوارث.
- وقال (٢) فيه بجواز الدخول الى المسجد لاختذ الماء لو لم يكن الماء الا فيه والغسل خارجاً، وما فصل الاصحاب، وفيه تأمل وليس ببعيد ما قاله رحمه الله وايضاً حمل صحيحة محمد بن مسلم (المذكورة في التهذيب) عن احدهما عبيها السلام انه سئل عن الرجل يقيم بالبلاد الأشهر ليس فيها ماء من اجل المرمى وصالح الابل قال: لا (٣) - على الكراهية، وقال: وفي التحريم اشكال.
- وفي الخبر دلالة قاطعة على كون بلاد التقيّة وكل موضع ادى (٤) الى فعل العبادة على وجه الضرورة الذي لا يجوز الا في وقت الضرورة كذلك، وظاهره التحريم فلا يخرج عنه الا لدليل.
- (قيل) ولو لم يكن جنب فالميت أولى، فكأن دليله قوة احتياج الميت وكونه آخر عمله، وكون النظافة مطلوبة له بخلاف المحدث ولهذا قدمه البعض على الجنب) ايضاً لرواية محمد بن علي، عن بعض اصحابنا قال: الجنب الخ (٥) وجعل هذا دليله في الشرح، وليس بجيد، لانه في الاصل متروك، فكيف استدل به في الفرع، مع الارسال والقطع.
- وفي جميع الصور، لو امكن استعمال الماء وجمعه والتطهر به لآخر بعده فالظاهر الوجوب للوجدان ولا شك في الجواز لكون المستعمل مطهراً على الأصح
-
- (١) - عن علي بن محمد (القاساني ح صا) عن محمد بن علي عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله (ع) قال قلت له الميت ولحسب يتفقان في مكان لا يكون فيه الماء الا بقدر ما يكفي به احدهما ايها أولى ان يعمل لماء له؟ قال: يتيمم الجنب ويُغسل الميت بالماء - الوسائل باب ١٨ حديث ٥ من ابواب التيمم وقوله ره وليس بصحيح يعني سنداً.
- (٢) - قال في المنتهى ص ١٥٨: مسألة ولو لم يجد الماء الا في المسجد وكان جنباً، الأقرب انه يجزى له الدخول لاختذ الماء والاغتسال خارجاً ولو لم يكن معه ما يغرف به فالأقرب جواز اعتناله فيه انتهى
- (٣) - الوسائل باب ٢٨ حديث ١ من ابواب التيمم.
- (٤) - اذا آكل الى فعل لصادة (ح).
- (٥) - الوسائل باب ١٨ حديث ٥ من ابواب التيمم وقد تقدم أيضاً نقل تلمذه فراجع.

ولو احدث المجنب التيمم اعاد بدلاً من الغسل وان كان اصغر.

فى الاكبر وهذه الفروض مع امكان التيمم كما فهم من الدليل ولا يبعد اشتراك
عدم امكانه ايضاً معه فى الحكم.

قوله: «(ولو احدث المنع)» جمل الشارح دليله الأجماع على عدم رفع
الحدث بالتيمم وقد تنازع فيه السيد القائل بوجوب التيمم بدلاً
من الوضوء فقط كما سبب اليه، وقال: بوجوب الوضوء لو احدث بعد
التيمم لغسل ووجود ماء يكفى للوضوء، وعلى تقدير تسليم الاجماع قد ينازع فى
امتثال المطلوب (١) اذ قد يقال: اباح به الصلوة وحصل ما يسمع الاباحة بالنسبة
الى الحدث الاصغر لا بالنسبة الى الغسل، فمأخوذ بالنسبة الى التيمم البديل من
الغسل باقضى، فلان من المبيح بالنسبة الى مانعة الاصغر لا الاكبر.

ومن هذا علم انه لا يفهم من قول السيد بالوضوء وبالتيمم بدلاً منه، القول
بان التيمم رافع مع دعواهم الاجماع على خلاف ذلك الا انه يفهم من الذكرى انه
صرح به ولهذا قال: يمكن ان يقال: انه اراد به الاباحة لثلا يخرج عن الاجماع
(واعترض) الشارح عليه ان هذا لا يدفع الصعف لانه اذا لم يرتفع الحدث،
فبطلانه موجب لتعلق حكم الحدث (غير وارد) لامكان المنع كما مر، على ان
المقصود عدم خروجه عن الاجماع لا تقوية مذهبه المذكور ويحتمل كون
مقصود الشارح بيان الحال.

(ويمكن جعل) الاخبار مثل رواية الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام
هى ان لحنب اذا وحد من الماء ما يكفى للوضوء يتيمم للغسل (٢) وصحيحة
محمد بن مسلم، عن احدهما فى رجل اجنب فى سفر ومعه ماء قدر ما يتوضأ به
قال: يتيمم ولا يتوضأ (٣) (دليلاً) على المشهور فتأمل.

(١) - اى مطلوب المشهور وهذا اعاده التيمم بدلاً من الغسل.

(٢) - من الحديث هكذا عن الرجل يجب ومعه قدر ما يكفى من الماء للوضوء الصلوة أتوضأ باسماء و يتيمم؟
قال: لا بل يتيمم الا ترى انه انما جعل عليه صف الوضوء - الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من أبواب التيمم.

(٣) - الوسائل باب ٢٤ حديث ٤ من أبواب التيمم.

و يجوز التيمم مع وجود الماء للجنابة ولا يدخل به في غيرها.

النظر الخامس فيما يحصل به الطهارة

اما الترابية فقد يتناها، واما المائية فبالماء المطلق لاغير.

قوله: «(ويجوز التيمم مع وجود الخ)» ذكره في المنتهى ايضاً من غير خلاف منا، بل من العامة فقط، وهو يشعر بالاجماع، قال الشارح نقل الشيخ الاجماع عليه، وانه مقبول، وفيه رواية ضعيفة (١) يجبر ضعفها بالشهرة فلا يصح منع المعتبر الاجماع وقدحه في الرواية، بعدم الصحة.

(والأصل)، وعدم العلم بصدق الصلوة المشروط بالطهارة عليها، وعدم ظهور الخلاف مع الرواية (مما) يؤيد القول بالجواز، وعدم الالتفات الى منعه.

كأنه حمل الرواية على ما اذا خاف الفتور، ولا يرد عليه ان مثله ليس بعذر لان مثله عذر في غيرها ففيها بالطريق الاولى، ولهذا قيل باستحبابه كما في المنتهى مع وجود الماء لنوم المحدث وهو موجود في الرواية (٢) من غير ذكر التعذر وعدمه، فكأن الإطلاق دليله.

وسمعت جواز فعل هذا التيمم بغير الارض، بل يصح بكل شيء، وما اعرف مستنده، فكأنه مأمّر من الإطلاق، وعدم اشتراطه بفقد الماء، ومعلوم عدم جواز فعل ما يشترط بالطهارة بهذين التيممين ولو كان بالارض ولو كان مع التعذر ساء على عدم اشتراط النوم وصلاة الجنابة بالطهارة عندهم، وفيه تأمل قد مر مثله في الوضوء.

قوله: «(واما المائية الخ)» (كون) الطهارة بالماء المطلق فقط لاغيره

(١) - قل باب ٢١ حديث ٥ من ابواب صلاة الجنابة، عن سماعة قال: سأله عن رجل مرّت به حارة وهو على غير وضوء كيف يصنع؟ قال يصرب يديه على حائط ليس طينيم به

(٢) - قل باب ٩ حديث ٢ من ابواب الوضوء قال: محمد بن علي بن الحسين قال: روى عن الصادق عليه السلام انه قال: من نظهر ثم أوى الى فراشه بات وراشه كمسجده، فان ذكر انه ليس على وضوء فليس (طينيم خ) من دناره كأنما ما كان، لم يزل في صلاة ما ذكر الله عز وجل.

وكذا إزالة النجاسة،

(لان) الطهارة امر شرعى موقوف على اذن الشارع واعلامه بها، ومثبت ذلك الا فيه لاغير وللحصر فى قوله عليه السلام: انما هو الماء والصعيد (١)، ولذكر الماء المطلق فى محل الامتنان للطهارة به (فى الآية) فلو كان اعم لذكره فانه ابلغ، ولتعليق التيمم بعدمه فى الآية (٢) والاحبار والرواية الضعيفة الدالة على جوازها بماء الورد (٣) لا يعارض شيئاً منها فالقول به بعيد، مع نقل الأجماع سابقاً ولاحقاً والعجب انهم يقولون: القائل به هو الصدوق، مع ان الرواية عن محمد بن عيسى عن يونس (٤) — وهويرثها.

ويحتمل قلة الورد ايضاً بحيث ماخرج عن الإطلاق، وبالجمله القول به غير واضح كما قال فى التهذيب: (فهذا خبر شاذ شديد الشذوذ وقد اجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره انتهى).

وكذا مايدل على جواز الطهارة بنبيذ التمر عند الضرورة (٥) فانه قال فيه اجمعت العصابة على انه لايجوز الوضوء بالنبيذ، فقط الاحتجاج به ومع ذلك اوله بماء وقع فيه التميرات وايده بتأييد حسن (٦).

قوله: «(وكذا إزالة النجاسة الخ)» دليله يعلم مما مر (من) ان الطهارة امر شرعى، وان الانسان مأخوذ عليه عدم استعمال النجس فيما يشترط فيه الطهارة حتى بعدم زواله بمظهر شرعى، والماء المطلق معلوم كونه مطهراً، وغيره غير معلوم فينتفى، وادلة وجوبها بالماء فبدونه يبقى فى العهدة، وايضاً يدل عليه

(١) — الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب الماء المضاف عن ابى بصير عن ابى عبدالله عليه السلام فى الرجل معه اللبن أيتوصأ منها للصلوة؟ قال: لا انما هو الماء والصعيد.

(٢) — هو قوله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ أَهْلُكُمْ أَحَدٌ بِكُمْ مِنْ الْمَائِطِ أَوْ لَا فَتَمَسُّوا تِلْكَ الْأَشْيَاءَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهَا لِقَابِ رَبِّهِمْ وَأَنْ يَسْأَلُوا اللَّهَ تَعَالَىٰ فَيَكْتُمَ اللَّهُ لَكُمْ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ المائدة ٧.

(٣) — لاحظ الوسائل باب ٣ من ابواب الماء المضاف.

(٤) — الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب الماء المضاف.

(٥) — الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب الماء المضاف.

(٦) — يعنى ايده الشيخ ره بماورده فى رواية اخرى قد صرح فيها بان المراد بالنبيذ ماوقع فيه تميرات ليشقى طعم الماء فراجع تل باب ٢ حديث ٢ من ابواب الماء المضاف.

والمطلق ما يصدق عليه اطلاق الأسم من غير قيد والمضاف بخلافه وهما في الاصل طاهران فان لاقتهما نجاسة فأقبا مهما اربعة.
(الاول) المضاف كالمعتصر من الأجسام كماء الورد، والمعتزج بهامز جاً يسلبه الأطلاق كالمرق وهو ينجس بكل ما يقع فيه من النجاسة قليلاً او كثيراً.

تعيين الماء في ازالة البول (١) والظاهر عدم القائل بالفرق: وكذا ادلة طريق التطهير في بعض النجاسات مثل (ثم يغسل أولاً بالتراب ثم بالماء مرتين) (٢).
وليس ادلة السيد القائل بالتطهير بالماء المضاف الا عمومات الفصل والتطهير وهو مشترك، وهو في محل المنع ومقيد بالمطلق (٣) المتبادر لماماً، ولنقل الأجماع متقدماً ومتأخراً.

قوله: «(وهو ينجس الخ)» نجاسة المضاف قليلاً كان او كثيراً بمجرد الملاقات مما نقل فيه في المنتهى وغيره، الاجماع، وايضاً مما يدل عليه، ان الاجتناب عن النجاسة فيما يشترط الطهارة فيه واجب وهي موجودة في المضاف الملاقي.

وكذا مفهوم الرواية عدم القرب الى اليمن الواقع فيه الفارة ان كان مايعاً (٤).

وايضاً، الظاهر تأثير النجاسة في الملاقي المايح وما علم به حد شرعاً وايضاً ادلة ما يلاقي النجس، ينجسه مع الرطوبة (٥) فتأمل.

(١) - راجع تل باب ٣١ من ابواب احكام العلوة وباب ١ و ٢ و ٣ من ابواب النجاسات.

(٢) - عن ابي انبياس، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن الكلب، فقال: رجس نجس لا يتوضأ بهه واصيب ذلك الماء واغسلها بالتراب اول مرة بالماء - تل باب ١ حديث ٤ من ابواب الاسرار وباب ٧٠ من ابواب النجاسات، وليس فيه لحظة (مرتين).

(٣) - يعني بالماء المطلق المتبادر من ادلة الفصل.

(٤) - لاحظ الوسائل باب ٥ من ابواب الماء المضاف.

(٥) - لاحظ الوسائل باب ٢٦ من ابواب النجاسات.

(الثاني) الجارى من المطلق، ولا ينجس الا بتغير لونه او طعمه
او ريحه بالتجاسة

قوله: «(ولا ينجس الخ)» ظاهر كلامه هنا متفق مع غيره في ان
الجارى لا ينجس بمجرد الملاقات بل بالتغير فقط سواء كان كراً فمأزاد او اقل
بخلاف بعض كتبه فانه قال، فيه: ينجس بمجرد الملاقات ادا كان اقل من كر
مثل الراكد.

والعجب انه قال في المنتهى: اتفق علمائنا على ان الماء الجارى
لا ينجس بالملاقات وهو قول اكثر المخالفين انتهى.
ثم استدل بقوله: (الماء كله طاهر) (١)، وبنى الياس بالبول في الماء
الجارى (٢).

والدليل محل التأمل، وقال بعد ذلك باسطر: الاقرب اشتراط الكرية
لانفعال الناقص عنها مطلقا انتهى.

ودليله ظاهر الدخل، وكأنه يريد في الاول الاشارة الى اتفاقهم على عدم
الفرق بين الجرة (٣) وغيرها بخلاف الشافعي فانه يعتبرها عليحدة.

واما حقيقة الجارى فقيل انه النابع غير البئر فكأنه اصطلاح، ويفهم مما
نقل عن الدروس اشتراط دوام النبع وكذا ابن فهد، وليس هنا حقيقة شرعية بل
ولا عرفية، ومعلوم عدم ارادة الحقيقة اللغوية ويمكن استخراج المعنى المتقدم.
اما البئر فلانفرادها بالأحكام.

واما النابع مطلقا، فلعدم القوة في غير النابع، وللإجماع ايضاً على اعتبار
الكرية في غير النابع بين القائلين بالتنجيس، ولوحد معنى الجرى في النابع.
والظاهر عدم النزاع في النابع دائماً، وينبغي كون النابع في الجملة مثله

(١) الوسائل باب ١ حديث ٥ من ابواب الماء المطلق.

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ١ - الى - ٤ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - الحرة بالفتح والتشديد اثناء معروف من حرف والجمع جرار مثل كلبنة وكلاب وبيزات وحرر مثل نمره
ونمرات (معجم البحرين).

مادام النبی اذا علم النبی بحیث لایکون واقفاً هنا، من نهر اوجاء من موضع آخر غیر الكثير، بل لایبعد کون المراد بالنبی دائماً ذلك.

وبالجملة تأمل فیما اتلو علیک من الدلیل فاعمل بمقتضاه وهو الأصل، والاجماع، والنص علی الطهارة الا ما خرج بالدلیل.

فالنص من الكتاب مثل (وَيُنَزَّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ) (۱) — (وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً) (۲). ومن السنة، فمن طرقهم قوله (ص): الماء طهور لاینجسه شیء (۳).

ومن طریق الخاصة مارواه الشیخ، وخلق الله الماء طهوراً لاینجسه شیء الا ما غیر لونه أو طعمه اور یحه (۴).

وفی الصحيح ان الله جعل التراب طهوراً كما جعل الماء طهوراً (۵).
وان التراب بمنزلة الماء (۶).

وان رب الصعید ورب الماء واحد (۷) وانه احد الطهورین (۸) — والطهورة مستزمنة للطهارة قاله فی المستهی وامثالها كثيرة صحيحة.
و لما روى فی الکافی والتهذیب والمقیه، عنه علیه السلام: الماء كله طاهر حتی تعلم انه قدر (۹).

وقال فی الذکری: المراد به العلم البقینی لا الطن.
وفی الصحيح مارواه الشیخ، عن ابی عبدالله علیه السلام قال: كلما غلب الماء علی ریح الجيفة فتوضأ من الماء واشرب، فاذا تغیر الماء وتغیر الطعم

(۱) — الا بعد — ۱۱ — (۲) — الفرقان — ۴۸.

(۳) — عن ابی داود باب ما جاء فی بتربعة حدیث ۱ من کتاب الطهارة.

(۴) — الوسائل باب ۱ حدیث ۹ من ابواب الماء المطلق لكنه نقله عن المحبر للمحقق قال وروى عن ادریس مرسلأ فی أول السرائر ومن انه متفق علی روايته انتهى قول الشارح قد مرآه الشیخ الخ لم یسجد فی كتبه ولم ینقل الحدیث عن الشیخ فی الوسائل ایضاً فتبج والله العالم.

(۵) — الوسائل باب ۱ حدیث ۱ من ابواب الماء المطلق.

(۶) — الوسائل باب ۲۰ حدیث ۳ من ابواب التیمم.

(۷) — (۸) — الوسائل باب ۲۳ حدیث ۶ من ابواب التیمم.

(۹) — الوسائل باب ۱ حدیث ۵ من ابواب الماء المطلق.

فلا توضأ منه ولا تشرب (١).

ومثله رواية سماعة (٢).

ومثله صحيحة ابن خالدة القمط (٣) وان كان فيه ابراهيم بن عمر اليماني وحصل فيه بعض الشك، لكنه مقبول كما قبله المصنف.

ومثله رواية أبي بصير (٤) فيها (ياسين الضرير المجهول) ومضمون الكل تعليق الاستعمال بعدم التغير.

فهذه الأدلة بعمومها تدل على عدم قبول الماء النجاسة مطلقاً ما لم يتغير فاذا تغير بها نجس بالاجماع، وخرج مادون الكرمن الراكد بادلته وبقي الجاري والبرق فان تلك الادلة ليست مما يشملهما المفهوم قوله عليه السلام في الصحيح وفي الحسن: اذا كان الماء قدر كز لم ينجه شيئ (٥) - وهو غير مستلزم للمطلوب لان في تخصيص العام بالمفهوم على تقدير حجتيه بحثاً في الاصول، والتحقيق انه لو كان دلالته اقوى من دلالة العام على الفرد الذي يخص به ما يخص بالافلا.

فالظاهر (والظاهر - خ ل) ان المنطوق هنا اقوى مع كثرته ويؤيد بالاصل، واشتراط العلم في النجاسة ونحوه، وفي الحرج في الجملة ومناسبة السهولة السمحة.

على ان (كونه) مفهوم شرط معتبر (غير واضح) وان القول بالمفهوم لا يستلزم القول بعمومه هنا، لان الخروج من العبث والنقوض يحصل بعدم الحكم في بعض المسكوت وذلك كاف، وفيما نحن يصدق انه اذا لم يكن الماء كراً ينجس بشيء من النجاسات بالملاقات في الجملة، وذلك يكون في الراكد الناقص، وكفى ذلك لصحة المفهوم.

(١) - الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب الماء المطلق.

(٢) - (٣ - ٤) الوسائل باب ٣ حديث ٤ - ٦ - ٣ من أبواب الماء المطلق.

(٥) - الوسائل باب ٩ حديث ١ و ٢ و ٥ و ٦ من أبواب الماء المطلق.

وبالجملة غاية ما يكون هنا تعارض بين عموم مفهوم لوسلم، وعموم منطوق ولاشك في ترجيح الثاني فافهم.

وأما سائر أدلة تنجيس الراكد دون الكرفهى مثل ما رواه الشيخ في الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الحنب يجعل الركوة والتور فيدخل أصبعه فيه، قال: إن كانت يده قدرة فأهرقه الخ (١) وما رواه أيضاً في الصحيح، عن البنزلى (قاله في المنتهى)، (رأيت في سنده الحسين بن الحسن بن أبان وهو غير موثق صريحاً في محله (٢) ولكن يهم من الضابطة وثيقه وصرح به في كتاب ابن داود عند ذكر محمد بن أورمة في باب الضعفاء، وإيضاً بعده الحسين بن سعيد، وإليه صحيح) قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في إناء وهي قدرة قال: يكتب (يكفى يب) الإناء (٣) (أي يهرقه). وما روى في الحسن في الكافي، والتهذيب عن سعيد الأعرج قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سنور اليهودي والنصراني فقال: لا (٤) — كأن السؤال عن استعماله، والظاهر أن السنور إنما يقال في غير الجارى بل فيما في الإناء ونحوه

وصحبة الفضل البقباق قال: سألت عن فصل الهرة (إلى أن قال: حتى انتهيت إلى الكلب فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله وأصيب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء (٥)).

وصحبة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الكلب يشرب من الماء قال: اغسل الإناء (٦).

وصحبة علي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن النصراني يفتسل مع المسلم في الحمام قال: إذا علم أنه نصراني اغتسل بغير ماء

(١) — الوسائل باب ٨ حديث ١١ من أبواب الماء المطلق.

(٢) — نعم لكن للشيخ ره إلى الحسين بن سعيد طرق عديدة هي بعضها الحسين بن أبان وباقي طرقه سليمة عن هذه المناقشة راجع مشيخة التهذيب والاصبصار ثل باب ٨ حديث ٧ من أبواب الماء المطلق

(٣) — الوسائل باب ٨ حديث ٧ من أبواب الماء المطلق. (٤) — الوسائل باب ١ حديث ٤ عن أبواب الاستنار.

(٥) — الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب الاستنار. (٦) — الوسائل باب ١ حديث ٣ من أبواب الاستنار.

الحمام (١).

وصحيحته ايضاً قال: سألته عن رجل رعف وهو يتوضأ فيقطر قطرة في اناءه هل يصلح الوضوء منه؟ قال: لا (٢).

وكذا غيرها من الاخبار الدالة على عدم وضع اليدهى الاناء مع احتمال القذارة اوتيقنه، وكذا الاخبار الدالة على احتساب النجاسات في استعمال الماء للوضوء والعمل ولاشئ من هذه الأدلة المذكورة يدل على نجاسة الجارى لناقص عن الكر ولا البثريل ولا على جميع الراكد كذلك (ولكن) لعدم الفرق بين اقسامه والقاتل به (قيل) بنجاسة الكل الا ما استثنى وبقي غيره على طهارته.

واعلم انه قد علم منها نجاسة الراكد دون الكر، وضعف القول بطهارته، وعدم الفرق بين قلّة النجاسة وكثرتها (فيتأول) صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سألته عن رجل رعف فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صفراً فاصاب اناءه، هل يصلح له الوضوء منه؟ قال: ان لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس، وان كان شيئاً بيناً فلا تتوضأ منه (بعدم) (٣) وصوله الماء بل الاناء فقط).

ونجاسة (٤) اليهودي والنصراني بل جميع الكفار للاجماع المركب والبعض بالطريق الاولى.

ونجاسة الكلب والدم ولو من الرعاف، وطهارة اكثر الحيوانات وطهارة أسنارها، وان الاستعمال لا يخرج الماء عن اصله.

ومن جملة الأدلة على اصل المطلوب (٥) كون ماء الحمام كالجارى بالاتفاق مع قولهم بعدم نجاسة ماء الحمام بالملاقات مع المادة واشترط كريتها

(١) — الوسائل باب ١٤ حديث ٩ من ابواب النجاسات وتعامه — الا ان يغسل وحده على الحوص فيسله ثم يغسل الحديث.

(٢) — الوسائل باب ٨ دليل حديث ١ الآتي من ابواب الماء المطلق.

(٣) — متعلق بقوله ره فيتأول يصح يتأول الصحيح المذكور بهذا.

(٤) — يصح قد علم من الاخبار المتقدمة نجاسة الكفار وكذا المراد من قوله ره: ونجاسة لكل ليع.

(٥) — وهو عدم نجاسة الجارى بالملاقات ولو كان دون الكر.

أو بدونه مع الجريان لما رواه الشيخ عن داود بن سرحان (الثقة) في الصحيح قال: قلت لأبي عبدالله (ع) ماتقول في ماء الحمام؟ قال: هو بمنزلة الماء الجاري (١).

ومارواه في الكافي عنه (ع) أنّ ماء الحمام كماء النهر يظهر بعضه بعضاً (٢).

وماروى في الصحيح، عن بكر بن حبيب عن أبي جعفر عليه السلام قال: ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة (٣).

ومارواه الشيخ، عن محمد بن اسماعيل في الصحيح قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبدالله عليه السلام، اني ادخل الحمام في السحر وفيه الجنب وغير ذلك فاقوم فاغتسل فينتضح علي بعد ما افرغ من مائهم قال: اليس هو بجار؟ قلت: بلى قال لا بأس (٤).

واخبار كثيرة صحيحة في التهذيب (في باب دخول الحمام من الزيادات) في عدم نجاسة ماء الحمام تدل على جواز الغسل في الحياض مع استعمال الجنب، بل الكفار ايضاً وطهارة بدن الجنب، والغسالة وحمل غيرها الشارح على الكراهية.

(ومنها) (٥) ايضاً جعلهم ماء الفيث كالجاري مع عدم اشتراط الكرية فيه بالاجماع على مايقهم، لما رواه في الفقيه في الصحيح، وفي الكافي في الحسن (لأبراهيم) سأل هشام بن سالم ابا عبدالله عليه السلام عن السطح يال عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب فقال لا بأس به، ما اصابه من الماء اكثر منه (٦).

(١) - الوسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٢) - الوسائل باب ٧ دليل حديث ٧ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب الماء المطلق.

(٤) - الوسائل باب ٩ حديث ٨ من ابواب المصاف والمستعمل ولاحظ باقي اخبار الباب.

(٥) - عطف على قوله: ومن جملة الأدلة على المطلوب فلا تغفل وكذا قوله: وما ياتي (ومنها) ما يدل على طهارة البئر.

(٦) - الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

وما روى في الحسن (في الكافي والتهذيب) عن هشام بن الحكم عن أبي عبدالله عليه السلام عن ميزابين سالا، أحدهما بول والآخر ماء المطر فاحتنطا فاصاب ثوب رجل لم يضره ذلك (١)، وسئل عن طين المطر يصيب الثوب فيه البول والمذرة والدم فقال: طين المطر لا ينجس (٢).

وفي الصحيح سأل علي بن جعفر أخاه موسى عليه السلام عن البيت يبالي على ظهره ويغتسل من الجنابة ثم يصيبه المطر أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة؟ فقال: إذا جرى فلابأس به (وفيه دلالة ما على أصل المطلوب). وسأله أيضاً عن الرجل يترفي ماء المطر وقد صب فيه خمر فاصاب ثوبه هل يصلي فيه قبل أن يغسله؟ فقال: لا يغسل ثوبه ولا رجله ويصلي فيه ولا بأس به (٣)، وفيه دلالة ما على نجاسة الخمر.

وفي الكافي كل شيء نزل به المطر فقد طهر (٤) - ولكن الطريق (٥) غير صحيح، وقد يقال ينجبر بالشهرة، وفيه تأمل.

والذي يستفاد من الاخبار الصحيحة السابقة، انه على تقدير جريان المطر لاشك في تطهيره النجس مطلقاً، وكذا مع اكثريته من النجاسة فينبغي حمل مذهب الشيخ في تطهير النجس بالغيث باشتراط جريه من الميزاب، على الجريان او الكثرة وكون الجريان حقيقة اوحكاماً، وبالجمله هوجيد ومستفاد من الاخبار (٦).

واما المشهور وهو الطهارة بمجرد صدق اسم التقاطر، فمشكل لعدم مساعدة الدليل، ويبعد حمل الجريان على الجريان من السماء فلذلك لا يتم،

(١) - الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب الماء المطلق.

(٢) - تل باب ٦ حديث ٧ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - الوسائل باب ٦ حديث ٧ من ابواب الماء المطلق.

(٤) - الوسائل باب ٦ دليل حديث ٥ من ابواب الماء المطلق ولكن لفظه وهكذا كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر.

(٥) - سدد في الكافي هكذا: عدة من فصحايا عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الكاهلي عن رجل، عن أبي عبدالله عليه السلام الخ ووجه عدم الصحة مضافاً الى الأرمال ان في الكاهلي كلاماً.

(٦) - لاحظ الوسائل باب ٦ من ابواب الماء المطلق.

نعم لو صبح الخبر الاخير لثم، وكذا خبر (وسئل عن طين المطر الح) (١) فانه يحتمل الصحة لانه مقول في الفقيه بحيث يمكن استفادة ان الراوى هو هشام بن سالم الثقة وطريقه اليه صحيح لكن ليس بصريح فالاحتياط لا يترك لو امكن، والعمل بيقين (تعيين - خ تتعين خ) النجاسة حتى يعلم المزيل.

(ومنها) ما يدل على طهارة البئر مثل ما رواه (الشيخ مشافهة في التهذيب في باب الزيادات منه وكذا في الكافي) عن احمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن الرضا عليه السلام قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير (٢).

وفي الاستبصار قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزع حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لان له مادة (٣).

وجه الدلالة على المطلوب ان وسعة البئر وكونه له مادة ليس الا باعتبار النبع على ما يفهم، وهو مشترك بين الجارى والبئر، بل جميع ادلة البئر دليل عليه بهذا الوجه، بل لا ينبغي القول بطهارة البئر من دون اشتراط الكرية مع "لاشترط في الجارى لان النبع مشترك مع قلة ما يدل على نجاسة مادون الكرمه بخلاف البئر، فان الادلة على نجاسته كثيرة تحتاج الى التأويل (اما) بالنقية او بالاستحباب او التغير او التعبد او النزع او التسمية (٤) او قلة الماء وعدم النبع.

فالذى يظهر عدم الاشتراط مع ان الاحتياط لا يترك.

وكذا عدم نجاسة البئر بمجرد ملاقة النجاسة، بل الحزم بعدم نجاسته على تقدير الكرية لعموم ادلة الكر وحمل الوسعة والمادة الواردين في الصحيح من الاخبار على الكر على تقدير التزل مع عدم دليل صريح، بل ظاهر ايضاً في نجاسة الكر منها.

(١) - تقدم ذكر موضعه آنفاً فراجع.

(٢) - ثل باب ١٤ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - ثل باب ١٤ حديث ٧٩٦ من ابواب الماء المطلق.

(٤) - ولعل اسرد ما يسمى بالقدر عرفاً لاشراً الذي يعبر عن غشه بالنظافة كما يستعاد من الوسائل.

فراجع باب ١٤ من ابواب الماء المطلق دليل حديث ٢١.

فإن تغير نجس المتغير خاصة، ويطهر بتدافع الماء الطاهر عليه حتى يزول التغير. وماء الحمام إذا كانت له مادة من كثر فصاعداً، وماء الغيث حال تقاطره كالجارى.

(الثالث) ألواقف كماء الحياض والأواني والغدران

وأما الطهارة (١) مطلقاً، فلما مر من صحيحة محمد بن اسماعيل (٢) وأكثر دليل طهارة الجارى، وعدم صحة خبر صريح فى النجاسة. (وظهارة) حافتي البئر وقعرها، والدلو، والرشاء، ويد المستقى، وباقي الماء بالسقى (مؤيدة) للطهارة (٣).

وكذا بعد اختلاف الأحكام بكون الماء تحت الأرض، وفوقها (٤). وللجمع بين الأدلة، والأصل، وآيات الطهارة والسنة المطهرة - مثل الماء كله طاهر حتى تعلم أنه قدر (٥) الموجود فى الكتب الكثيرة، بل المقبول عند العامة والخاصة، فلاحكم مع تلك الاحتمالات للمعارض الدال على النجاسة فتأمل واحتط.

(واختلاف) الأخبار فى النزح لشيء واحد، والتخيير بين الأربعين والثلاثين مثلاً (مما) يؤيد عدم النجاسة (٦) وعدم وجوب النزح فتأمل واحتط. قوله: «(فإن تغير نجس المتغير خاصة الخ)» وجهه ظاهر وهو كالصريح فى عدم اشتراط الكرية كقوله (٧): (ويطهر) وتشبيه ماء الغيث لقوله: كالجارى.

وأما حكم ماء الحمام واشتراط الكرية فى مادته فقد فهم مما سبق، اذ المراد بالمادة هو الكر على الظاهر.

(١) - يعنى طهارة ماء البئر مطلقاً سواء بلغ قدر الكرام لا.

(٢) - مثل باب ١٣ حديث ١ من أبواب الماء المطلق.

(٣) - لكون ماء البئر لو كان نجساً فترم تطهير المذكورات بالطريق المعتبر شرعاً كسائر المنتجات.

(٤) - يعنى قد ثبت عدم نجاسة الماء الكرفوق الارض فاللزام عدمها تحتها ايضاً.

(٥) - اوسائل باب ١ حديث ٥ من أبواب الماء المطلق.

(٦) - يعنى عدم نجاسة ماء البئر مطلقاً ولو كان الكر اذا كان له مادة.

(٧) - يعنى قول المصنف فيما سيأتى: (ويطهر الخ) وكذا تشبيه المصنف ماء الغيث بماء الجارى بقوله: (وماء الغيث حال تقاطره كالجارى).

ان كان قدرها كراً فصاعداً وهو ألف ومئات رطل بالعراقي او ماحواه ثلاثة اشبار و نصف طولاً في عرض وعمق بشبر مستوى الخلقة، لم ينجس الا بتغير احد اوصافه الثلاثة بالنجاسة فان تغير نجس اجمع ان كان كراً.

ويظهر بالقاء كثر طاهر عليه دفعة فكر حتى يزول التغير وان كان

وكذا كون الغيث كالجارى، والظاهر اشتراط الكثرة بحيث لو لم يكن مانع لجرى، او يكون غالباً على النجاسة، ولعله مراد الشيخ ومفاد الاخبار الصحيحة، والاحتياط.

قوله: «(ان كان قدرها الخ)» قذر دليل عدم نجاسة الكر ودليل نجاسة مادونه، وكذا دليل نجاسة الكر المتغير.

واما قدره، فالظاهر ان الالف ومائتي رطل متفق عليه، ويدل عليه رسالة ابن ابي عمير الصحيحة الممثلة (١).

والظاهر انه العراقي لأصل عدم الزيادة، وهو قريب من ثلاثة اشبار على ما في الخبر الصحيح كما سيبي.

ولما روى في الصحيح، عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الغدير فيه ماء مجتمع تبول فيه الدواب، وتلغ فيه الكلاب، ويغتسل فيه الجنب قال: اذا كان قدر كر لم ينجسه شيء، والكر ستمائة رطل (٢).

قال الشيخ: وهذا يرجح اعتبار العراقي وبين المصنف، في المختلف وجهه بأنه يكون المراد به رطل مكة الذي هو رطلان من العراقي فيكون الماء المائتين رطل عراقي، اذ لا قائل بستمائة رطل من العراقي، ولا المدني وايضاً انه قريب الى (الذراعان عمقه في ذراع وشبر سمته) المذكور في الحديث الصحيح لحد الكر (٣).

وكذا قريب الى (انه اكثر من راوية) (٤) في الصحيح او الحسن.

(١) - تل باب ١١ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٢) - صدره في تل باب ٩ حديث ١ من ابواب الماء المطلق ونبه في باب ١١ حديث ٣ منها.

(٣) - تل باب ١٠ حديث ١ من ابواب المطلق.

(٤) - وفي صحيح «وحس زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (حديث) قال: اذا كان الماء اكثر من راوية لم ينجسه شيء الحديث تل باب ٣ دليل حديث ٩ من ابواب الماء المطلق.

أكثر فالمتغير خاصة ان كان الباقي كراً.

ومرسلة ابن أبي يعفور (١) الدالة على ان الكر (نحوحي هذا، وأشار الى حب من حباب المدينة).

وهذا كله يدل على ترجيح صحيحة اسماعيل بن جابر قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الماء الذي لا يجسه شيء؟ قال: كر، قلت وما الكر؟ قال: ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار (٢).

وفي طريق آخر، قلت: كم الكر؟ قال ثلاثة اشبار في ثلاثة اشبار وهذا افصح وسند الأول اوضح.

والظاهر انه ترك أحد الأقطار، للظهور ولعدم القائل باثنين، ولانه يقال في المتعارف: هذا الحوص كم في كم؟ يقال كذا في كذا.

واما ما يدل على الزيادة مثل (ثلاثة اشبار ونصف في مثله مرتين) (٣) فان منته لا يخلو عن قصور كما ستطلع عنه نقله.

وسنده ايضاً ليس بصحيح، بل ولا حسن ولا موثق لوجود من لم يوثق، المشتركات.

وايضاً مخالفته للأصل والاستصحاب وجميع الأدلة التي ذكرناها في عدم اشتراط الكرية في الجارى، وبعيد ايضاً عن هذه التقديرات المذكورة، مع انه يمكن الجمع بحمله على الاستحياب كما فهم ذلك من ابن طاوس على ما نقل في الشرح.

وايضاً دلالة على عدم كرية مادونه بالمفهوم لا بالمطوق، ودلالة الثلثة بانه كر بالمنطوق وهو مقدم، وذلك ظاهر.

وبيان منته انه قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الكر من الماء كم يكون قدره؟ قال: اذا كان الماء ثلاثة اشبار ونصفاً في مثله ثلاثة اشبار ونصف في

(١) - الظاهر (لمغيرة) بدل (ابى يعفور) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: الكر من الماء نحوحي هذا وأشار الى حديث من تلك اصحاب الثنى بالمدينة - تل باب ١٠ حديث ٧ من ابواب الماء المنطق.

(٢) - لاحظ الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من ابواب الماء المطلق و باب ٩ حديث ٧ من ابواب الماء المطلق، وفيه طريق التهذيب (وما الكر).

(٣) - تل باب ١٠ حديث ٥-٦ من ابواب الماء المطلق وقوله قد مر مرتين - يعنى يستلين فان في احد السنتين الحسن بن صالح الثوري، وفي الثاني عثمان بن عيسى وهما غير موثقين.

ويطهر بالقاء كَرَّ طاهر عليه دفعة فكر حتى يزول التغير او بتموجه حتى يستهلكه الطاهر.

عمقه في الارض فذلك الكر من الماء (١).
وبالجملة، الدليل على تنجس الزيادة (٢) مع ما تلوناه في غاية الاشكال.
ولولا اتفاق القائلين بالكر بضرب الاشبار، وانه لا بد من سبعة وعشرين شبراً في حد الكر، لكان الحكم به ايضاً مشكلاً لقصور متن دليله، بل سنده ايضاً عند البعض فتأمل.
والظاهر ان الاتفاق من القائلين بالكر حصل على نجاسة مادون الثلاث وبقي الباقي ظاهراً مع تلك الأدلة فتأمل ولا تقلد فان الشهرة لا أصل لها، بل الأجماع المنقول لو فرض، في مثل هذه المسئلة.
(ورجوع) المصنف رحمه الله عنها (٣) بعد الأفتاء بها في المنتهى وغيره (دليل) على ما قلناه وانه لا رجح كما اختاره القميون، والاحتياط لا يترك لو امكن، فلا يكون القول بالاكتر أحوط القولين او قريباً.
قوله: «(ويطهر بالقاء كر طاهر عليه دفعة النجس)» ما احدثه اختباره الدفعة القائل به صريحاً، ويحتمل كون المراد به الكر تاماً متصلاً بغير انقطاع لان المنقطع ما يطهر لانه يتنجس كل جزء منه بالملاقاة، وكون المراد (مثلاً) (٤) فان الظاهر ان اتصاله بالجاري، وبالمطر، وبالكر ايضاً مظهر، وسيجيئ تحقيق التطهير بالأ اتصال.

- (١) — ثل باب ١٠ حديث ٦ من ابواب الماء المطلق.
(٢) — يعني تنجس الزائد على سبعة وعشرين شبراً في غاية الاشكال، بل فيه لجهماً لقصور دليله متناً وسنداً لوجود اسماعيل بن جابر الذي فيه كلام وقوله فقه فتأمل لعله اشارة الى ورود خبر صحيح سنداً في الأخبار وهو صحيح معوية بن عمار فلاحظ الوسائل باب ٩ حديث ٦ من ابواب الماء المطلق.
(٣) — يعني رجوع المصنف عما اتى في هذا الكتاب الى ما اتى به في المنتهى من السبعة وعشرين شبراً دليل على ما احتريه من السبعة والعشرين.
(٤) — يعني ان المراد من قول المصنف به (دفعه) من باب المثال لا الشخصية.

وان كان اقل من كثر نجس بجميع ما يلاقيه من النجاسة وان لم يتغير بالنجاسة وصفه، ويطهر بالقاء كثر طاهر عليه دفعة.

قوله: «(وان كان اقل (الى قوله) وان لم يتغير بالنجاسة وصفه)» دليل الكل ظاهر متامر.

قوله: «(ويطهر بالقاء كثر طاهر الخ)» اى القليل المتنجس، قد مر المراد بالدفعة وانه على سبيل التمثيل.

بقى هنا انه هل يكفى فى تطهير الماء النجس قليلاً او كثيراً اتصاله بالجارى او الكثير او المطر ام لا؟.

اما المطر فقد مر انه على تقدير الجرى اليه من الميزاب ونحوه يظهر من غير اشكال، بل مع صدق ماء المطر وكونه اكثر من النجس الذى يقع عليه المطر كما مر فى الاخبار الصحيحة، ويفهم من كلام الاكثر انه يكفى مجرد الصدق وليس عليه دليل الا خبر ضعيف (١) (والعمل) به باعتبار انه منجبر بالشهرة بعد تحقق النجاسة (مشكل)، وكذا الكلام فى تطهيره الأرض والبدن والثياب والظروف وغيرها.

واما غيره فعلى تقدير الجرى والتسلط والكثرة، فلا يبعد التطهر به كما مر فى المطر وماء الحمام، بل لا يظهر الخلاف والنزاع فيه لانه انما يكون مع العلو والأمتزاج ولا نزاع لهم فيه على الظاهر كما يفهم من نزاعهم فى مجرد الاتصال فقط.

واخبار المطر يمكن جعلها دليلاً عليه لعدم الفرق، بل بمفهوم الموافقة ولقوله عليه السلام فى الصحيح: (اذا جرى (٢) وانه اكثر ممّا فيه (٣) من البول،

(١) - وهو قوله؟ فى ذيل عرسلة الكاهلى كل ما يراه ماء المطر ضد طهر - الوسائل ٦ حديث ٥ من ابواب الماء المطلق.

(٢) - عن ابن حنبل، عن ابيه موسى عليه السلام قال: سأله عن البيت يال على ظهره و يقتل من العباية ثم يصير المطر يؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة؟ فقال: اذا جرى فلا بأس به - تل باب ٦ حديث ٢ من ابواب الماء المطلق

(٣) - هشام بن سالم انه سئل ليعبد الله عليه السلام عن السطح يال عليه فيصير السماء فكيف يصير الثوب، فقال: لا بأس به، ما اصابه من الماء اكثر منه - تل باب ٦ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

وكذا عموم ان الماء مطهر مثل وانزلنا من السماء ماء طهوراً (١) وماتر في بعض الاخبار مثل ان ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضاً (٢) ومعلوم عدم الخصوصية بالنهر وكذا ماتر في ماء الحمام، فان فيه ما يدل على تطهيره مع المادة اذا جرى عليه، وانه لا نزاع فيه مع كرية المادة، وانما النزاع مع عدم كريتها وقد ذهب اليه المحقق فحينئذ يكون خاصاً بالحمام، بل يمكن جعله من عين ذلك الباب لان فرض حوضاً صغيراً يجري عليه من الماء الكثير بميزاب او ثقبه ونحوها وهذا هو المراد بماء الحمام على تقدير اشتراط كرية المادة على ما صرحوا به وقد كان في بعض ادلته (أليس بجاء) (٣) وهو دال على العموم وعدم الخصوصية بالحمام ومنه علم ان التطهير لا يحتاج الى الامتزاج كما يفهم من الذكرى والتذكرة، مع ان معناه ووجهه غير ظاهر، الا ان يقال: ان التطهير معه اجماعى، ومع غيره غير ظاهر، ويمكن ان يقال: المراد به ما ذكرناه من التسلط وكثرة الجرى اليه، وايضاً الظاهر مع الجرى الكثير والقوة لا تفاوت بين كون المطهر (٤) ماءً وغيره لعموم الدليل.

والظاهر ان التطهر مع التسلط والكثرة والجرى منا لا نزاع فيه على ما يظهر من بعض عبارات.

اما بمجرد الاتصال مع التساوى، ومع عدم الجرى والتسلط فمشكل للنجاسة اليقينية مع عدم العلم بالمطهر (وكون) الماء مطهراً بحيث يشمل مانعاً فيه (غير) مفهوم من السنة والكتاب، والاجماع.

(و يمكن) الاستدلال (بان) الجزء الأول ممتزج ومتصل بالظاهر بحيث لا امتياز فيطهر، وكذا المتصل به الى ان ينتهى.

(وقد يمنع) حينئذ طهارة ذلك المتصل لاتصاله بالنجس مع النجاسة

(١) - الفرقان - ٤٨.

(٢) - تل باب ٧ حديث ٧ من أبواب الماء المطلق، وفيه ان ماء الحمام كماء النهر الخ.

(٣) - حبان قال: سمعت رجلاً يقول لابي عبد الله عليه السلام: انى لدخل الحمام في السرويه لحب وغير ذلك فاقوم لغسل فيضع على بعد ما افرغ من مائه قال: اليس هو جار؟ قلت: بلى، قال: لا بأس به تل باب ٩ حديث ٨ من أبواب الماء المضاف.

(٤) - منها للمفوض.

الثابتة سابقاً فتأمل.

(وإن) (١) المجموع حينئذ ماء واحد كـ غير متغير بالنجاسة فيكون طاهراً ولا معنى لنجاسة جزء من الكـ من غير تغيير.
(وفيه) أيضاً تأمل للمنع من ذلك إذا كان جزء الكـ نجساً قبل صيرورته جزء كـ قبل الكرية.

وبالجملة الحكم بطهارة ما كان نجساً يحتاج الى دليل شرعى، وما ثبت كون ما ذكر دليلاً شرعياً.

واضعف مما ذكر قياسه بما اذا كان متصلاً ثم اتصل بالنجس بعده، اذا لفرق بينهما لان السبب هو الاتصال الموجود فى الصورتين.
(وضعفه) ظاهر، فان الاتصال الحاصل قبل النجاسة يمكن ان يكون مانعاً للانفعال، والحاصل بعد النجاسة والامعمال لا يكون له قوة الدفع فالمسئلة مشكلة فتأمل فيها حتى يفتح الله عليك.

ثم اعلم ان الذى يظهر، عدم اشتراط تساوى السطح فى الكـ بمعنى انه لو كان الماء بعضه فوقاً، وبعضه تحتاً والمجموع يكون كراً يجرى عليه احكامه، ولكن الظاهر انه لا بد ان لا يكون فاحشاً خارجاً عن العرف والمادة.
فالظاهر حينئذ انه لكل واحد حكم نفسه، مع احتمال اعتبار الاتصال بالنسبة الى الاعلى والأسفل.

وكذا اذا كان بعضه فى ظرف محصور متصل بثقبه (مقبة - ح ل) منه الى الحوض ويكون المجموع كراً.

وان الظاهر ان الانحدار الذى يصير سبباً للجريان مما لا يضر فى ذلك، بل مع ذلك يكون المجموع ماء واحداً، وانه فى حال الصب والجري واحد، ولهذا نرى بهم يحكمون بعدم نجاسة الجارى من غير نبع بوقوع النجاسة فيه اذا كان المجموع كراً، ومع النبع اذا اشتراط الكرية.

وايضاً الظاهر ان اطلاق الاخبار والاقوال محمول عليه (٢).

(١) - عطف على ما قبله: بأن البرء الاول الخ.

(٢) - يحتمل ان يكون المراد ان اطلاق الاخبار والاقوال فى ان الجارى لا يتنجس بانسلاقات، محمول على

(الرابع) ماء البئر ان تغير بالنجاسة نجس ويطهر بالنزع حتى يزول

التغير.

بل يمكن ان يقال: مثله لا يسمى ماء واحداً عرفاً، ومعلوم ان المراد هو الماء الواحد.

والظاهر ان الجارى مع الانحدار يقال له: ماء واحد مالم ينفصل ولو بالوقوف في موضع الا ان يفرط فلا يبعد اخراجه.

(واما نجاسة) الماء الداخِل في الكوز مثلاً بصب جزء منه على النجاسة ولو كانت تحت المنارة (فمدفوع) بالأجماع الذي ادعى في الشرح، وبعدم تأثير النجاسة في الا على المفرط.

وامام عدم نجاسة الماء الذي فيه بوقوع النجاسة فيه بسبب اتصال جزء ما منه الى الكر تحت المنارة واسناده الى اطلاق الكلام والروايات ثم استبعاده (فمحل تأمل) فتأمل جداً.

قوله: «(الرابع ماء البئر الخ)» الظاهر انه لا يد للبئر من النبع وعدم الجريان تحت الارض فانه لو لم يتحقق النبع وان سمي بئراً لا يتحقق معه احكامها، وكذا الجارى تحتها فانه جار وليس فيه الا احكامه كما يوجد في المشهد القروي (على ساكنه السلام) وان كان معه نبع.

ويحتمل اجراء احكام البئر فيما يقال له: ذلك عرفاً مطلقاً، ويفهم من كلام الشهيد والشارح اعتبار النبع وعدم الجرى غالباً فغير التابع ليس بئراً وان قيل له: ذلك، وان الجرى احياناً لا ينافي كونه بئراً مع القول بانه بئر وهو محل التأمل. والظاهر ان الاعتبار لو كان بالتسمية لكان المعتبر فيه العرف العام او الخاص لو وجد، لا عرف زمانهم عليهم السلام، مع احتمال ذلك، والمدار عليه مشكل، اذ قد يول الى كونه نجساً عند جماعة اوفى زمان، وعكسه عند اخرى او آخر.

فالذي يفهم منه، انه مجمع ماء تحت الارض ذي نبع بحيث يصب

الوصول اليه غالباً وعرفاً وعلى حسب العادة، وغير ذلك اما جار اوراكد فتأمل فيه.

ونحاسته بالتغير كانه اجماعى (١) كسائر المياه.

(واما تطهيره) بالنزع حتى يزول التغير فبناء على عدم نجاسته الا به كما هو الظاهر ومذهب المصنف (ظاهر) لانه في الحقيقة هو مثل الجارى فيكون النزع على سبيل التمثيل فيطهر بالزوال مطلقاً، ويحتمل ان يقال: انه لا بد من النزع لقوله عليه السلام في الصحيح والحسن فينزع منه حتى يذهب الريح الخ (٢) فتأمل.

واما على القول بالتنجيس مطلقاً فظاهر الاقوال ذلك للنص الصحيح الصريح كمامر، ويقيد ماورد من النص بالتحسين على ما لم يتغير (٣) كما هو مقتضى الاصول، ولا استبعاد في اقتضاء غير المتغير، النزع اكثر من المتغير لو فرض بعد ورود النص ومقتضى القوانين مع انه قد يكون في المتغير اكتفى بالزوال لخروج النجس منه بخلاف غير المتغير فقد يؤثر بالاكثر لشيوعه في الماء حتى يخرج.

واما غير المنصوص فالاكفاء بالزوال له اظهر، اذ لانص في الاخراج له مع وجود النص الى الزوال عموماً.

وبقل الشارح رحمه الله سبعة اقوال فيه (٤).

(١) - مصافاً الى اطلاقات غير واحد من الاخبار فلاحظ الوسائل باب ٣ من ابواب الماء السلق وغيره.

(٢) - الوسائل باب ١٤ ذيل حديث ٦ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - هكذا في النسخ، وحق العبارة ماورد من النص على التحسين بما لم يتغير.

(٤) - يعني في محل مسألة بطاسة البشر.

وحسب تذكر ملخصها من روض الجنان ص ١٤٣ (لحدها) مرجعاً حتى يزول التغير اختاره المفيد وجماعة منهم المصنف (ثانيها) نزع اكثر الامرين من المقدر ومزيل التغير وهو مختار الشهيد في الذكرى (ثالثها) اكثر الامرين مع كون النجاسة منصوبة المقدر وعدم زوال التغير ومع زوال التغير او كونه غير منصوبة المقدر فنزع الجميع او التراجع وهو مختار ابن ابي ريس (رابعها) التحصيل كذلك مع زياده وجوب لزلة التغير في المنصوص ثم استيفاء المقدر وهو اختيار المحقق (خامسها) وجوب نزع الجميع ومع اتمد فالتراجع اختاره الصدوق والمرتضى وسائر (سادسها) نزعها اجمع ان لم يكن والى زوال التغير ان تعدد وهو المنقول عن المصنف والهاية (سابعها) نزعها اجمع ومع التدبر فطية الماء يحتر اكثر الامرين من زوال التغير والمقدرا اختاره لشهدى

وان لم يتغير لم ينجس واكثر اصحابنا حكموا بالنجاسة (بنجاستها-

خ).

قوله: «(وان لم يتغير لم ينجس واكثر اصحابنا حكموا بالنجاسة)»

قدم ص ٢٥٦ في عدم اشتراط الكرية في الجارى مايكفى لهذا المطلب فتذكره (والدخل) في بعض الاخبار بالاشتراك مثل حماد في رواية معوية (١) بانه ظاهرانه الثقة لكثرة نقله عنه وتصريح الاصحاب بصحة الخبر.

وكذا بأن رواية محمد بن اسماعيل (٢) مكاتبة، وغير صريح في انه عن الأمام (ع)، اذ يحتمل كونه عن الرجل المكتوب اليه (بان) المكاتب اذا جزم العدل بانها عن الامام عليه السلام لافرق بينها وبين المشافهة في الحجية.

مع انه هنا جزم بانه عنه من غير الكتابة لانه قال: قال: - وما قال: كتب؟ ونحوه، ومعلوم ان فاعل قال هو عليه السلام، اذ محمد بن اسماعيل لا ينقل مثل هذه المسئلة عن غيره ولا يكتبون الأصحاب مثل هذا الحديث في الكتب الكثيرة ويستدلون به، وسوق الكلام، وقرب المرجع يدل عليه مع المبالغة الكثيرة فيه من الوسعة، والمادة (٣) والعلّة، وعدم افساده بشيئ الا بالتغير، مع انه منقول في الاستبصار من غير كتابة ولا واسطة حيث قال فيه: احمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن الرضا عليه السلام قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيئ الا ان يتغير ريحه او طعمه فينزح حتى يذهب الريح ويطيب طعمه لان له مادة (٤).

الدروس.

ثم قال: ويظهر من اعتبار الأقوال ووجهها الدامتها الثالث ثم قال: وانما اطلبنا القول في تحرير الأقوال لعدم وجودها مجموعة في كتاب على هذا المنقول انتهى كلامه رفع مقامه.

(١) - عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول لا يغسل الثوب ولا تماد الصلوة منا وقع في البئر الا ان ينش فان انت غسل الثوب واعاد الصلوة وبرحت البئر - الوسائل باب ١٤ حديث ١٠ من ابواب الماء المطلق وسندها هكذا الحسين بن سعيد، عن حماد عن معاوية بن عمار.

(٢) - ثل باب ١٤ حديث ٧ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - بقوله (ع): لان له مادة.

(٤) - اعلم ان هذا الحديث قد نقل بطرق عديدة في الكافي والتهذيب والاستبصار.

في الكافي (في باب البئر وما يقع فيها من كتاب الطهارة) هكذا - علة من اصحابنا، عن احمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل بن يزيد، قال: كتبت الى رجل اسأله ان يسأل ابا الحسن الرضا عى البئر يكون

وكذا ظاهر الكافي قال فيه: وبهذا الاسناد قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير.

بل في التهذيب ايضاً في الزيادات منقول (مع الجزم) عنه عليه السلام حيث قال: احمد، عن محمد بن اسماعيل، عن الرضا عليه السلام قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير الا انها مكاتبة (في اول باب تطهير المياه من النجاسات)، باسناده، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: كتبت الى رجل الى آخر ما في الاستبصار بعينه.

ولا ينبغي النزاع في طهارة البئر على تقدير الكرية كما ذهب اليه البعض لعموم ادلة الكر، وللجمع بين اخبار البئر بحمل ما يدل على تنجيسها على الاقل منه، وما يدل على الطهارة على الكر. وفي الاقل منه ايضاً الظاهر، الطهارة لما مر من عدم اشتراط الكرية في الجارى من الكتاب والسنة، والاصل، والاستصحاب، ولصحة ادلتها. بخصوصها.

وضعف ادلة النجاسة لانها لا تخلو عن قصور.
(اما) في المتن من جهة عدم القائل به واضطراب واختلاف او لجمع.
(اما) في السند، مع عدم الصراحة في النجاسة واحتمال التأويل فالجمع بوجه من الوجوه التي مضت متعين.

في المنزل آخر الخبر ثم قال:

وبهذا الاسناد قال ماء البئر واسع لا يفسده شيء الا ان يتغير.

وفي التهذيب (في باب تطهير المياه من النجاسات خبر ٧ هكذا) اخبرني الشيخ ابيه عليه السلام عن ابن القاسم حفص بن محمد، عن ابيه، عن سعد بن عبدالله، عن احمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: كتبت الى رجل اسأله ان يسأل ابا الحسن الرضا (ع) فقال: ماء لبئر واسع الى آخر ما نقله الشارح عنه من الاستبصار لكن (لا ينجسه) يدل (لا يفسده).

وهي الاستبصار (في الباب الاول من ابواب حكم الآبار حديث ٨ كما نقله لشارح عنه بعينه، وفي موضع آخر من التهذيب (باب المياه واحكامها من الزيادات حديث ٨) كما في الاستبصار على مثل ما نقله الشارح عنه هنا.
صلى ما نقلناه من الكافي من سند ما قبل هذا الخبر يحتمل ان يكون سند الكافي ايضاً على نحو المكاتبة والله اعلم.

و اوجبوا نزع الجميع فى موت البعير، ووقوع المنى، ودم الحيض.
وإلستحاضة، والنفاس، والمسكر، والفقاع فإن تعذر لكثرتة تراوح
عليه أربعة رجال يوماً.

مثل (حمل) الصحيحة الصريحة فى النجاسة (١) او وجوب النزع (٢)
لو كان، (على) تقدير التغير لوجوب حمل المطلق على المقيد حيث قيد فى
روايات كثيرة مثل صحيحة محمد ومعوية (٣) الا ان يتغير (والا ان ينتن) (٤)
وغيرهما.

(والدخول) فى كل واحد بخصوصه والجواب عن الدخول عن كل واحد
واحد (يطول) ولا يلىق بهذا المختصر، لان المطلوب فيه الإشارة الى بعض الأدلة
فى المسئلة.

قوله: «(البعير الخ)» قبل دليل البعير رواية العلى (٥) وهى صحيحة،
ومثله الثور- صحيحة عبدالله بن سنان (٦)، والبقرة ايضاً لأنها مما لانص فيه وقيل
ذلك هو دليل المنى والدماء الثلاثة ايضاً.

ودليل المسكر ما وقع فى صحيحة عبدالله بن سنان من نزع الكل بصب
الخمر (٧) وكأن كل مسكر خمر، ومنه الفقاع.

وايضاً هذه من جملة ما لانص فيه وهو موجب للكل عند البعض.

قوله: «(فان تعذر الخ)» دليل التراوح كأنه اجماع مع الخبر (٨) وان
لم اعرف صحته، وكذا جعل اثنين اثنين للراحة.

(١)- الوسائل باب ٢١ حديث ١ ابواب الماء المطلق.

(٢)- يعنى اخبار منزوعات لغير محمولة على فرض حصول التغير جمعاً بين الاخبار.

(٣)- الوسائل باب ١٤ حديث ٧ من ابواب الماء المطلق.

(٤)- قل باب ١٤ حديث ١٠ من ابواب الماء المطلق.

(٥)- عن ابى عبدالله عليه السلام (فى حديث) قال: وان مات فيها بصر اوصب فيها خمر فلتنزع، الوسائل
باب ١٥ حديث ٦ من ابواب الماء المطلق.

(٦)- عن ابى عبدالله (ع) (فى حديث) قال: فان مات فيها ثور اوصب فيها خمر فلتنزع (نزع خ ل) الماء كله
الباب حديث ١.

(٧)- تقدم آنفاً.

(٨)- راجع الوسائل باب ٢٣ ذيل حديث ١ من ابواب الماء المطلق عن ابى عبدالله (ع) قال: فان غلب عليه
الماء فليخرج، يوماً الى الليل يقيم عليه قوم يتراوون اثنين اثنين فيترقبون يوماً الى الليل وقد ظهرت.

وتُرح كَرَّ في موت الحمار والبقرة وشبههما، ونزح سبعين دلواً من دلاء العادة في موت الإنسان.

وخمسين للعنزة الذائبة، والدم الكثير غير الدماء الثلاثة كدبح (كدم - خ ل) الشاة، وأربعين في موت السور والكلب والخنزير والثعلب والإرنب، وبول الرجل، ووقوع نجاسة لم يرد فيها نص (وقيل) الجميع.

وأما كون أحدهما فوق البئر والآخر تحته فما اعرف، و ذكره بعض الأصحاب.

وكذا عدم اجزاء النساء والصبيان والخنثى لعدم صدق القوم كذا قالوا. وجوزوا اجتماعهم للصلاة جماعة بل في الاكل ايضاً. واشترطوا ادخال جزء من الليل في الطرفين ولا يبعد الاكتفاء باليوم العرفي في العمل، ودخول زمان التأهب اذا كان قليلاً وعدم ضرر الراحة في الجملة للحلا وغيرها للعرف في العمل.

والظاهر اجزاء ما يصدق عليه اليوم مع احتمال يوم ذلك الوقت. قوله: «(ونزح كَر الخ)» قيل دليله خبر ضعيف (١) منجبر بالشهرة، وكذا حال البغل.

وأما الكر في البقرة وشبهها من الدواب كالفرس فهو المشهور (وفيه تأمل) لانهما مما لانص فيه، ولهذا جعلهما في الشرح منه.

(وأما) دليل وجوب السبعين لموت الإنسان من غير فرق بين المسلم والكافر - على الظاهر والصغير والكبير والذكر والانثى (فهو خبر) (٢) قيل هو موثق منجبر بعمل الأصحاب بحيث لا يمكن رده والعمل بغيره.

واعلم اني اظن الاجزاء بالدلو المعتاد الشائع في العرف، وقول الأصحاب بمعتاد البئر غير واضح الدليل وليس ذلك بمتبادر بحيث يجب الحمل عليه

(١) - الوسائل باب ١٥ حديث ٥ (عمرو بن سعيد بن هلال) من ابواب الماء المطلق.

(٢) - في حديث عامر عن أبي عبد الله (ع) قال: (في حديث) فأكبره الإنسان ينزح منها سبعون دلواً باب ٢١ حديث ٢ من ابواب الماء المطلق.

وحيث تعذر الشرع يحمل على العرف كما فى سائره ايضاً.
وايضاً الظاهر اجزاء المقدار بغير الدلو ولا يبعد اعتبار التعدد مع احتمال
العدم لعدم الصراحة فى التعدد لصدق سبع (دلاء) من الماء.

(ودليل) خمسين دلواً للمعذرة الذائبة، والحق به الرطبة، للاشتراك فى
المعنى وهو الانتشار، وهى فصلة الأنسان عرفاً وان لم يكن لغة، والظاهر عدم
الفرق بين افرادها حتى بين عذرة الكافر والمسلم وعدم لحاق غيرها بها.
(خبر ابى بصير) فان ذابت فاربعون او خمسون (١) وكأنهم اختاروا
الاكثر لليقين وفيه تأمل واضح وهو مما يوجب عدم القول بالنجاسة، بل بالوجوب
ايضاً كما مر.

والظاهر ان ذَوْبَانِ البعض يكفى لهذا الحكم للصدق، ولانه لو كان منفرداً
لاوجب ذلك.

(واما) ايجاب ذلك (٢) للدم الكثير (فهو) المشهور ونقل المصنف عن
المختلف: ولم اقف فى هذا التقدير على حديث مرقى، ونزع له (٣) ما بين
الثلاثين الى الاربعين لحسنه على بن جعفر، والذي رأيت فى الكافى والتهذيب
صحيحة على بن جعفر (٤)، قال الشارح: وهو الوجه والعمل بالمشهور طريق
اليقين فتأمل.

والظاهر خروج الدماء الثلاثة عنه لعمامة.

واما بقاء باقى الدماء حتى دم نجس العين، فمحتمل لان احكام البئر
لاستبعاد فيها، ويحتمل كونه من جملة ما لاتنص فيه، ويحتمل كون الكثرة
بالنسبة الى الدم نفسه كما هو الظاهر والمفهوم من قوله (كدم الشاة)، ونقل عن
المصنف بالنسبة الى ماء البئر باعتبار كثرة مائه وقلة.

(١) — الوسائل باب ٢٠ ديل حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٢) — يعنى ايجاب اربعين لوجهمين.

(٣) — اى للدم الكثير.

(٤) — ثل باب ٢١ حديث ١ عن ابواب الماء المطلق.

وثلاثين في وقوع ماء المطر مخالطاً للبول والعذرة وخرء الكلاب وعشرة في العذرة اليابسة، والدم القليل غير الثلاثة كذبح الطير، والزعانف اليسير.

ودليل نزح الأربعين في موت السنور وشبهه، الشهرة مع الرواية (١) وهي غير صحيحة ولا صريحة في الخنزير والأرنب والثعلب، ولا في الموت، بل اعم من ان يكون واقعاً (٢) حياً او ميتاً، ولا يعمد تعميم هذا الحكم فلا يجعل لوقوع الخنزير حياً، فمات فيها اكثر من المقدر وما لانص فيه مع احتمال التضاعف فتأمل.

وكذا احتمال التضاعف في الكلب اذا وقع حياً ومات لوقوعه حياً ولموته فيها.

وكذا كونه في بول الرجل وان كان السند ضعيفاً لانه منجبر بالشهرة، وفيه روايات آخر (٣) متروكة للضعف وعدمها، كذا قيل فتأمل.

ولا فرق بين المسلم والكافر، ولا تدخل فيه المردة لعدم صدق الرجل الذي في الخبر والشهرة فتبقى المردة مطلقاً فتكون مما لانص فيه، وكذا الخشى.

(واما ايجاب الاربعين) لما لانص فيه اى ما لا يدل عليه بدلالة ظاهرة معتبرة مشهورة (فغير ظاهر الوجه).

(وقيل) نزح الجميع، ووجهه كانه اذا ظهر النجاسة ولم يظهر المطهر فلا يكون الا برفع جميع النجس، ولانه ليس باكثر منه مطهراً، والاقل منه غير معلوم كونه مطهراً فيتمين، ويمكن العمل بمفهوم موافقه ان علم.

(وقيل) ثلثين ووجهه ايضاً غير ظاهر.

(وقيل) بالعدم وهو مع القول بالنجاسة مشكل، نعم يمكن مع القول بالاستحباب والوجوب تعيداً فيما وقع فيه النص.

(١) الوسائل باب ١٧ حديث ٣ من ابواب الماء المطلق، لكن فيه: والسنور عشرون او ثلاثون او اربعون ولو لم يرد، والكلب وشبهه.

(٢) عني ان ما وقع اسم من كونه حياً او ميتاً.

(٣) لاحظ الوسائل باب ١٦ من ابواب الماء المطلق.

وسبع في موت الطير كالنعامة، والحمامة وما بينهما، والفأرة اذا
تفست او انتفخت، وبول الصبي، واغتسال الجنب الخالي من نجاسة عينية
وخروج الكلب حياً.

ودليل ثلثين (في وقوع ماء المطر الخ) رواية كردوبه (١) وهي ايضاً
منجبرة بالشهرة والعتوى، والاشكال مندفع (اما) بحملها على الماء النجس بها
ولا يكون فيه عينها (او) ان احكام البئر لا امتبعاد فيه بعد ورود النص فتأمل.
ودليل نزع العشرة للعذرة اليابسة رواية ابي بصير (٢) المتقدمة المشتملة
على الذائبة وفيه ايضاً اشعار بادخال الرطبة في الاول.
ودليله في الدم القليل ماورد في الخبر من (دلاء يسيرة) (ودلاء) (٣)
واستخراج العشرة منها بعيد كما ذكره الشيخ والمصنف في المنتهى والمختلف،
والظاهر كفاية الثلث كما اختاره المحقق لو لم يكن شيئاً آخر.
وكذا دليل السبع لموت الطير الخ رواية علي بن ابي حمزة (٤) مع الشهرة
المنجبرة.

وكذا دليل السبع في الفارة المتفستة او المتفخة، ولكن الرواية في
الاولى، والثانية الحاكية بها مع الفتوى والشهرة.
وكذا دليل بول الصبي الذي (٥) قيل: المراد به من زاد على الحولين مع
عدم البلوغ وفي حكمه الرضيع دون الحولين ما لم يزد لبنه عن الغذاء، ولا يلحق به
الصبي لعدم النص.

وكذا (دليل) اغتسال الجنب (٦) وفائدة الخلو عن النجاسة ظاهرة لان

(١) - الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من ابواب الماء المطلق.

(٢) - الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - الوسائل باب ٢١ حديث ١ وحديث ٣ من ابواب الماء المطلق.

(٤) - عن ابي سعيد المكارى عن ابي عبد الله قال: اذا وقعت الفارة في البئر تفست فانزع منها سبع دلاء
وهي رواية اخرى تفست - الوسائل باب ١٩ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٥) - الوسائل باب ١٦ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٦) - الوسائل باب ٢٢ حديث ٣ من ابواب الماء المطلق.

النجاسة لها حكم آخر ولها مقدرها مثل ترح جميع الماء لو كان مياً (روايات) في بعضها الدخول مع الاغتسال كرواية ابي بصير (١) - وفي اخرى النزول كرواية عبدالله بن مسان (٢) - وفي البعض الوقوع كرواية الحلبي (٣) وفي الآخر الدخول فقط كرواية محمد بن مسلم (٤).

وقال الشارح: يجب حمل المطلق على المقيد، فقيد الكل بالاغتسال. وانت تعلم انه انما يكون مع المناقاة، ولا مناقاة بين وجوب السبع فقط للنزول فقط والوقوع والدخول كذلك، ومع الاغتسال وهو ظاهر الا عند من يقول بمثل هذا المفهوم الضعيف.

وكأن المدة الشهرة وعدم ايجاب شيء في المشهور بمجرد النزول والوقوع كما هو ظاهر بعض الاخبار وظاهر حينئذ ان ليس العلة تنجيس البثر، اذ لا معنى للتنجيس من غير النجاسة وان كان بثراً وحكمه مختلفاً، مع انه لانص في التنجيس بل بالنزع والفساد.

(فقول) الشارح: والعلة فيه نجاسة البثر بذلك وان كان بدنه خالياً من نجاسة ولا بعد فيه بعد ورود النص (الى قوله): فقول بعضهم ان نجاسة البثر من غير متجس معلوم البطلان اذ الفرض اسلام الجنب، وخلو بدنه من النجاسة العينية، قد ظهر منه (غير واضح) (٥).

(ومعلومية) اشتراط الخلو في الاخبار حيث اوجب السبع فقط مع طهارة بدن الجنب (دالة) على عدم التنجيس وهو امر واضح، وخلافه بعيد جداً. ويمكن حمل الفساد على عدم جواز الاستعمال بدون النزع تعبداً او على تنفر الطبع وغير ذلك.

ثم اعلم ان الشارح قال: (ورواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام

(١) - الوسائل باب ٢٢ حديث ٤ من ابواب الماء المطلق.

(٢) - قائد. ان سقط في البثر دابة صغيرة لو نزل فيها جنب ترح منها سبع دلاء الحديث الوسائل باب ١٥ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - الوسائل باب ١٥ حديث ٦ من ابواب الماء المطلق.

(٤) - الوسائل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب الماء المطلق.

(٥) - قوله: قد ظهر منه خبر قوله به فقول بعضهم وقوله (غير واضح) خبر لقوله: فتون الشارح الح فلا تغفل.

دالة عليه (اي على تفرع اشتراط النية وصحة الغسل على الحكم) حيث سأل عن الجنب يدخل البئر فيغتسل منها قال: ينزع منها سبع دلاء (١) والروايات السابقة كما لا تدل على اشتراط الاغتسال الشرعى كذلك لا تنافيه فيحمل مطلقها عليه جمعاً بين الأخبار.

(فيندفع) بذلك ما اوردته المحقق الشيخ على، من (٢) خلو الاخبار عنه او كونها اعم حتى التزم بعدم الحكم بطهره لقول الصادق عليه السلام في خبر عبد الله بن ابي يعفور: ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ما نهم (٣) فان النهى المستفاد من الرواية يقتضى فساد الغسل لأنه عبادة فلا يظهر الجنب (ويجاب) يمنع ان النهى عن العبادة، بل عن الوقوع في الماء وفساده، وهو انما يتحقق بعد الحكم بطهر الجنب لا بمجرد دخوله في البئر فلا يضر هذا النهى لتأخره وعدم كونه عن نفس العبادة الا ان يقال: ان الوسيلة الى المحرم محترمة وان كانت قبل زمانه (٤).

وانت خبير بان الجمع انما يجب على تقدير المنافاة والمساواة ومعلوم عدمهما، اذ لا منافاة بين ايجاب السبع لمجرد النزول والوقوع والدخول، المذكورة في الثلاثة الصحيحة وبين ايجابه له وللغل معاً لضعيفة ابي بصير، فلامساواة ايضاً، مع انه لا اشتراط في السبع بالفضل في رواية ابي بصير، بل ذكر ذلك في كلام السائل فقط (فلا ينبغي) ترك الحكم المستفاد من الاخبار الثلاثة الصحيحة، وتقييده مع تقييد النهى المستفاد في صحيحة ابن ابي يعفور وهو عبد الله الثقة المدلل بان رب الماء ورب الصعيد واحد، (لرواية ابي بصير) (٥) الغير الصحيحة لوجود عبد الله بن بحر (٦) الضعيف واشتراك ابن مسكان وابي بصير المشتمل على السبع للدخول مع الفضل في كلام السائل مع عدم النهى فيه.

(١) — تل باب ٢٢ حديث ٤ من ابواب الماء المطلق.

(٢) — قوله: من خلو الاخبار الى قوله: الجنب — بيان الازراء، وقوله: يمنع ان النهى الح بيان الاندفاع.

(٣) — تل باب ١٤ حديث ٢٢ من ابواب الماء المطلق.

(٤) — قوله: ورواية ابي بصير (لى قوله): قبل زمانه من كلام الشارح عنه.

(٥) — بلى لا يسمى ترك مصحون الاخبار الثلاثة الصحيحة لاحل رواية ابي بصير الغير الصحيحة.

(٦) — فان سنده كما في تل باب ٢٢ حديث ٤٤ عن الميعة احمد بن محمد، عن ابيه، عن سعد بن عبد الله

فظهر بطلان الغسل على تقدير التحريم وعدم القيد كما يظهر منه،
(ولا ينع) الجواب بمنع ان النهى عن العبادۃ (١)، بل عن الوقوع فى الماء وفساده
(لان) الافساد انما وقع بالغسل بل نفس الغسل هو الافساد، و يترتب عليه الفساد،
وعلى تقدير كون الحرام هو المقيّد وهو الغسل لا مطلق الوقوع، كيف يصح الغسل مع
النهى عنه وانه العبادۃ، وانه موجب للفساد كما تقرر.

(وتوهم) ان النهى هو الافساد وهو انما يتحقق بعد الحكم بظهور الجنب
(بعيد) اذ الظاهر ان المراد بالمنهى هو العمل الذى يفعله وهو الاغتسال فاجراء
الماء على العصور وتحريكه على البشرة مع النية هو المنهى الموجب لرفع الحدث،
وهو العبادۃ فيكون فاسداً ولا يكون النهى موقوفاً على رفع الحدث، اذ لا معنى له
اصلاً.

نعم قد يكون موقوفاً ولا يعلم الا بعد العلم بالغسل، فيكون حينئذ
كالتناقض، لانه لا شك فى كون الاغتسال الراجع حراماً وانه فاسد ومفسد للماء
فلا يكون صحيحاً مع الفساد والافساد، وهو ظاهر فالظاهر، ان المراد على تقدير
ارادة الغسل مجرد ايراده الماء على البدن، على قصده مع النية، والافساد يترتب
على محضه (٢) وهو المراد بالفساد هنا.

او يراد بالنهى، الكراهة بمعنى قلة الثواب والا يلزم التزام عدم كون
النهى فى العبادۃ مفسداً، وجواز كون الشئ الواحد الشخصى حراماً وواجباً (٣)
وكل ذلك باطل خصوصاً عند اصحابنا كما بين فى محله فيحتمل فى المسئلة
القول بالكراهة بالمعنى المذكور وعدم الفساد، لافى الماء ولا فى الغسل
واستحباب النزح بمجرد النزول مع الغسل وعدمه (او) الوجوب تعبداً لا للنجاسة،
لا بخروجه عن الطهورية بالغسل، لأدلة عدم نجاسة البشرون كان النهى ظاهراً

ومحمد بن الحسن، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن عبد الله بن بحر، عن ابن مسكاف عن ابي
صير.

(١) - اشاره الى رد الشارح صاحب روض القجاد كما تقدم كلامه آنفاً فى كلامه فلاحظ.

(٢) - يعنى ان الافساد يترتب على محض ايراد الماء على بدنه لا ايراد المقرون بالقصد بعدم دخالة فيه.

(٣) - يعنى عدم كون النهى فى العبادۃ مفسداً، وكونه الشئ الواحد حراماً وواجباً باطل

التحرير.

ويمكن القول (١) به ايضاً والتأويل ان المراد مع النجاسة المفسدة او بشر الغير اولخوف الضرر بالوقوع فيه وغير ذلك وعلى الاخير (٢) يصح الفصل ان غسل بعده من غير ضرر، وبوجوب (٣) النزع تعبداً مع القول بعدم صحة الفصل الا بتأويل فتأمل.

ويمكن استفادة عدم نجاسة ماء البثر حينئذ من هذه الاخبار التي ادعى المشهور دلالتها عليها، من جهة وجوب النزع لانه ما (٤) امر عليه السلام الواقع بالفصل وتطهير بدنه وثيابه فافهم واعلم ان الشارح قال: الذي اختاره المصنف في المختلف مختار لشيخه المحقق ان الحكم بالنزع لكونه مستعملاً فيكون النزع لسلب الطهورية.

ويشكل باطلاق النصوص، وبحكم سائر وابن ادريس وجماعة من المتأخرين بوجوب النزع مع طهورية المستعمل عندهم، وباستلزامه القول بعدم وجوب النزع لانه فرعه على القول بسقوط طهورية المستعمل وهو لا يقول به، فيلزم عدم القول بالنزع انتهى.

والذي اختاره في المنتهى هو التعبد كما اشرنا اليه وهو المعقول بناءً على مذهبه على تقدير القول بالوجوب.

والذي فهمته من المختلف عدم الوجوب، قال فيه: اذا كان البدن خالياً من نجاسة عينية فاي سبب اوجب السبع، وبأي اعتبار يقدماء البثر.

والجواب ان يقال: اختلف علمائنا في المستعمل في الطهارة الكبرى هل يرتفع عنه حكم الطهورية لغيره ام لا؟ بعض علمائنا افتى بالاول، وبعضهم افتى بالثاني، وسيأتى البحث، فالمقتضى للنزع هو كونه مستعملاً في الطهارة الكبرى، وهذا انما يتمشى عند الشيخين رحمهما الله، اما نحن فلا.

(١) - يعني القول بقساد الفصل يدعى كون المراد ليراد الماء على بدنه مع النجاسة المفسدة للماء ففسد العبادة.

(٢) - يعني على احتمال تحرير الوقوع وانه لا محل خوف الضرر لا للاضاد ولا لكونه بشر الغير والا فانصلح فاسد.

(٣) - عطف على قوله: (به ايضاً).

(٤) - ماناقية وقوله: (الرائع) مفعول ما امر وقوله: الفصل بفتح فاء الفصل.

وخمس في ذرق الذجاج.
وثلاث في موت الفأرة والحية.

والعجب ان ابن ادريس ذهب الى ما اخترناه من بقاء حكم الطهورة في المستعمل، ووجب النزع هنا، فالأقوى عندي بناءً على قول الشيخ كون الماء طاهراً وان ارتفع عنه حكم الطهورة، فايجاب النزع ليس لزوال النجاسة، بل لإفادة حكم الاول (انتهى).

ولا اجد فيه ما ذكره (١)، ولا قصوراً، وإطلاق الاخبار بناءً على القول به محمول على مذهبهما (٢)، ولا يلزمه صحة مذهب غيره، بل نفاه، والشارح جعله للنجاسة مع الخلو من النجاسة (٣)، وهو كماترى، نعم يمكن ان يقال: لا تعجب من ابن ادريس فانه قال به لصحة الروايات كما قلتم انتم في المنتهى.

فالظاهر ان اختياره في المختلف الاستحباب كما في المتن فكيف الوجوب، لعدم الطهورة مع عدم قوله بالخروج عنها وكلامه صريح في ذلك. ولعل الشارح يريد اختياره على تقدير الوجوب، ولكن لا يتم ما اعترض عليه فتأمل، والأحتياط مما لا يترك مع الأمكان فتأمل.

وكذا دليل السبع بخروج الكلب حياً هو الخبر الصحيح (٤) مع الشهرة ولكن في هذا الخبر بعينه نزع البئر كلها لموت الكلب وقدمت اربعون له فهو مما يدل على عدم النجاسة والوجوب فانهم.

واما الخمس لذرق الذجاج، فما ذكر الشيخ له دليلاً، وقد قيد شيخه بالجلال (٥) فان ذرق غيره ليس بنجس على الظاهر.

ودليل الثلاث في موت الفأرة مع عدم الوصفين (٦) صحيحة معوية بن

(١) - لا احد في كلام المختلف ما ذكره الشارح (الشهد الثاني) وسبه اليه.

(٢) - ينسئ المسحق والعلامة قد هما.

(٣) - قال في روض الجنان: والعلّة فيه نجاسة البئر بذلك وان كان يده حالياً من نجاسة، ولا يبعد فيه عدم ورود النص انتهى.

(٤) - تل باب ١٧ ديل حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٥) - لاحظ التهذيب باب تطهير المياه.

(٦) - اي الانصاخ لوالانصاخ.

ودلو فى العصفور وشبهه، وبول الرضيع الذى لم يتغذ بالطعام.
وكل ذلك عندى مستحب.

عمار (١) وليس فيها ذكر الوصفين وعدمهما، لكن حملت على العدم لرواية غير صحيحة فى السبع (٢) على تقدير الاتساق وحمل عليه ايضاً رواية غير صحيحة مطلقة بالسبع مع نفى البأس فيما اصاب من ذلك البشر، الثياب، وكذا يفهم من اخرى، وفى اخرى كانها صحيحة ابى اسامة، خمس دلاء مالم تنفسخ او يتغير طعم الماء (٣) فحمل الزائد، على الاستحباب غير بعيد، وهذا كله يدل على عدم النجاسة وعدم الوجوب.

(وكذا) الترديد فى مثل السنور بين عشرين و ثلاثين واربعين، والاختلاف فى الكلب وغير ذلك من الاختلاف.
(والترديد) بين ثلاثين لى اربعين (دليل) على مذهب المطهرين للبشر فافهم ولا تنسى.

ودليل الدلو الواحد للعصفور رواية (٤) غير صحيحة مع الشهرة و كانه شبهه (٥) اخذ بالقياس من سوق الخبز (اقل مايقع فى البشر العصفور ينزح منها دلو واحد) (٦) تأمل، ودليل الدلو الواحد لبول الرضيع الذى لبنه غالب على غذائه من الطعام قوله فى الخير: (سألت عن بول الصبى الفطيم يقع فى البشر قال: دلو واحد) وكان القيود اخذ من الفطيم، ووجود الاكثر (مثل السبع فى بول - خ) الصبى فتأمل.

قوله: «(وكل ذلك عندى مستحب)» كان دليله طهارة البشر عنده مع عدم تمامية أدلة وجوب النزح لما مر من عدم الصحة، والاختلاف، والتخير،

(١) - قل باب ١٩ حديث ٢ من ابواب الماء المطلق.

(٢) - هذه الرواية وغيرها مما ذكره الشارح لموت القارة مذكورة فى باب ١٩ من ابواب الماء المطلق من الوسائل فراجع.

(٣) - قل باب ١٧ حديث ٧ من ابواب الماء المطلق.

(٤) - الوسائل باب ٢١ ديل حديث ٢ من ابواب الماء المطلق.

(٥) - لولاد به ان مامى كلام المصنف من قوله: (وشبهه) اخذ بالقياس الى الضو.

(٦) - الوسائل باب ٢٩ حديث ٢ من ابواب الماء المطلق.

تَمَمَّة

لايجوز استعمال الماء التّجس في الطهارة مطلقاً، ولا في الأكل والشرب إختياراً.

ووجوب الجمع بحمل المطلق على المقيد، فانه وردت روايات صحيحة مثل صحيحتي محمد بن اسماعيل ومعوية بن عمار (١) بعدم النجاسة وعدم النزع مالم يتغير، ومالم ينتن وصحاح آخر في عدمها مطلقاً (٢) وورد (٣) فيهما ايضاً روايات مطلقة فتحمل على المقيد كما قرر في الأصول.

مع ان الصحيحة الصريحة في النجاسة غير معلومة وغير ذلك من الوجوه المتقدمة وقد اشرنا اليها مراراً.

ولا يكفي في الاستحباب مجرد اختياره عدم انفعال البثر كما يفهم من الشرح، لاحتمال وجوب النزع تعبداً ولذا اختار في المنتهى وجوبه تعبداً مع اختيار طهارته، وعدم انفعال.

تَمَمَّة

قوله: «(لايجوز الخ)» لعل المراد بعدم الجواز عدم الاعتداد به، وعدم ترتب الاثر المطلوب من الاستعمال عليه مجازاً، وترتب العقاب والذم كما هو المتعارف بناء على اعتقاده المشروعية، وانه طهارة شرعية فيكون بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة سبيلها الى النار وهو مذكور في الخبر الصحيح في منع الجماعة في نافلة شهر رمضان وصلوة الضحى (٤).

(١) - لاحظ الوسائل باب ١٤ من ابواب الماء المطلق وباب ٢٤ منها تجد صدق ما اختاره من عدم نجاسة البثر والله يعلم.

(٢) - لاحظ باب ١٤ من ابواب الماء المطلق.

(٣) - يسي في النجاسة والطهارة.

(٤) - راجع الوسائل باب ١٠ (عدم جواز الجماعة في صلوة النوافل في شهر رمضان من ابواب نافلة شهر رمضان من كتاب الصلوة).

ولو اشتبه النجس من إلا نائين إجتنبا وتيمم.

(فمنع الشهيد) (١) في الذكرى كون البدعة حراماً (في الاحتجاج على كون الادان الثاني في يوم الجمعة حراماً) بانه بدعة على ماورد في الخبر، فان البدعة مالم يكن في عهده صلى الله عليه وآله، وهي تنقسم الى متحرمة ومكروهة، فلا دلالة لها على التحريم لانها اعم (بعيد).

(فدليل) عدم الجواز في الطهارة اختياراً واضطراً (ما) مرّو كأنه الاجماع ايضاً وبعض الاخبار الدال على اشتراط طهارة الماء المستعمل في الطهارات. (ودليل) جواز شربه اضطراً وعدمه اختياراً (لمله) الاجماع، (وما) يدل على تحريم القدر والخبث وبعض الآيات مثل مايدل على تحريم الرجس وهو النجس على ما هو المشهور (ووجوب) حفظ النفس المستفاد من العقل والنقل (يدل) على الجواز اضطراً كاساغة اللقمة اودفع المطش المهلك ولو للانقطاع بسببه عن الرفقة فيهلك، ولقوله تعالى: **إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُ إِلَيْهِ (٢)**.

ولا يبعد جواز استعماله اختياراً ايضاً في غسل الثياب وشرب الدواء والطير وغير ذلك مما لا يشترط فيه الطهارة للاصل وعدم ثبوت التحريم صريح به في الشرح وغيره، ويدل عليه تقييدهم بالطهارة، والاصل دليل واضح قوي مالم يظهر خلافه بعد التفتيش المتعارف المفيد للاطلاع عليه على تقديره غالباً.

قوله: **«(ولو اشتبه النجس)»** ان دليله خبران غير معتبرين (احدهما) موثق (٣) (والآخر) ضعيف (٤).

لكن الظاهر انهما مؤيدان بالشهرة، بل بالاجماع على الظاهر، وعدم ظهور الخلاف، وبان التكليف بالطهارة بالماء الطاهر محقق والخروج عنه انما يتحقق باليقين او الظن المعتبر شرعاً وليس هنا، وفيه تأمل.

(١) - حاصل الكلام انه استدل على حرمة الاذان الثاني يوم الجمعة بانه بدعة وكل بدعة حرام واجاب الشهيد الثاني بان مجرد ذلك لا يوجب الحرمة فان اصل البدعة عبارة عما لم يكن في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله سواء كان محرماً او مكروهاً فلا يدل الاعم على الاصح واجاب المشرح رد هنا بانه بعيد.

(٢) - الأنعام - ١١٩.

(٣) - قل باب ٨ حديث ٢ من أبواب الماء المطلق.

(٤) - قل باب ٨ حديث ١٤ منها.

و يستحب تباعد البثر عن البالوعة بسبع أذرع ان كانت الأرض سهلة
او كانت البالوعة فوقها والا فخمسة.

والظاهر بناءً على اعتبار قوانين الأصول واعتبار العلم بالمجاسة جواز استعمال ايهما اراد على تقدير التساوى، والراجع مع الرجحان كما يقال مثله في واجدى المنى في الثوب المشترك من عدم وجوب الغسل على احدهما مع جريان الدليل بعينه، وهذا هو الموافق للقوانين والشرعية السهلة الا ان العدول عن قول الاصحاب مع عدم الشريك يحتاج الى جرأة فامة، وصرح في العروع والاصول في كتب العامة والخاصة بعدم الجواز، والا لم يكن دليلهم على ذلك ايضاً واضحاً فانه خلاف الاجماع وهو غير ظاهر.

وبالجملة المسئلة مشكلة، ولكن دعوى الاجماع في المختلف في مثل هذه المسئلة مع ماتقدم من الخبرين وعدم الخلاف، يقتضى وجوب الاجتناب لو امكن وهو يقتضى اراقة الماء ثم التيمم لوجودها فى دليل الاصل، ويحتمل الحمل على الاجتناب، ولهذا قلنا بالاحتياط دون الوجوب كما قال به الشيخ، ويفهم من كتاب الصدوق:

ولو كان الاشتباه بالمضاف، فالظاهر وجوب الطهارة بهما مع عدم ماء آخر ويفتقر عدم الجزم فى النية لعدم الامكان، مع انه قد يقال بوجوده لوجوب الوضوء وهو لا يحصل الا بهما.

ولو كان واحداً وجب التيمم والوضوء على الظاهر لما مر، والاحتياط.

ولا يبعد وجوب اكمال الناقص بالمضاف مالم يخرج عن الاطلاق لما

مر.

قوله: «(ويستحب تباعد الح)» لعل دليله بعض الروايات الغير الصحيحة مع الاصل حيث ورد فى احدهما ان كان سهلة فسبعة اذرع وان كان جبلاً فخمسة (١)، وفى الآخر ان كانت (اي البالوعة) اسفل من البثر فخمسة وان كانت فوق البثر فسبعة (٢).

(١) — الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من ابواب الماء المطلق.

(٢) — الوسائل باب ٢٤ حديث ٣ من ابواب الماء المطلق.

واسثار الحيوان كلها طاهرة عدا الكلب، والخنزير، والكافر،
والناصب

و يحتمل الفوقية بحسب القرار كما هو الظاهر او بحسب الجهة لما يدل
بعض الاخبار على ان جهة الشمال فوق البئر وانها مهت المياه (١).
وخبر حسن يدل على نجاسة البئر (اذا كان بينها وبين البالوعة ثلثة اذرع
او اربعة وكون البئر في اعلى الوادى ومجرى البول من تحتها) (٢) وهو غير معلوم،
بل غير مفهوم ايضاً لان متنه لا يخلو عن اشكال واضطراب، مع ان الاصل وسائر
الادلة يدفعه.

وبالجمله مالم يعلم تغير البئر من البالوعة النجسة لا يحكم بها وهو الموافق
للاله ستيما ما هنا من حديث محمد بن القاسم عن ابي الحسن عليه السلام في
البئر يكون بينها وبين الكنيف خمسة اذرع او اقل او اكثر يتوضأ منها؟ قال: ليس
يكراه من قرب ولا بعد، يتوضأ منها و يغتسل مالم يتغير الماء (٣).

وبالجمله عدم صحة الادلة شغلنا عن تفصيل البحث عن البئر وجوب
النزع للاشتباه لكل واحد واحد، وكذا عن تفصيل البعد بينهما.

قوله: «(واسثار الحيوان الخ)» الظاهر ان المراد به هنا ماء قليل لاقاه
جزء حيوان حال عن نجاسة طارية (ظاهرة - خ ل) ولا شك انه تابع له في
الطهارة والنجاسة، واما في الكراهة فغير واضح المعنى وان قاله البعض.

والمراد بالكافر مطلقه ولو بالارتداد قولاً او فعلاً، والنصب والغلو والخروج
وبانكار حقيقة ما ثبت عنده انه من الشرع، ولعله المراد بانكار الضرورى، فذكر
الناصب من عطف الخاص على العام (او) المراد بالكافر غير الناصب (او)
المراد بالكافر، الكافر الاصلى، وبالناصب هو ونحوه، ولكن في نجاسة الجميع

(١) - الوسائل باب ٢٤ حديث ٦ من ابواب الماء المطلق لكن لفظ الحديث هكذا قال، ان مجرى البول
كلها مع (م ح ل) مهت الشمال فاذا كانت البئر النظيفه فوق الشمال والكنيف اسفل منها لم يصره
الحديث.

(٢) - الوسائل باب ٢٤ حديث ٦ من ابواب الماء المطلق والحديث المنقول في الشرح منقول بالمعنى.

(٣) - الوسائل باب ٢٤ حديث ٧ من ابواب الماء المطلق.

والمستعمل في رفع الحدث طاهر ومطهر.

تأمل، بل انما المستق على الظاهر نجاسة الكافر الاصلى والخارجى والغالى والتأصّب واما المجسمة الحقيقية والمشبّهة وغيرهما فغير ظاهر ويظهر بالتأمل في الدليل في محله.

قوله: «(والمستعمل في رفع الحدث طاهر ومطهر)» دليلها الاجماع على الظاهر والاخبار والاستصحاب، والاصل، وكذا كونه مطهراً ان كان المرفوع، الاصغر واما ان كان الاكبر فكذلك وهو مذهب الاكثر وعليه الأصحاب (الاستصحاب — خ ل —) وصدق الآيات والاخبار الدالة على انه طهور، وكون الطهور بمعنى ما يكرّمه التطهير كما قاله الشيخ القائل بالخروج عنه، وبعض العمومات، وما نقل في صحيحتي الفضيل (الثقة) عنه عليه السلام عن الجنب يقتل فينتضح من الارض الماء في انائه فقال: لا بأس (١).

ولو كان غير مطهر لكان به بأس فتأمل، ولا يخفى ان دلالة على الطهارة اوضح وقال المصنف في المنتهى: لا خلاف في كونه مطهراً من الخبث، بل الحدث فقط، والظاهر ان الخبث اغلظ ولهذا نجس المستعمل فيه، وبالجملّة الطهورة ثابتة بدليل شرعى ولا ترتفع الا به وليس، اذ ما نقل فيه الشيخ: على ما رأيت الاخيراً (صيفاً باحمد بن هلال) قال في الخلاصة انه قال: وورد فيه ذم كثير من سيدنا ابي محمد العسكري عليه السلام، وقال الشيخ في الفهرست: كان غالباً متهماً في دينه مع اشتراك الحسن بن علي كآته ابن فضال الفطحي مع اضطراب في المتن حيث قال.

عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل فقال: الماء الذي يغسل به الثوب او يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ منه واشباهه الخ (٢).

(١) — الوسائل باب ٩ حديث ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل حديث ١ — ٥ برودة قوله (ع) فيما نقله الشيخ ره هذا مما قال الله عز وجل ما حمل عليكم في الدين من حرج.

(٢) — الوسائل باب ٩ حديث ١٣ من أبواب الماء المضاف والمستعمل — وتماه — وما الذي يتوضأ الرجل به فيغسل به وجهه ويده في شئ من طيف فلا بأس ان يأخذه غيره ويتوضأ به.

وفي رفع الغبث نجس، سواء تغير بالنجاسة أولاً، إلا ماء الاستنجاء فإنه طاهر ما لم يتغير بالنجاسة أو يقع على نجاسة خارجة.

ولا يخفى ذلك (١) حيث فهم أولاً جواز الوضوء مطلقاً، وإيضاً غير ظاهر كون القول الثاني منه عليه السلام، مع أنه يحتمل كونه للنجاسة بناء على عدم انفكاك بدن الجنب عنها غالباً، وكونه مقارناً بالماء المستعمل في غسل الثوب يشعر به.

والتقية والاستحباب أيضاً محتمل للجمع ولكن مارأيت خيراً خاصاً في الجواز وقد ادعى الشارح رده، الصحاح من الاخبار حيث قال: أو على نجاسة المحل جمعاً بينها وبين غيرها من صحاح الاخبار، ولو كان المراد، العمومات الدالة على كون الماء طاهراً ومطهراً لكان البيان بالآية أولى، مع أنه لا يوجب (لا يوجب—خ ن) الحمل على المقيد والمطلق وهو اعرف، نعم وجدت ما يدل على الطهارة مثل صحيحتي الفضيل المتقدمتين.

قوله: «(وفي رفع الغبث نجس الخ)» نقل الشارح في المستعمل في رفع الغبث مع عدم التغير خمسة اقوال ١— الطهارة مطلقاً ٢— والنجاسة كذلك ٣— وكونه كالمحل قبل الغسل اذا كان مستعملاً في رفع النجاسة ٤— وقبل غسله ٥— وكونه كالمحل بعدها— والرابع اظهر.

(اما) عدم نجاسة ما كان المحل قبله طاهراً وعدم زيادة غسله على غسلة محله قبل وروده (فلعدم) زيادة الفرع على الاصل وعدم معقولية الحكم بالنجاسة بالملاقات بالطاهر.

واما نجاسته فلا دلة نجاسة الماء القليل بالملاقات مثل عموم مفهوم اخبار كثيرة صحيحة في تقدير الكر مثل (الماء الذي لا ينجسه شيء كره) واذا بلغ (٢) مقدار الماء كراً لم ينجسه شيء.

وسنده هكذا محمد بن الحسن باسناده عن محمد بن عبد الله، عن الحسن بن علي، عن احمد بن هلال عن الحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان.

(١) أي الاضطراب في المتن.

(٢) لا يعمى أنه ليس في الاخبار لفظه (يلغ) بل (لذا كان) فراجع الوسائل باب ٩ من ابواب الماء المطلق.

وصحيحة أبي بصير عن أبي عبد الله (ع) قال سئلته عن الجنب يحمل الركوة أو التور ويدخل أصبعه فيه؟ قال إن كانت يده قدرة فأهرقه (١) — وكذا صحيحة البرزطي (٢).

وصحيحة محمد بن مسلم إذا شرب الكلب من الإناء اغسل الإناء (٣) وصحيحة البقباق إن الكلب رجس نجس لا يتوضأ بسؤره (٤) — وغيرها مما يدل على نجاسة القليل بالملاقات.

ويعلم منها أن السبب هو ملاقة النجاسة وقابلية الأفعال للتلطع والمائية، والصحيحان الأولتان تدلان على النجاسة مطلقاً سواء كان ادخال الأصبع للغسل أو غيره على الظاهر.

وأيضاً (إيجاب) تعدد الغسل، وأوراق النسلة الأولى بالكلية من الظروف، ووجوب العصر فيما يجب العصر، وعدم تطهير ما لا يخرج عنه الماء بالماء القليل، بل بالكثير فقط (مما) يدل على نجاسة الفسالة فافهم وأيضاً رواية العيص بن القاسم المروية في المنتهى قال سألته عن رجل أصابه قطرة من طشت فيه وضوء فقال: إن كان من بول أو قدر فيغسل ما أصابه (٥) — وفي المتن والسند تأمل.

وأيضاً قد ثبت نجاسة الماء القليل بملاقة النجاسة عند القائلين بها قال في المنتهى متى كان على جسد المجنب أو المغتسل من حيض وشبهه نجاسة عينية فالمستعمل إذا قل عن الكر نجس إجماعاً (انتهى) والفرق بين الاستعمال في الغسل وغيره بعيد وإن شرط في تطهير النجس بالقليل ورود الماء على

(١) — تل باب ٨ حديث ١١ من أبواب الماء المطلق.

(٢) — الوسائل باب ٨ حديث ٧ من أبواب الماء المطلق.

(٣) — الوسائل باب ١٢ حديث ٣ من أبواب المنجسات والحديث منقول بالمعنى وكذا الحديث اللاحق فلاحظ الوسائل.

(٤) — الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من أبواب المنجسات.

(٥) — الوسائل باب ٩ حديث ١٤ من أبواب الماء المنجس — ولكن رواه عن الشهيد في الذكرى ثم قال وروى المحقق في المعتبر عن العيص بن القاسم مثله انتهى يقول: ورواه الشيخ أيضاً في اختلاف بعد مسائل وبيع الكلب وراد: وإن كان وضوءه للصلاة فلا يضره انتهى.

النجاسة كما نقل عن السيد والشافعي، واستحسنه المصنف في المنتهى، اذ يعد ذلك لأنه لم يتم في جميع المتنجس كما في الظروف والابواب (١) المبسطة كما بينته في الذكرى، مع ان الورود في غير صورة التطهير لم يمنع من نجاسة القليل الوارد عندهم ايضاً، ولهذا ما فرقوا في نجاسة القليل بالملاقاة بين الورود وعدمه، وايضاً فيه أجزاء النجاسة كالمحل ولو في بعض الاوقات ولا يظهر القائل بالفرق، وايضاً (تخصيص) ماء الاستنجاء بالانخراج وتعليقه بانه خرج واشتراط عدم وصوله الى نجاسة خارجة (يدل) عليها.

(ولا) يعارض هذه الاحكام كلها بالاصل، وعموم ادلة طهارة الماء وهو ظاهر فتأمل، (ولا) بما قيل انه لو نجس لم يطهر المحل، لانا لانسلم ذلك اذ يجوز تطهير النجس بشرط عدم كونه نجساً قبل التطهير وان نجس حينئذ كما قيل مثله في المستعمل في الكبرى بخروجه عن الطهورية.

وعندي لاستبعاد في قول الشارح: (لوصب الماء الطاهر على محل النجس يطهر المحل و يصير ذلك نجساً) وقال المصنف رحمه الله ينجس بعد الانفصال، وهو ايضاً غير مستبعد، لان النجاسة والطهارة تعبدان فيحتمل ان يحكم بالطهارة او بالعفو للضرورة مادام في المحل وليست تلك بعد الانفصال، فيحكم بها او به من كل وجه للمصلحة واستبعده الشارح جداً واختار نجاسة البثر بيدن الجنب الخالي من النجاسة لانه تعبدى.

وبالجملة ما ذكرناه ليس بعيد للمصلحة، فان الاحكام تدور معها وليس بابعد مما قالوا من طهارة الدلو، والرشاء، ويد المستقى، وحافة البثر، والباقي بعد النزع مع تقاطر الماء النجس عليه من الدلو، ووصول الدلو اليه اخيراً وقعرها بعد النزع، وكذا طهارة بدن من يعمل الدبس وما وصل اليه من العصير بانقلاب الاصل ديباً وهو ظاهر، وبالجملة الظاهر وجوب الاجتناب من المستعمل القليل في النجاسة وان كان كل الادلة لا يخلو عن تأمل.

واذا اخرج منها ما يمكن الانخراج عادة بقي المحل مع ما فيه طاهراً او عفواً

للفضرة والحرج والسهولة.

و يدل عليه ايضاً عدم الامر بجمعه بعده ثم الوضوء والغسل به على تقدير الاحتياج الا ان يقال: بخروجه عن الطهوية دون الطهارة، ولكن لافرق بين خروجه عن الطهوية او الطهارة ولهذا لم يظهر القائل به.

وايضاً الظاهر عدم وجوب الاجتناب عما بقى من اثره في المفسول من البدن والثياب والظروف بعد انفصال ما هو المتعارف وذلك كاليقين، ولا يحتاج الى التبييس (١) بالكلية، ولهذا ماورد في الشرع ما يدل عليه، وما قال به احد فتأمل واحتط مهما امكن، فان المسئلة من المشكلات ولهذا مايفهم (من - خ) فتوى الشارح وصارت الاقوال كثيرة.

واما استثناء ماء الاستنجاء منه فدليلة في التهذيب حنة الاحول وحسنة محمد بن النعمان (في الفقيه اظنهما واحداً) وهو محمد بن علي بن النعمان ابو جعفر الاحول الثقة الملقب بالموثق الطاق لعدم ذكره في الرجال الا هذا ونقل هذا الخبر في التهذيب عنه صحيحاً ظاهراً ايضاً، ولان في الرجال ان طريق الفقيه الى محمد بن علي بن النعمان حسن، والمذكور في آخر كتابه في ذكره الاسناد هو محمد بن النعمان، فحذف الاب ونسب الى الجدة وامثاله كثيرة.

وصحيفة عبد الكريم بن عتبة الهاشمي، والاول ليس بظاهر في الطهارة لقوله عليه السلام لا باس به (٢) (اي بوقوع الثوب على الماء الذي استنجى به) فيحتمل العفو.

وظاهر الثاني الطهارة حيث قال عبد الكريم المذكور: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذي استنجى به ايتنجس ذلك ثوبه؟ قال: لا (٣).

ولو كان نجساً لنتجسه ولكن يكون معفواً (قيل) لافرق بينهما هنا لان العفو من كل الوجه (وقيل) تظهر الفائدة في الاستعمال مرة اخرى في الحدث

(١) - من اليس اي التجميع.

(٢) - الوسائل باب ١٣ حديث ١ من ابواب الماء المضاف والمستعمل.

(٣) - الوسائل باب ١٣ حديث ٥ من ابواب الماء المضاف والمستعمل.

وغسالة الحمام نجسة مالم يعلم خلوتها من النجاسة.

والخبث، والظاهر هو بقاء الطهارة والظهورية للاستصحاب، وعدم الخروج بالاستعمال الموحب للنجاسة، بادلة نجاسة القليل، للخبر (١) بل الاجماع فبقى على حاله، ولان النجاسة اذا لم تخرجه عن الطهارة للادلة فكذا عن الظهورية بالطريق الاولى، تأمل.

والظاهر عدم الفرق بين المخرجين والمتعدى وغيره الا ان يكون فاحشاً يخرج عن اسم الاستنجاء لعموم الادلة من الاجماع والاختبار منها نفى الحرج، الشريعة السهلة.

واما الشرائط التي ذكرها الاصحاب فما نعرف وجهها والعمل بالعموم مقتضى الدليل مالم يظهر المخصص، والاحتياط لا يترك، نعم اشتراط عدم وقوعه على نجاسة خارجة غير بعيد لان الظاهر من الدليل هو الطهارة من حيث النجاسة التي في المحل مادام كذلك.

واما عدم التغير وعدم وجود الاجزاء معه فقير ظاهر، والثاني ابعد، بل الظاهر انه لا ينفك عن الاجزاء، والاول محتمل فيحتمل اختصاص الاجماع والاختبار ببعض الافراد فتأمل.

قوله: «(وغسالة الحمام الخ)» قال في الشرح: هي الماء المستنقع فيه والمنفصل من الغسلتين، ولعل دليل نجاستها نقل اجماع ابن ادريس، وما رأيت فيه من الاخبار الاخير ابن ابي يعفور المذكور في الكافي عنه عليه السلام قال لا تغتسل من البثر التي يجتمع فيها غسالة الحمام الخ (٢).

وخبر حمزة بن احمد، عن ابي الحسن عليه السلام: ولا تغتسل من البثر التي تجتمع فيها ماء الحمام الخ (٣)، وانه موضوع لأزالة النجاسة فالظاهر ان مافيه نجس تعليلاً للظاهر على الاصل.

(١) - يعنى لخبر عبد الكريم المذكور.

(٢) - الوسائل باب ١١ حديث ٤ من أبواب الماء المطلق المضاف والح وتمام الحديث: فان فيها غسالة ولدانها ولا يطهر الى سبعة آباء، وهي غسالة الناصب وهو شرهما الخ الحديث.

(٣) - الوسائل باب ١١ حديث ١ من أبواب الماء المطلق.

ولكن الاجماع غير ثابت والخبران فى غاية الضعف سداً للارسال وغيره مع اشتمالها على نجاسة ولد الزنا واشتعال الاول على انه لا يظهر الى سبعة آباء وهو غير معقول، ولا ما افتى به، وان المنهى عنه هو الاغتسال فى البئر واين من المطلوب؟ ووضع لزالة النجاسة غير مُسَلَّم، وترجيح الظاهر على الاصل على تقدير التسليم ليس بظاهر هنا.

والاصل يدل على الطهارة، وكذا صحيحة محمد بن مسلم قال: قلت لابي عبدالله (ع): الحمام يفتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه؟ قال: نعم لا بأس ان يفتسل منه الجنب ولقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى وما غسلتهما الا مما (يماخ - ل) لُزِقَ بهما من التراب (١).

وموثقة زرارة (لوجود ابن بكير فى الطريق لعنه عبدالله الذى قيل: انه ممن اجتمعت على تصحيح ماصح عنه وانه فطحي ثقة) قال: رأيت ابا جعفر عليه السلام يخرج من الحمام فيمضي كما هو لا يغسل رجله حتى يصلى (٢).

ومرسلة ابي يحيى الواسطى، عن بعض اصحابنا عن ابي الحسن الماضى عليه السلام قال: سئل عن مجتمع الماء فى الحمام من غسالة الناس يصيب الثوب قال: لا بأس (٣).

وصحيحة محمد بن مسلم قال: رأيت ابا جعفر عليه السلام جائئاً من الحمام وبه وبين داره قدر فقال: لولا ما بينى وبين دارى ما غسلت رجلى ولا نحييت (بجنب - خ ل) ماء الحمام (٤).

وكأنه لذلك اختار المصنف الطهارة فى المنتهى وهو الظاهر لكثرة ادلة الطهارة حتى يعلم النجاسة، ويمكن الجمع بالكراهة وعدم النجاسة - واعلم ان هذه الاخبار الصحيحة، وكذا غيرها مماورد فى تحديد الكر من الاخبار المتقدمة صريحة فى عدم تنجس الماء بمباشرة بدن الجنب وان الغسل والوصوء يجوز فى ماء اغتسل به الجنب اختياراً، غاية ما يمكن ان يكون كراً ذا مادة.

(١) - الوسائل باب ٩ حديث ٣ من ابواب الماء المضاف والمستعمل.

(٢) - الوسائل باب ٩ حديث ٢ من ابواب الماء المضاف والمستعمل.

(٣) - الوسائل باب ٩ حديث ٩ من ابواب الماء المضاف والمستعمل.

(٤) - الوسائل باب ٧ حديث ٣ من ابواب الماء المطلق.

ويكره الطهارة بالمسخن بالشمس في الأواني والمسخن بالنار في غسل الاموات،

فما يضر ما وقع في مكاتب محمد بن اسماعيل صحيحاً: فكتب لا يتوضأ من مثل هذا الماء الا من ضرورة (١) — اشارة الى ما في السؤال (عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء ويستقى فيه من بئر ويستنجي فيه الانسان من بول او غائط او يعتسل فيه الجنب).

ويمكن الكراهة لهذه وهي ايضاً بعيدة لمدامتهم عليهم السلام الحمام المعد لذلك، ويمكن حملها على الكراهة اذا كان دون الكرم مع عدم النجاسة، ولا يدل استنجاء الانسان فيه عن بول على النجاسة لان ماء الاستنجاء طاهر، وكذا عن الغائط لو كان، وغسل الجنب فيه يحمل على خلو النجاسة من البدن وهو ايضاً يكون دليلاً على طهارة ماء الاستنجاء وظهورية الماء المستعمل فتأمل.

(وَحَمَلُ الشَّيْخِ) هنا صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: سألته عن ماء الحمام فقال: ادخله بأزار ولا تغتسل من ماء آخر الا ان يكون فيه (فيهم - سخ) جنب او يكثر اهله فلا يدري فيهم جنب ام لا (٢) (على ما) ليس له مادة فهذا مؤيد آخر لاشتراط المادّة، ولكن مع ذلك ينبغي ان يكون ذلك مع نجاسة بدن الجنب وهو ظاهر فترك لذلك اوبنى على مذهبه من خروج المستعمل القليل عن الطهورية كما يظهر من كلامه، وكأنّ معنى قوله عليه السلام (ولا تعتسل من ماء آخر) انه اغتسل من مائه.

قوله: «(ويكره الطهارة بالمسخن بالشمس الخ)» لعل المراد به ماء استسخن بها في الأواني مطلقاً في أي آنية كانت، وفي أي بلاد كانت مع نقاء السخونة وعدمها، ودليلها هو النهي الموجود في قوله عليه السلام لعائشة (بعدما وضعت قمقماتها في الشمس لتغسل رأسها وجسدها): لا تعودى فانه يورث البرص (٣).

(١) — الوسائل باب ٩ حديث ١٥ من ابواب الماء المطلق.

(٢) — الوسائل باب ٧ حديث ٥ من ابواب الماء المطلق.

(٣) — الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب الماء المضاف والممسحول.

وقوله عليه السلام: الماء الذي يسخن بالشمس لا تتوضأ به ولا تغتسلوا به ولا تعجنوا به فإنه يورث البرص (١).

(وقول) أبي عبدالله عليه السلام (في حديث فيه محمد بن سنان) —
لاباس بأن يتوضأ بالماء الذي يوضع في الشمس (٢) (يدل) على الجواز وكأنه
لأجل ذلك ولقوله (ص): (لا تعودى) فإنه يفهم عدم المسح رأساً، قيل: ولظاهر
العلة الدنيوية وعدم صحة الاخبار (قيل) بالكراهة.

والظاهر تعميم الكراهة لجميع الاستعمالات الواصلة الى البدن وبها كل
طعام فيه ذلك أو شرب ما فيه، كما يدل عليه سوق الخبر الثاني، وظاهر العلة، بل
ظاهرة عدم الاختصاص بالآنية.

ولا يعد تخصيصهما بما دون الكر والجاري لجواز استعماله مع وقوع
النجاسة فيه من دون الكراهة وعدم انفكاكهما عن الشمس غالباً، مع الاصل
وعدم صحة الخبر.

(واما) التخصيص ببعض البلاد الحارة، وبمثل اواني الرصاص والحديد
(فبيد) وظاهر الخبر يدفعه.

ودليل كراهة استعمال الماء المسخن بالنار لغسل الميت، مرسل
يعقوب بن يزيد عن علة من اصحابنا (مع وجود سهل بن زياد الضعيف) عن أبي
عبدالله عليه السلام قال: لا تسخن للميت الماء، لا تعجل له النار (٣).

ورواية زرارة قال: قال ابو جعفر عليه السلام: لا تسخن الماء للميت (٤).
وخبر عبدالله بن المقيرة عن رجل عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما
السلام قالوا: لا يقرب الميت ماء حميماً (٥) — وسند الثاني جيد، (٦) وقال في

(١) — الوسائل باب ٦ حديث ٢ من ابواب الماء المصاف والمستعمل.

(٢) — الوسائل باب ٦ حديث ٣ من ابواب الماء المصاف والمستعمل.

(٣) — الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب غسل الميت.

(٤) — الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب غسل الميت وباب ٧ حديث ١ من ابواب الماء المصاف والمستعمل.

(٥) — الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب غسل الميت.

(٦) — فاد مسنده هكذا على ما في الوسائل محمد بن الحسن بإساده عن علي بن مهزيار عن بصالة عن ابيه عن زرارة.

وسئور الجلال، وآكل الجيف، والحائض المتهمة، والبغال، والحمير، والفارة،
والحية، ومامات فيه الوزغ والمقرب.

المنتهى لما رواه الشيخ في الصحيح (١) عن أبي جعفر عليه السلام، كانه اشارة
اليه وفيه فضالة، والظاهر انه ابن ايوب الثقة، وابان وهو مشترك واطنه ابن عثمان
الثقة، واتهم بانه ناووسى، ولكن قالوا: انه ممن اجتمعت العصاة على تصحيح
ماصح عنه وهو مقبول في الخلاصة، وسمى بعض الاخبار الذي هو فيه بالصحة
مثل ما يدل على عدم وجوب السلام (٢)، وبالجمله انه مقبول لثبوت التوثيق وعدم
ثبوت غيره، ولعل عدم التحريم لعدم القائل به وبعض الشبهة فيه وبعد التحريم
مع العمومات.

قوله: «(وسئور الجلال الخ)» دليل كراهة سئور الجلال غير واضح مع
انه غير ما كول اللحم وان الشارح قال في اول الباب: السئور تابع في الطهارة
والنجاسة والكراهة للحيوان، وهو منقوض بالاشياء الكثيرة فمعناه غير واضح،
ولعله مأول فتأمل.

ودليل كراهة سئور الحائض المتهمة، روايات مطلقة ومقيدة (٣) فحملوها
عليها وهو غير لازم على ما فهمت، فتذكر.

ونقل عن الشيخ في المبسوط اطلاق الكراهة كانه نظر اليه فلا يرد عليه
ايراد الشارح بان الحمل طريق الجمع، لعدم المناقاة فانه (٤) قال في بعض
الاخبار اذا كانت مأمونة فلا بأس (٥) اى بالوضوء من سئور الحائض، وفي الاخبار
الكثيرة (لا تتوضأ منه) (٦) اى من سئورها من غير قيد، ونفى البأس لا ينافي

(١) - الظاهر ان غرضه قد ان العلامة في المنتهى عبر عنه بالصحيح.

(٢) - ثل باب ٣ حديث ٢ من ابواب التسليم من كتاب الصلاة.

(٣) - لاحظ الوسائل باب ٨ من ابواب الاستئثار.

(٤) - تطعن لقوله فلا يرد اليه.

(٥) - الوسائل باب ٨ حديث ٥ من ابواب الاستئثار.

(٦) - راجع الوسائل باب ٨ من ابواب الاستئثار.

الكرهية، بل يشعر بها على ما قيل، غاية الامر يكون كراهة سُور المتهمة اشد فتأمل.

ثم ان (الذى) رأيت في الاخبار الكثيرة، ولكنها غير صحيحة الاحبراً واحداً (فانه صحيح في الكافي) عن ابي عبد الله (ع) قال: وسألت عن سُور الحائض فقال: لا تتوضأ منه وتوضأ من سُور الجنب اذا كانت مأمونة (١) فيكون (اذا كانت) قيد الجنب، وهو خلاف المشهور، وفي التهذيب توصأ منه، وتوضأ من سُور الجنب الخ مع عدم الصحة (٢) و (اذا كانت) تكون قيداً للحائض، وفيه بُعد، (او) لهما (٣) وهو ايضاً خلاف المشهور، وبالجمله لا يخلو عن شيء.

(هو) (٤) النهي عن الوضوء من سُور الحائض وتجوز الشرب منه. وفي البعض نفى البأس عن الوضوء من سُورها اذا كانت مأمونة (٥). وما رأيت حبراً دالاً على النهي أو الكراهة من استعمال سُورها مطلقاً بل هي مخصوصة بالوضوء مع قوله (تشرب منه) (٦) و (اشرب منه) (٧) في الخبر الصحيح فما اعرف وجه اطلاق الأصحاب.

فكانهم فهموا الملة، وقاسوا، وتركوا العمل بالتصريح بالشرب وحملوه على الجواز مع الكراهة في الجملة والوضوء على الشدة وهو بعيد، وقال الشيخ في التهذيب، لتجمع: (اذا لم تكن المنة مأمونة، فانه لا يجوز التوضؤ بسورها).

كأنه على طريق الاحتمال والجواز فان القول بالتحريم غير مشهور، وما ذكره في ذلك في التهذيب غير صحيح وان كان هو يعمل به كثيراً، فانه قال بعد: ويجوز ان يكون المراد بها ضرباً من الاستحباب، ويدل على ما قلناه ايضاً ما رواه في التهذيب قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: المرأة الطامث اشرب من

(١) - الوسائل باب ٧ حديث ٦ من ابواب الاسائر.

(٢) - يعني عدم صحته مستداً

(٣) - يعني كون قوله. (اذا كانت) قيداً للحائض والجنب.

(٤) - غير لقوه: (ان الذي).

(٥) - الوسائل باب ٨ حديث ٥ من ابواب الاسائر.

(٦) - الوسائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب الاسائر.

(٧) - الوسائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب الاسائر.

فصل شربها ولا أحب ان تتوضأ (اتوضأ - خ صا) (١) منه.
وهو صريح في الكراهة مطلقاً في الوضوء وعدمها في الشرب، فلا تحريم
كما هو المشهور، بل كاد ان يكون اجماعياً.
واعلم انه قال في الشرح: طرد الشهيد رحمه الله الحكم في كل منهم،
ونوقش فيه حيث انه تصرف في النص، وقد يقال: انه تصرف فيه لظهور العلة وهي
التهمة بالنجاسة، فتأمل.
واما دليل كراهة سئور البغال والحمير، فقال في الشرح: هو كراهة لحمها
وفي الكبرى منع (٢).
ودليل كراهة سئور الفارة، الاصل (٣)، مع بعض الاخبار الصحيح الدال
على طهارته مثل عموم صحيحة البقاي المشتملة على جميع الحيوانات (٤).
وحسنة هرون بن حمزة الغنوي (لوجود يزيد بن اسحاق الممدوح) عن
ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الفارة والعقرب واشباه ذلك يقع في الماء
فتخرج حياً هل يشرب من ذلك الماء ويتوضأ منه (بم - خ ل)؟ قال: يسكب منه
ثلاث مرات وقلبه وكثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه ويتوضأ منه غير الوبغ فانه
لا ينتفع بما يقع فيه (٥).
وصحيحة سعيد الاعرج قال: سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الفارة تقع
في السمن والزيت، ثم تخرج منه حياً فقال: لا بأس باكله (٦).
ومفهوم الاخبار الصحيحة الدالة على نجاسة ميتها - مثل صحيحة زرارة

(١) - الوسائل باب ٨ حديث ٨ من ابواب الاستئثار.

(٢) - يمكن ان تستشر الكراهة من مفهوم موثقة سماعة قال: سألت هل يشرب سئور شيئ من الدواب ويتوضأ
منه؟ قال: اما الابل والبقرة والسم كما عرفت في الوسائل هكذا - باب طهارة سئور بقية الدواب حتى المصح
وكراهة سئور ما لا يؤكل لحمه).

(٣) - يعني اصابة عدم الحرمة.

(٤) - الوسائل باب ١ حديث ٤ من ابواب الاستئثار وقوله قد (على جميع الحيوانات) يعني على سبيل
الاحتمال لا التعصيص فان الراوي قال فيها: (فلم اترك شيئاً الا سألت عنه).

(٥) - الوسائل باب ٩ حديث ٤ من ابواب الاستئثار.

(٦) - الوسائل باب ٤٥ حديث ١ من ابواب الأطعمة المحرمة من كتاب الأطعمة والاشربة.

عن ابي جعفر عليه السلام قال: اذا وقعت الفارة في السمن فماتت فيه فان كان حامداً فالقها وما يليها وكل ما بقى، وان كان ذائياً فلا تأكله واستصبع به والزيت مثل ذلك (١).

وقرئ منه صحيحة الحلبي (٢).

وصحيحة اسحاق بن عمار (في الفقيه والاستبصار) لanas بسنن الفارة (٣).

وصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى وسأله عن فارة وقعت في حب دهن فاخرجت قبل ان تموت أبيه من مسلم؟ قال: نعم ويدهن منه (٤).
فان ظاهرها الطهارة ومؤيدة بالشهرة والكثرة فيحمل ما يدل على الاجتناب، من الاخبار الصحيحة وغيرها، على الكراهة واستحباب الاجتناب.
وكذا الحال في الحية والوزغة، ويدل على الطهارة ما في صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى (في حديث). وسأله عن العظاية (٥) والحية والوزغ تقع في الماء فلا تموت أيترواً منه للصلاة؟ قال: لا بأس (٦) - وغيرها من الاخبار فيحمل ما يدل على الاجتناب، على الكراهة للجمع (٧) يحمل على السم او النفرة.

ويؤيده ما قال في المنتهى: (اتفق علمائنا على ان ما لانفس له سائلة من الحيوانات لا ينجس بالموت ولا يؤثر في نجاسة ما يلاقيه من الماء وغيره (انتهى) ودل عليه اخبار كثيرة.

وصدر خبر علي بن جعفر يدل على كون الحيوان مثل الانسان في انه لولا قته

(١) - لوسائل باب ٤٣ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المعرمة.

(٢) - تل باب ٤٣ حديث ٣ من ابواب الاطعمة المعرمة من كتاب الاطعمة والاشربة.

(٣) - تل باب ٩ حديث ٢ من ابواب الاسرار من كتاب الطهارة.

(٤) - تل باب ٩ صدر حديث ١ من ابواب الاسرار.

(٥) - هي بالعين المهملة والظاء المشالة، قال في النهاية: في حديث عبد الرحمان بن عوف: كعمل الهز يقرص العظايا.

هي جمع عظاية دوية معروفة انتهى وفي مجمع البحرين: الظاء ممدوداً دوية (كهر من الوزغة، الواحدة عظائة وعظاية وجمع الاولى عطاء والثانية عطاءات انتهى).

(٦) - تل باب ٩ دليل حديث ١ من ابواب الاسرار.

النجاسة ينجس سواء كان عين النجاسة باقية أم لا) قال: سألته عن الدجاجة والحمامة واشباهها تطأ العذرة ثم تدخل في الماء أيتوضأ منه للصلوة؟ قال: لا إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كرم من ماء (١).

فيقول (ما) دل على خلافه مثل (٢) (اشرب من سئورها ما لم ترفى منقارها دماً) مثلاً مع عدم ظهور في الطهارة مع الملاقات بالرطوبة بدون العين أيضاً. (بان) (٣) المراد ما لم يلاقه فإن دليل ما هو المشهور بين الأصحاب من الطهارة ما لم يكن عين النجاسة ظاهرة في عضو الحيوان، ومع الملاقات يظهر بمجرد زوال العين بدون التطهير ولو كان بحضورنا كما هو المذكور في الرسالة. واستدل عليه في المنتهى (٤) بادلة غير تامة بزعمي، وهي العمومات الدالة على جواز استعمال سئور الطيور والسباع (٥) مع أنها لا تنفك عن أكل الميتة والعذرة وغيرهما من النجاسة، وكذا الأخبار (٦) الدالة على طهارة سئور الهرة من غير بيان، فلو كان المراد مع عدم ملاقاتها النجاسة لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، وحمل العمومات على الندرة.

(والجواب) أنه بما علم نجاسة الملقى لها لا تأخير ولا ندرة لأنه في أكثر الأوقات ما يرى الإنسان ملاقاتها بالنجاسة، فصدّه محمول على العدم وهو ظاهر عنده، وبالجملّة دفع النجاسة المحققة بهذه الأشياء في غاية الأشكال والعلم بها لا يزول إلا بمثله.

وكذا الحكم فيها بطهارة عضو آدمي المسلم الذي ماظهر عدم تقيده بالشرع بمجرد الغيبة ووجه باحتمال التطهير، وبأن المسلم الذي لا يظهر عدم

(١) - تل باب ٨ حديث ١٣ من أبواب الماء المطلق.

(٢) - الوسائل باب ٤ حديث ٤ من أبواب الماء المطلق، ولفظ الحديث هكذا: كل شيء من الطير يتوضأ متى يشرب منه إلا أنه ترى في منقاره دماً فلا يتوضأ منه ولا تشرب، وفي بعض نسخ الوسائل: فإن رأيت في منقاره دماً فلا تتوضأ ولا تشرب.

(٣) - بيان التأويل ومنطلق بقوله ره هيول.

(٤) - قال فيه. الثالث يكره سئور ما أكل الجيف من الطير لدخول موضع الملاقات من عين الحاسة الخ فراجع.

(٥) - لاحظ الوسائل باب ٤ من أبواب الاستناد.

(٦) - لاحظ الوسائل باب ٢ من أبواب الاستناب.

النظر السادس فيما يتبع الطهارة

النجاسات عشرة

البول، والغائط من ذى التقس السائلة غير المأكول بالأصالة كالأسد
أو بالعرض كالجلال.

تقيده بالشرع لا يخلى عضوه نجساً.

وهو كماترى لا يخلو عن اشكال لما مر، ولا نأمن كثيراً ما نخلى عضونا
نجساً الى محل الاحتياج، مع ان السهو والنسيان كثير، نعم لو وجد استعماله
بذلك العضو فيما يشترط فيه الطهارة يحتمل ذلك لما قال، والاصل عدمهما، ومع
ذلك فتأمل ولا تترك الاحتياط بوجه.

النظر السادس فيما جيع الطهارة

النجاسات عشرة

قوله: «(البول والغائط الح)» دليل نجاسة البول والغائط المذكورين
نقل الاجماع فى المنتهى وغيره.

ومفهوم حسنة زرارة (لابراهيم) انها قالوا: لا تغسل ثوبك من ابول
ما يؤكل لحمة (١).

وحسنة عبدالله بن سنان كذلك قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: اغسل
ثوبك من ابول ما لا يؤكل لحمة (٢).

والاحبار الصحيحة فى غسل بول آدمى واستنجاء مخرج الغائط (٣)،
وعدم القائل بالفرق.

ولكن نقل استثناء ابن الجنييد بول الرضيع قبل اكله اللحم ولم ينقل عنه
دليل، والاصل معه، والشيخ والصدوق (٤) بول وروث ما لا يؤكل لحمة من الطائر.

(١) - الوسائل باب ٩ حديث ٤ من أبواب النجاسات وفيه لا تغسل ثوبك من بول شيء الح.

(٢) - الوسائل باب ٨ حديث ٢ من أبواب النجاسات.

(٣) - راسع باب ٣٩ وباب ٣٠ من أبواب احكام الخلوة.

(٤) - يعنى نقل عن الشيخ والصدوق استثناء بول الح.

ودليلهما حسنة ابي بصير (لابراهيم) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كل شيء يطير فلا بأس بخثره وبوله (١).
ونقل في المنتهى عنهما استثناء الخُرء فقط، وهو مؤيد بالأصل مع عدم صحة الخبرين وعدم خصوصيتهما وعدم ثبوت الاجماع.
ولعل بول الخشاشيف خارج عن بول الطائر المستثنى لنقل الشيخ قبل هذه خبراً يدل على نجاسته (٢) وأول خبر عدمها (٣)، ولكن الخبرين غير صحيحين.

واما بول مايؤكل لحمه، ففي غير الخيل والبغال والحمير كأنه لا خلاف في طهارته كما اشار اليه في المنتهى، واما فيها فقال فيه: للاصحاب فيه قولان اصحهما الطهارة، ودليله ما مر من عموم الحسنة (٤).

ومارواه زرارة عن احدهما عليهما السلام في ابوال الدواب تصيب الثوب فكرهه فقلت: أليس لعمومها حلالاً؟ فقال: بلى ولكن ليس مما جعله الله للأكل (٥).

وحمل ادلة النجاسة على الكراهة واستحباب الاجتناب جمعاً بين الاخبار.

ولقرينة الكراهة في هذا الخبر.

ولحسنة (ابي الأغر النحاس في الفقيه (لابراهيم) وليس بحسن في الكافي) قال: قلت لابي عبدالله (ع): انى اعالج الدواب، فرمى خرجت بالليل وقد بالت وراثت، فيضرب احدها برجله او مذّتيه فينضج على ثيابي فاصبح فأرى اثره فيه فقال: ليس عليك شيء (٦).

ورواية المعلى بن خنيس وعبدالله بن ابي يعفور قالا: كنا في جنازة

(١) — الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب النجاسات وفيه بيوله وخثره.

(٢ و ٣) — تل باب ١٠ حديث ٤ و ٥ من ابواب النجاسات.

(٤) — يصى حسنة زرارة المتقدمة.

(٥) — الوسائل باب ٩ حديث ٧ من ابواب النجاسات.

(٦) — الوسائل باب ٩ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

وقربنا (قدامنا— خ ل) حمار، فبال فجاءت الريح ببوله حتى صكت وجوهنا وثيانا فدخلنا على ابي عبدالله عليه السلام فاخبرناه فقال: ليس عليكم شيء (١). والاصل، والشهرة، ونفى الحرج، والشرعة السمحة، مؤيدات.

واما الذي يدل على النجاسة فحسنة محمد بن مسلم (لإبراهيم) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن ابوال الدواب والبغال والحمير فقال: اغسله فان لم تعلم مكانه فاغسل الثوب كله فان شككت فامسحه (٢).

ورواية عبدالرحمان بن ابي عبدالله قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل يمسه بعض ابوال البهائم أيغسله ام لا؟ قال: يغسل ابوال الحمار والفرس والبغل واما الشاة وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس ببوله (٣).

لعله يريد ما جعله للأكل كما سيبحث في خبر آخر (٤)، والظاهر انه مقبول، اذ ليس فيه الا ابان بن عثمان وهو مقبول كما سيعلم. وصحيحة الحلبي قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن ابوال الخيل والبغال فقال: اغسل ما اصابك منه (٥).

وكان الحمار كذلك لعدم القول بالواسطة او بالطريق الأولى، والفرس وابغل، ورؤية الحلبي ايضاً عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بروث الحمير واغسل ابوالها (٦).

فكان الخيل والبغال كذلك، لما مر من عدم القول بالواسطة. واطن ان سندها معتبر وان كان في الطريق، البرقي، وابان (٧) — لان الظاهر انه احمد بن محمد او ابوه او عمه وهم ثقات، وان ابان هو ابن عثمان، وهو

(١) — الوسائل باب ٩ حديث ١٤ من ابواب النجاسات.

(٢) — الوسائل باب ٩ ذيل حديث ٥ من ابواب النجاسات.

(٣) — الوسائل باب ٩ حديث ٩ من ابواب النجاسات.

(٤) — ثل باب ٩ حديث ٧ من ابواب النجاسات.

(٥) — الوسائل باب ٩ حديث ١٦ من ابواب النجاسات.

(٦) — الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٧) — وسنده كما في الوسائل هكذا محمد بن يعقوب، عن محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن البرقي، عن ابان عن الحلبي.

ممن اجمعت العصابة على تصحيح ماصح عنه، وقد سمي الأخبار الواقع هو فيها بالصحة كثيراً، ويبنى على توثيقه صحة الطرق الكثيرة من الفقيه، المصترحة بصحتها وذلك غير مخفى على المتتبع مع التصريح بتوثيقه فلا يعارض مانقله الكشي عن علي بن الحسن بن فضال انه كان من الناووسية، وايضاً روايات كثيرة دالة عليها، وعلى ان ارواؤها اكثر (اكبرخ) من ذلك لكنها غير صحيحة (١). وبالجملة الظاهر طهارة روئها لعدم صحة الدليل على النجاسة مع دليل الطهارة.

وفي البول اشكال، لان الاصل مندفع بالأخبار المعتبرة، والخرج غير ظاهر فلا يخالف السهلة، والشهرة لا تنفع معها، والجمع بين الاخبار لا يتم لتقديم الصحيحة ووجوب تخصيص العام بوجود الخاص، فتخصص الحستان (٢) على تقدير الحجية والعموم، لانهما عامتان، وما يدل على نجاسة بولها خاص، وخبر عبد الرحمن (٣) يدل عليه، وفي خبر زرارة اشارة اليه، ولفظ الكراهة في هذا الخبر (٤) غير صريح في عدم التحريم، بل يشعر بالتحريم لان السائل فهم ذلك حتى قال: (اليس بماكول)، اذا المعلوم والمشهود هو عدم نجاسة بول المأكول، لعدم كراهيته.

وايضاً يشعر بان المراد بالماكول في هذا المقام ما خلقه الله للأكل، وهذه الحيوانات ليست منه فلا يشملها دليل طهارة بول المأكول، بل ذلك يشعر بنجاسته مع عدم صحة السند وكذا خبر المعلى وابن ابي يعقوب وخبر ابي الأعز وان كان في الفقيه المضمون (٥) حسناً (لابراهيم) الا ان حال نفسه غير ظاهر،

(١) - لاحظ الوسائل باب ٩ من ابواب النجاسات.

(٢) - يعني حسنى زرارة وعبد الله بن سنان المتقدمين.

(٣) - قل باب ٩ حديث ٩ منها.

(٤) - يعنى خبر زرارة حيث قال: فقلت: أليس لحمها حلالاً؟ فقال: بلى ولكن ليس مما جمها الله للأكل - لاحظ الوسائل باب ٩ حديث ٧ من ابواب النجاسات.

(٥) - يعنى حسن الصدوق على ما في اول كتاب الفقيه بيان ما أورده فيه من الاخبار حجة فيما بينه وبين ربه.

فأشبهه ان يوجد فيه الضعيف كثيراً و يرد الاصحاب ما فيه، لذلك فلا يبقى الاعتماد على مجرد ذلك، مع ان لفظ الدواب ايضاً غير نص، فهو ايضاً عام يقبل التخصيص بالخاص المتقدم، وغير صريح ايضاً في الطهارة وكذا خبر ابن ابي يعفور.

واعلم ان المصنف في المنتهى ما نقل الخلاف في روئها، بل في البول فقط وقال: ارواث البغال والحمير والدواب طاهرة لكنها مكروهة وروية ابي الاعز والعلبي يدلان عليه، وحمل ما يدل على نجاستها من روايتي ابي مريم و عبدالا على (١)، على الاستحباب، وقال: على ان سندهما لا يخلو عن قول، ونقله في المختلف ونقل من كلام الشيخ ما هو صريح في ذلك.

ولكن الدليل عليه ضعيف، بل الدليل يفيد عدم نجاسته لما في رواية العلبي: لا باس بروث الحمير (٢)، والاصل.

فاذا ثبت عدم القول بالواسطة ثبت طهارة البول ايضاً، ولما في الروايات الكثيرة- ان ارواثها اكبر من ذلك (٣) (اي من البول) فيفهم طهارة البول بالطريق الأولى، وكون النهي للكراهة واشدبتها في الروث، لكن الاخبار غير صحيحة، ولفظ (اكبر من ذلك) ايضاً غير واضح فتاقل واحتط مهما امكن.

واعلم ايضاً انهم قيدوا اخبار نجاستهما بما اذا كانا من ذى النفس اى ذى الدم الذى يجتمع في العروق للأجماع و بعض الاخبار الدالة على عدم نجاستهما من غيره.

والظاهر طهارة ذرق الدجاج، (وما) ذهب اليه الشيخ اولاً في التهذيب وشيخه، من القول بالنجاسة (دليله) فيه ضعيف وهو مكتوبة فارس (المجهول). قال: كتب اليه رجل يسأله عن ذرق الدجاج يجوز الصلوة فيه؟ فكتب: لا (٤) وحملها الشيخ اخيراً على الجلال، لرواية وهب بن وهب، عن جعفر، عن

(١)- تل باب ٩ حديث ٨-١٣ من ابواب النجاسات.

(٢)- الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٣)- الوسائل باب ٩ حديث ٨ و ١٣ من ابواب النجاسات ولكن لفظة (اكث) بدل (اكبر).

(٤)- الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب النجاسات.

والميتي من كل حيوان ذى نفس سائلة وان كان مأكولاً.
والميتة من ذى النفس السائلة مطلقاً واجزاءها سواء ابينت من حي

ايه عليهما السلام انه قال: لا بأس بخثر الدجاج والعمام يصيب الثوب (١).
حيث قال: قال محمد بن الحسن: هذا الخبر لا يثبت في الخبر الذي
رويناه، عن فارس، عن صاحب العسكر عليه السلام - لان ذلك الخبر محمول
على ذرق الدجاج الجلال فاما اذا لم يكن جلالاً كان حكمه حكم سائر مايؤكل
لحمه في جواز الصلوة في ذرقه وبوله (انتهى).
ويمكن حمله على الكراهة ايضاً للاصل، ولما مر، ولخصوص خبر وهب
بن وهب الدال عليه وان كان ضعيفاً.
و دليل نجاسة المنى، فكاه الاجماع المنقول في المنتهى وغيره، مع
اخبار كثيرة.

مثل صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي عبدالله عليه السلام ذكر المنى و
شدته وجعله اشد من البول الح (٢).
وحسنة الحلبي ايضاً عنه عليه السلام قال: اذا احتلم الرجل فاصاب ثوبه
منى فليغسل (٣) و كأن تقيدها بذى النفس للاجماع.
قال في المنتهى: بنجاسة العلقة والمضغة والبيضة اذا صارت دماً، و
دليله غير واضح فتأمل.
واما دليل نجاسة الميتة من ذى النفس مطلقاً كانه الاجماع، قال
المصنف في المنتهى: وهو مذهب علمائنا اجمع.
و يدل على التقييد بذى النفس، الاخبار (٤) ايضاً، والاصل، ودليل كل
شيء ظاهر حتى تعلم انه نجس (٥).

(١) - الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

(٢) - الوسائل باب ١٦ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

(٣) - وقامه لدى اصابه فان ظن انه اصابه منى ولم يستيقظ ولم يرمكانه فليصحه بالماء وان استيقظ انه قد
اصابه منى ولم يرمكانه فليغسل التراب كله فانه احسن، الوسائل باب ١٦ حديث ٤ من ابواب النجاسات.

(٤) - راجع ابواب ٣٤ من ابواب النجاسات.

(٥) - ليس في اخبارنا (كل شيء ظاهر حتى تعلم انه نجس)، بل في موثقة عماد كل شيء نظيف حتى تعلم انه

أوميت إلا ما لا تحله الحيوة كالصوف، والشعر والوبر، والعظم، والظفر إلا من نجس العين كالكلب والخنزير والكافر.

وكذا على استثناء طهارة الأمور العشرة المشهورة، مع بعض الأخبار. مثل ما رواه حرير في الصحيح قال: قال عبدالرحمان بن ابي عبدالله لزرارة ومحمد بن مسلم (كذا في التهذيب ونسخة من الكافي، وفي الأخرى منه كانه الصحيح)، عن حرير قال عبدالرحمان بن ابي عبدالله: قال ابو عبدالله عليه السلام لزرارة ومحمد بن مسلم: اللبن، واللبناء، والبيضة، والشعر، والصوف، والقرن، والتاب، والحافر، وكل شيء يفصل من الشاة والدابة فهو ذكي وإن اخذته منه بعد أن يموت فاغسله وصل فيه (١).

والأخبار كثيرة وإن لم تكن صحيحة في هذا المحل لكهما مسجرة بفتوى الأصحاب وهذه الصحيحة ليست من الإمام عليه السلام الا في النسخة الأخيرة من الكافي (٢)، بل ليست بصحيحة، لأن ابراهيم بن هاشم في الطريق في التهذيب والكافي فهو حسن لو كان المشترك ثقة، وهو الظاهر، مع اشتمالها على اللبن واللبناء وكل شيء يفصل واشترط المأخوذ منه، بالغسل وفيها تأمل واضح، والأخبار مذكورة في المنتهى وفي الكافي والتهذيب في الغسل وسيجيئ تحقيق ذلك ان شاء الله.

ولا استبعاد بعد ورود النص والاجماع على طهارة الانفحة مثلاً مع كونها جلدة ومخرجة عن بطن الميت، ويمكن عدم وجوب غسلها ايضاً لظاهر الخبر وعدم افادة الغسل الطهارة فيعد ثبوت الأدلة لا كلام، نعم لابد من الأدلة فتأمل. وبالجمل، الأصل دليل قوي، وقد قوى بانضمام الخبر بان كل شيء طاهر حتى تعلم انه نجس (٣)، وفتوى الأصحاب به وعدم الاكتفاء بالظن مع عدم دليل النجاسة إذ ليس لها سبب الا كونها ميتة ولم يظهر صدق ذلك على المذكورات

فقد فلاحظ باب ٣٧ من أبواب النجاسات من الوسائل.

(١) — الوسائل باب ٣٣ حديث ٣ من أبواب الأطعمة المحرمة من كتاب الأطعمة والاشربة.

(٢) — يمسى ليس مستنداً الى الامام عليه السلام في جميع نسخ الكافي.

(٣) — لم يعد بهذا اللفظ حراً، نعم ورد في نسخة عمار كل شيء نظيف حتى تعلم انه قذر مثل باب ٣٧ حديث

٣ من أبواب النجاسات

وكون كل جزء من الميتة نجساً غير مسلم.
وبمثل هذا يستدل على طهارة القشور والجلود والأجزاء الصغيرة المنفصلة
عن بدن الإنسان، بل كل الحيوان حال حيوته خصوصاً في السفر عن وجهه وشفته
وانامله والبثورات.

والحرج والضيق المنفيين بالعقل والنقل، وبالشرعية السمحة السهلة،
وفي حسنة عبدالرحمان المتقدمة دلالة عليها (١)، قال المصنف قدس الله روحه
في (المنتهى): السادس الاقرب طهارة ما ينفصل من بدن الانسان من الاجزاء
الصغيرة مثل البثور والثآلول وغيرهما لعدم امكان التحرز عنها فكان عفواً دفعاً
للمشقة.

ولعله يريد بالعمفو الطهارة لقوله: (طهارة ما ينفصل)، وايضاً دليله يدل على
عفوه من كل وجه وهو المراد بالطهارة، وبالجملية الاحتراز عن مثلها دائماً بالنسبة
الى كل احد متعلز.

ويمكن ايضاً الاستدلال بمثل ما روى في الصحيح من الاخبار (٢)،
الصلوة في الثوب الذي اخذ عليه من الشارب والظفر من دون التقص وعدم غسل
اليدين، وطهارة السكين، لان الغالب انه يقطع من الظفر من البدن شيئاً ولولم يكن
لازماً فلا شك في انه قديكون معه، فترك التفصيل يدل على المطلوب.

وبما في صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام
قال: سألت عن الرجل يكون به الثآلول والجراح هل يصلح له ان يقطع الثآلول و
هو في صلوته او يلتف بعض لحمه من ذلك الجرح ويطرحه؟ قال: ان لم يخف ان
يسيل الدم فلا بأس وان تخوف ان يسيل الدم فلا يفعله (٣) فتأمل.

واعلم ان في لبن الميتة تردداً للاخبار الدالة على الطهارة والحلية، و
قد ادعى صحة بعضها، والاصل معها.

ولكن (ثبوت نجاستها) و ان الملاقي بالنجس مع الرطوبة ينجس

(١) — قال عليه السلام: كل شيء يفصل من الشاة والدابة فهو ذكي.

(٢) — لاحظ الوسائل باب ١٨ من ابواب لباس المصلي من كتاب الصلوة.

(٣) — الوسائل باب ٦٣ حديث ١ من ابواب التحللات.

اجتماعاً في المايح وكثرة قول الاصحاب مع عدم صحة الدال عليها، بل عدم صراحته ايضاً.

(يدل) على التحريم و النجاسة مع عموم تحريم الميتة وعدم الانتفاع بشئ منها، والتصريح في بعض الاخبار بانه حرام (١)، فان الذي ادعى في المنتهى صحته هو خبر زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الانفحة تخرج من الجدي الميت قال: لا بأس به، قلت: اللبن يكون في ضرع الشاة وقدمات قال: لا بأس به (٢).

وصحته غير ظاهر لانه نقل في التهذيب، عن الحسن بن محبوب مقطوع الاسناد (٣) (وقيل) طريقه فيه اليه حسن الا ما اخذ من كتبه، وهو غير واضح نعم انه، اما حسن او صحيح، نعم يمكن تصحيحه من فهرست لكن الدلالة غير صريحة على التحليل والطهارة، وفي مثل هذه المسئلة، العمل بمثله لا يخلو عن اشكال. وافتي الشيخ بها، وحمل غيره من الخبر الذي قلنا انه صريح في التحريم على التقية بعد تضعيفه بوهب بن وهب (٤) وانه ضعيف.

وبالجملة لو ثبت الطهارة لاستبعاد لجواز استثناء هذا الفرد من نجاسة الملاقى بالنجس مع الرطوبة لو ثبتت الكلئية، مثل الانفحة فانه خارج بالاجماع على الظاهر، والاخبار مع تلك الملاقات مع شئ زائد بانها جلدة، والمظم (٥) مع انه كان عليه اللحم، ومعلوم رطوبته، وكذا السن، بل الظفر، وبالجملة الامر الى الشارع.

(١) - تل باب ٣٣ حديث ١١ من ابواب الاطعمة المحرمة.

(٢) - الوسائل باب ٣٣ حديث ١٠ من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة والاشربة - ونماه قلت: والصوف وانشر وعظام الفيل والجلد والبيض يخرج من النجاسة فقال: كل هذا لا بأس به.

(٣) - نعم لكن نقه الصدوق ايضاً باستناده عن الحسن بن محبوب وطريقه اليه صحيح كما يظهر من مشيخة العقبة حيث قال. وما كان فيه عن الحسن بن محبوب فقد رويته، عن محمد بن موسى بن ابي نضر، عن عبد الله بن الجعفر الحميري ومحمد بن عبدالله عن احمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب انتهى.

وهذه الروايات كلها من الاجلاء وانهم موثقون اماميون كما ذكر في محله، مع ان الحسن بن محبوب من اصحاب الاجماع على ما صرح به الكشي في رجاله.

(٤) - تل باب ٣٣ حديث ١١ من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة.

(٥) - عطف على قوله: مثل الانفحة فلا تنفل.

والدم من ذى النفس السائلة.
والكلب والخنزير وأجزائهما.

ثم ان الطاهر عدم وجوب جزأ الشعر والصوف من الميتة، بل يكفى النتف، ويفهم من اكثر عبارات الاصحاب وجوب الغسل حينئذ اقطع ما اتصل بالميتة، وفي بعض الاخبار ايضاً دلالة على الغسل (١) ولكن الاخبار التى دلت على الاستثناء خالية عنه كما فى العظم والسن والا نفعة، وليس اتصاله بالرطب من الميت اقوى منها، فلا يبعد عدم الوجوب او حمل ما وقع على الاستحياب لا على ازالة ما اتصل به من اجزاء الميت لعدم الصحة والصرامة، والاصل مع ما مردل على قوى، وكلام المصنف فى المنتهى اشارة الى عدم الوجوب مطلقاً، بل مع الرطوبة قال: الريش كالشعر لانه فى معناه، واما اصولهما اذا كانت رطبة وثنتت من الميتة غسل و كان طاهراً لانه ليس بميتة قد لاقاها برطوبة، و كان فى اصله، فيه اشعار بوجوب غسل المستثنيات بشرط الرطوبة فتأمل، ولان مطلق الملاقات للميتة لا ينجس، ثم قال ايضاً: شعر آدمى اذا انفصل فى حيوته فهو طاهر على قول علمائنا انتهى.

ودليله واضح، ولولا دليل وجوب غسل شعر آدمى بعد الموت لم يجب الغسل، وانه ليس ينجس وانه لا يضر خروج ما يتوهج من اجزاء آدمى مع اصوله لما مر فتأمل، والاحتياط امر آخر.

و دليل نجاسة الكلب والخنزير الاجماع المفهوم من المنتهى قال فيه هما نجسان عيناً قاله علمائنا اجمع، والاخبار الصحيحة عنهم عليهم السلام عن الكلب يصيب شيئاً من جسد آدمى قال: يغسل المكان الذى اصابه (٢) و ان كان رطباً فاغسله (٣) و انه رجس نجس (٤) - ويفهم من صحيحة الفصل الامر

(١) - تل باب ٣٣ حديث ٣ من ابواب الاطعمة المحرمة قال عليه السلام: وان اخذته منه بعد ان يموت فاعسله وصل فيه.

(٢) - الوسائل باب ١٢ حديث ٤ و ٨ من ابواب النجاسات وفيه يصيب جسد الرجل.

(٣) - الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب النجاسات ومنه هكنا لان اصاب ثوبك، من الكلب رطوبة فاغسله وان اصابه حافاً فاصيب عليه الماء، قلت: ولم صار بهذه المعتزلة؟ قال: لان التمس (مس) امر بقتلها.

(٤) - الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

والكافر وإن أظهر الإسلام إذا جحد ما يعلم ثبوته من الذنوب ضرورة.
كالخوارج والغلات.
والمسكرات.

بقتله فيمكن الاستحباب كما قال المصنف في المنتهى: يستحب قتل الخنزير،
ويمكن فهم نجاسة الخنزير من الآية (فانه رجس) (١)
وصحيفة علي بن جعفر عن اخيه موسى (ع)، (ويدل ايضاً على وجوب
الفصل سبعاً لولوغه) قال: ماله عن خنزير يشرب من اناء كيف يصنع به؟ قال:
يفصل سبع مرات (٢).

وهذه الاخبار تدل على نجاسة شعرهما لان الملاقاة بيد الانسان وثوبه
الواقع في الاخبار الصحيحة (هما - خ) يكون له اواغم مع ترك التفصيل فيكون
بعد الموت ايضاً غير مستثنى، فمذهب السيد بطهارة ماله تحله الحيوة منهما كسائر
الميتات محل التأمل.

واعلم ايضاً انه يفهم من بعض الاخبار الصحيحة عدم البأس وعدم
وجوب غسل الثوب والصلوة معه مع ملاقاته الميتة مثل الحمار والكلب الميت، و
ذلك يدل على عدم نجاسة الملاقي الا مع الرطوبة ولو كان ميتة، وفي بعضها
الامر بالنضح في الخنزير والكلب (٣) فالاستحباب غير بعيد، ويفهم منه ايضاً
عدم التنجيس الا مع الرطوبة

واما دليل نجاسة الخمر فهو نقل الاجماع في المختلف عن الشيخ، و
عن السيد الاعن شاذ لا اعتبار به، قال في المنتهى: وهي قول اكثر اهل العلم،
وقوله تعالى: إنما الخمر (الى قوله) رجس، مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْزِيْهُ لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ (٤) — لان الرجس هو النجس بالاتفاق على ما قاله الشيخ في التهذيب،

(١) — اشارة الى قوله تعالى: قُلْ لَا فَيْدَ مِثَا أُوحَىٰ إِلَىٰ مُعَرَّمًا عَلَىٰ طَائِفٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مِثْمَ أُودِمَا
مَشْفُوعًا أَوْ لَخْمٍ جِثْرِي، فَإِنَّهُ رَجَسٌ — الأشعاع — ١٤٥.

(٢) — الوسائل باب ١٣ ذيل حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٣) — لاحظ الوسائل باب ١٣ من ابواب النجاسات.

(٤) — المائدة — ٩٠.

ولو جوب الاجتناب من جميع الوجوه، ولكون علمه موجباً لعدم الفلاح، والهلاك،
والاخبار الكثيرة.

(منها) مكاتبة على بن مهزيار قال: قرأت في كتاب عبدالله بن محمد
الى ابي الحسن (ع): جعلت فداك روى زرارة عن ابي جعفر وابي عبدالله
عليهما السلام في الخمر يصيب ثوب الرجل انهما قالوا: لا بأس بان يصلى فيه انما
حرم شربها، وروى غير زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: اذا اصاب
ثوبك خمراً ونبذ يمس المسكر فاغسله ان عرفت موضعه وان لم تعرف موضعه
فاغسله كله وان صليت فيه فاعد صلوتك، فاعلمنى ما آخذ به؟ فوقع عليه السلام
بخطه وقرأته: خذ بقول ابي عبدالله عليه السلام (١).

وهذا اجود الاخبار سنداً حيث اظن صحته وان كان مكاتبةً وهو حجة
كالمشاهدة، وهو ظاهر، وما رأيت احداً قال بصحته، بل قالوا بعدمها، وقال
في المنتهى: انه حسن، وهو غير ظاهر فارجع الى ما اخذه واصله.

«ومنها» ما في الخبر الصحيح (٢) من نهيه عليه السلام عن بعض ظروف
الخمر فيكون لنجاستها وحتل الشيخ الاخبار الدالة على الطهارة، على الثقة
للجمع، مع ردها في المنتهى بعدم الصحة، وما ادعى احد صحتها على ما
اعرف.

و فيها تأمل لعدم بثوت الاجماع كما صرح به السيد ويدل عليه (٣)
مكاتبة على بن مهزيار حيث كان الخلاف بين الاصحاب موجوداً، و قول
الصدوق وابن ابي عقيل بالطهارة على ما نقل في المختلف، ودلالة الآية غير
ظاهرة لعدم كون الرجس بمعنى النجس على اصطلاح الفقهاء لالفة وهو ظاهر،
ولا عرفاً عاماً وخاصاً لعدم الثبوت كما هو الظاهر، وما يفهم من كتب اللغة انه
القدر اعم من ذلك المعنى لانه يصح قسمته، الى القدر عقلاً وشرعاً.

و يفهم ان المراد هنا ما يحرم استعماله في الجملة لوقوعه خبراً عن الانصاب

(١) — الوسائل باب ٢٨ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

(٢) — لاحظ الوسائل باب ٥٢ (ما يكره من لوازم الخمر) من ابواب النجاسات.

(٣) — يمس يدل على عدم تحقق الاجماع، المكاتبة حيث انه فرض المسئلة ذات قولين بين الاصحاب (ص).

والإزلام وليس بنجس اتفاقاً قال في الكشف: بحذف المضاف أي (إنما تعاطى الخمر والانصباب والإزلام رجس)، ويشعر به أيضاً (من عمل الشيطان)، وعموم الاجتناب بحيث يدل على النجاسة، غير ظاهر أيضاً كما في الانصباب والإزلام وهو طاهر، ولأن المتبادر منه إلى الفهم في الخمر هو الشرب كالنكاح في الأمهات، ومنه يعلم حال عدم الفلاح.

وليس في الاخبار ما يصلح حجة إلا المكاتبة، ودلالته غير صريحة لأن قول أبي عبدالله عليه السلام كان مع قول أبي جعفر عليه السلام أيضاً، نعم انفراده عليه السلام يشعر بأنه قوله فقط لكن ليس بصريح ففيها اجمال ما ولا تصلح للاحتجاج في مثل هذه المسئلة بانفرادها لما استقف عليه وإن صلحت للاحتجاج للظهور في الجملة لكتبتها مكاتبة، والمشافهة خير منها.

وأما دليل طهارته، فالأصل، والاستصحاب، ودليل كل شيء ظاهر حتى تعلم أنه نجس (١)، مع حمل العلم على اليقين لا الظن كما مر، وفتوى أكثر الأصحاب بأن الظن لا يكفي في النجاسة إلا أن يكون عن دليل شرعي قام البرهان على قبوله مثل شهادة الشاهدين، والبعض منع منه أيضاً والاخبار الكثيرة. (منها صحيحة أبي بكر الحضرمي في النبيذ قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: أصاب ثوبي نبيذ أصلى فيه؟ قال: نعم الخبر (٢) — النبيذ اعم من أن يكون مسكراً أم لا فيساوي الخمر.

وليس فيه إلا على بن الحكم المشترك بين الثقتين وغيره، والظاهر أنه الثقة بقرينة نقل (أحمد بن محمد بن عيسى) عنه لأنه الذي ينقل عنه كما ذكره الشيخ في فهرسته وغيره ولتسمية كثير من الاخبار الواقع هو فيه بالصحة كما لا يخفى على المتتبع المتأمل.

وقال في رجال ابن داود في باب (الكنى نقلاً عن الكشي): أن أبا بكر الحضرمي ثقة، ولكن ليس كذلك فهو من اغلاط كتابه وأيضاً سمي الخبر الواقع

(١) — الوسائل باب ٣٧ حديث ٤ من أبواب النجاسات، وفيه كل شيء ظيف حتى تعلم أنه قدس.

(٢) — الوسائل باب ٣٨ حديث ٩ من أبواب النجاسات وسنده هكذا محمد بن الحسن بن سنان، عن أحمد بن

محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم عن سيف بن عميرة عن أبي بكر الحضرمي.

هو فيه بالصحة.

وصحيحة الحسن (الحسين - خ يب) بن ابي سارة في الاستبصار قال:
قلت لابي عبدالله عليه السلام: ان اصاب ثوبى شئ من الخمر ا صلى فيه قبل ان
اغسله؟ قال: لا باس، ان الثوب لا يسكر (١).

وهذه اصح سنداً و اوضح دلالة حيث انها صريحة في، الخمر، وفي قبل
الغسل (٢).

وللتعليل وما صححت في كلامهم ايضاً، ولعل وجهه انها مذكورة
في التهذيب عن الحسين بن ابي سارة في الموضعين، وهو غير معلوم لعدم ذكره
في الكتب في تحقيق الرجال، اظن انه الحسن الثقة لذكره في الكتب، وكونه
كذلك في الاستبصار المقابل بما يقال ان عليه خط الشهيد رحمه الله، واظن
توثيق غيره ايضاً فيه لانه قال فيه (عنه) اشارة الى احمد بن محمد بن عيسى، عن
احمد البرقي، عن محمد بن ابي عمير عن الحسن -.

وفي التهذيب قال: احمد، عن ابي عبدالله البرقي، عن محمد بن ابي
عمير عن الحسين الخ ولعل احمد هو ابن عيسى، وابوعبدالله هو محمد بن خالد
البرقي الثقة عند الشيخ او يكون (ابن) بدل (عن) فيوافق الاستبصار فصح الخبر
انشاء الله والاخبار كثيرة ما نقلتها، لعدم الصحة.

ومما يدل على الطهارة عدم نجاستها بعد الانقلاب خلاً ولوبعلاج
بالاتفاق، وما يدل على طهارة بصاق شاربها من الاخبار (٣) وعلى استعمال
ظروفها من غير غسل. (٤)

والعجب من الصدوق، انه قال في الفقيه: تجوز الصلوة مع الثوب الذي فيه

(١) - الوسائل باب ٣٨ حديث ١٠ من ابواب النجاسات.

(٢) - يعني صريحة في ان السؤال كان عن الصلوة فيه قبل الغسل حيث قال: ا صلى فيه قبل ان اغسله؟

(٣) - الوسائل باب ٣٩ حديث ١ و ٢ من ابواب النجاسات.

(٤) - لاحظ الوسائل باب ٢٥ و ٣٠ من ابواب الاشرية المعرمة.

والعصير اذا غلا واشتد. والفقاع.

الخمر ولا يجوز في البيت الذي فيه الخمر، ولعله للرواية (١) وانه يجب نزع جميع الثبر لصيتها فيه، وكأنه للتعبد، ولغلظة تحريمها.

(والجمع) بين الأدلة بحمل الاول على الكراهة، واستحباب الغسل، والاجتناب ويشعر به ما في بعض الاخبار (فيصب على ثيابي الحمر فقال: لا بأس به الا ان تشتهي ان تغسله لاثره) (٢).

(اولى) من حمل البواقي، على التقية، كما لا يخفى على تقدير التعارض الكثير.

والخير الاول لدلالة فيه مع عدم الصحة بالباقي كذلك لعدم ظهور دلالة قوله (ومما يدل الخ) مع نقل الاجماع في النجاسة وصحة بعض الاخبار وظاهر الآية، فافهم والاحتياط لا ينبغي تركه.

وكذا حال جميع المسكرات المايعة والفقاع للاتفاق على عدم الفرق والانخبار (٣).

واما العصير العنبي فالظاهر طهارته مع التحريم كما في الدروس لعدم دليل النجاسة مع دليله ودليلها، وقلة القائل كما يظهر من الذكرى مع القول بنجاسته في الرسالة وهو قريب.

فيكون عصير التمر والزبيب طاهراً بالطريق الاولى واما اباحتها، فالاصل وحصر المحرمات في بعض الآيات مثل اَيُّهَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ الْآيَةَ (٤)، مع دليل من العقل والنقل من الكتاب والسنة.

فمما يدل على اباحتها (ما خلق الله) (٥) و(اكل الطيبات من الرزق) (٦)

(١) - الوسائل باب ٢٨ حديث ٢ من ابواب النجاسات، ونفط الحديث هكذا لانص في بيت فيه حمر، ولا مسكر، لان الملائكة لا تدخله، ولا تصل في ثوب قد احابه خمر او مسكر حتى تغسله، ولا حظ بانفي اخبار هذا الباب.

(٢) - نقل باب ٢٨ حديث ١٢ من ابواب النجاسات.

(٣) - راجع لوسائل باب ٣٨ من ابواب النجاسات.

(٤) - الامراء - ٣٣.

(٥) - لعله اشارة الى قوله تعالى: هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَافِي الْاَرْضِ حَمِئاً - البقرة - ٢٩.

(٦) - لعله اشارة الى قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن ثَمَرِهَا إِذَا كَانَ ثَمَرُهَا مِمَّا رَزَقَكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ - البقرة - ١٧٣.

وغيره الا ما اخرج دليلا يدل عليها، ولادليل هنا يصلح للاخراج، اذ قياسه على عصير العنب باطل، وكذا تسميته عصير العنب.

نعم يدل على تحريم كل عصير حسنة عبدالله بن سنان (وهي في الكافي، وفي التهذيب صحيحة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كل عصير اصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه (١).

الظاهر ان المراد ماصابته النار، الغليان، وقر الغليان بالقلب في بعض الروايات كما ستعرف لعدم التحريم الا معه على ما يفهم من كلامهم، وبعض الروايات ايضا كما سيبحث فيخرج ما هو حلال بالأجماع ويبقى الباقي تحت التحريم ومنه العصير الزبيبي والتمري، وكذا عمومات ما يدل على تحريم العصير فانه ليس. بمقتد بالعنبي مثل حسنة حماد بن عثمان عنه عليه السلام (فيهما) لا يحرم العصير حتى يغلي (٢).

وفي اخرى قال: سألت عن شرب العصير قال: تشرب ما لم يغل فاذا غلا فلا تشربه، قلت: جعلت فداك اي شيء الغليان (ع) قال: القلب (٣).

ويدل على خصوص تحريم عصير الزبيب مفهوم رواية علي بن جعفر عن اخيه ابي الحسن عليه السلام (فيهما ايضا) (٤) قال: سألت عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ الماء فيطبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى الثلث، ثم يرفع فيشرب منه سنة؟ قال: لا بأس (٥)، به وليس بحجة لوجود سهل بن زياد في الطريق وهو ضعيف، وايضا دلالة المفهوم من كلام السائل اضعف.

وبعد تسليم المفهوم، يدل على البأس قبل ذهاب ثلثيه، وفي دلالة على التحريم تأمل فليس في الخصوص دلالة، ولا فيما نقله في الدروس من رواية عمار: وسئل الصادق عليه السلام عن النضوج كيف اصنع به حتى يحل؟ قال:

وقوله تعالى: قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ - الاعراف - ٣٢.

وقوله تعالى: كُلُوا مِن رِّزْقِنَا حَتَّىٰ تَرْضَوْا وَلَا تَقْفُوا فِيهِ - طه - ٨١.

وقوله تعالى: وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَهَلَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ - الباقية - ١٦.

(١) - الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب الاشربة المحرمة من كتاب الاطعمة.

(٢) - الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب الاشربة المحرمة.

(٣) - الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب الاشربة.

(٤) - يعني في الكافي والتهذيب.

(٥) - الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب الاشربة المحرمة.

حذماء التمر فأغله حتى يذهب ثلثاه (١).

وهو ظاهر ولكن في العمومات التي تقدمت وغيرها دلالة ظاهرة الا ان يقال: لا يقال العصير لغة او عرفاً او شرعاً الا على العنبى كما قيل في قوله تعالى: انى اعصره خمرأ (٢) — ولا يكاد يوجد ما هو مخصوص بالعنب فينبغى الاجتناب احتياطاً عما اصابته النار لعامة في الرواية فتأمل واحتفظ.

(واما دليل) (٣) نجاسة الدم، قال في المنتهى: قال علمائنا: (الدم) المسفوح من كل حيوان ذى نفس سائلة (اي يكون خارجاً بدفع من عرق) (نجس) وهو مذهب علماء الاسلام (انتهى) (فهو) الأجماع (المفهوم منه).

ولكن يعلم منه، و من نهايته وهو اصرح و غيرهما، ان النجس هو الدم المسفوح، بل الحرام ايضاً ذلك كما صرح به فيهما واستدل بقوله تعالى: (ذمأ مشفوحاً) (٤) وقيد به ما وقع مطلقاً بحمل المطلق على المقيد.

وهو مبني على القول بالمفهوم، وانه يقيد به اطلاق المنطوق، وفيه تأمل يعلم من الاصول.

والاولى ان يقال: لاعموم له ولا حجية في المطلق على جميع الافراد حتى يحتاج — الى التقييد —.

وايضاً قال: دم السمك طاهر وهو مذهب علمائنا (الى قوله) دم السمك ليس بمسفوح فلا يكون محرماً ولا يكون نجساً.

وايضاً قال: ان الذى يبقى بعد الذبح طاهر لانه ليس بمسفوح، مع انه اعم مما بقى في العرق بعد خروج ما يمكن الخروج كما صرح به، فالعمدة فيه الاجماع كما نقل.

وايضاً قال: دم ما لانفس له كالبرغوث طاهر وهو مذهب علمائنا.

(١) — الوسائل باب ٣٧ حديث ١ من ابواب الاشرية المجرمة من كتاب الاطعمة.
وهي مجمع البحرين نقلاً عن بعض الافاضل: هو طيب ما يبعثون الثمر والسكر والقرص والصاح والزعران واشباه ذلك في قارورة فيها قدر مخصوص من الماء ويشد رأسها ويصبرون اياماً حتى يشي ويتخمر انتهى. (٢) — يوسف — ٣٦.

(٣) — هكذا أخر في بيان الأستاذ لال في جميع النسخ مخطوطة ومطبوعة. (٤) — الانعام — ٤٥.

فلا يكون غيره نجساً ولا حراماً بالأصل والاجماع كما يفهم، مع اننا نجدهم يحكمون بنجاسة الدم من الحيوان الذي له نفس سواء كان هذا الدم من العرق وغيره، ولا يمكن دعوى ان كل دم في ذى نفس فهو دم مسفوح وهو ظاهر وعلم مما سبق ايضاً فلا يحكم بنجاسة الدم ولو (١) علم انه من الانسان او حيوان آخر ذى النفس، لجواز كونه غير مسفوح ويكون خارجاً من بين اسنانه ولحمومه.

وكذا العلقة والبيضة التي صارت دماً وان (٢) علم انه من دم الحيوان وادعى الشيخ الاجماع على نجاستها (٣) فلا يحتاج الى منع انه لا يستلزم وجوده في الحيوان كونه من دمه على دليل المعتبر بانها دم من حيوان ذى نفس فيكون نجساً كما قاله في الشرح (١)، مع ان الظاهر ذلك، بل ينبغي منع الكبرى كما اشرنا اليه.

وبالجملة قد يوجد في كلامهم نجاسة الدم من ذى النفس مطلقاً، وفي بعضه الدم المسفوح (واستدلّاهم) بالاجماع وبقوله تعالى (أَوْ ذَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ) (٥) وحمل مطلق الدم المحرم عليه كما مرّ مع ما فيه (يدل) على نجاسة المقيد اذا لاجماع على غيره غير ظاهر، مع ان في دلالة الآية تأملاً قد مر في بحث الخمر لاحتمال كونه راجعاً الى لحم الخنزير.

ومن الأدلة، الاخبار مثل صحيحة زرارة (في حديث طويل في زيادات التهذيب) قال: قلت له: اصاب ثوبي دم رعاف او غيره اوشى من منى فعلمت اتره الى ان اصيب الماء فاصبت وحضرت الصلوة ونسيت ان بثوبي شيئاً

(١) - الواو وصلية يمسى لا يحكم حتى مع العلم بانه من الانسان الح.

(٢) - الواو وصلية يمسى ان العلقة والبيضة المنقلبة دماً طاهرتان حتى مع العلم بانه من دم الحيوان ومع دعوى الشيخ الاجماع على نجاستها.

(٣) - وحيث ان العبارة مضطحة في الجملة فلا بد من نقل عبارة الروم قال عند قول المصنف (وان دم ذى النفس السائلة) ما هذا. القطة: مطلقاً لجميع الخبر المتقدم او اطلاقه ومنه العلقة وان كانت هي البيضة حتى ادعى الشيخ في الخلاف الاجماع على نجاستها، واحتج عليها في المعتبر بانها دم حيوان له نفس - وفي الدليل منع، وكوبها في الحيوان لا يدل على انها منه انتهى.

(٤) - قال في روض الجنان: واحتج عليها (العلق في البيضة) بانها دم حيوان له نفس وفي الدليل منع وكوبها في الحيوان لا يدل على انها منه انتهى.

(٥) - الاتمام - ١٤٥.

وصليت ثم اتى ذكرت بعد ذلك قال: تعيد الصلوة وتغسله (١) - وان لم يكن صريحاً بأنه عن الامام ولكن الظاهر انه عنه عليه السلام (٢).

وصحيحة عبدالله بن ابي يعفور (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال: قلت الرجل يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فئسى ان يغسله فيصلى ثم يذكر بعد ما صلى أيعيد صلوته؟ قال: يغسله ولا يعيد صلوته الا ان يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد الصلوة (٣).

وفي اول هذه عدم اليأس بدم البراغيث وان كان كثيراً فاحشاً، وفي الطريق على بن الحكم لكنه الثقة على الظاهر لمام.

وهما يدلان على نجاسة مطلق الدم اتي دم كان حيث ترك التفصيل في الجواب فيقيد بالمسحوق لمام كما قيل، وللإجماع لو كان، اوعى ذى النفس، بل دم الانسان فقط كما هو الظاهر، فيكون ترك التفصيل لذلك وغيرهما من الاخبار مثل خبر ابي بصير عنه عليه السلام (٤) (الى قوله) وان هو علم اى فعلية الاعادة، وفي الطريق (٥) ابن سنان لعنه عبدالله فيكون صحيحاً.

والاخبار المعتبرة الدالة على العفو عما دون الدرهم من الدم النجس مثل ما في حنة محمد بن مسلم قال: قلت له الدم (٦) (الى قوله) فاعد ما صليت فيه اى في الثوب الذى يكون فيه الدم اكثر من مقدار الدرهم.

(١) - الوسائل باب ٤٢ حديث ٢ من ابواب التجاسات.

(٢) - مصاباً الى ان الصدوق به رواه في المل بطريقه الصحيح الى حماد عن حماد عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام.

(٣) - الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب التجاسات وصدره في باب ٢٣ حديث ١ منها.

(٤) - قال: ان اصاب ثوب الرجل الدم صلى فيه وهو لا يعلم فلا اعاده عليه وان هو علم قيل ان يصلى فئسى وصلى به عليه الاعادة - الوسائل باب ٤٠ حديث ٧ من ابواب التجاسات.

(٥) - سنه هكذا الحسين بن سعيد، عن ابن سنان، عن ابي بصير.

(٦) - يكون في الثوب على ولتا في الصلوة قال. ان رأيت عليك ثوب غيره فاطرحه وصل وان لم يكن عليك ثوب غيره فامسح في صلوتك ولا اعادة عليك ما لم يرد على مقدار الدرهم، وما كان اقل من ذلك فليس بشئ رأيت قل اولم تره، واذا كنت قد رأيت وهو اكثر من مقدار الدرهم ضيعت غسله وصليت فيه صلوة كثيرة فاعدا صليت فيه - الوسائل باب ٢٠ حديث ٦ من ابواب التجاسات.

وصحيحة اسماعيل الجعفي عن ابي جعفر عليه السلام قال: في الدم (١)
 (الى قوله) فليعد صلوته، وهذه كلها مثلها في عموم الدم والتقيد بانه من دى
 النفس، كانه يستفاد من الاجماع مع عدم صراحة هذه الاخبار في العموم، واما
 التقيد بالمسفوح فغير مستفاد من هذه الاخبار، بل بعضها ظاهر في عدمه فتأمل.
 وطهارة دم ما لانفس له بالاجماع وبعض الاخبار كمامر.
 وقد فهمت ممامر دليل العفو عما دون الدرهم من الدم النجس الا دم
 الحيض فانه موجود عدم العفو عن قليله وكثيره في الخبر وكانه صحيح ابي
 بصير (٢) (فان قليله و كثيره في الثوب سواء) ولعله ايضاً اجماعى.
 وكذا دم نجس العين وهو ظاهر.
 وكذا دم النفاس والاستحاضة لثبوت نجاستهما وعدم ثبوت العفو وعدم
 القول به على الظاهر، وليس في الاخبار نص، بل ظاهر في عفوهما، بل العمد
 في العفو الاجماع وليس فيهما، وايضاً ان النفاس حيض عندهم، وظاهر صحيحة
 زرارة الطويلة المشتملة على احكام كثيرة تشملها (٣)، وكذا الآية (٤) ايضاً
 على ما حملوها عليه من عموم نجاسة دم ذى النفس.
 واما العفو فالظاهر انه عما نقص عن الدرهم لتحقيق الاجماع فيه،
 ولصحيحتى ابن ينفور واسماعيل الجعفي المتقدمتين (٥)، وادلة نجاسة الدم مع
 عدم ثبوت العفو الا فيه.
 وايضاً ان المتفرق اذا وصل الى الدرهم فلا يكون عفواً وقبله يكون عفواً
 لمامر فمقدار الدرهم غير محفو ايضاً.

- (١) - يكون في الثوب ان كان اقل من الدرهم فلا يعد الصلوة وان كان اكثر من قدر الدرهم وكان قد رآه فلم
 يمسله حتى صلى طيعة صلوته النحر الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من ابواب النجاسات.
 (٢) - عن ابي عبدالله و ابي جعفر عليهما السلام قال: لاتعاد الصلوة من دم لا يضره غير دم الحيض فان قليله
 وكثيره ان رآه وان لم يره سواء الوسائل باب ٢١ حديث ١ من ابواب النجاسات.
 (٣) - هذه الرواية اوردها مقطعة في الوسائل في ابواب متفرقة من ابواب النجاسات فلاحظ. باب ٣٧
 حديث ١ و باب ٤٦ حديث ١ و باب ٤٢ حديث ٢ و باب ٤٤ حديث ١.
 (٤) - يمس قوله تعالى اَوْذَعَا مَشْفُوحًا - الأنعام ١٤٥.
 (٥) - تقدم ذكر مجله آمناً فراجع.

واما تعيينه فيحتمل ان يكون درهم زمانهم عليهم السلام، وقدره غير ظاهر، والدرهم المتعارف في اكثر البلدان او في كل بلد، حكم نفسه، (واما) التقييد بالبغلي وتعيينه بمنخفض الكف ونحوه، فما تجدله دليلاً فتأمل.

وكذا يعنى عن دم القروح والجروح حتى تبرأ، ولعل دليله الاجماع والاخبار الصحيحة كما ستأتى (١).

ولعل الشد غير واجب، بل لا تفاوت في المفولين ما يلاصق محلها اولاً بحيث يصل اليه منها، لظاهر الاخبار، والاحتياط امر آخر، وظاهر هذه الاخبار مع ما تقدم يدل على نجاسة دم القروح والجروح فيكون نجساً وعفواً في الصلوة ونحوها لا مطلقاً.

والظاهر ان الصديد طاهر، وان قال في الصحيح (٢) ان فيه دماً لعدم صدقه عليه الآن لاشراً ولا عرفاً، بل ولالغنى، ويمكن حمله على المشتل على الدم، وتردد المصنف في المنتهى فيه، والاحتياط يقتضى الاجتناب.

وايضاً الظاهر تنجيس الماء القليل بقليله ايضاً (وصحيحة) على بن جعفر عن اخيه قال: سألت عن الرجل رعف: فامتخط فصار بعض ذلك الدم قطعاً صفاراً فاصاب انائه هل يصلح له الوضوء منه؟ فقال: ان لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئاً بينا فلا تتوضأ منه (٣) (محمولة) على عدم وقوعه في الماء، بل على الاناء فقط وليس في الخبر زيادة عن وقوعه في الاناء.

وقد حملها عليه المصنف رحمه الله في المختلف لثبوت نجاسته، ولما في آخر تلك الصحيحة— قال: وسألت عن رجل رعف وهو يتوضأ فقطر (فتقطر— خ ل) قطرة في انائه هل يصح الوضوء منه؟ قال: لا (٤).

(١)— رجع باب ٢٢ من ابواب النجاسات.

(٢)— قال في الصحاح: وصديد الحرج مائه الرقيق السخط بالدم فيل ان يفل (المدة يقول: صدد الحرج اي صار فيه المدة انتهى ولنظرة (الصحيح) وقمت في جميع النسخ مسطوطة ومطبوعة، وظاهر (الصحيح) يدل (الصحيح).

(٣)— الوسائل باب ٨ حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

(٤)— الوسائل باب ٨ في حديث ١ من ابواب الماء المطلق.

وذهب الشيخ الى عدم نجاسته بملاقاة قليل من الدم كرفس الابر لمافى
اول هذه الرواية، وحمل آخرها على الكثير، وفي الرواية اشعار به.
وكذا (عدم الغسل) من مقدار الحصة من الدم والغسل في اكثر منه (١)
(محمول) على الدرهم ودونه.

وايضاً ورد رواية على اكل النار ما في القدر وقال به البعض مثل صحيحة
سعيد الاعرج (الثقة في كتاب الاطعمة من الكافي) قال: سألت ابا عبدالله
عليه السلام عن قدر فيها جزور وقع فيها قدر اوقية من الدم (د م - خ ل) أتوكل؟
قال: نعم فان النار تاكل الدم (٢) - وليس بصر يبع في الدم النجس فلو ثبت وقوع الدم
النجس فيه فيشكل جواز اكله، لكن الملة تدل عليه فغير بعيد، واما غيره من
النجاسة الاخرى فالظاهر العدم لعدم الدليل، والاحتياط حسن فلا يترك، واما
دليل نجاسة الكافر فكأنه الاجماع المفهوم من كلام المصنف في المنتهى قال:
الكفار انجاس وهو مذهب علمائنا اجمع سواء كانوا اهل كتاب او حربيين او
مرتدين، وعلى اى صنف كانوا خلافاً للجمهور كأنه يريد بعضهم (او) انهم
لا يقولون بتنجيس الكل فانه يفهم من تفسير فخر الرازي في قوله تعالى: (انما
المشركون نجس) (٣) نجاسة المشركين عنده، بل عند غير ابي حنيفة حيث
اعترض عليه ان الله تعالى يقول: ليس النجس الا الكفار وهو يزعم ان لانجس
الا المسلم حيث يحكم بطهارة غسالة الكفار لعدم رفع النجاسة وهو الحدث،
ونجاسة غسالة المسلم (٤) مع انه ليس معنى الآية كما فهم بل معنى الحصر حصر
الكفار في النجاسة بمعنى ان ليس لهم وصف الا النجاسة حصراً اضافياً او مبالغاً
على ما هو المقرر في حصر (انما) واستدل عليه ايضاً بالآية (٥)، وفي دلالتها تامل،

(١) - عن ابي عبد الله (ع) قال قلت له: لى حككت بطلى فخرج منه دم فقال: ان اجتمع قد رحتصه
فاغسله والا فلا - الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب النجاسات.

(٢) - الوسائل باب ٤٤ حديث ٢ من ابواب الاطعمة المحرمة من كتاب الاطعمة.

(٣) - التوبة - ٢٨.

(٤) - الظاهر انه من كلام الشارح فده لا فخر الرازي فلا تغفل.

(٥) - يعنى قوله تعالى انما المشركون نجس فلا تجزوا الشجرة الحرام بدمائهم هذا - التوبة - ٢٨.

اذ كون النجس بالمعنى المتعارف غير ظاهر، وعلى تقدير التسليم فدلالته على الكل موقوف على اثبات كونهم جميعاً مشركين وهولا يخ عن اشكال، نعم يمكن جعلها دليلاً على البعض حتى اليهود والنصارى لقوله تعالى: تعالى الله عما يشركون (١)، وان الله ثالث ثلاثة (٢).

ولو ثبت عدم القول بالواسطة ثبت المطلوب مع انه قل المصنف في بحث سؤر المنتهى: قال ابن ادريس. بنجاسة سؤر غير المؤمن والمستضعف، والشيخ بنجاسة سؤر المجبرة والمجسمة، ويمكن ان يكون مأخذها قوله تعالى: كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ (٣)، والرجس النجس.

وقول ابن ادريس مشكل، وتنجس سؤر المجبرة ضعيف، وفي المجسمة قوة وقرب في النجاسات نجاسة المجسمة وكفرهم، قال: الاقرب المساواة لاعتقادهم ان الله تعالى جسم وقد ثبت ان كل جسم محدث.

وايضاً من الادلة حسنة سعيد الاعرج (الثقة لابراهيم) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن سؤر اليهودى والنصرانى فقال: لا (٤).

وفي مرسله الوشا عمن ذكره، عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره سؤر ولد الزنا وسؤر اليهودى والنصرانى والمشرک وكل ما (من - خ صا) خالف الاسلام وكان اشد ذلك عنده سؤر الناصب (٥).

كان المراد بالكراهة هو التحريم، وبه استدل من قال: بنجاسته، وفيه تأمل واضح.

وصحيفة علي بن جعفر سال اخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن النصرانى يغتسل في الحمام قال: اذا علم انه نصرانى اغتسل بغير ماء

(١) - اشارة الى قوله تعالى: وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَرِيزُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ (الى قوله تعالى) وما امروا الا ليعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون - التوبة - ٣١ - ٣٢.

(٢) - اشارة الى قوله تعالى: لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا هُوَ وَاجِدُ (الى قوله تعالى) مَا الْمَسِيحُ بِنِ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَلَهُ مَكِيفَةٌ - المائدة - ٧٣ و ٧٤ و ٧٥.

(٣) - الانعام - ١٢٥.

(٤) - الوصائل باب ٣ حديث ١ من ابواب الاسرار.

(٥) - الوصائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب الاسرار.

الحمام الا ان يعتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يقتل، وسأله عن اليهودي والنصراني يدخل يده في الماء أيتوضأ منه للصلوة؟ - قال: لا الا ان يضطر اليه (١).

(ومنها) ايضاً ما في رواية ابي بصير عنه عليه السلام في مصافحة المسلم اليهودي، والنصراني من وراء الثياب: فان صافحك بيده فاغسل يدك (٢) - وسنده ضعيف (ومنها) صحيحة محمد بن مسلم عن احدهما (ابي جعفر - خ كا) عليهما السلام قال: سأله عن رجل صافح رجلاً مجوسياً قال: يغسل يده ولا يتوضأ (٣).

وايضاً صحيحة علي بن جعفر عن اخيه قال: سأله عن فراش اليهودي والنصراني أينام عليه؟ قال: لا لباس ولا يصلي في ثيابهما، وقال: لا يأكل المسلم مع المجوس في قصعة واحدة ولا يقعد على فراشه ولا مسجده ولا يصافحه قال: وسأله عن رجل اشترى ثوباً من السوق للباس لا يدري لمن كان هل تصلح الصلوة فيه؟ قال: ان اشترىه من مسلم فليصل فيه وان اشتراه من نصراني فلا يصلي فيه حتى يغسله (٤).

وبعض هذه الأخبار للتأييد، والظاهر انه مع عدم القول بوجوب الاجتناب او الفسل تعبداً وان لم يكن نجساً، وعدم القول بالواسطة، يحتمل المطلوب ولكن مافي صحيحة علي (الا ان يضطر اليه) (٥) يدل على الطهارة فللاجماع، وغيره من الاخبار المتقدمة، تحمل تلك الزيادة على التقية او على الاستثناء المنقطع او جواز الشرب على الضرورة.

واما آية (طعامهم حل لكم) (٦) فلا يدل على طهارتهم وهو ظاهر، لان الظاهر ان المراد بالطعام من حيث انه طعامهم ليس بحرام بل حلال كسائر

(١) - الوسائل باب ١٤ حديث ٩ من ابواب النجاسات.

(٢) - الوسائل باب ١٤ حديث ٥ من ابواب النجاسات.

(٣) - الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من ابواب النجاسات.

(٤) - الوسائل باب ١٤ حديث ١٠ من ابواب النجاسات.

(٥) - الوسائل باب ١٤ حديث ٩ من ابواب النجاسات.

(٦) - اشارة الى قوله تعالى: وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ - المائدة ٥.

الاطعمة، فلا ينافي تحريمه بسبب عارض، مثل ملاقة سائر النجاسات مع انه نقل عن اهل اللغة ان المراد به هو البرقظ فلا يدخل فيه ما هو مطنة ملاقاتهم من المطبوخات، والمصنف رحمه الله قال في المنتهى: قد وقع الاتفاق بين العلماء كافة على طهارة المسلم - فيفهم ان غير المؤمن عند ابن ادريس، والمحبيرة عند الشيخ كافر.

واعلم ايضاً انه ما بقي الشك في نجاسة ما هو المذكور الا في الخمر وتوابعه، وفي بعض الدماء، وفي بعض اقسام الكفار مثل المجنونة والمرتد، وعلم من نقل المصنف كما مر عدم تحقق الاجماع في جميعهم بانواعهم الا ان يكون الاحتمال عدم كفرهم وهو بعيد.

وبالجملة لو لم يتحقق الاجماع، فالحكم بنجاسة جميع الكتابيين والمرتدين والخوارج والفلاة والنواصب، لا يخ من اشكال. وفي (١) طهارة ما هو المشهور الا في ابوال حمار والبغال والخيول، لما قد عرفت.

وعرق الجلال للخبر الحسن، عن حفص البختري، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تشرب من البان الأبل الجلالة وان اصابك شيء من عرقها فاغسله (٢).

والصحيح، عن هشام بن سالم، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: تاكل لحوم الجلالات وان اصابك من عرقها فاغسله (٣) - المنقولين في الكافي والتهذيب الدالين على وجوب غسله فلا يبعد القول بالنجاسة لعدم المعارض، ودليل المشهور الاصل فتأمل.

والفارة، اذ في الاخبار الصحيحة ما يدل على نجاستها، والظاهر الطهارة للاصل والاخبار الصحيحة المتقدمة في بحث سور الفارة ولتجمع بين الادلة

(١) - ظاهر كونه مطلقاً على قوله ره: في الخمر وتوابعه، يعني بقي الشك في طهارة ما هو المشهور من طهارة بوال لحيوانات المأكولة اللحم غير الحيوانات الثلاثة فان فيها خلافاً وطهارة عرق الحلال وطهارة لعار الخ

(٢-٣) الوسائل باب ١٥ حديث ١ و٢ من ابواب النجاسات.

ويجب ازالة النجاسات عن الثوب والبدن للصلوة والطواف ودخول المساجد، وعن الآنية للاستعمال.

يحمل دليل النجاسة على الاستحباب، مع ما يفهم من الاجماع على طهارتها في بحث سور السور في المنتهى قال:

وايضاً الاجماع قد وقع على طهارة سور الطيور وعلى طهارة سور الهر ومادونها في الخلقة كالغارة وابن عرس وغيرهما من حشرات الارض انتهى.
و مع ذلك، الاحتياط لا يترك.

قوله: «(تجب ازالة النجاسات الخ)» الظاهر انه لاخلاف في ذلك للصلوة والطواف مع الاختيار، ويدل عليه الاخبار ايضاً كما سبق وسيجئ ايضاً. وتجب الازالة بحيث لا تبقى عين النجاسة، بل ولا اللون لظهوره في بقاء العين.

ولو شق الزوال، لا يبعد الدم لظن رفع العين مع المشقة فيكون اللون في المصلح يوجد بمجاورة النجاسة الملوثة كما هو مذهب بعض الحكماء وعلى تقدير وجوب اللون مع محله الأول، كما هو مذهب بعض آخر يكون محكوماً بطهارته بحكم الشارع للخرج المنفى، وليس في عبارة المنتهى التقييد بالمشقة، وفي بعض الاخبار ايضاً اشارة الى عفو اللون وصبيغ المتنجس بلون النجس (١).

وكذا العفو عن الرائحة (٢) فلعل وجودها لما مر في اللون، والظاهر عدم الفرق بين القليل من النجاسة وكثيرها الا في الدم وقدمر.

اما الوجوب لدخول المسجد فمند البيض مقيد بالتلويث، والأدلة ظاهرة في المطلق كما هو رأى المصنف ان تمت وهو قوله صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم النجاسة (٣)، وقوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا (٤)

(١) - لاحظ الوسائل باب ٢٥ من ابواب النجاسات.

(٢) - لاحظ الوسائل باب ٢٥ حديث ٧ من ابواب النجاسات.

(٣) - الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من ابواب احكام المساجد من كتاب الصلوة - قال: روى جماعة من اصحابنا في كتب الاستدلال عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: حثوا مساجدكم النجاسة.

(٤) - التوبة - ٢٨.

والإجماع على منعهم، والظاهر ان العلة هي النجاسة، وكذا قوله تعالى: ان طهرا بيتي للطائفين (١). مع عدم القول بالنسخ والفرق، وللتعظيم لوجوب تعظيم شعائر الله، (وتجويز) دخول الجنب والحائض بالتفصيل المشهور اجماعاً على ما نقل، وكذا المستحاضة على ما في الاخبار مع عدم خلوها (خلوها - خ ل) عن النجاسة غالباً (لا ينافي) ذلك، لخروجهم بالدليل.

وفيهما تأمل لعدم صحة الخبر، بل ما عرفه مسنداً، والشهرة لا تكفي، وقد يكون العلة الشرك مع النجاسة لمظنة الافساد والعناد. هذا على تقدير تسليم ان النجس هو النجس المتعارف، وقد يكون مختصاً بالمسجد الحرام، ولعل المراد بالتطهير رفع الأصنام واخراجها لاجوب ازالة النجاسة عندنا.

وايضاً هو في شرع من قبلنا ولا يتعدى اليها كما هو المختار في الأصول، ولا يعلم من التعظيم ذلك وهو ظاهر.

ويمكن أن يقال: الوجوب مع التعدي ثابت بالأجماع، وبدونه يبقى على اصل الجواز وتحمل الادلة المتقدمة على التعدي وهو جيد على تقدير الاجماع والاحتياط لا يترك.

وقد الحق بالمساجد، الفرائح المشرقة ومواضع قبورهم عليهم لسلام، بل داخل القبة المبنية عليها، والدليل غير واضح الا ان يكون اجماعاً، والاحتياط معوم، واذا ثبت وجوب الازالة للدخول فيجب الازالة عن اجزاء المسجد، وقالوا عن فرشته وآلاته ايضاً وذلك غير ظاهر على القول بجواز ادخال النجاسة مع عدم التعدي، اذ ما يجد فرقاً بين بدن الانسان وثوبه المرمى منه وغيره الا ان يكون الاجماع ونحوه، ومجرد كون ذلك لازماً وفرشاً له ليس بدليل على ما اظن فتأمل.

واما خارج الحائط فالظاهر عدم كون حكمه حكمه، وكذا السقف الا أن يكون الهواء يضاً مسجداً، وحينئذ يكون دخلاً في المسجد ثم ان الظاهر على

(١) - ونهيا الى ابراهيم واسماعيل ان يطهرا بيتي للطائفين والمكثفين والركع السجود - البقرة ١٢٥.

تقدير وجوب الازالة والخروج من (عن - خ ل) المسجد فوراً ولو في وقت الصلاة الموسع او عبادة اخرى منافية للخروج والازالة تبطل لو اشتغل بها حين التكليف سواء اشتغل بها في المسجد او غيره، المُتَجَسِّس وغيره، فيه سواء.

قد سلم الشارح (١) هنا عدم امكان حصول الضد العام الا بالخاص فيلزم النهي عنه لان ما لا يتحقق الحرام الا في ضمنه حرام، ولان النهي عن الكلي لا يمكن الخروج عنه الا بترك جميع الخصوصيات، بل المقصود منه نهى الخصوصيات، ولهذا قيل: النهي عن الكلي عام، (فقوله ره): فان الذي يقتضي الامر بالازالة النهي عنه هو الكف عن الشيء والكف عن الامر العام غير متوقف على الامور الخاصة حتى يكون شيئاً منها متعلق النهي وان كان الضد العام لا يتقوم الا بالاضداد الخاصة لا يمكن الكف عن الامر الكلي من حيث هو هو (غير جيد) لانه على تقدير الامكان ليس ذلك بمطلوب، بل المطلوب الاجتناب عن الخصوصيات كما في سائر المنهيات كالربا، ومعلوم عدم التحقق الا في ضمن الخواص وهو ظاهر ومفروض ومسلم فهي منهية ولو لم يكن من جهة الامر صريحاً فتبطل العبادات الواقعة هو فيها (٢) (على ان دليله لا يدل على مطلوبه - خ).

وايضاً سلم (٣) وجوب الازالة والخروج عنه فوراً حين وجوب الموسعة

(١) - قال لشارح في روض الجنان ص ١٦٥: وهل ينافي لزالتها المطلوب مع سعة الوقت وامكان الازالة؟ وجه، أحسن ان الامر بالشيء يستلزم النهي عن ضده، وان النهي في البادة يقتضي الفساد - وفي المقدمة الاولى مع ظاهر فان الذي يقتضي الامر بالازالة النهي عنه هو الضد العام الذي هو التقيض لا الخاص كالصلاة، فان المطلوب في النهي هو الكف عن الشيء، والكف عن الأمر العام غير متوقف على الامور الخاصة حتى يكون شيئاً منها متعلق انتهى وان كان الضد العام لا يتقوم الا بالاضداد الخاصة لا يمكن الكف عن الكلي من حيث هو انتهى موضع الحاجة.

ومحل استشهاد الشارح فده هنا هو قول الشهيد: وان كان الضد العام الح.

(٢) - من هنا الى قوله مطلوبه غير موجود في النسخ الخطية وهي اربع نسخ.

(٣) - قال في روض الجنان ص ١٦٥ عقيب العبارة التقدم بعد سطرين: لا يقال: وجوب الازالة على الفور ينافي وجوب الصلاة مع سعة الوقت، لان الوجوبين ان اجتمعا في وقت واحد مع بقاء العمورية في وجوب الازالة لزم تكليف ما لا يطاق والأحرج الواجب العموري عن كونه واجباً غيرياً (لأنما هو ل): لا منافاة بين وجوب تقديم بعض بولعبات على بعض وكونه غير شرط في الصحة انتهى موضع الحاجة.

ومن هذه العبارة تعرف ان الشارح فده هنا يقفه بالمعنى وان مراده (عن كونه كذلك) عن كونه فوراً لانه كونه واجباً فلا تغفل.

ايضاً، ومعلوم حينئذ عدم صحة الموسعة لانها انما تصح مع اتصافها بالوجوب فانه المجزى والمبرئ للذمة، والمسقط للقضاء (ووجوبه) في ذلك الوقت الذي وجب فيه الآخر العورى المنافى له (اما) يستلزم التكليف بما لا يطاق (او) خروج الواجب عن كونه كذلك لانه وقت فعله هل هو مكلف بالآخر ايضاً معه في ذلك الوقت اولاً، والاوّل مستلزم للاوّل، والثانى للثانى.

(ودليلهم) على ان ما يتوقف عليه الواجب واجب (اضعف) من هذا مع انهم قائلون به وهو بعينه موجود هنا كما سلم ايضاً، وقال (١): ان المحققين من الاصوليين على ان الامر بالكلى ليس امراً بشيئ من جزئياته وان توقف عليها من باب المقدمة، ووجوبه في هذا الباب ليس من نفس الامر (انتهى). ومعلوم ان ليس هنا غرض متعلق بانه من نفس الامر فقط من دون انضمام شيئ آخر.

وبالجملة ما يمكن القول به الا بارتكاب عدم الفورية حين فعل الواجب (او) بارتكاب التكليف بما لا يطاق (او) جمع الواجب والحرام في شيئ واحد شخصى باعتبارين ونحو ذلك مما لا يقول الاصحاب بها. واما التقض (٢) بمناسك يوم النحر وعدم المحذور في قول الشارع (: اوجبت عليك الامرين مع صيق احدهما وتوسعة الآخر، وانك ان قدمت المضيق امتثلت بغير اثم، وبالعكس امتثلت معه) (فالجواب) بعد التسليم انه محمول على عدم تحريم الموسع في وقت فعله (او) بعدم المناقاة كما بين الحلق والذبح (او) لا مكان توكيله في غيره.

وبالجملة لا نسلم ان احداً ذهب الى ضدية هذه المناسك وترك

(١) — ذكر هذه الجملة عقيب قوله: (من حيث هو هو) كما نقلناه في التعليقة السابقة آتياً.

(٢) — قال عقيب قوله: (غير شرط في الصحة) كما نقلناه في الحاشية السابقة: كما في مناسك مى يوم اسحر فان الترتيب ونصب مهابا بالاصالة ولو خالف اجزء ولا امتناع في ان يقول الشارع اوجبت عليك كلا من الامرين مع نصيقت احدهما وتوسعة الآخر وانك ان قدمت المضيق امتثلت وبتلئت من الاثم وان قدمت الموسع امتثلت واثمت في المحافظة في التقديم فلزوم تكليف ما لا يطاق على هذا التقدير ممنوع ومثله القول في المناقاة بين الصلاة في الوقت الموسع ووقاء الدين ونحو ذلك انتهى كلامه رجع مما به.

الواجب وتحقق النهي بفعل المؤخر مع وجوبه حينئذ، بل الاثم انما يترتب على ترك ذلك مقدماً، ولو فرض ذلك فلا تسلم انهم يقولون بالصحة حينئذ الا ان يقال: ليس بعبادة محضة فالنهي لا يضر، وحينئذ فلا يرد نقضاً لو تم فتأمل.

سلمنا صحة ذلك بعد تنصيبه به (١) ولا يلزم منه الصحة على تقدير عدم التنصيص وامكان الخلاص من المحذور، وحمل الامر على وقت لا يجمع مع النهي، لظهوره.

وايضاً يلزم بمثل ما ذكر صحة كون الشيء مأموراً ومنهياً مثل ان يقول: اوجبْتُ عليك الصلوة وحرمتُها عليك في الدار المفصولة، ولكن ان فعلتها فيها امتثلت مع الاثم وان فعلتها في غيرها امتثلت بدونه.

وبالجملة انما الكلام في البطلان مع ثبوت النهي عن تلك العبادة حين فعلها، ومع ذلك لا شك في البطلان، لكن النهي هنا غير لازم فتأمل.

وايضاً لا شك في استلزام الامر للنهي عن الضد الخاص ولو في الضمن كما قاله المصنف قدس الله روحه ويتن في الاصول وسلمه الشارح.

ثم ان الظاهر ان المراد بالوجوب هنا هو الشرطية لجواز الدخول، او الوجوب الشرطي فيكون وجوب ازالة النجاسة للثلاثة (٢) اعم من الوجوب الحقيقي وغيره او يكون بمعنى الحقيقي ويقيد بالوجوب، والاول اولى (واما القول) بوجوب ازالتها عن الأواني للاستعمال المشروط بالطهارة كالاكل والشرب اختياراً، والغسل، والوضوء وغير ذلك (فدليله) الاجماع على الظاهر والاختيار (٣).

وكذا دليل وجوب الازالة عن محل السجود مطلقاً، وعن غيره من مكان المصلي مع التعدى لعله الاجماع والنص (٤) كما نقل.

(١) - يعني بعد تنصيب الشارع في مناسك مني بالصحة فلا يبرى عنه الى ما تنص فيه فان انعروض عدم ورود النص رجع الوسائل باب ٣٩ من ابواب الذبح من كتاب الحج.

(٢) - يعني الثلاثة المذكورة في عبارة المصنف اعني الصلاة والطواف ودخول المساجد.

(٣) - راجع الوسائل باب ٧٢ و ٧٣ من ابواب النجاسات.

(٤) - لعل النص ماورد في حكم السجود على البصص المطبوع بالمنذر وعظام الميت كما اشار اليه في الاشارات والدلائل فيما تقدم وبأني من الوسائل للشيخ عبدالصاحب، ولما وجوب الازالة عن غيره من مكان المصلي فيمكن استشهاده من ماورد من الرش على الموضع المتوهم للنجاسة فلاحظ الوسائل باب ١٣ و ١٤ و باب ٢٢ من ابواب مكان المصلي.

وعفي في الثوب والبدن عن دم القروح والجروح اللازمة، وعمادون

وأما وجوبها عما أمر الشارع بتعظيمه مثل المصاحف المطهرة والضرائح المقدسة وآلتهما فإن دليلهم وجوب التعظيم، ومنه وآلتهما فكان دليلهم وجوب التعظيم، ومنه الإزالة كذا قال في الشرح، وليس بواضح، نعم لا يبعد عن المخطأ (١)، ولعل في (لا يمس الا المطهرون) (٢) اشعار به.

وأما دليل عفو مادون الدرهم فقد مر مع استثناء الدماء الثلاثة على ما قبل، ودم نجس العين، ولعل دليل الاستثناء الاجماع، وما نقله في المنتهى بل نقل دم الحيض عن كثير، والنفاس والاستعاضة عن الشيخ واتباعه.

وأما كون الدرهم بئلياً وبيان مقداره فهو مشهور بينهم، ونقل عن ابن ادريس (٣) انه رآه وقدره بما انخفض من الراحة (قيل) وشهادته في مثله مقبولة، وقدر بعقد الابهام والوسطى ايضاً.

ويحتمل حمله على الدرهم المتعارف في زمانهم عليهم السلام والظاهران قدره ايضاً غير معلوم الآن.

وعلى المتعارف في كل زمان، وعلى ما يصدق، والاحتياط يقتضي الاجتناب عما يمكن كونه كذلك .

ويحتمل اعتباره في كل ثوب وثوب، والبدن على حده، وعفو المتفرق اذا لم يصل اليه على تقدير الاجتماع لعموم الأدلة، ولظهور خبر ابن أبي يعفور (٤). وكذا العفو عن المتنجس به بالطريق الأولى، وينبغي عدم النزاع فيه اذا كان أقل من الدرهم.

(وأما) دليل العفو عن دم القروح والجروح مع عدم تقييده بالمشقة وعدم الفترة وعدم التخصيص بمحل القروح كما هو مذهب البعض وظاهر بعض عبارات

(١) - يعني وجوب الإزالة من حطا المصحف الشريف بمقتضى دليل التعظيم.

(٢) - الواسع - ٧٩.

(٣) - قال في انسرائز: وسبهم يقولون دون الدرهم البغلي وهو منسوب الى مدينة قديمة يقال لها. بغل قرية من بابل بينها وبينها قريب من فرسخ مسجلة ببلدة الجامعين توجد فيها الحجرة والمساكن دراهم واسعة شأهت درهماً من تلك الدراهم، وهذا الدرهم اوسع من الدينار المصري بمدينة السلام المعتاد، يقرب سعته عن سعة احمص الراحة انتهى. (٤) - تل باب ٢٠ حديث ١ من ابواب النجاسات.

سعة الذرهم البغلي من الدم المسفوح مجتمعاً وفي المتفرق خلاف غير الثلاثة ودم نجس العين، وعن نجاسة ما لا يتم الصلوة فيه منفرداً كالنكحة والجورب وشبههما في محالها وان نجست بغير الدم.

المصنف (معموم) الاخبار مثل صحيحة اسماعيل الجعفي (الثقة) قال: رأيت ابا جعفر عليه السلام يصلي والدم يسيل من ساقه (١) — المحمولة على القروح والجروح.

وصحيحة محمد بن مسلم (الثقة) عن احدهما عليهما السلام قال: سألت عن الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمى كيف يصلي؟ فقال: يصلي وان كانت الدماء تسيل (٢).

وخبر ليث المرادي (الثقة) قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الرجل تكون به الدماويل والقروح فجلبده وثيابه مملوءة دماً وقيحاً وثيابه بمنزلة جنده فقال: يصلي في ثيابه ولا يفسلها ولا شيء عليه (٣).

وفي الطريق احمد بن محمد كأنه ابن عيسى، عن ابيه (٤)، والأب وان لم يكن موضحاً بتوثيقه إلا انه مذكور في الموثقين (وقيل) في الخلاصة ورجال ابن داود عن الكشي انه شيخ القميين ووجه الاشاعرة (٥) ومتقدمهم عند السلطان. وصحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله (الثقة) قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: الجرح يكون في مكان لا تقدر على ربطه فيسيل منه الدم والقيح فيصيب ثوبي فقال: دعه فلا يضرك ان لا تغسله (٦).

وفي الطريق ابان بن عثمان لكنه ممن اجمعت.

وفي مرسل سماعة بن مهران عن ابي عبدالله عليه السلام (الى قوله) فلا

(١) — الوسائل باب ٢٢ حديث ٣ من ابواب النجاسات.

(٢) — الوسائل باب ٢٢ حديث ٤ من ابواب النجاسات.

(٣) — الوسائل باب ٢٢ حديث ٥ من ابواب النجاسات.

(٤) — سند الحديث هكذا كما في التهذيب، احمد بن محمد، عن ابيه ومحمد بن خالد البرقي وابي جعفر عن ابي عبد الله بن معاوية عن عبد الله بن مسكان عن ليث المرادي.

(٥) — يعني وجه الصائفة الاشعريين الذين كانوا قاطنين ببلدة قم.

(٦) — الوسائل باب ٢٢ حديث ٦ من ابواب النجاسات.

نفسه حتى يبرء او ينقطع الدم (١).

وفى صحيحة ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام (الى قوله) ان ابي دمايل ولست اغسل ثوبي حتى تبرأ كما قاله (٢) فى المنتهى، ولكن انا بصير مشترك كاحمد بن محمد، والظاهر انه الثقة واما ابو بصير فيحتمل ان يكون مكموفاً لانه قال فى اول الخبر قال ابو بصير: دخلت على ابي جعفر عليه السلام وهو يصلى فقال لى قائدى ان فى ثوبه دمأ فلما انصرف قلت له: ان قائدى اخبرنى ان بثوبك دمأ فقال: ان ابي الخبي (٣).

قلو (٤) كان هو يحيى بن القاسم، فقال فى الخلاصة: والذى اراه العمل بروايته وان كان مذهبه فاسداً، وان كان هو المشهور فهو الثقة.

(وما) ورد عن عثمان بن عيسى، عن سماعة قال: سألت عن الرجل به القرع او الجرح فلا يستطيع ان يربطه ولا يغسل دمه قال: يصلى ولا يغسل ثوبه كل يوم الامرة فانه لا يستطيع ان يغسل ثوبه كل ساعة (٥) (مع ضعفه) كما ترى— محمول على الاستحباب، ذكره فى الاستبصار والمنتهى ايضاً مع عدم ظهور القائل.

فالظاهر من المجموع عموم العفو، مع عدم ما يدل على نجاسة مطلق الدم، فالاصل والاستصحاب ايضاً مؤيد.

واعلم ان فى مفهوم هذه الاخبار دلالة على وجوب ازالة النجاسة عن الثوب والبدن للصلوة ونجاسة الدم فى الجملة فافهم.

(واما دليل) العفو عن مطلق النجاسة مما لا يتم فيه صلوة الرجل مطلقا اى مايستر القبل والدير (فاخبار) غير معتبرة السند لكنها مؤيدة بقول الاصحاب، بل باجماعهم، فان صحة الصلوة فى مثله فى الجملة مما لا خلاف فيه بينهم على

(١) — الوسائل باب ٢٢ حديث ٧ من ابواب النجاسات.

(٢) — يعنى التعبير بالصحيحة فى المنتهى.

(٣) — الوسائل باب ٢٢ حديث ٦ من ابواب النجاسات.

(٤) — يعنى لو كان المراد بابى بصير هو يحيى بن القاسم هه قولان ولو كان المراد من هو المشهور اعنى لست امرادى فهو ثقة بقوله به فقال فى الخلاصة جواب شرط.

(٥) — الوسائل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

الظاهر.

واحسن مستندهم واعمه رواية عبدالله بن سنان عمن اخبره عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: كلما كان على الانسان اومعه مما لا يجوز الصلوة فيه وحده فلا بأس ان يصلى فيه وان كان فيه قنر مثل القلنسوة والثكة والكمرة والنعل والخفين وما اشبه ذلك (١).

وبعض الاصحاب اقتصر على ماسمى في الرواية غير الكمرة (٢) وهو ابوالصلاح، وزاد الصدوقان العمامة— ووجههما غير ظاهر للفظ (مثل) و (ما اشبه) وكون العمامة مما تستر، الا ان تحمل على ما لا يستر.

والمصنف شرط في المنتهى كون ما لا يتم مما كان من جنس اللباس وفي محله فلا تصح الصلوة في مثل الدراهم النجسة ولا في التكة اذا كانت في غير محلها بان يكون في العاتق وكأنه مذهب المصنف وهنا ايضاً ولهذا قيد بقوله (في محالها).

ولعل دليله ثبوت العفو حينئذ بالاجماع وعدم ثبوت مستند غيره لعدم صحة هذا الخبر، وهو الذي يدل على الاعم، ولقوله (عمن اخبره) (٣)، ولوجود (علي بن الحسن) كانه ابن الفضال الفطحي لقوله: (عن العباس بن معروف او غيره).

وفيه تأمل لان البعض اختصر على بعض ما في الرواية والمصنف يعتمد ويشترط المحل واللبس، فما اختاره ليس باجماع الا ان يقول بعدم اعتباره وانعقاد الاجماع دونه، فهو مشكل.

وايضاً استدلل على مذهبه بالرواية المتقدمة فقط وهي خالية عن

(١) — الوسائل باب ٣٩ حديث ٥ من ابواب النجاسات.

(٢) — الكمرة هي الحماظ — وهي كلام بعض الثوريين الكمرة كيس يأخذها صاحب السلس (مجمع البحرين).

(٣) — وسنده هكذا — المصدره عن محمد بن احمد بن داود، عن ابيه، عن علي بن الحسين (الحسن ح ل) و محمد بن يحيى، عن محمد بن احمد بن يحيى، العباس بن معروف او غيره، عن عبدالرحمان بن ابي سمران عن عبدالله بن سنان وعن اخبره الخ.

القيد (١) وان اشمرت باللباس لكنها كالصريحة في عدم اشتراط المحل لقوله (او معه).

ويمكن ان يقال: عدم ذكر ابي الصلاح مثل غير ما في الرواية الا الكمرة لا يدل على عدم قوله بعفو غيره، فيحتمل قوله بالعموم فيحتمل الاجماع، وبعض عقم كما هو ظاهر الرواية، ولو كانت صحيحة لتعين ذلك، وكذا لو كان مستند الاجماع تلك الرواية، ولكن وقوع الخلاف يدل على عدم الا ان الخلاف غير ظاهر لان عدم ذكر البعض لا يدل عليه كما مر وما احتاره المصنف اقرب الى الاحتياط لعدم ثبوت الرواية وكونها مستندة للاجماع مع ثبوت وجوب الأزالة ولكن تعميمه في جميع ما لا يتم مما ليس عليه دليل واضح لعدم ثبوت الاجماع عليه وعدم عمله على اطلاقها فتأمل فكانها (فانها - خ ل) مشكلة،

وماثبت وجوب الأزالة عن كل شيء الا بالاجماع ولا اجماع هي امثال مانحن فيه، فلا يبعد القول بالعموم، لثبوت العفو في اللباس في المحل من غير خلاف ظاهر على ما يظهر، وعدم ثبوت وجوب الأزالة عن غيره مثل الدراهم والسلاح مع عموم هذه الرواية المعمولة المقبولة في الجملة.

(ورواية) حماد بن عثمان عن رواء، عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يصلي في الخف الذي قد اصابه القذر فقال: اذا كان مما لا يتم فيه الصلوة فلا بأس (٢) (فيها) اشعار بالعموم والعملة.

وهذه غير صحيحة كما ترى، وان قال في بحث لباس المنتهى صحيحة صفوان (٣) وليس بصحيح (٤) كما يظهر من التهذيب والمختلف (وبحث العفو)

(١) - وهما المحل واللباس.

(٢) - الوسائل باب ٣١ من ابواب التجاسات.

(٣) - فان للرواية طريقين يصلان الى حماد بن عثمان عن رواء (احدهما) بطريق صفوان (وثانيهما) بطريق محمد بن يحيى الصيرفي.

(٤) - يسمي ان التعبير بالصحيحة ليس بصحيح كما يظهر عدم وصفها بالصحة من تهذيب الشيخ والمختص والمنتهى للمصنف رحمه الله في مسألة الطوع بحامه ما لا يتم وسندها كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبدالله، عن محمد بن الحسين، عن ايوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى - و عن محمد بن يحيى الصيرفي، عن حماد بن عثمان، عن رواء، عن ابي عبدالله عليه السلام الخ.

ولا بد من العصر الآ في بول الرضيع، وتكفي المربة للصبي بغسل ثوبها الواحد في اليوم مرة.

من المنتهى ايضاً. ورواية زرارة عن احدهما عليهما السلام قال: كل ما كان لا تجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس بان يكون عليه الشيئ مثل القنسوة والثكة والجورب (١).

وقال في المنتهى: صحيحة، وفي صحتها وصراحتها تأمل — لوجود على بن اسباط (٢) وان كان مقبولاً في الخلاصة، ولعدم التصريح بوجود النجاسة.

وقال في المنتهى: وفي الصحيح، عن زرارة عن احدهما عليهما السلام قال: كلما كان لا يجوز فيه الصلاة وحده فلا بأس.

هذه مثلها، بل مارأيتها في موضع، غير بحث لباس المنتهى وهو اعرف فتأمل وتألم حتى يفرج الله.

(واما) دليل وجوب العصر في غير بول الرضيع اذا غسل بالقليل فيما يمكن ذلك فيه مثل الثياب مع عدم العسر والمشقة كالشخين من المحشو والجلود (فهو) ان الماء الملاقى للنجاسة المحكوم بنجاسته لا يخرج الا بالعصر فيجب لتطهير المحل.

(وفيه) انه لا يتم الا على القول بنجاسة المستعمل فيها قبل الانفصال فلا يتم على مذهب من لم يكن عنده نجساً، وانه يجس بعد الانفصال كالمصنف.

ورواية (٣) الحسين بن ابى الملاء في الكافي والتهذيب، عن ابى عبدالله عليه السلام (الى قوله): وسألت عن الصبي يبول على الثوب قال: تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره (٤).

(١) — تل باب ٣١ حديث ٦ من ابواب النجاسات.

(٢) — قال سد الحديث كما في التهذيب هكذا محمد بن على بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن على بن اسباط، عن على بن عتبة، عن زرارة، عن احدهما عليهما السلام الخ.

(٣) — عطف على قوله: دهنوا الماء الخ.

(٤) — تل باب ٣ حديث ٦ من ابواب النجاسات.

قال في المنتهى انه حسن، وما أعرف وجهه لان في الطريق (١) على بن الحكم، وعلى تقدير كونه هو الثقة كما هو الظاهر، قال الحسين غير معلوم التوثيق، وعلى تقدير توثيقه ايضاً كما يعلم من رجال ابن داود فالخبر صحيح لاجتناب. وفي الدلالة ايضاً تأمل، لان بول الصبي مطلقاً لا يجب عندهم عصره، ويشعر قوله عليه السلام: (تصب عليه الماء قليلاً) الى انه هو الرضيع، والا فلا ينبغي (قليلاً)، ومع ذلك فيحتاج الى التقييد، ويؤيده الحصة الآتية. وايضاً قد استدل بالأخبار الواردة بالغسل سيما حسنة الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال: تصب عليه الماء فان كان قد اكل فاغسله بالماء غسلًا (٢).

وفي صحيحة الباق (٣) - فاغسله - اي مع الرطوبة - (وان مسح جافاً فاصيب عليه الماء) قال في المنتهى: الغسل في الثوب انما يفهم منه صب الماء مع العصر (انتهى).

وذلك غير واضح، (ولهذا) يقال: (غسلته ولكن ما عصرته) (ولعدم) وجوبه في الماء الجاري مع صدق الغسل فيمكن انه لم يجب العصر لخلو الأخبار الواردة في التطهير عنه مع بيان العدد، وفي تركه مع الوجوب محذور الأغراء وتأخير البيان، (ولصدق) امثال الأمر بالتطهير والغسل بالآية والأخبار على تقدير الغسل بدونه (ولعدم) وجوب ذلك في البدن في الغسل والوضوء وهو بمنزلة العصر للشباب (ولعدم) وجوبه بالأتماق في الحلود والثقيل من الحشاياء مع بقاء الماء النجس.

ولامعنى للحكم بالطهارة بمجرد العصر، بل ينبغي ايجابه مهما امكن او العفو.

(١) في سبب الحديث كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن الحسين بن ابي العلاء.

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب الحمامات قال: والقلام والجارية هي ذلك شرع سواء.

(٣) قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: ان اصابت ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله وان مت جافاً فاصيب عليه الماء، قلت: ولم صار بهذه المثرة؟ قال: لان النبي (ص) امر بقتلها - الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب الحمامات.

وايضاً معلوم عدم خروج جميع ما فيه بالعصر العرفي فانه اذا عصره من ليس له قوة كثيرة ثم عصره اقوى منه يخرج ماء كثير.

والاكتفاء بما يصدق عليه العصر في الجملة، والحكم بالطهارة ثم بالنجاسة مشكل (ولعدم) انفكاك بدن الانسان وغيره عن بقية الماء المستعمل مثل الخشب مثلاً لا يشترط فيه العصر لعدم دخول الماء فيه، فانه على تقدير وجوب العصر في غيرها ينبغي وجوب ازالة الماء منها ايضاً.

وبالجملة وجوب العصر، مانجده دليلاً الا الحكم بنجاسة الماء الموجود فيه مع امكان اخراجه، ولا يمكن الا بالعصر، ولكن لا يتم، لمنع عدم امكان اخراجه الا بالعصر والقول بها ايضاً مشكل لما فهم من المحذورات (١) سيما الحكم بطهارة البدن بعد الغسل بالماء القليل وعدم اشتراط التيبس، وكذا الظروف وغيرها، والاصل ودليل الحرج والسمة السهلة، مؤيد عظيم فيمكن تأويل أدلة نجاسة القليل بتخصيصها بغير حال التطهير، للجمع.

فحينئذ لا بد من اشتراط وروده على النجاسة والا فلامعنى للفرق بمجرد القصد كما اعتبره الشافعي في احد قوله، ورده المصنف في المنتهى واعتبر الورود كما هو في قوله الآخر وقول السيد.

(وفيه) ايضاً بُعد، للزوم طهارة الماء مع وروده على النجاسة لغير التطهير، ولعدم الدليل الصالح مع صدق ادلة التطهير مع عدم وتركه في الادلة قرينة تامة على عدمه.

وكذا عدم ظهور الورود على كل اجزاء المفسول، بل انما يكون ذلك في بعض الاجزاء من المنتحس اول وروده سيما في الظروف وبهذا رده في الذكرى.

والحاصل ان مسألة المستعمل والعصر من مشكلات الفن يفتح الله على حله.

(١) — يعنى المحذورات الثمانية المذكورة آنفاً بقوله قدس: ولهذا يقال (الى قوله): ولعدم انفكاك بدن الانسان الح.

ثم انه لا شك لنا في طهارة الثوب بعد العصر وان بقي فيه شيء كالبدن وجميع ما لا يجب عصره فلا يعد تعيينه لحصول يقين الطهارة، ادلا يحصل بدونه، وان بقي بعض الاستعدادات فلا يصير لان امثالها كثيرة ومجابه بالتعبد المحض في باب الطهارة والنجاسة (او) ارتكاب مذهب المصنف (او) الطهارة مع التخصيص المتقدم (١) (او) القول بنجاسة المستعمل والتزام اشتراط خروجه لطهارة المحل على اي وجه كان فتأمل.

ثم ان الظاهر انه لا يجب الدلك بل يستحب، ويفهم من المنتهى الوجوب أولاً ثم اختيار الاستحباب، ولا يعد كون العصر كذلك للجمع. والظاهر عدم وجوبه في التخين لعدم القول به، ولما مر ولكن على تقدير النجاسة مشكل.

وان المتنحس (٢) يظهر ولو يغسل بعضه في القليل، لما يفهم من قول المنتهى اجماع الاصحاب حيث نقل الخلاف عن بعض العامة قال: لو غسل بعض الثوب النجس طهر المغسول دون غيره وهو قول اكثر اهل العلم وقال بعض الشافعية لا يظهر (الى قوله): والجواب ان هذا خيال ضعيف، وكذا قال في الذكري.

ويمكن جعل صحيحة ابراهيم بن ابي محمود (في الكافي والتهذيب) دليلاً عليه— قال: قلت للرضا عليه السلام: الظنفة والبراش يصيبهما البول كيف يصع (بهما) (في الكافي) و به (في التهذيب) فهو تخين كثير الحشو؟ قال: يغسل ما ظهر منه في وجهه (٣).

وهذا دليل على عدم عصر الثقل ايضاً، وايضاً يدل على الطهارة صدق الغسل المأمور به، ودليل السريان خيال ضعيف كما قال فيهما، ويلزم نجاسة العالم بنجاسة جزء ما حال الرطوبة.

وقد فهم منها عدم وجوب الدق بدل العصر كما قاله في المنتهى—

(١)— بقوله. آتياً يمكن ناويل ادلة نجاسة القليل بتخصيصها بغير حال التطهير.

(٢) — عطف على قوله انه لا يجب الدلك يعني الظاهر ان المتنحس المع.

(٣) — الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب التحللات.

وايضاً قال فيه ان هذه الرواية حسنة ورأيتها صحيحة فيهما.

واما بول الصبي ففيه روايتان (احديهما) رواية حسين ابى العلاء المتقدمة (١)، والظاهر منها وجوب العصر مطلقاً كما عرفت (والثانية) حسنة الحلبي قال: سئلت ابا عبدالله عليه السلام عن بول الصبي قال: تصب عليه الماء وان كان قد اكل فاعسله بالماء غسلاً، والغلام والجارية في ذلك شرع سواء (٢).

وفيد الصبي الذي لم يأكل بعدم تجاوز الحولين، وعدم زيادة اكله على لبنه.

والظاهر من الرواية من (ان) و(قد - خ ل) (٣) انه يكفي صدق الاكل عرفاً لوجوب الغسل لعدم المعنى الشرعى (شرعاً - خ ل) وصدق الصبي على الكل. وهذه تدل على الاكتفاء بمجرد صب الماء في بول الصبي الذي لم يأكل ويحتاج الى الغسل في الذي اكل وفي الصبية، فيحتمل ان يكون المراد بالصبي رش الماء واستيعابه محل البول من غير جريان، و (بالغسل) الاستيعاب مع الجريان او مع ذلك او بالتقليب وحمله على العصر وهو كما ترى. واستدلوا بها على وجوب العصر مطلقاً حتى في بول الجارية لغلظ نجاسته حتى قيل بنجاسة اللبن الذي يشربها لرواية ضعيفة مشتملة على وجوب الغسل عن بولها دون بوله ونجاسة لبنها (٤).

وحمل عدم الغسل عن بوله على عدم العصر، ويحتمل ما مر (٥)، والرّد للضعف، ولاشتمالها على ما يبعد في الشرع من نجاسة لبنها لعسر الاحتراز على الام، وامر الشارع باكل النجس دائماً، ويحتمل الاستحباب ايضاً. ثم انه يحتمل عدم الفرق بينهما كما هو الظاهر من الرواية الا ان يكون

(١) - تل باب ٣ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٢) - الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

(٣) - فانه عليه السلام قال: فان كان قد اكل الخ حيث اتى بالظنة (ان) و(قد).

(٤) - عن السكوني، عن حمزة عن ابيه عليهما السلام ان علياً عليه السلام قال: لبن الجارية وبولها يفسد منه الثوب قبل ان يطعم لان لبنها يخرج من ثلثة امعاء، ولبن الغلام لا يفسد منه الثوب، ولا من بوله قبل ان يطعم، لان لبن الغلام يخرج من الصدين والمنكين - تل باب ٣ حديث ٤ من ابواب النجاسات.

(٥) - من قوله فيحتمل ان يكون المراد الخ.

اجماعاً، وما نعرفه.

والعجب فرقهم مع هذه الرواية والعمل بالضعيف مع التأويل وحذف بعضها، ولعلمهم حملوا قوله عليه السلام في الرواية: (شَرَعَ سِوَاءَ) على الغسل في الصبي مع الأكل ومطلق الجارية، وهو لا يخلو عن بعد.

ثم انه على تقدير عدم وجوب العصر يلزم طهارة كل ما يصل اليه الماء القليل مثل القرطاس والطين والحجر ذي المسام والفواكه المكسورة، وهذا (١) احد ادلته لانه يلزم الحرج والضرر المتنى عقلاً وشرعاً ومناف لشرعية السمحة ويلزم تضييع المال، لان في اكثر الاوقات لا يوجد الجارى والكثير سيما في الحجاز في اوائل الأسلام، وفي البرارى عند اهل الجمل والغنم والجلود التي تقبل الماء كثيراً بل قد تقبل اكثر من بعض الفواكه المكسورة وغيرها مما حكم بعدم تطهيرها بالقليل، بل لا يبعد ذلك مع الوجوب ايضاً لما قالوا في الثخين لما مر (٢)

وبالجملة الشريعة السهلة السمحة تقتضى طهارة كل شئ بالماء مطلقاً مع ادلة مطهرية الماء الا ما يتقن عدم تطهيره به (مع ندرة تنجسه مثل الماء القليل) بنص اوجماع وبحوه، فان المقدار الباقي من الماء المستعمل في هذه الاشياء (٣) ليس باكثر مما يبقى في الثياب بعد العصر المعتدل والبدن والجلود الناعمة، والحذاء مع حكمهم بالطهارة به.

وليس ذلك بابعد من اللحم والشحم النجس مع قولهم بالطهارة بالقليل، ويعلم من المنتهى جواز تطهير اللحم المطبوخ الذي مرقه نجس بالقليل، لكن بعد ثلاث غسلات مع تبيسه بعد كل غسلة— وكأن التبيس بقوله: (بالعصر) وكذا الحبوب مثل السمسم والحنطة والخشب اذا تنجس.

ولا يخلو اشتراط التبيس من بعد، فان الظاهر نحاسة باطنها ولا ينفع

(١)— يمس لزوم طهارة المذكورات احد ادلة عدم لزوم العصر في التحنات.

(٢)— من قوله قد هي اول هذه المسئلة: هو ان الماء الملاقي الخ.

(٣)— يمس القرطاس والطين الخ.

التببیس ولو قيل بطهارته بوصول الماء القليل فلا يحتاج الى التببیس فيكون كالرطوبة الباقية في الثوب بعد العصر، نقل ذلك عن بعض العامة ثم قال: وهو الاقوى عندي لانه قد ثبت ذلك في اللحم مع سريان النجاسة فيه، فكذا ما ذكرناه.

ولعله (١) اشارة الى رواية زكريا بن آدم قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر او نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير ومرق كثير قال: يهراق المرق او يطعمه اهل الذمة او الكلب، واللحم اغسله واكله (٢). وهي لا تدل على اشتراط ثلاث غسلات مع التببیس، فيحتمل ان يكون ذلك عند العامة لا عنده الا ان الرواية ليست بصريحة في القليل، ولكن يقتضيه اطلاقها مع قلة الكثير (٣) و يؤيده ما مر فتأمل.

فحينئذ يمكن القول بطهارة كل شيء بالقليل الا النادر ولكن منع من طهارة العجين بالماء النجس، وكذا الصابون والحبوب المنقع في الماء النجس ولا يعد طهارة ظاهرها بالقليل والكثير وعدم طهارة باطنها بهما الا ان يعلم الوصول الى الباطن فتأمل.

(واما) دليل اكفاء المرأة المريئة للصبي بالمرءة الواحدة في اليوم والليلة في غسل ثوبها فهو الرواية الضعيفة المنجبرة بالشهرة والعمل، والعمر والخرج ولو تحقق الاجماع فيثبت المطبوع، والا فالعمل بها مشكل.

وعلى التقدير لا ينبغي التعدي عن محل ورودها والرواية (عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئل عن امرأة ليس لها الا قميص واحد ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع؟ قال: تغسل القميص في اليوم مرة (٤)).

كأنه يريد بالمولود مطلق المولود ذكراً كان او أنثى، وبالقميص مالها ضرورة اليها، وباليوم اوقات جميع الصلوات الخمس - الله يعلم - ولا ينبغي

(١) - يعنى قوله: قد ثبت ذلك، في اللحم اشارة الى الحـ.

(٢) - الوسائل باب ٣٨ من حديث ٨ من ابواب النجاسات.

(٣) - يعنى مع كون وجود الماء الكثير قليل الوجود غالباً في ذلك الزمان.

(٤) - الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب النجاسات.

وإذا علم موضع النجاسة غسل، وإن اشتبه غسل جميع ما يحصل فيه الإشتباه ولو نجس أحد الثوبين واشتبه غيلاً ومع التّعذر تصلي الواحدة فيهما مرتين.

وكل ما لا في النجاسة برطوبة نجس، ولا ينجس لو كانا يابسين.

التعدى إلى المرتبى، ولا إلى الغائط ولا سائر النجاسات ولا البدن. وأما دليل قوله: وإذا علم الخ فظاهر وعليه الرواية (١) أيضاً. وأما دليل وجوب غسل الثوبين إذا نجس أحدهما واشتبه، وكذا دليل الصلوة الواحدة في المتعدد من الثياب مع الإشتباه (فكأنه) عدم يقين برأثة الذقة إلا بذلك.

ونظيره اهراق الاناثين المشتبهين والتيمم، ولعله أجماعى كما ادعى (٢) في النظر، والأقبح التامل، وعدم الجزم بالنية (مدفوع) بما مر. وأما نجاسة الملاقى مع الرطوبة، فمع كثرتها أو طول زمان الملاقاة بحيث يكتسب من النجاسة غالباً، فظاهر.

وكذا عدم تعدى النجاسة مع اليبوسة، وبه الرواية الصحيحة حتى في بدن الحمار الميت (٣) وقدر، نعم قد ورد في بعض الروايات، النضح مع اليبوسة في مثل الكلب (٤) فالظاهر أن المراد هو الاستحباب، وكذا مع الشك في وصول النجاسة إليه أم لا وينبغي عدم ترك ما ورد في الرواية الصحيحة وترك ما يتخيل. (وأما) ذكره (٥) غسل الثوبين المشتبهين بعد تسليم سبق ما يمكن

(١) — بل روايات عديدة تلاحظ الوسائل باب ٧ من أبواب النجاسات.

(٢) — مصافاً إلى موثقة عمار عن أبي عبد الله (ع) قال: سأله عن رجل معه إناءان وقع في أحدهما قدر لا يدرى أيهما هو وليس يقدر على ماء غيرها قال: يهرجهما جميعاً ويتيمم ومثله حديث سماعة — الوسائل باب ٤ من أبواب التيمم وباب ٨ حديث ١٤ وباب ١٢ حديث ١ من أبواب الماء المطلق.

(٣) — صحيح على بن جعفر عن أبيه موسى عليه السلام قال: سأله عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصح له الصلاة فيه قبل أن يغسل؟ قال: ليس عليه غسله ويصلي (ويصلح ل) فيه ولا يأس — الوسائل باب ٢٦ حديث ٥ من أبواب النجاسات.

(٤) — صحيح على بن جعفر عن أبيه موسى بن جعفر عليهما السلام قال: سأله عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت قال يصح به الماء ويصلي فيه ولا يأس (الباب المذكور حديث ٧).

(٥) — يعني ذكر المصنف رحمه الله بقوله: ولو نجس أحد الثوبين واشتبه غيلاً جميعاً بعد ما ذكر أولاً

ولو صلى مع نجاسة ثوبه أو بدنه عامداً أعاد في الوقت وخارجه،
والتاسي يعيد في الوقت خاصة، والجاهل لا يعيد مطلقاً.

الاكتفاء به عنه (قلبه) عن الأصول لأن الطهارة متيقنة واليقين لا يزول إلا بمثله
عقلاً ونقلًا، كما مر في الانائس المشتبهين وللنص فيهما بالخصوص (١)؛ على أن
العامة قالوا بالتحري فحسن التصريح على ردهم، بل لولم يكن هنا نص لا يمكن
التحري باختيار أحدهما للصلوة، للأصل والفرق في الاشتباه بينهما وبين أجزاء
ثوب واحد.

ونقل في المنتهى خبراً صحيحاً عن الشيخ عن صفوان (٢) صريحاً في ذلك
فلا يرد إيراد الشارح (٣)، ولا يحتاج إلى العذر بأنه أراد ترتيب أحكام الصلوة.
وأيضاً قيد الصلوة فيهما مرتين بعدم الغير (٤) كما مر مثله في المضاف
المشتبه بالمطلق، ولو ضاق الوقت عن المرتين فالظاهر لبس أحدهما والصلوة معه
لأعاريضاً، ونقل عن المصنف الصلوة عارياً كما في المتيقن النجاسة (٥) وكذا عن
ابن إدريس لعدم تيقن طهارة الثوب، والظاهر أنه لا يقاس لمامر، ولا يحتاج إلى
اليقين سيما مع التذر، مع أن في الأصل (٦) كلاماً سيجئ فتأمل.

قوله: «(ولو صلى مع نجاسة ثوبه أو بدنه الخ)» الذي يقتضيه النظر
في الأدلة أنه (من) صلى في الثوب النجس الغير المعفو أو البدن كذلك غير
محل الوضوء والغسل بحيث يتنجس الماء ولا يحصل الوضوء والغسل، (فإن ذلك)
موجب للأعادة بلا شبهة مطلقاً.

ما يمكن شمله لهذا الفرص وهو قوله: «فإن اشتبه غسل جميع ما يحصل فيه الاشتباه (طهارة الخ)».

(١) — تقدم آخراً في وثيقة عمار و وثيقة سماعة.

(٢) — عن صفوان بن يحيى أنه كتب إلى أبي الحسن عليه السلام يسأله عن الرجل معه ثوبان فصاب أحدهما
بول ولم يدر أيهما هو وصحرت الصلوة وحاف فوثها ولبس عنده ماء كيف يصنع؟ قال: يصلي — فيهما جميعاً —
قال الصدوق يمي على الأفراد — الوسائل باب ٦٤ حديث ١ من أبواب النجاسات.

(٣) — قال عند قول المصنف ره (ولو نجس أحد الثوبين واشتبه غسل) ما هذا اللفظ: وهذا كالمستضي عنه
لدخوله (في العبارة الأولى)، وكأنه أعاده ليرتب عليه حكم الصلوة فيهما (روى الجناح) ص ١٦٨.

(٤) — يقول المصنف: ومع التذر تصلي الواحدة فيهما مرتين.

(٥) — لكن الروايات في لميقن النجاسة متعارفة فراجع الوسائل باب ٤٥ من أبواب النجاسات.

(٦) — يعني في المتيقن النجاسة.

فان كان عالماً عامداً متمكناً من الصلوة طاهراً فالاعادة مطلقاً، ويدل عليه الأجماع المفهوم من المنتهى والأخبار (١) الكثيرة الصحيحة، وان لم يكن متمكناً فصلى فلا اعادة مطلقاً لكون الامر للأجزاء، ولبعض الاخبار كما سيبنى، نعم الاعادة متعينة عند من يقول بالصلوة عرياناً حينئذ مع امكانه، وسيبنى عدم التعمين والتخيير، للجمع بين الأدلة اوتعيين الصلوة في الثوب.

وان كان جاهلاً بالمسئلة (فقيل) حكمه حكم العامد، وفيه تأمل اذ الاجماع فيه غير ظاهر والاخبار ليست بصريحة في ذلك، والنهى الوارد بعدم الصلوة مع النجاسة او الأمر الوارد بالصلوة مع الطهارة المستلزم له غير واصل اليه فلا يمكن الاستدلال بالنهى المفسد للعبادة لعدم علمه به فكيف يكون منهياً، ولما هو المشهور من الخبر الناس في سعة عالم يعلمو (او مما لم يعلموا) (٢) و ما علم (٣) شرطية الطهارة في الثوب والبدن للصلوة مطلقاً حتى يتعدم بانعدامه، مع ان الاعادة تحتاج الى دليل لجنينة

الا ان يقال: انه وصل اليه وجوب الصلوة واشتراطها بامور فهو بعقله مكلف بالتفحص والتحقيق والصلوة مع الطهارة، وقالوا: شرط التكليف هو امكان العلم فهو مقصر ومسقط عن نفسه بانه لم يعلم، فلو كان مثله معذوراً للزم فساد عظيم في الدين فتأمل، فان هذه ايضاً من المشكلات ولا يبعد الاعادة في الوقت من غير كلام فتأمل.

وان كان جاهلاً بالنجاسة حتى فرغ فالظاهر عدم الاعادة مطلقاً وهو مذهب جمع من الاصحاب مثل الشيخ في الاستبصار، وموضع من النهاية، والسيد، وابن ادريس، والشيخ المفيد، والمصنف في المنتهى وهنا.

ودليله صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ذكر المنى فشده وجعله اشد من البول، ثم قال: ان رأيت المنى قبل او بعد ما تدخل

(١) - راجع الوسائل باب ٤٤ و ٤٥ و ٤٧ من ابواب النجاسات.

(٢) - جامع احديث الشيعة باب ٨ من ابواب مقدمات المبادى حديث ٦.

(٣) - نافية.

في الصلوة فعليك إعادة الصلوة، وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم (و- ح ل) صليت فيه ثم رأيته (فرأيتَه - خ ل) بعد فلا إعادة عليك، وكذلك البول (١). وصحيفة عبدالرحمان بن أبي عبدالله (الثقة) قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذرة من انسان أو ستور أو كلب أيعيد صلوته؟ قال: إن كان لم يعلم فلا يعيد (٢) - وفي طريقه إبان، ولعله ابن عثمان الذي ممن أجمعت، فلا يضر كما قالوا في غيره من الاخبار.

وحسنه عبدالله بن سنان (لأبراهيم) قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جنابة أودم قال: إن كان قد علم أنه أصاب ثوبه جنابة أودم قبل أن يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فعليه أن يعيد ما صلى - فإن لم يعلم به فليس عليه إعادة وإن كان يرى أنه أصابه شيء فنظر فلم ير شيئاً أجراه أن ينفضه بالماء (٣) - فيفهم عدم الأعادة على ذلك التقدير.

وصحيفة ابن مسكان عن أبي بصير عنه عليه السلام عن رجل يصلي وفي ثوبه جنابة أودم حتى فرغ من صلوته ثم علم؟ قال: قدمفت صلوته ولا شيء عليه (٤)، وابن مسكان مشترك، بل أبي بصير أيضاً، وفيه محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمان (٥) ففى الصحة تأمل لكن قالها في المنتهى وهو غير بعيد.

وصحيفة العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أياً ثم إن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلي فيه، قال: لا يعيد شيئاً من صلوته (٦) - وفي الدلالة تأمل.

وصحيفة زرارة (الطويلة) قال: قلت له: أصاب ثوبي دم رعاف أو غيره

(١) - الوسائل باب ١٦ حديث ٢ من أبواب النجاسات.

(٢) - الوسائل باب ٤٠ حديث ٥ من أبواب النجاسات وسنه كما في باب هكذا: على بن مهران، عن صفاء، عن أماني، عن عبدالرحمن بن أبي عبدالله.

(٣) - الوسائل باب ٤٠ حديث ٣ من أبواب النجاسات.

(٤) - تل باب ٤٠ دليل حديث ٢ من أبواب النجاسات.

(٥) - فان سنه هكذا. على بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمان، عن ابن مسكان عن أبي بصير.

(٦) - تل باب ٤٠ حديث ٦ من أبواب النجاسات.

أوشيت من منى (الى قوله) فان ظننت انه قد اصابه ولم اتيقن ذلك فظننت فلم أرشيتاً ثم صليتُ فرأيتُ فيه قال: تغسله ولا تعيد الصلوة (١).

وهذه وان كانت مقطوعة (٢) لكن معلوم انه لا ينقل مثله مثلها الا عن امام كمامر ولهذا نقله الأصحاب في الكتب، وفيه دلالة صريحة على عدم اعتبار الظن في النجاسة، وكذا في غيره من الصحاح.

وايضاً مفهوم حسنة محمد بن مسلم: (واذا كنت قد رأيتَهُ وهو أكثر من مقدار الدرهم فضيعة غسله وصليت فيه صلاة كثيرة فاعد ما صليت فيه (٣) — فانها تدل على خارج الوقت ايضاً فافهم.

وصحيحة ابن سنان عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اصاب ثوب الرجل الدم فصلى فيه وهو لا يعلم فلا اعاده عليه، وان هو علم قبل ان يصلى فنسى وصلى فيه فعليه الاعادة (٤).

ولعل الدم هو الغير المعفو لدليل العفو ودلالاتها واضحة، لكن في السند اشتراك ابن سنان وابي بصير لعلهما الثقتان، وبعض الاخبار الغير الصحيحة. واحسن الأدلة ما في صحيحة اسماعيل الجعفي: (الثقة) (وان كان أكثر من قدر الدرهم وكان رآه ولم يغسله فليعد صلوته وان لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلوة (٥)).

ومما يدل عليه، الاصل، وان الامر للاجزاء بمعنى سقوط القضاء او الخروج عن العهدة مع كونه مأموراً في تلك الحالة بالصلوة اجماعاً، وهذا دليل جيد يجري في الجاهل والناسي ايضاً.

وايضاً الناسي يعيد في الوقت فقط لما سيجيئ فينبغي الفرق بينه وبين الجاهل، واختار الشيخ رحمه الله في بعض كتبه، الاعادة في الوقت لا خارجه،

(١) — تل باب ٣٧ حديث ٦ من ابواب النجاسات.

(٢) — قد تبيننا على انه منقول عن علل الشرايع عن زرارة، عن ابي جعفر عليه السلام عليه فلا تكون مقطوعة تامس.

(٣) — تل باب ٢٠ حديث ٦ من ابواب النجاسات.

(٤) — الوسائل باب ٤٠ حديث ٧ من ابواب النجاسات.

(٥) — الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

واحتج عليها بصحيفة وهب بن عبد ربه (القمي) عن ابي عبد الله (ع) في الجنابة تصيب الثوب ولا يعلم بها صاحبه فيصلى فيه ثم يعلم بعد ذلك قال: يعيد اذا لم يكن علم (١).

وفي الطريق محمد بن الحسين افننه ابن ابي الخطاب بقرائن، مثل نقل سعد عنه، ونقله عن ابن ابي عمير.

ورواية ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل صلى وفي ثوبه بول او جنابة، فقال علم به اولم يعلم فعله اعادة الصلوة اذا علم (٢).
وبانه (٣) اذا علم في الاثناء يجب عليه الاعادة كما سيجيء، فكذا بعدها في الوقت.

(وفيهِ) (٤) تأمل، لا مكان حملها على عدم العلم حال الصلوة وان كان حاصلًا قبل او على الاستحباب للجمع، مع عدم صحة الثانية وقصور في متن الاولى وقصور دلالتها على المطلوب، وحملها في الاستبصار على الناسي، والقياس (٥) ممنوع فتأمل.

وان كان عالما ونسي حتى صلى فالظاهر الاعادة في الوقت (وقيل) بها مطلقا (وقيل): لا، مطلقا، لاختلاف الاخبار (والجمع) بالحمل على الاعادة في الوقت دون خارجه (طريق جيد) وهو دليل حسن له.

ويؤيده الفرق مع ثبوت عدم في الجاهل، والاصل كونه مأمورا، خرج ما في الوقت بالدليل، وبقي الباقي وكون الاعادة المأمور بها في الاخبار، في اصطلاح الاصولي للفعل ثانياً في الوقت دون القضاء مع عدم صراحة الادلة في القضاء والفرق بينه وبين العائد، وبحمل ما يدل على الاعادة مطلقا، على الاولى والرجحان المطلق.

(١) — الوسائل باب ٤٠ حديث ٨ من ابواب النجاسات، وسند الحديث كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين، عن ابن ابي عمير، عن وهب بن عبد ربه.

(٢) — الوسائل باب ٤٠ حديث ٩ من ابواب النجاسات.

(٣) — غلط على قوله بصحيفة وهب بن عبد ربه يعني احتج الشيخ بالروايات المذكورة وبانه اذا علم بالح.

(٤) — شروع في الجواب عن الاول للشيخ ره.

(٥) — جواب عن الوجه الثاني للشيخ ره.

واقوى ما يدل على عدم الاعادة صحيحة العلاء (الثقة المشتملة على العلة في باب طهارة التهذيب) عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن الرجل يصيب ثوبه شيئاً ينجسه فينسى ان يغسله فيصلى فيه، ثم يذكر انه لم يكن غسله أيعيد الصلوة؟ قال: لا يعيد، قد مضت الصلوة وكُتِبَتْ له (١).

واحسن أدلة الأعادة عموم ما يدل على الاعادة مع العلم مع صدق العالم على الناس، وفيه منع، اذ المتبادر العالم المتذكر كما هو الظاهر. وايضاً صحيحة ابن سنان عن ابي بصير، المتقدمة (٢) وقد عرفت السند وعدم العموم.

وما في مقطوعة زرارة الصحيحة المتقدمة حيث قال فيها: ونسيت ان بثوبى شيئاً وصليت ثم انى ذكرت بعد ذلك قال: تعيد الصلوة وتغسله (٣).

وايضاً حسنة محمد بن مسلم المتقدمة، وبعض الروايات الغير الصحيحة واختار الشيخ في الاستبصار هذا التفصيل (٤) والتأويل، وايده بصحيحة علي بن مهزيار قال: كتب اليه سليمان بن رشيد يخبره انه بال في ظلمة الليل وانه اصاب كفه برؤنقة من البول لم يشك انه اصابه ولم يره، وانه مسح بخرقه ثم نسي ان يغسله وتمسح بدهن فمسح به كفيه ووجهه ورأسه ثم توضأ وضوء الصلوة فصلى فاجابه بجواب قرائته بخطه: اما ماتوهمت مما اصاب يدك فليس بشيء الا ماتحقق، فان تحققت (حققت - خ ل) ذلك كنت حقيقاً ان تعيد الصلوات اللواتي كنت صليهنّ بذلك الوضوء بعينه ما كان منهن في وقتها، وما فات وقتها فلا اعادة عليك لها من قبل ان الرجل اذا كان ثوبه نجسا لم يعد الصلوة الا ما كان في وقت، واذا كان جنباً او صلى على غير وضوء فعليه اعادة الصلوات المكتوبات

(١) - تل باب ٤٢ حديث ٣ من ابواب النجاسات.

(٢) - تل باب ٤٠ حديث ٧ من ابواب النجاسات.

(٣) - تل باب ٤٢ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

(٤) - قال في الاستبصار ج ١ ص ١٨١ طبع الاحمدى: الوجه في الجمع بينها انه اذا علم الانسان حصول النجاسة في الثوب فحضر في غلبه ثم نسي حتى صلى وجب عليه الاعادة لتعريضه، وان لم يعلم اصلاً الا بعد فراغه من الصلاة لم تلزمه الاعادة لنتهى.

اللواتي فاتته، لان الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك ان شاء الله (١).
وقد يعلم مما مر ان مذهب المصنف هنا جيد، وان الظاهر عدم الاعادة مطلقاً لولا الجمع، اذ دليله صحيح وليس في الاعادة مطلقاً قوة تُعَيِّن العمل بها كما قاله الشارح.

على انه ما نقل له الارواية ابي بصير ومقطوعة زرارة، وقد عرفت غيرهما ايضاً، وانه لا قصور في سند المكاتبة لعدم العلم بالسائل، اذ يكفي شهادة علي بن مهزيار على انه خطه عليه السلام واخباره به ولا يحتاج الى العلم بالسائل، فتأمل فيه.

ومع ذلك قال ايضاً: والرواية الثانية حسنة (اي رواية العلاء) لا تقاوم ما تقدم من الروايات فانها اكثر واشهر.

وهذه المكاتبة مردودة لجهالة السائل والمسئول، وقد عرفت ما فيه.
والظاهر ان المسئول هو الامام عليه السلام، لمامر، ولقول علي بن مهزيار: (بخطه) كما هو عادته في نقله عن الامام (ع) مع انه مؤيد فلا قصور.
نعم في متنه شيء لا يخفى، لانه يدل على الفرق بين البدن والثوب وهو غير واضح الا ان يحمل على محل الطهارة فقط كما يدل عليه سوقها.
وايضاً مشتملة على عدم الاعادة بعد الوقت ولو كانت النجاسة في محل الوضوء وتوضاً الا ان يحمل قوله: (فلا اعادة عليك) على ان لا اعادة حيث توهمت لا على ان يكون خبراً لقوله: (وما فات وقتها) فتأمل او يكون المراد بالوضوء الوضوء السابق.

وايضاً العرق الذي ذكره بين الثوب والجسد ليس بمربوط بما قبله، وبالجملات متنها لا يخلو عن قصور.

واعلم ان في هذه الاخبار دلالة على نجاسة المعنى والبول والدم والغائط، وان الظن لا يكفي في النجاسة، وانها مضرّة بالصلوة مع العلم، فلا يبعد اخراج الجاهل، فانه لا يعلم انها نجسة يجب احترازها في الصلوة:

(١) — الواسان باب ٤٢ حديث ١ من ابواب النجاسات.

ولو علم في الأثناء استبدل، ولو تعذر إلا بالمبطل ابطال.

قوله: «(ولو علم في الأثناء استبدل الخ)» (دليله) على تقدير العلم انه الآن (١) اوعدم العلم بالسبق (واضح)، وكذا على تقدير العلم في الآن انه كان قبل من غير سبق علم بناء على مذهبه من عدم الأعادة على الجاهل مطلقاً. واما على تقدير العلم والنسيان الى ان علم في الاثناء فينبغي الأعادة بناء على مذهبه اذا كان الوقت يسع ذلك بحيث يدركها بعدالقطع والتبديل بالثوب الطاهر.

هذا مع امكان تبديل النجس بحيث لايلزم فعل مبطل كالاستدبار، واما مع عدمه الا بالمبطل فوجه فعله مع سعة الوقت واضح، واما مع الضيق فمشكل، ولايبعد الاستمرار مع الثوب النجس او عرياناً لانه يصلح مع الثوب النجس او عرياناً لادراك الوقت مع امكان صلوته خارج الوقت مع الثوب الطاهر، ولان الأهتمام بالوقت اكثر من الاهتمام بطهارة الثوب، ولانه ثابت بالقرآن (٢) بخلافها، وللخلاف في اقسامها واحكامها بخلافه، نقل اختياره في البيان، وفي صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة دلالة ما على الاعادة مطلقا حيث قال: ان رايت المنى قبل او بعد ما تدخل في الصلوة فعليك اعادة الصلوة (٣) وكذا في مقطوعة زرارة (الطويلة) قلت: ان رأيته في ثوبي وانا في الصلوة؟ قال تنقض الصلوة وتعيد (٤).

ويدل على عدم الاعادة صحيحة على بن جهم، عن اخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله فذكر وهو في صلوته كيف يصنع به؟ قال: ان كان دخل في صلوته فليمض. وفي الدلالة تأمل، لان تتمته: (وان لم يكن دخل في صلوته فليضع ما اصاب من ثوبه الا ان يكون فيه اثر فيغسله) (٥).

- (١) — يعنى لعلم بان النجاسة وقعت على ثوبه في آن العلم، لا انها كانت قبل اولم يعلم انها كانت قبل ولا
(٢) — اشارة الى قوله تعالى: اقيم الصلاة لدنوك الشمس وغيرها من آيات الأوقات.
(٣) — ثل باب ٤١ ذيل حديث ٢ من ابواب النجاسات.
(٤) — ثل باب ٤٤ حديث ١ من ابواب النجاسات.
(٥) — ثل باب ١٣ حديث ١ من ابواب النجاسات.

ولو نجس الثوب وليس له غيره صلى عرياناً فإن تعذر للرد وغيره صلى فيه ولا يعيد.

فيمكن كونه مع اليومة بعد الدخول، لكن ظاهر قوله (فليمض) هو الأعم وكذا مفهوم حسنة محمد بن مسلم في الفروع عن الدم: (فامض في صلوتك ولا أعادة عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم (١) - وهي أيضاً مقطوعة فالاول غير بعيد، والجمع بالسعة والضيق ممكن.

قوله: «(ولو نجس الثوب وليس له (عنده - خ) غيره الخ)» الصلوة عرياناً هو مختار الأكثر وعليه مضمرة سماعة وأنه يصلي قائماً مومياً (٢).

ورواية منصور بن حازم، (و يحتمل الصحيحة (الصحة - خ ل) وان لم يسم بها في المنتهى، وما اعرف الوجه، ولعل له التأمل في توثيق محمد بن عبد الحميد، مع انه قد يسمى الخبر بالصحة مع وجوده فيه (فتأمل) قال: حدثني محمد بن علي الحلبي عنه عليه السلام (الى قوله) ويطرح ثوبه ويجلس مجتمعاً فيصلّي فيؤمى ايماء (٣).

وجمع بينهما وكذا بين الاخبار الأخر في العراة بالجلوس حين عدم امن المطلاع والقيام معه، وسيجئ له زيادة تحقيق انشاء الله.

ويدل على الصلوة مع الثوب النجس صحيحة محمد بن علي الحلبي (في الفقيه) سئل محمد بن علي الحلبي ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يكون له الثوب الواحد فيه بول لا يقدر على غسله؟ قال: يصلي فيه (٤).

وفي يب والاستبصار، محمد الحلبي (ولا يضر عدم الصحة فيها بقسم بن

(١) - قل باب ٢٠ دليل حديث ٦ من ابواب النجاسات - وصدره هكذا: قال: ان رأيت عليك ثوب غيره فاطرحه وصل في غيره وان لم يكن عليك ثوب غيره فامض الخ.

(٢) - قل باب ٤٦ حديث ٣ من ابواب النجاسات.

(٣) - الباب المذكور حديث ٤ منها وصدره هكذا عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل اصابته حاة وهو بالعلاة وليس عليه ثوب واحد واصلب ثوبه منى، قال: يتمم ويطرح الخ وسند الحديث كما في التهذيب هكذا: محمد بن احمد يحيى، عن محمد بن عبد الحميد عن سيف بن عميرة قال الخ.

(٤) - قل باب ٤٥ حديث ٣ من ابواب النجاسات.

محمد (١) عن ايان بن عثمان قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يجب في الثوب او يصيبه بول وليس معه ثوب غيره قال: يصلى فيه اذا اضطر اليه (٢).

وصحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله (في الفقيه) ولا يضر وجود ايان في غيره (انه سال ابا عبدالله (ع) خ ل) قال: سألت عن الرجل يجب في ثوب وليس معه غيره ولا يقدر على غسله قال يصلى فيه (٣).

وصحيحة محمد بن علي الحلبي (ولا يضر ايان) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن: رجل اجنب في ثوبه وليس معه ثوب غيره (آخر - خ ل) قال: يصلى فيه واذا وجد الماء غسله (٤).

وصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن رجل عريان وحضرت الصلوة فاصاب ثوباً نصفه دم او كله دم، يصلى فيه او يصلى عرياناً؟ فقال: ان وجد ماء غسله وان لم يجد ماء صلى فيه ولم يعمل عرياناً (٥). ولو ادعوى المصنف في المنتهى انه لو صلى عرياناً لم تجب الاعادة قولاً واحداً لا يمكن القول بوجوب تعيين الصلوة في الثوب النجس للصالح سيما للنهي عن الصلوة عرياناً في الأخيرة صريحاً تأكيداً، لعدم خلو سند الاول عن قصورهما مع امكان حملها على غصية الثوب.

ويمكن حمل كلامه رحمه الله (قولاً واحداً) على كونه من القائلين بالصلوة عرياناً، فيمكن القول بالتعيين، ويؤيده ان الصلوة عرياناً مفوتة للشرط وبعض الكيفيات، سيما مع الجلوس بخلاف الصلاة في الثوب النجس، فانها ليست مفوتة الا للشرط، فحينئذ لا شك في الاولوية مع التخيير وان لم نقل بالتعيين.

(١) - والسند كما في باب هكذا: الحسين بن سعيد عن القاسم بن محمد، عن ايان بن عثمان عن محمد الحلبي قال الخ.

(٢) - الوسائل باب ٤٥ حديث ٧ من ابواب التحللات.

(٣) - الوسائل باب ٤٥ حديث ٨ من ابواب التحللات.

(٤) - الوسائل باب ٤٥ حديث ٦ من ابواب التحللات.

(٥) - الوسائل باب ٤٥ حديث ٥ من ابواب التحللات.

وتظهر الشمس ما تحفّفه من البول وشبهه في الأرض، والبولى
والخض، والأبنية، والثبات. (النباتات—خ).

والعجب ان الشيخ رحمه الله اوجب الأعادة مع الصلاة في الثوب
التجس اعتماداً على رواية عمار المشتملة على ذلك (١) مع عدم صحة سندها،
والظاهر ان ليس فيها رجل عدل (٢).

ويمكن الحمل على الاستحباب تارة ايضاً، وحملها على الضرورة تارة
اخرى فتأمل: قوله: «(وتظهر الشمس الخ)» الذى رأته متى يصلح دليلاً لها
اخبار وما صحت منها الا صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال:
سألت عن البول يصبها البول هل يصلح الصلاة عليها اذا جفت من غير ان
تغسل؟ قال: نعم لا بأس (٣).

وهذه في التهذيب (في باب تطهير الثياب من النجاسات) وهي تدل
بظاهرها على طهارة البول من نجاسة البول بالتجفيف مطلقاً، ولعل اجماعهم
خصّصه بتجفيف حين كما قال في المنتهى، وكذا الخبر الآتى فهي اعم متى
قالوه بوجه واخص بوجه آخر.

وصحيحة زرارة (الثقة) وحديد بن حكيم جميعاً قالوا: قلنا لابي عبد الله
عليه السلام: السطح يصبه البول ويبال عليه يصلى في ذلك الموضع؟ قال: ان
كان يصبه الشمس والرياح وكان جافاً فلا بأس به الا ان يكون يتخذ مبالاً (٤).
وهذه ايضاً تدل على طهارة السطح من البول خاصة، مع اشتغالها على
الرياح التى لا يقولون بتطهيرها بانفرادها، ولا باشتراطها مع الشمس، ولعله لبيان
عدم اشتراط عدمه.

واما دلالتها على الطهارة فباعتبار تجويز الصلاة عليها مطلقاً من غير تفصيل و
تخصيص بغير موضع السجود مع اشتراط طهارته عندهم اجماعاً على ما قيل، ولان

(١) — تل باب ٤٥ حديث ٨ من ابواب النجاسات.

(٢) — فان رجاله فطحية، وادى صق اعظم من غساد العفيدة كما عن سديد الدين محمود الحمقى نقلاً عن
لعلامة ويحتمل ارادة عدم ثبوت عدالتهم وان كانوا من الأمامية والله العالم.

(٣) — تل باب ٢٩ حديث ٣ من ابواب النجاسات.

(٤) — تل الباب المذكور حديث ٢ من ابواب النجاسات.

البيوسة مطلقاً تكفى فى غير محل السجود، ولذلك فالتقييد بالشمس يصير عبثاً وكلامهم عليهم السلام لا يشتمل عليه.

وصحيحة زرارة (فى الفقيه) قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن البول يكون على السطح اوفى المكان الذى يصلى فيه فقال: اذا اجمعت الشمس فصل عليه فهو طاهر (١).

وهذه ايضاً تميد الطهارة عن البول اذا كان فى الارض وهى صريحة فى الطهارة، (وعن) (٢) مطلق الارض، وان مجرد الشمس يكفى، وان الجفاف بغير الشمس لا ينفع، ولكن بالمفهوم فهى تعمم مامراً وتحصصه ومؤيدة للطهارة. فالذى حصل منها طهارة الارض والبولارى من نجاسة البول بتجفيف الشمس واما غيرهما وعن غيره فيضرب من القياس.

ولا يبعد تعميم البولارى بحيث تشمل الخضر، وما يصنع من القصب والعلف مثله والارض بحيث يشمل ما على وجهها من الحجر بل النباتات ايضاً.

ويحتمل قياس سائر النجاسات (النجاسة - خ ل) سيما المتنجس بالماء (كذلك) (٣)، وبعد رفع العين لعدم الفرق، والأشعار بأن العسة هو التجفيف بالشمس وكذا جعل جميع ما لا ينقل عادة مثل الارض لعله عدم النقل، والأشتراك فى المشقة كما فعله اكثر الأصحاب مستدلين به، وبرواية أبى بكر الحضرمي قال: قال لى ابو جعفر (ع): يا ابا بكر كلما شرقت عليه الشمس فهو طاهر (٤)، كذا فى (باب لباس التهذيب) وفى (تطهير الثياب) أشرقت فقد طهر (٥)، وهذا احسن.

وبرواية عمار الساباطى عنه عليه السلام قال: سئل عن الشمس هل تطهر الارض؟ قال: اذا كان الموضع قفراً من البول او غير ذلك فاصابته الشمس ثم يس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة، وان اصابته الشمس ولم يبس الموضع

(١) - الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٢) - هكذا فى جميع النسخ والمناسب وتفيد طهارة مطلق الارض.

(٣) - هكذا فى جميع النسخ والمناسب لفظه (عليه) بدل (كذلك) كما لا يخفى.

(٤) - تل باب ٢٩ حديث ٦ من ابواب النجاسات.

(٥) - الباب المذكور حديث ٥ منها.

القدر (وكان (١) رطباً فالصلاة على الموضع غير جائزة) (الى قوله): (وان كان غير الشمس اصابه حتى يبس فانه لا يجوز ذلك) (٢).

وهذه ايضاً تؤيد المفهوم المقيّد لمطلق الجفاف الواقع فى الصحيحة السابقة، وصريحة فى تعميم النجاسة.

ورواية ابى بكر صريحة ايضاً فيه وفى تعميم المحل ايضاً ولكن توثيقه غير ظاهر، وفى سندها عثمان بن عبد الملك (٣) وهو غير ظاهر الحال، ومارأته فى الكتب (٤).

ومتنها ايضاً مشتمل على ما لا يقول به الاصحاب من تعميم المحل، وفى سند الثانية (احمد بن الحسن بن على بن فضال) وهو فطحي ثقة و (عمرو بن سعيد المدائني) قيل ايضاً فطحي الا ان الارجح انه ثقة وليس بفطحي و (مصدق بن صدقة) قيل فطحي، وقيل: من المدول، وقيل: ثقة و (عمار الساباطي) فطحي ثقة، وقال المصنف رحمه الله: الوجه عندي ان روايته مرجحة.

وكأنه لذلك قال فى المنتهى بعدم تطهير الشمس غير البول ونقده عن الشيخ فى ط، وقال: لان الرواية الصحيحة انما ورد فيها البول وحمل غيره عليه قياس وان دلت رواية عمار الا انها ضعيفة السند.

ومنه علم ان لا اعتبار بالشهرة مع مثل هذه الرواية، على انه ورد عدم الطهارة فى صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: سأله عن الارض والسطح يصيبه البول وما اشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال: كيف يطهر من غير ماء؟ (٥).

(١) - هكذا فى نسخ الشرح ولكن فى التهذيب: وكان رطباً فلا تميز الصلاة عليه حتى يبس.

(٢) - تل باب ٢٩ حديث ٤ من ابواب النجاسات.

(٣) - سندها كما فى التهذيب هكذا: احمد بن محمد، عن على بن الحكم، عن عثمان بن عبد الملك الحضرمي عن ابى بكر الحضرمي.

(٤) - نعم فى تنقيح المقال ج ١ ص ٢٤٧: فى جامع الرواة رواية على بن الحكم عنه، عن ابى سعيد المكارى نارة، وابى بكر الحضرمي اخرى وفى المدارك ان عثمان بن عبد الملك مجهول انتهى ولا ينصى انه هذا المقدار لا يضمن ولا يبس من حرج فى توضيح حال عبد الملك المذكور.

(٥) - الوسائل باب ٢٩ حديث ٧ من ابواب النجاسات.

واجاب بانه مقطوع وهو سهل ولكنها متافية لكثير من الاخبار والشهرة فيردبه، وبانه ليس بصريح في عدم تطهير الشمس مطلقا، اذ يحتمل ان يكون المراد بعد اليوسة ماتطهره الشمس، بل يحتاج الى ان يصب فيه ماء ويكون مبللاً حتى تطهره الشمس بالجفاف.

وكذا حمل صحيحة علي بن جعفر (الواقعة في الفقيه) عن اخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن البيت والدار لا تصيبهما الشمس ويصيبهما البول ويفتسل فيهما من الجنابة يصلى فيهما اذا جفا؟ قال: نعم (١).

حيث كان خلافه، اجماعهم على حواز الصلوة فقط، لا على الطهارة مع جريان الاستدلال المقدم فكانه خص بغير محل السجدة لذلك، وبالجمل، النظر في الاخبار مطلقا يفيد الطهارة مطلقا بالجفاف ولا يقولون به، وباتضمام الاجماع على عدم تطهير غير الشمس يفيد طهارة كل شيء بالشمس.

ولعل الاجماع اخرج المنقول الا الحصر والبارى فيبقى المشهور والنظر الى الاخبار الصحيحة فقط مع عدم الخروج من الاجماع لو كان يفيد الطهارة من البول فقط في البوارى والارض، والسطح بتجفيف الشمس فقط (فتعميم النجاسة) وتعميم المحل من وجه وتخصيصه بغير ما لا ينقل بحيث يشمل الحيطان والاثواب والابواب المعلقة عليها والفواكه الثابتة على اصولها وجميع الزروع والنباتات مادام في الاصول، والحكم بتطهير باطن الارض والوجه الآخر من البوارى مع قيد الجفاف بغير الشمس في الدليل كما صرح به بعض الاصحاب (مما لا يعرف) وجهه، نعم، الاخير غير بعيد ولكن بعد ثبوت النجاسة شرعاً، الحكم بالطهارة بمثل هذه الامور لا يخلو عن اشكال فتأمل ولا تخرج عن الاحتياط والله الموفق للصواب والسداد.

ومن المطهرات، الاستحالة (بضرورة) الخمر خلا عند القائلين بنجاستها اذا كانت بنفسها او بالعلاج بنحو الخل القليل.

دليل الأول اجماع المسلمين والثاني اجماعنا قاله في المنتهى، والاخبار الصحيحة مثل خبر عبد العزيز بن المهتدي قال: كتبت الى الرضا عليه

والنار ما حالته

السلام: جعلت فذاك العصير يصير خمرًا فيصب عليه الخل وشيء يُغيّره حتى يصير خلًا قال: لا بأس (١).

والاجتناب عن الاخير (٢) افضل للخبر الصحيح الدال على المنع حينئذ وحمل على الاستحباب للجمع قال في المنتهى: يستحب تركه لينقلب من نفسه، لما رواه الشيخ في الصحيح، عن ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام سئل عن الخمر يجعل فيها الخل فقال: لا الاما جاء من قبل نفسه (٣).

واعلم انه لا اشعار في هذه الاخبار على الطهارة والنجاسة، بل على الحل فقط.

(وبالنار) (٤) اذا صار رماداً او دخاناً (وقيل) اوضحاً (وقيل) بل خرفاً، وما وجدت عليها دليلاً الا الخروج عن اسم ما كان نجساً، مثلاً الارض والطين كانا نجسين فاذا صارا رماداً مثلاً قليلاً بارض ولا طين ونقلوا خبراً ما افهمه، وقال في المنتهى في طهارة الرماد: والاقرب ان يقال: بعد رد الخبر، النار اقوى احوالة من الماء وكان الماء مطهراً فالنار اولى، ولان الناس باسره لم يحكموا بنجاسة الرماد، اذ لا يتوقون منه ولو كان نجساً لتوقوا منه قطعاً (انتهى).

وفيه تأمل لانا لانسلم كون النجاسة للاسم وهو ظاهر فيما اذا تنجس، والمصنف في المنتهى منع من طهارة الكلب والخنزير بانقلابهما ملحاً.

وكذا العذرة في البشر حمأ (٥) قال: وهو قول اكثر اهل العلم، واسند الخلاف الى ابي حنيفة فقط لقياسه بالحل، واجاب بمنع القياس، واستدل بان النجاسة قائمة بالاجزاء وهي باقية لا الصفات وتغاير الصفات لا يخرجها عن الذاتية، والدليل الثاني يتم لو علم الأقواتية، وان الطهارة (بالماء - خ ل) بسبب الأحوال

(١) - الوسائل باب ٣١ حديث ٨ من ابواب الاشرية المحرمة.

(٢) - وهو ما صار خلًا لملاخ.

(٣) - الوسائل باب ٣١ حديث ٧ من ابواب الاشرية المحرمة لكن السند هكذا: الحسن بن سعيد عن محمد بن ابي عمير، عن حسيب الاحمسي عن محمد بن مسلم وابي بصير وعلي عن ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) الخ.

(٤) - قوله: (وبالنار) حلف على قوله: بصيرة الخمر خلًا.

(٥) - حماء بالحاء المهملة ثم الميم ثم الهاء الجمع حماء (وهو الطين الاسود المتخثر) مجمع البحرين

وليس الثانى بواضح لوسلم الاول، ولكن لم يعلم الخلاف حيث ما نقل، بل قال: (الاقرب) وعدم توقي الكل بحيث يصير اجماعاً غير ظاهر، على ان فعل غير المعصوم ليس بحجة، وفعله غير ظاهر والنجاسة الثابتة يقيناً يشكل رفعها بمثل هذا فتأمل نعم يمكن القول بطهارة الدخان حيث يفهم الاجماع من المنتهى لانه قال: دخان الأعيان النجسة طاهر عندنا لخروجها عن المسمى خلافاً لاحمد الخ.

وفى الدليل تأمل يعلم مما سبق فى كلامه فى الكلب والخنزير، والحرث والضيق مؤيد لأن الاحتراز عنه خصوصاً بالنسبة الى الحبار والطباخ والحقامى متعسر، وتكليف التطهير تكليف شاق تنافيه الشريعة السهلة السمحة، بل وجود الاجزاء المتنجسة فى الدخان ايضاً غير معلوم عندهم وكذا وصولها اليهم، والاحتياط حسن لو امكن.

(وبانقلاب) (١) النطفة والعلة انساناً باجماع القائلين بالنجاسة قاله فى المنتهى ثم قال: وكذا انقلاب الدم قيحاً وصديداً عند علمائنا وان فهم منه التوقف فى طهارة الصديد فى بحث الدم لكلام الصحاح بان الصديد فيه اجزاء الدم (٢) وذلك غير واضح لعدم الصدق كمامر، ولا شك فى انه لو علم مخالطة الصديد الدم النجس تنجس سواء سمي صديداً ام لا، وما انقلب صديداً ان كان دماً نجساً قبل ان يصير صديداً ولم يكن فيه دم، (يجب) فيه الاشكال المتقدم فى انقلاب الكلب يلحاً الا ان يعلم سبب النجاسة وهو كونه دماً.

وقال فى المنتهى ايضاً: العجين اذا كان ماءه نجساً لم تطهره النار الابصيرورته رماداً ولا يجوز اكله، وقال الشيخ فى موضع من النهاية: ان المارقد طهرته وفى موضع آخر انها لا تطهره.

(واجاب) عن استدلال الشيخ على الطهارة بمرسلة ابن ابي عمير عن رواه، عن ابي عبد الله عليه السلام فى عجين عجن وحُبِرَ ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة، قال: لا بأس أكلت النار ما فيه (٣).

(١) - هذا ايضاً عطف على قوله: (وجبرورة الخمر خلاً).

(٢) - قد تقدم نقل كلام الصحاح فى مسئلة المعوجن دم القروح والحروح ص ٣٢٧.

(٣) - بل باب ١٤ حديث ١٨ عن ابواب الماء المطلق.

بانها وان كانت مرسله ابن ابي عمير (١) الا انها معارضة بالأصل فلا تكون مقبولة.

كأنه يريد بالأصل، الاستصحاب ويمكن ان يقال: قد يكون ميتة غير نجسة وقوله عليه السلام: (أكلت النار ما فيه) من التسمية وما يضر، او ما تكرهه النفس كما لا يخفى.

وان رد المرسله بالأصل هو عدم قبولها (٢).

وان كلامه يدل على تحريم اكل الرماد الحاصل ولومن الحلال مثل الخبز ايضاً، ودليله غير واضح. ويحتمل ارجاعه (٣) الى الخبز النجس الذي صار رماداً، وهو ايضاً يحتاج الى دليل، لان تحريمه انما كان لنجاسته فيرتفع برفعها فتأمل.

وايضاً قال: الاعيان النجسة اذا صارت تراباً فالاقرب الطهارة، لان الحكم معلق على الاسم ويزول بزواله انتهى.

وفيه ما مر فتأمل، ولقوله عليه السلام: التراب طهور المسلم (٤) و (ترابها طهوراً) (٥) بعد العلم بانه كان من الاعيان، ولهذا، النجس خارج عنه كالماء، مع ان العلم بصيرورتها كذلك في غاية الأشكال، نعم تصيرنا عما يشبهه بحسب الظاهر، ولا يعلم كونها تلك الحقيقة، ومع ذلك لا بد من التحرز عن التراب الذي نجس بملاقاته أولاً بالرطوبة، فان ذلك لا يظهر لعدم الانقلاب كفاي الشرح (٦).

واعلم انه قد صرح في المنتهى في هذا المحل بجواز اطعام الهائم،

(١) - وينضم اليه ان مراسيل ابن ابي عمير كما تنبه على ما هو المشهور.

(٢) - والا فلا وجه لرد المنة بسبب الأصل ولا ما رصتها معه كما قرر في محله.

(٣) - يعنى ارجاع الصمير في كلام المصنف في المنتهى بقوله: (ولا يجوز اكله الى الرماد الحاصل من الخبز النجس).

(٤) - لم يشر الى الآن على هذه العبارة في كك الفريقين فتتبع.

(٥) - بداية المصنف للقرطبي المتوفى ٥٩٥ هـ ج ١ ص ٦٩ - الباب الخامس من كتاب التيمم - عنه صلى الله عليه وآله هكذا. جعلت في الارض مسجداً وحطت لي تربتها طهوراً.

(٦) - في روض الجنان ص ١٧٠: لو كانت الطرة وضوحاً رطبة ومحتة التراب ثم استحات لم يظهر التراب النجس بظهورها، ولو امتزجت بقيت الاحمره الترابية على النجاسة والمستحيلة ايضاً لا شتياها انتهى.

والأرض باطن التل والقدم.

المأكولة اللحم الذي يريد ذبحه أو شرب لبنه في الحال العجيين النجس (١) لعدم التكليف في حقهم. ولعله لعدم العلم بوصول النجس الى ما يؤكل ويشرب من اللبن واللحم أو يكون للانقلاب.

ولو علم الوصول لوجب الاجتناب مع عدم الانقلاب، بل معه أيضاً للعلم بوصوله الى جوفه رطباً، وعدم العلم بكونه مطهراً الا ان يقال: البواطن لا تنجس بالمتنجس، أو ان عضو الحيوان اذا لم توجد فيه عين النجاسة طاهر، وفيه بعد ولعل مقصود المصنف (٢) مجرد جواز هذا الفعل، وأما اكل لحمه فلا يعلم منه.

(وأما الأرض) فالظاهر عدم الخلاف عندنا في كونها مطهرة في الجملة، ويدل عليه اخبار كثيرة، مثل صحيحة زرارة بن اعين (في التهذيب) قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: رجل وطأ على عذرة فساخت رجله فيها أينقض ذلك وضوئه، وهل يجب عليه غسلها؟ فقال: لا يفسلها الا ان يقدرها— أي يريد النظافة منها— ولكنه يمسحها حتى يذهب اثرها ويصلي (٣).

وصحيحة الأحول (في الكافي ولعله مؤمن الطاق الثقة) عن ابي عبد الله عليه السلام قال: في الرجل يطأ على الموضع الذي ليس بنظيف، ثم يطأ بعده مكاناً نظيفاً، قال: لا بأس اذا كان خمسة عشر ذراعاً أو نحو ذلك (٤).

والظاهر من نفي البأس، الصلاة معه، بل الطهارة، وان المراد به (اذا الخ) التمثيل لا الشرط، ولهذا قال: (أو نحو ذلك) ولم يعتبره اكثر الاصحاب، ولدلالة غيره على ذلك صريحاً.

مثل ما في الصحيحة المتقدمة وغيرها، وحسنة محمد بن مسلم فيه أيضاً

(١)— قوله: العجيين النجس مفعول لقوله: اطعم، وقوله: المأكولة صفة (البهائم)، وقوله: في الحال متعلق بقوله: يريد.

(٢)— يضي في المتن من العبارة المذكورة.

(٣) — قل باب ١٠ حديث ١ من أبواب نواقض الوضوء و باب ٣٢ حديث ٧ من أبواب النجاسات.

(٤) — قل باب ٣٢ حديث ١ من أبواب النجاسات.

(٥) — يضي في التهذيب، وكذا قوله: ورواية الطيبي فيه الخ.

الى قوله: لا بأس ان الارض يظهر بعضها بعضاً (١).

كأن المراد بالارض، النجاسة التي نجس الرجل او الحُف بسبب وطأ الارض النجس وتظهر بالأرض الأخرى فتأمل.

ورواية الحلبي فيه، قال: تركنا في مكان بيننا وبين المسجد زقاق قدس فدخلت على ابي عبد الله عليه السلام فقال: اين تركتم؟ فقلت: تركنا في دارفلان فقال: ان بينكم وبين المسجد رقاقاً قدراً اوقلنا له: ان بيننا وبين المسجد رقاقاً قدراً، فقال: لا بأس، ان الارض يظهر بعضها بعضاً، قلت: والسرقيين الرطب اطأعليه، فقال: لا يضرک (٢).

قال في المنتهى بالصحة، والذي رأيته في الكافي ان في سندها اسحاق بن عمار (٣)، قال المصنف: انه فطحي (وان كان ثقة (٤))، والوقف فيما انفرد به فلا يناسب تسميتها منه بالصحة (٥)، وان كان الرجل جيداً لا بأس به على ما افهم من كتاب النجاشي، ولعله في كتابه لا يكون في السند اوقال بتوثيقه بعد او العكس وما غير، وغيرها من الاخبار، وما نقلتها، للكفاية وعدم الصحة.

واعلم ان ظاهر بعض الاخبار ان الارض مطلقاً مطهرة للرجل ولكل ما عليه، ويخص الاصحاب بالخف والنعل وادخل البعض كل ما يقوم مقامهما مثل القبقاب، وتوقف المصنف في المنتهى في اسفل القدم بعد ما فهم الطهارة من اول كلامه، لعله نظر الى ان العرف يقتضي عدم الحفاء، فما وقع في الرجل

(١) — قل باب ٣٢ حديث ٢ من ابواب النجاسات، وصدرها هكذا:

قال: كنت مع ابي حنيفة عليه السلام ادمر على عذرة يابسة فوطأ عليها فاصابت ثوبه — فقلت: جعلت فداك قد وطئت على عذرة فاصابت ثوبك فقال: اليس هي يابسة؟ فقلت: بلى، قال: لا بأس ان الارض الج.

(٢) — الوسائل باب ٣٢ حديث ٤ من ابواب النجاسات.

(٣) — فان سنده كما في الكافي هكذا. محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى، عن اسحاق بن عمار، عن محمد الحلبي.

(٤) — قوله 'وه' (وان كان ثقة الى قوله) به ليس موجوداً في النسخ المخطوطة التي عندنا وهي اربع نسخ وانما هو مذکور في النسخ المطبوعة الحجرية، ويؤيد المطبوعة معنى الخلاصة ص ٩٦: اسحاق بن عمار مولى بني تغلب ابو يعقوب الصيرفي كان شيخاً في اصحابنا ثقة روى عن الصادق، والكاظم (ع) وكان فطحياً قال الشيخ الا انه ثقة واعنه محمد عليه وكما قال النجاشي، والاولى عندى التوقف فيما ينفرد به انتهى.

(٥) — نقول، لمن وجه تسميتها بالصحة وجود صفوان في الطريق وهو من اصحاب الاجماع.

فمحمول عليه، والظاهر طهارته واصححة زرارة (١) لوجود لفظ (الرجل) وهو ظاهر في الحفاء (وكون) العادة ذلك خصوصاً في الزمن السابق عند العرب (ممنوع).
ويؤيده حسنة المعلى بن خنيس (في الكافي) قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء وامر عليه حافياً فقال: اليس ورائه شيء جاف؟ قلت: بلى قال: فلا بأس، ان الأرض يظهر بعضها بعضاً (٢).

والمعلى وان كان فيه كلام الا انه مؤيد، والشيخ مدحه، ولعله لاحظ المصنف رحمه الله غاية الاحتياط في الفتوى.

وبعض الاصحاب ما عملوا بالعموم ولا بالخصوص بالمتعارف حيث عمتوا ما يقوم مقامهما.

(فاما) ينبغي التعميم (او) التخصيص بما هو المعتاد.

فالظاهر ان الاجماع (٣) مع المعمم، مع علم النجاسة و عدم ظهور النص، بل العموم المحقق، لاحتمال الاطلاق فطهارة نحو القبقاب على هذا غير معلوم فلا تطهر خشبة الزمن والاقطع التي بمنزلة رجلها لعدم العرف وعدم علم شمول الخبر لها حيث يحمل مافي الرواية على العرف في ذلك وايضاً الظاهر عموم النجاسة سواء كانت ذات جرم ام لا، رطبة او يابسة، للعموم، ولخصوص رواية المعلى وان كان في نحو البول بعد اليبوسة تأمل، وينبغي الاحتياط.
وانه لا يبعد اشتراط طهارة الارض لان النجس يبعد تطهيره غيره، ولرواية الاحول المتقدمة.

واما اشتراط جفافها فلا يظهر له وجه الا تخيل تنجيسها (تنجسها) — خ (ل)، والظاهر انه لا يضر كرتوبة النجاسة كما قيل ذلك في الماء القليل، اذ يكفي كونها طاهرة قبل استعمالها في التطهير، وظهور العمومات وعدم التفصيل في الخبر

(١) — تقدم آجاً فلاحظ.

(٢) — تل باب ٣٢ حديث ٣ من أبواب النجاسات.

(٣) — هكذا في جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة، ولكن الظاهر (ان لا أجماع) بدل قوله: (ان الاجماع).

يقتضى ذلك نعم يدل عليه مفهوم رواية المعلى (١)، وقد استثنى البعض الوَحْل وذلك غير بعيد ولعله حمل عليه رواية المعلى.

وانه يفهم من رواية المعلى نجاسة شعر الخنزير، ونجاسة الماء الملاقى له واشتراط جفاف المطهر، وعدم اشتراط النحل في الرجل، والجرم في النجاسة، وعدم اشتراط عدد في الخطوات فتأمل.

ويؤيد (مؤيد - خ ل) العموم ايضاً الأخبار المتقدمة - (الأرض طهور) و (ترايبها طهور) (٢).

واعلم ايضاً انه لا يبعد ان يطهر بعض الارض بالماء القليل، كما نقل عن الشيخ وابن ادريس: «تطهر الارض من البول اذا صب عليه ذنوب من ماء بحيث يقهرها ويزيله بالكلية ويكون الماء طاهراً بمعنى انه لا ينجس الارض الباقية خصوصاً مع صلابة الارض، وعلى القول بعدم نجاسة الفسالة، ولا يكون الكثير شرطاً، للعموم ان الماء مطهر والخرج والضيق، اذ قد تنجس الارض سيما اذا كانت مسجداً او الفرائخ المقدسة ولا يتصل اليها الكثير (والمطر - خ)، ولا يوجد الكر، وهو حرج عظيم، وللخير المشهور (٣) في غسل بول الأعرابي في المسجد بالذنوب، وهو الدلو الصغير على ما قيل والتاويل بعيد لا يحتاج اليه.

ويؤيده عدم وقوع المنع في الشريعة السهلة السمحة وعدم ثبوت النجاسة في المستعمل في الازالة مطلقاً خصوصاً في مثل هذا المحل مع عدم استلزامه عدم طهارة الارض النجسة، وليست الرطوبة الباقية فيها مطلقاً باكثر مما في الثياب النجسة والثخان التي لا يشترط عصرها، وتعطيل الارض والمساجد ضرر عظيم، ومارائنا مانعاً الا ان يكون اجماعاً في غيرها قاله الشيخ وابن ادريس وليس بظاهر ولا مدعى، والطاهر ان ليس اعتمادهما على ذلك الخبر حتى يجاب بالضعف، بل على نحو ما قلنا لان ابن ادريس لا يعمل ولا يفتي بالخبر الصحيح فكيف بالضعيف فالعمدة هي الآيات والاخبار الدالة على كون الماء مطهراً.

(١) - الوسائل باب ٢٢ حديث ٣ من أبواب النجاسات.

(٢) - راجع الوسائل باب ٧ من أبواب التيمم.

(٣) - سنن أبي داود ج ١ ص ١٠٣ طبع مصر باب الأرض يصيرها البول حديث ١.

خاتمة

يحرم استعمال أواني الذهب والفضة فى الأكل وغيره، ويكره المفضض ويجتنب موضع (مواضع—خ ل) الفضة.

ثم اعلم ان النجس المحقق هو الثمانية البول—والعائط—والمني—والميتة—والدم من ذى النفس فى الجملة—والكلب—والحنزير—والكافر فى الجملة—.

(والمطهر) اربعة—الماء—والارض—والشمس—والاستحالة فى الجملة، وفى غيرها بعض التردد كما علم مفصلاً، والله يعلم.

«خاتمة»

قوله: «(يحرم استعمال اوانى الخ)» دليل تحريم الاستعمال مطلقاً اجماعنا المفهوم من المنتهى بعد نقل اجماع المسلمين على تحريمه للأكل والشرب الأمانقل عن داود، فانه حرّمه للشرب فقط (١) وبعض (٢) الأخبار، ولكن ليس فى خبر معتبر، النهى عن الاستعمال، نعم وقع كراهتهما (٣) فى صحيحة محمد بن اسماعيل بن بزيع قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن آنية الذهب والفضة فكرههما، فقلت: قد روى بعض اصحابنا انه كان لابى الحسن عليه السلام مرأت ملبسة فضة، فقال: لا والحمد لله انما كان لها حلقة من فضة وهى عندى (٤)

والنهى (٥) عن الأكل فى آنية الفضة فى حصة الحلبي، عن ابى عبد الله

(١) قال فى المنتهى يحرم استعمالها—لوانى الذهب—مطلقاً فى غير الأكل والشرب قال به علمائنا، وبه قال الشافعى ومالك، وحرّم ابو حنيفة الطيب مع الأكل والشرب ولباح داود ما عدا الشرب انتهى.

(٢) كما يأتى نقله من الشارح نفس مره.

(٣) هكذا فى المطبوعة لكن فى النسخ التى عندها من المخطوطة—هى اربع نسخ—(كرههما).

(٤) فى باب ٦٥ حديث ١ من ابواب التجلسات.

(٥) عطف على قوله ره: (اجماعنا)، وكذا قوله ره: وتروى الاصحاب، وقوله: وباقي الاخبار الغير الصحيحة.

عليه السلام قال: لا تأكل في آنية من فضة، ولا في آنية مفضضة (١) وهما اصح ما نقله على هذه المسئلة في المنتهى، فالظاهر ان المراد بالكراهة، التحريم، وهو كثير، وهو يشعر به تنمة الخبر (٢) فتأمل.

وفتوى الاصحاب، وحملوا النهى في الحسنه على التحريم فتأمل وباقي الاخبار الصحيحة مثل خبر داود بن سرحان، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا تأكل في آنية الذهب والفضة (٣).

وخبر محمد بن مسلم، عن ابن جعفر عليه السلام انه نهى عن آنية الذهب والفضة (٤) ورواية موسى بن بكر عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال: آنية الذهب والفضة متاع الذين لا يوقنون (٥).

وعلى تقدير حمل الكراهة والنهى، على التحريم وجد النهى تحريماً عنهما، والنهى عن الاعيان غير معقول فيحمل على ما هو المطلوب منه غالباً كما هو مقتضى الاصول وهو الاستعمال مطلقاً، لا في الاكل والشرب، للظاهر، ولانه اقرب الى الحقيقة.

قال المصنف: فان النهى عن الآنية اتما يتناول النهى عن استعمالها اذ النهى عن الايمان يتناول المعنى المطلوب منها عرفاً، او مجرد الاتخاذ والصنعة. فعلم مما عرفت عدم دليل على تحريم الاتخاذ للقيته وللقنية (٦) ايضاً كما هو مذهب الاكثر، ولا تزين المجالس والبيوت وغير ذلك، لعدم ثبوت ما يصلح دليلاً عليه مع الاصل، ومثل من حرم زينة الله (٧)، وحصر المحرمات في

(١) - قل باب ٦٦ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٢) - يضى به خبر ابن ربيع، وهو هذا، ثم قال: ان العباس حين عثر حمل له قصب مليس من فصة من نحو ما يعمل للصبيان تكون فسته بحراً من عشرة دراهم فامر به ابوالحسن عليه السلام فكسر، والاعذار العتان - انهاء والظاهر ان العباس احد ولد موسى بن جعفر قد تعرض في تنقيح المقال ج ٢ ص ١٣٠ فراجع.

(٣) - قل باب ٦٥ حديث ٢.

(٤) - الباب المذكور حديث ٣.

(٥) - الباب المذكور حديث ٤ من ابواب النجاسات.

(٦) - القيمة بتقديم الياء على النون الامة المفتية، وبتقديم النون على الياء من الإقتناء.

(٧) - الاعراف ٣٢.

بعض الآيات (١) وعدم دخوله فيها.
وعلى تقدير ثبوت التحريم (لا ينبغي) الفرق بين المشاهد وغيرها بعدم
التحريم فيها بدليل التعظيم وميل قلوب الناس اليها (لان) مثله لا يصلح
لتخصيص الدليل لو كان موجوداً، ولعل عدم المنع من المتقدمين على تقدير
القدرة، لعدم تحريم غير الاستعمال،
ثم ان الظاهر كراهة المفضضة، لعدم ثبوت دليل التحريم لان النهي
الموجود في حسنة الحلبي لا يمكن الاستدلال به على التحريم وان كان عطفاً
على النهي التحريمي عن الفضة، لعدم الصحة مع مخالفة الاصل، وما تقدم.
وللجمع بينهما وبين صحيحة معوية بن وهب (الثقة) قال: سئل
ابوعبدالله عليه السلام عن الشرب في القدح فيه ضبة (٢) من فضة قال: لا بأس الا
ان يكره الفضة فينزعها (٣) — فتأمل فيه.
وصحيحة عبدالله بن سنان (الثقة) عن ابي عبدالله عليه السلام قال:
لا بأس ان يشرب الرجل في القدح المفضض واعزل فاك عن موضع الفضة (٤).
والظاهر وجوب عزل الفم لهذا الامر المقتد للوجوب ظاهراً مع عدم
المعارض ولوجود المعنى في الشرب عن الفضة المحضة في الشرب عن موضع
الفضة في المفضضة على الظاهر.
والظاهر عدم الفرق بين الذهب والفضة، في ثبوت الكراهة، ووجوب
عزل الفم مع احتمال الكراهة، وعدم وجوب عزل الفم فيه ولا يخفى ان وجوب
عزل الفم يملك على تحريم الشرب في آنية الفضة فتأمل.
وبالجملة لولا دعوى الأجماع وعدم ظهور الخلاف والفرق، لكان القول
بكراهة استعمال الاواني حسناً، لعدم دليل التحريم للفظ (كرههما) وعطف

(١) — اشارة الى قوله تعالى: كُلْ لَا تَأْكُلْ فيما لوجب الى الاتمام — ١١١

(٢) — النصية بالفتح والتشديد من حديد او صفي يشعب بها الأثناء وجمعها صيات كقبة وحيت وصيته بالتشديد
صلت له النصية ومنه افاء مصتب (مجمع البحرين).

(٣) — ثل باب ٦٦ حديث ٤ من أبواب التجاسات.

(٤) — الباب حديث ٥ من أبواب التجاسات.

وأواني المشركين طاهرة ما لم يعلم مباشرتهم لها برطوبة، وجلد المذكي طاهر، وغيره نجس.

النهى عن المفضض الذى للكراهة فى الخبر، على نهيهما مع أنه حسن، فالاجماع مع ظهور بعض الأخبار يدل على تحريم مطلق الاستعمال، والأحتياط، مع بعض الأخبار أيضاً يدل على تحريم القنية أيضاً فلا يترك.

قوله: «(وأواني المشركين طاهرة الخ)» دليله الاصل، وعدم العلم بالنجاسة، وعدم الاكتفاء فيها بالظن، وعدم ازالة اليقين بغيره كما هو المعقول والمنقول فى الاخبار الصحيحة وقد تقدم بعضها، وكذا كل شىء طاهر حتى يعلم النجاسة.

ومع ذلك لا يبعد استحباب التجنب وكراهة الاستعمال للاحتياط، والاخبار المطلقة، مثل صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا جعفر عليه السلام عن آنية اهل الذمة والمجوس، فقال: لا تأكلوا فى آنيهم ولا من طعامهم الذى يطبخون ولا فى آنيهم التى يشربون فيها الخمر (١).

قال فى المنتهى: (لوجهل مباشرتهم لها كان استعمالها مكروهاً

لاحتمال النجاسة، ولان الأحتياط مطلوب فى باب الطهارة انتهى).

ودليل طهارة الجلود بالذكاة، ونجاسة الميتة ظاهر وقد تقدم، واظن على ما فهمت من الأدلة عدم نجاسة الجلود واللحوم من ذى النفس الامع العلم الشرعى بانها ميتة ولو بكونها فى يد الكفار (٢)، لما مر.

ولا استبعد الاكتفاء على القرائن الدالة على الذكاة واستعمال المسلم آياها فى المطروحة منها فهى طاهرة، وكذا جميع ما يشبهه بالنجاسة حتى الدماء والبول والروث المشتبهات وان سلم ان الاصل فى الحيوان التحريم، لان ذلك فى تحريم اللحم فقط، والنجاسة (حتى ما) (٣) يحتاج الى العلم كما فهمت.

(١) - الوسائل باب ٧٢ حديث ٢ من ابواب الجلمات.

(٢) - يمسى ولو كان حصول العلم الشرعى بكونها فى يد الكفار.

(٣) - هكذا فى جميع النسخ المطبوعة والمخطوطة، لكن الظاهر زيادة لفظة (حتى ما) فان المراد على الظاهران النجاسة محتاجة الى العلم بها فسلم العلم بها كافى فى الطهارة.

وتغسل الأناء من الخمر وغيره من النجاسات حتى يزول العین
ومن ولوغ الكلب ثلاثاً أوليهن بالتراب، ومن ولوغ الخنزير سبعاً.
ثم كتاب الطهارة بحمد الله.
ويتلو كتاب الصلاة انشاء الله بمته ورحمته.

(وان قيل) انهما من المحرم نجس (١)، والمشتبه محرم (قلنا): المراد
به ما هو محرم يقيناً في الواقع لا المشتبه المحتمل لعدم التحريم الملحق به فافهم،
فان باب الطهارة واسع بحمد الله تعالى، وما ذكرت من الحكم بطهارة كل المشتبه
مذكور في المنتهى والذكرى فتأمل.

قوله: «وتغسل الأناء الخ» ما اوجب المصنف في هذا الكتاب تعدد
الغسل الا في ولوغ الكلب والخنزير للأناء، اما دليل العدم فالاصل وتحقق
الامتثال للأمر بالغسل والتطهير وحدهما.

واما دليل وجوب تعدد الغسل في ولوغ الخنزير فهو خير صحيح (في باب
تطهير الثياب من التهذيب)، رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام (الى
قوله): وسألته عن خنزير يشرب من اناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع
مرات (٢) - والمراد بعد اراقة سوره وهو ظاهر.

واما في ولوغ الكلب فهو صحيحة اليباق قال: سألت ابا عبد الله
عليه السلام عن فضل القرة (الى قوله) حتى انتهيت الى الكلب، فقال: رجس
نجس لا يتوضأ بفضله واصيب ذلك الماء واغسله بالتراب اول مرة ثم
بالماء (٣) - نقل في المنتهى وغيره (ثم بالماء مرتين) (٤) والذي في التهذيب
عندي (بالماء) في موضعين فلو ثبتت الزيادة لكان الغسل بالماء مرتين بعد التراب

(١) - حاصل هذا السؤال ترتيب القياس المتج للنجاسة بان يقال: المشتبه بهما محرم، وكل محرم نجس
فالمشتبه بهما نجس فالتصكيك بينهما في غير محله، والجواب ان الملازمة انما هي بين المحرم الواقع منها
وبين النجاسة لا الظاهري المحكوم بها بمقتضى القواعد فلامانع من التصكيك حيث والله العالم.

(٢) - نقل باب ١٣ دليل حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٣) - نقل باب ٧٠ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٤) - راجع ص ١٨٨ من المنتهى.

متعينا، والافالمرة، والظاهر، الرجود لنقل العلامة (١)، والشهرة كأنه لاختلاف في ذلك، وكأن المراد بالفضلة مابقى بعد شربه في الاناء، للظهور وعدم قول بالتراب والعدد (التعدد - خ) في الغسل عن تنجيس الكلب، الاناء بسائر بدنه.

وأعلم اني مارأيت الولوغ الا في رسالة حريز عن اخبره عن ابي عبدالله قال: اذا ولغ الكلب في الاناء فصبه (٢) - وليس فيه وجوب الغسل فضلاً عن التراب والتعدد فما اعرف وجه لاختيار الاصحاب له، وينبغي التعبير (بفضل الكلب) كما في رواية الفضل لا (بولوغه) - قال في القاموس: ولغ الكلب في الاناء وفي الشراب الى ان قال شربه مافيه باطراف لسانه او ادخل لسانه فيه فحرّكه (انتهى).

والظاهر عدم التعدى عن النص حتى لو طلع الاناء بلسانه لا يكون له ذلك الحكم لعدم الدليل (ودعوى) مفهوم الموافقة (ممنوعة) لعدم العلم بالعلّة ووجودها في غير موضع النص، ولجواز ان يكون مع الماء الذي في الاناء دخل في ذلك بسبب ادخال اثر لسانه في مسامات الأناء ولا يحصل ذلك بمجرد لطم اللسان، ولا يماينزل من فمه من البصاق، نعم لو ثبت الاجماع وعدم الفرق فهو متبع، والافهو محل التامل لكن لو تيسر التراب فالاحتياط يقتضى عدم الترك.

وكذا لا ينبغي البدل ولو مع التعذر فيبقى نجس، ويحتمل اجزاء البدل بحصول المعنى فتأمل.

ولا يجب مزج التراب بالماء للاصل واطلاق النص.

ولا يعد اولوية المزج بماء قليل للأعانة في التطهير وصدق التراب.

وكذا طهارته لاشتراطها في المطهر، مع احتمال العدم مع يبوسته

للاطلاق وعدم حصول الطهارة به فقط.

(١) - وقبل العلامة ره نقله الشيخ ره في الخلاف فان الشيخ اورد رواية الفصل في ثلاثة مسائل (احديها) في مسالة ولوغ لـكـلب (ثانيها) في مسالة كون الكلب نجس العين (ثالثها) في مسالة حوال الوضوء بمصل لسباع فهي الأولى: اغسله بالتراب اول مرة ثم بالماء مرتين، وفي الاخيرتين بالماء مع اسقاط قوله مرتين وتبع الموضع الاول من الخلاف في المحبر والمنتهى والذكرى حيث نقل (مرتين) فيها.

(٢) - نل باب ١٢ حديث ٥ من اجواب التجاسات.

ولا يبعد إيجابه في غسله بالماء الكثير أيضاً على نسخة (بالماء) للامر بالتراب ثم بالماء وهو يشمل، وعلى نسخة (مرتين) وعدم القول بالتعدد في الكثير أيضاً لا يبعد ذلك، لان الأمر بالمرتين بالقليل لا يستلزم تخصيص التراب به فتأمل.

ثم اعلم ان الظاهر ان الغسل في الأثناء يتحقق بصب الماء فيه وتحريكه بحيث يصل الى جميعه ثم اراقته منه وهكذا حتى يتحقق العدد المعتبر ويدل عليه رواية عمار (١).

واما في غيره فيحتمل اعتبار العصر في نحو الثوب وانفصال أجزاء المستعمل في مثل البدن فيكونان بمنزلة الأهراق من الأثناء ولا يعلم ذلك صريحاً من كلامهم و يلزم اعتبار العصر والفصل مرتين فيما يغسل مرتين وما عرف قولهم به، نعم قد مر ما يفهم ذلك من كلام المنتهى في تفسير الغسل حيث اعتبر العصر في مفهوم الغسل اذا كان للثوب.

ولا يبعد الاكتفاء باجرائه عليه ثم الفصل بحيث يتحقق خروج الماء من المتنحس من دون اعتبار العصر والانفصال والدلك، هكذا فيما يغسل في الظرف وغيره.

ويوجد في كلام بعض الأصحاب في غسل مخرج البول حيث وقع مرتين الاكتفاء بالفصل التقديرى وذلك في مثله غير بعيد لانفصال الماء الأول عنه سريراً فلا يصل الماء ثانياً الا وقد انفصل عنه الاول.

وايضاً اذا صب عليه ماء كثير متصل، يتحقق الفصل بين الغسلتين، غاية الامر ان بعض الماء الواقع في الوسط لا يكون مطهراً فلا يكون اقل من عدمه، ويحتمل كونه محمولاً على العرف، اذ لا شرع له فيحصل بالصب مرتين مع الفصل الحقيقي، ففي الاكتفاء بالفصل التقديرى تأمل ما، والاحتياط ينفيه.

والاصل، وتحقق المعنى، وما يوجد في بعض الاخبار من الغسل وخصوصاً صحيحة داود الصرمي عنه عليه السلام حين الاستنجاء من البول: يصب

عليه الماء (١)، يثبت، فلا اكتفاء به غير بعيد الا انه قديقال: وصول الماء الى الماء يمنع التطهير، لتنجسه بالوصول الى الماء الملاقي للنجاسة مع عدم الضرورة وعدم مدخلية للطهارة.

فكان ما (٢) وجدت في، قيد على الذكرى (في موضع الاكتفا بالمصل التقديرى) انه لا بد من التحقيق ولا عرف صاحبه، ناظر الى ذلك فتامل واحتط. واعلم ايضاً ان لى تأملاً في عدم التعدد في غير المذكور لورود اخبار كثيرة في المرتين في البول، منها صحيحة محمد (كأنه ابن مسلم الثقة بقرائن منها نقل علاء عنه وهو تلميذه) عن احدهما عليهما السلام قال: سألت عن البول يصيب الثوب فقال: اغسله مرتين (٣)، ومثلها صحيحة ابن ابي يعفور (وهو عبدالله الثقة) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن البول يصيب الثوب، قال: اغسله مرتين (٤) وصحيحة الحسين بن ابي العلاء قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن البول يصيب الجسد قال: صُب عليه الماء مرتين فانما هو ماء، وسألت عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله مرتين، وسألت عن الصبي يبول على الثوب قال: تصب عليه الماء قليلاً ثم تعصره (٥) واول هذا الخبر دليل على عدم وجوب العصر مع انه جعل دليلاً عليه، وقد سماها المصنف في المنتهى بالحسنة، وما عرفت وجهه وقد مر في بحث وجوب العصر، نعم، (الحسين) ليس بواضح التوثيق لانه نقل في رجال ابن داود عن الكشي: (فيه نظر عندي) لتهافت الاقوال فيه. وقد حكى سيدنا (٦) جمال الدين في البشرى تركيته، فان ثبت فالخبر صحيح، وكذا رواية

(١) - تل باب ٢٦ حديث ٨ من ابواب احكام الخلوة ومنه هكنا: من داود الصرمي قال: رأيت بالحصي اثنان غير مرة يبول ويتناول كرواً صغيراً ويصيب عليه الماء من ساعته.

(٢) - يعني ان الذكرى لما حكم بالاكفاء بالمرتين تقديراً حيث قال: ص ١٥ ويكفي في المرتين تقديرهما كالماء المتصل انتهى ورد على الذكرى من لم يعرف قائله بانه لا جد من التحقيق دون التقديرى ناظر الى ما قد يقال: وصول الماء الى الماء يمنع التطهير للح.

(٣) - الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٤) - الوسائل باب ١ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

(٥) - تل باب ١ حديث ٤ وديته في باب ٣ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٦) - يعني رضي الدين ابي القاسم علي بن موسى بن جعفر بن طاوس الحنفي الحسبي رضي الله عنه المتوفى ١١٦٤.

أبي إسحاق النحوي (١)، ولكنه غير معلوم وغيره ثقات على الظاهر (٢) ثم انه يعلم منها عدم الاختصاص بالظروف ايضاً، بل المذكور فيها الثوب والبدن ويدل عليه ايضاً ما مر في وجوب الاستنجاء من البول.

وايضاً ظاهره عام في الكثير والقليل، ولكن العدد في الثاني اظهر، ولهذا لم نجد اعتباره في كلامهم، ولعل جريانه و وصوله اليه بالتحرك بمنزلة العدد يفهم ذلك من المنتهى.

ويدل عليها صحيحة محمد بن مسلم (الثقة) قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول قال: اغسله في الميركن (٣) مرتين، فان غسلك في ماء جار فمرة واحدة. (٤)

وليس في سنده قصور الاسدي بن محمد^٥ فيحتمل وجوب التعدد في غير البول ايضاً لانه اضعف النجاسات على الظاهر خصوصاً عن المنى (٦) كما يدل عليه صحيحة محمد بن مسلم (الثقة) عن ابي عبد الله، عليه السلام قال: ذكر المنى فشده وجعله اشد من البول (٧) فالتعدد فيه ثابت للدليل الصريح الصحيح ايضاً، والقائل بالواسطة غير معلوم.

ويؤيده ايضاً ما في رواية الحسين بن أبي العلاء المتقدمة: (فانما هو ماء) (٨).

فانه يدل على ان العلة في الاكتفاء بالصب مرتين من غير ايجاب ذلك الزائد عليه، هو كونه ماءً، فالمنى كذلك، وغيره اصعب لانه اذا لم يكن ماءً

(١) - لاحظ الوسائل باب ١ حديث ٣ من ابواب التحامات.

(٢) - وسده كما في التهذيب: احمد بن محمد، عن علي ابن الحكم، عن أبي إسحاق النحوي انتهى وسند الشيخ الى احمد بن محمد كما في التهذيب صحيح.

(٣) - بكر الميم الأمانة التي يضل فيها الثياب (معجم).

(٤) - قل باب ٢ حديث ١ من ابواب التحامات.

(٥) - وسده كما في التهذيب هكذا: محمد بن احمد بن يحيى، عن السندي بن محمد، عن لعلاء عن محمد مسلم.

(٦) - يعني احتمال لزوم التعدد في تطهير المنى أقوى.

(٧) - قل باب ١٦ حديث ٢ من ابواب النجاسات.

(٨) - قل باب ١ حديث ٤ من ابواب التحامات.

فيكون ازالته اصعب فيكون وجوب المرتين فيه بالطريق الاولى.
ويؤيد التعدد في الجملة ماورد في الخمر من السبع، والثلاث (١)،
وكذا في ميتة الفارة (٢) وقال بها البعض، وحملت على الاستحباب لعدم الصفة
وذلك جيد فيما فوق المرتين.

والاصل يعارض هذه الأدلة التي قد مرت.
وكذا الفصل والتطهير الوارد في الآية والانخبار ولا يقدم عليها ولا يوجب
القول بالمرة لحمل العام والمطلق على هذه الادلة الخاصة المفيدة لوجوب التعدد
منها فلا يخرج عن المهددة الا بالامتنال فلا يظهر بدونه فحصل شرط الحمل فتأمل.
واعلم ان التعدد معتبر مادام العين باقية فلو لم يزك بالاولى فلا بد من
اثنين غيرها، وهكذا، مع احتمال اعتبار العدد بعد ازالة العين وهو احوط.

واعلم ايضاً ان الظاهر ان اواني الخمر على تقدير نجاستها تطهر بالماء
القليل ولو كانت من الخزف والخشب غير المذهن لمعوم الادلة.

وايضاً قد مر ان الرائحة، بل اللون ايضاً لا يضر ولا تجب الازالة.
وان النضح مستحب في جميع ماشك في وصول النجاسة ويلاقي
النجس يابساً، والظاهر الاستحباب كما قال في المنتهى (٣) للظهور.

واستحباب الفصل في جميع ما يظن النجاسة للخروج عن الخلاف
والاحتياط في الطهارة كما في اواني المشركين مع جهل المباشرة صرح به
في المنتهى والمعتبر ايضاً، وكما في ثوب الحائض المتهمه، بل كل منهم وكذا
استحباب الاجتناب عن جميع المشتبهات وسائر المحرمات لانه من التقوى.
(وماورد) عن امير المؤمنين عليه السلام من ان الوضوء من شور المسلمين

(١) - راجع الوسائل باب ٥١ حديث ١ من ابواب النجاسات.

(٢) - تل باب ٥٣ حديث ١ - ٢ من ابواب النجاسات، نعم لم يشر على خبر يدل على السبع لنجاسة الخمر
فلاحظ وتبع.

(٣) - قال في المنتهى ص ١٨٠: اذا كان حصول النجاسة في الثوب لوالدك معلوماً وحب غسل ما اصابه وان
كان مشكوكاً يستحب نفسه بالماء انتهى موضع الحاجة فاعلم.

أحب من الركوا الأبيض المشدد لان الله تعالى يحب الشريعة السهلة (١) (مع صحته يحمل على غير محل الشبهة مما يحصل به الظن بالنجاسة (او) قال عليه السلام ذلك لتسهيل الأمر على الناس وإظهار الحواز والترعيب فيه.

وايضاً انه ادعى المصنف الاجماع على عدم طهارة جلد الميتة بالدباغة (٢) الاعن ابن الجنيدي واستدل عليه بالانخبار الصحيحة.

ولكن الأكثر على عدم جواز الصلاة، ولعله ليس لابن الجنيدي فيه النزاع لنقل الاجماع على عدم جواز الصلاة فيه، ويمكن جعل الآية دليلاً، لان الطاهر ان (رجس) (٣) يرجع الى كل واحد من الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وفيه تأمل.

ولعل صحيحة عبدالله بن المغيرة (قاله في المنتهى) (٤) قال: قلت لابي عبدالله عليها السلام: جعلت فداك، الميتة ينتفع منها بشئ؟ فقال: لا (٥)، تدل على عدم الطهارة بالدبغ لانه على تقدير الطهارة يجوز الانتفاع ولا يحرم في الجملة ويدل عليه ايضاً اصل ثبوت النجاسة يقيناً مع الشهرة، فلا بد له من رافع مثله وليس، وما ورد فيه شئ صريح صحيح وفي غير محل التقية، وايضاً يحتمل كفاية ادنى قرينة دالة على التذكية والكون بيد المسلم للحكم بطهارة الجلد واللحم المطروح، فهمته من بعض الاخبار (٦)، مع احتمال منع كون الاصل في الحيوان عدم التذكية حتى يعلم لان الموت بها وبغيرها سواء فتأمل فيه.

(ودليل) طهارة كل شئ طاهر حتى يعلم انه قدر (يرجحها)، مع ان الظاهر في بلاد المسلمين مطلقاً هو التذكية.

(١) - ثل باب ٨ حديث ٣ من ابواب الباء النصارى ومن الحديث كما في الوسائل هكذا: محمد بن عيسى بن الحسين قال: مثل على عليه السلام، ابتوصاً من فعل وضوء جماعة المسلمين أحب ليك او يتوصاً من ركوابيض محشر؟ فقال: لا، بل من فعل وضوء جماعة المسلمين وان أحب دينكم الى الله الحبيبة السمعة سهلة - والركوة بالفتح دلو صغير من حديد، والركو الخمر أى المغطى (مجمع البحرين).

(٢) - لاحظ الوسائل باب ٦١ من ابواب النجاسات.

(٣) - إشارة الى قوله تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ شَيْطَانٍ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ المائدة ٩٠.

(٤) - يعنى توصيف الخير بالصحة انما هو في المنتهى.

(٥) - الوسائل باب ٦١ حديث ٢ من ابواب النجاسات، فيه على بن ابي المغيرة، بذلك (عبدالله بن انعميرة).

(٦) - راجع الوسائل باب ٥٠ من ابواب النجاسات.

وبمثل هذا الظاهر حكم الاصحاب على طهارة ما في ايدي المخالفين بالاجماع المنقول وبعض الاخبار مع عدم اشتراط القبلة والتسمية وكون الذابح مسلماً عارفاً عندهم، وللروم الحرج والضرر في ذلك، والاحتياط امر آخر، ولولا ذلك لكان (القول) بموجب الاجتناب عن الجلود واللحوم التي في ايدي المخالفين والقائلين بطهارة الميتة بالدباغ وبعدم شرائط التذكية المعتبرة عندنا (متجهاً) فتأمل واحتط.

وايضاً اظن عدم التجسس الامع الرطوبة بحيث يؤثر لماماً في صحة علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن الرجل يقع ثوبه على حمار ميت هل يصلح له الصلوة فيه قبل ان يغسله؟ قال: ليس عليه غسله وليصل فيه ولا بأس (١).

وصحيحته ايضاً عنه عليه السلام قال: سألت عن الرجل وقع ثوبه على كلب ميت قال: ينضجه ويصلي فيه ولا بأس (٢).

والظاهر ان الآدمي كذلك، لماماً من عدم البأس بالمس في الاخبار الصحيحة، وخلافه يحمل على الاستحباب للجمع، وملاحظة ادلة الطهارة الكثيرة الراجعة فتأمل.

واظن ايضاً جواز الانتفاع باليابس من الميتة، في ما لا يشترط فيه الطهارة على الظاهر للاصل، ولتبادر مثل الاكل عن (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ (٣) وعدم صحة خمر دال عليه صريحاً، والاحتياط معلوم.

وايضاً الظاهر جواز استعمال جلود المذكي ولو كان من غير المأكول قبل الدبغ للاصل وعموم بعض الاخبار الصحيح، مثل صحيحة علي بن جعفر قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن لباس الفراء والسمور والفنك (٤) والشعالب

(١) - الوسائل باب ٢٦ حديث ٥ من أبواب النجاسات.

(٢) - الوسائل باب ٢٦ حديث ٧ من أبواب النجاسات.

(٣) - المائدة - ٣.

(٤) - منك محرّك - هـ - عروها اطيب انواع الفرو اعدلها (انعاموس).

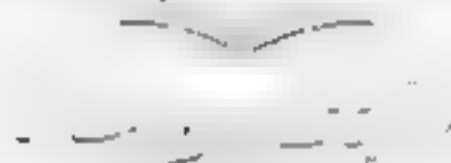
وجميع الجنود فقال: لا بأس بذلك (١).

وهو بعمومه مع ترك التفصيل دليل، والاجود الترك حتى يدبغ لبعض
الاخبار (وقيل) بالكراهة للجمع والخلص من الخلاف.
قدتم كتاب الطهارة بعون الله وتوفيقه.

و يتلوه كتاب الصلاة في المجلد الثاني
حسب حاجتنا ان شاء الله تعالى
والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً
الحاج آقا مجتبی العراقی - الحاج الشيخ علي بناه الاشتهادی
الحاج الشيخ حسين اليزدی الاصفهانی
عفی عن جرائمهم
ذی قعدة الحرام ١٤٠٢ من الهجرة النبوية
على هاجرهما آلاف الثناء والتحية

(١) - الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب لباس الصلوة وفيه على بن يقطين قال سألت
الح.

فهرس مطالب مافى المجلد الاول





بسمه تعالی شأنه

الصفحة	العنوان
٢	كلمة حول الفقه الاسلامي
٣	حديث في التمسك
٤	وضع الجزيرة العربية قبل الرسالة
٥	الاسلام دين الانسان
٥	بدو المشكلة الكبرى بعد رحلة النبي (ص)
٦	شدة المشكلة بعد عصر الغيبة الكبرى
٦	بيان ان أطروحة الاجتهاد هي حل المشكلة من وجوه
٦	بيان ان حل اطروحة الاجتهاد (برأى العامة)
٨	اعتراف بنقص أحكام الاسلام
٨	طريقة أهل البيت هي المستقيمة في حل المشكلة
٩	بيان صعوبة الاجتهاد بطريقة علمائنا الامامية من وجوه شتى
	احاديث اهل البيت (ع) ليست مصدراً وحدها في استفادة الأحكام من
١٠	الكتاب والسنة
١١	شرائط المعنى بقس كلام من الشهيد الثاني
	اجمال تعريف الكتاب (متناً) و(شرحاً)
١٢	العلامة قدس (صاحب المتن)

- ١٢ كلمات اعاطم المترجمين في ترجمته

مشايخه في القراءة والرواية

- ١٥ ذكر أربعة عشر من مشايخ العلامة قده

سيرته وبعض قضاياه

- ١٩ كونه ممدوحاً عند العامة ايضاً
 قصة تشيع السلطان المغولي (الشاہ محمد خداينده) على يديه وهي قصة
 ٢٠ ظريفة
 ٢٣ ابيات رويت عنه

تلاميذه

- ٢٣ ذكر اسامي ثمانية عشر من تلاميذه

كتبه ومؤلفاته

- ٢٥ قيل ان مؤلفاته بلغت الي خمسة اواف مؤلف
 ٢٦ مؤلفاته في العقه ٢٠ مؤلفاً
 ٢٧ مؤلفاته في اصول العقه ٩ تأليف

٢٨	في الكلام والمناظرة ٥٦ مؤلفاً
٢٩	في الفلسفة والمنطق ٢٤ مؤلفاً
٣٠	في التفسير ثمانية تأليف
٣٠	في النحو ٤ تأليف
٣١	في الرجال ٤ تأليف
٣١	في الأدعية تأليفان
٣١	في الفضائل تأليفان
٣١	في الكتب المتنوعة ٧ تأليف

وفاته ومدفنه المقدس الأديب

٣٢	نقل كلمات اعظم المترجمين له قدس
----	---------------------------------

بعض قصاياه واحواله

٣٣	قصة له في عام الغلاء وانها من كراماته قدس
٣٤	ما كله وملبسه
٣٤	كيف يطالع للدرس ومتى يطالع
٣٤	كتاب شفاعته لبعض من غضب الشاه عباس الاول الصفوي عليه
٣٥	قصة تشرفه بحضرة صاحب الامر عليه السلام

اساتذته وتلامذته قدس

- ١- بعض تلمذ الشهيد الثاني ره، وصلاء المراقين ٣٦
- ٢- السيد علي الشهير بالصائغ الحسيني ٣٦
- ٣- المولى جلال الدين محمود ٣٧

تلامذته

- ١- السيد امير علام ٣٧
- ٢- الامير فضل الله ٣٧
- ٣- صاحب المعالم والمذاكر ٣٧
- ٤- المولى عبدالله التستري ٣٧

مصنفاته

- ١- بعد مصنفاته الى تسعة ٣٨

وفاته ومدفنه

- ١- وصف الكتاب (شرح الارشاد) ٣٨
- ٢- المعلقين والمشرفين على طبع الكتاب ٣٩

- ٤٠ اهم ما قامت به اللجنة
٤١ كلمة وجيزة للجنة في مراحع التصحيح والتعليق
٦١ خطبة الكتاب (للعلامة فده)

« كتاب الطهارة »

موارد وجوب الوضوء

- ٦٣ ١-٢، للصلاة والطواف الواجبين
٦٤ ٣- لمس كتابة القرآن ان وجب

موارد استحباب الوضوء

- ٦٤ ١-٢ للصلاة والطواف الواجبين
٦٥ هل يعتبرية الوجه في الوضوء
٦٥ ٣- لدخول المساجد
٦٧ ٤- قراءة القرآن
٦٧ ٥- الكون على القراءه ؟

موارد وجوب الغسل

- ٦٨ ١- لما وجب له الوضوء
٦٩ ٢- لدخول المساجد
٦٩ ٣- لقراءة العزائم
٦٩ ٤- لصوم الجنب

- ٦٩ ٥- لصوم المستحاضة
٧٠ ٦- لمس الميت

موارد استعجاب الفل

- ٧١ ١- وقد عد منها اثنين وثلاثين مورداً
٧٦ البحث في تداول الاعمال
٨١ التداخل رخصة لاغزيمة

موارد وجوب التيمم

- ٨١ ١-٢- لصلاة- والطواف الواجبين
٨٢ ٣-٤-٥- متى كتابة القرآن- قراءة العرائم- دخول المسجد
٨٢ بحث مع فخر لديس في مفهوم قوله تعالى (ولاجنبنا الاعابري سبل)
٨٤ ٦- لمخروج من المسجدين
٨٤ ٧- وجوبه بالنذر وشبهه

النظر الثاني في اسباب الوضوء وكيفيته

- ٨٥ قد ذكر ستة منها

في احكام المتخلى

- ٨٦ وجوب ستر العورة وعدم استئصال القبلة واستدبارها

- ٨٧ وجوب غسل موضع البول
 ٨٨ وجوب غسل موضع العائط مع التعدي
 جوار الاكتفاء بالاحجار الثلاثة وبيان كيفية الاستنجاء
 بالاحجار
 ٨٨ جملة من مستحبات الحنوة
 ٩١ جملة من مكروهات الحلوة
 ٩١

كيفية الوضوء

- ٩٦ وجوب النية في الوضوء وجملة من احكامها
 ٩٨ تصديق وقت النية عند غسل الوجه
 ٩٨ كيفية غسل الوجه
 ١٠٠ وجوب كون غسل اليدين من المرفقين وكيفية
 ١٠١ وجوب مسح بشرة مقدم الرأس وكيفية
 ١٠٢ عدم اجزاء الغسل عن المسح
 ١٠٣ حكم المسح مقبلاً
 ١٠٤ وجوب مسح بشرة الرجلين وكيفية
 ١٠٦ عدم جواز المسح مطلقاً بماء جديد
 ١٠٧ حكم النكس في مسح الرأس والرجلين
 ١٠٨ وجوب الموالاة في الوضوء
 ١١٠ ذوالحبرة كيف يتوضأ
 ١١١ حكم صاحب السلس
 ١١٢ حكم المطون
 ١١٣ (جملة من مستحبات الوضوء)
 ١١٦ استحباب الدعاء عند كل فعل
 ١١٧ استحباب المصمصة والامتشاق

- ١١٨ استحباب بدء الرجل بقاھر ذراعيه الخ
 ١١٩ تحريم تولية العير للوضوء من غير ضرورة
 ١١٩ اشترط طلاق ماء الوضوء وجميع الطهارات
 ١٢٠ لتيقن الطهارة، وشك في الحدث
 ١٢١ لو توضأ بأوصلي ثم علم اخلال عضو مجهول
 ١٢٣ لو تطهر وصلى واحداث ثم تطهر وصلى ثم ذكر اخلال عضو

النظر الثالث في اسباب المصل

- ١٢٤ وقد ذكر مهامة
 ١٢٥ هل كل الأغسال لابد منها من الوضوء ام لا
 ١٢٧ ذكر ادلة عدم وجوبه في كل غسل

المقصد الاول في الجبابة

- ١٣٢ تحصل العناية بامر ين، الاتزال والدخول
 ١٣٢ حكم ما لو اشتبه المنى
 ١٣٢ لو وجد على جسده او ثوبه المحتشم ميتا
 ١٣٣ فيما يحرم على الجنب
 ١٣٣ فيما يكره على الجنب
 ١٣٥ وجوب غسل الجبابة وكيفيته
 ١٣٧ استحباب الاستبراء وحكم ما لو وجد بللا منبها بعد الاستبراء او قبله
 ١٣٩ استحباب امرار اليد على الحبد عند الفسل وحملة من المستحبات
 ١٣٩ تحريم تولية الغير في الفسل

المقصد الثاني في الحيض

- ١٤٠ بيان صفات دم الحيض
- ١٤١ حكم ما لو اشتبه دم الحيض بدم العنزة
- ١٤١ الموارد التي يحكم فيها بالاستحاضة
- ١٤٢ حد اليأس في القرشية وغيرها
- ١٤٢ الصفرة والكبرة في ايام الحيض حيض
- ١٤٥ والاسود العارفي ايام الطهر ليس بحيض
- ١٤٥ حكم ما لو تجاوز الدم عن العشرة
- ١٤٦ حكم، لو فقد التميز
- ١٤٧ حكم ما لو ذكرت اول الحيض او آخره او وسطه
- ١٤٨ كل دم يمكن كونه حيضاً فهو حيض
- ١٤٨ حكم ما لو أت طرفي المشرة
- ١٤٨ وجوب الاستبراء على الحائض عند الانقطاع وكيفيته
- ١٤٩ وجوب الغسل عند الانقطاع
- ١٤٩ يحرم عليها ما يحرم على الجنب
- ١٥٠ يحرم على زوجها وطؤها ولزوم نزع يده لو وطئ
- ١٥١ هل يحب الكفارة لو وطئها حال الحيض ؟
- ١٥١ حكم وطئها بعد انقطاع الدم قبل الغسل
- ١٥١ ما يكره على الحائض
- ١٥٢ استحباب الوضوء لها والذكر في مصلاتها

المقصد الثالث في الاستحاضة والتفاس

- ١٥٢ صفات دم الاستحاضة

- ١٥٢ موارد الحكم بالاستحاضه
- ١٥٢ احكام لمستحاضه مطلقا القليلة والمتوسطة والكثيرة
- ١٥٧ هل يعتبر اعتبار الدم حال الصلاة او مطلقا
- هل يجب على المستحاضه المتوسطة او الكثيرة الوضوء ايضا مع
الفصل؟
- ١٥٨ حكم وطئ المستحاضه قبل الفصل
- ١٥٨ حكم وجوب الفصل على المستحاضه للصوم
- ١٥٩ حكم قضاء الصوم لمن ترك غسل الحيض بالليل
- ١٥٩ لزوم كون الصلاة عقيب الفصل والوضوء بلا فصل على المستحاضه
- ١٥٩ حكم تقديم غسل الاستحاضه على المجر للتهجد
- ١٦٠ حكم الفصل لو نقطع دم الاستحاضه
- ١٦٥ المستحاضه بحكم الطاهر في الجملة اذ عملت بوظيفتها في خصوص
الصلاة والطواف ومس القرآن
- ١٦١ حكم توقف دخول المساجد على غسل
- ١٦٢ حكم توقف حوازي وطبها على غسلها
- ١٦٤ في ان لمستحاضه لو أنحلت بالاغسال لم يصح صومها
- ١٦٥ حكم اشتراط صحة صوم المستحاضه على غسل صلاة المشائين
- لو أنحلت لمستحاضه بالوضوء او الفصل بطلت صلاتها
- ١٦٦ غسل المستحاضه كفيل الحائض
- ١٦٦ حكم جمع المستحاضه بين صلاتين بوضوء واحد

النفاس

- ١٦٧ تعريف دم النفاس وبيان اقله واكثره لذات العاده والمبتدئه
- ١٦٨ حكم النفاس حكم الحائض في جميع الاحكام
- ١٦٨ حكم نفاسها في التوامين وبعض احكام النساء

المفصل الرابع في غسل الأموات

- غسل الميت المسلم فرض على الكفاية وكذا باقى تجهيزاته الا
 ما استثنى ١٦٩
- كيفية غسل اهل الخلاف ١٧٠
- وجوب توجيه المحتضر رانحو القبلة ١٧١
- استحباب تلقينه الشهادتين والأقرار بالأئمة عليهم السلام ١٧٢
- استحباب بقه الى مصلاه وتغميضه واطباق فمه ومدبذبه وتعطيته شوب ١٧٢
- استحباب التحميل فى تجهيزاته الا المشته ١٧٣
- كراهة طرح الحديد على بطنه وحضور الجنب والمجانس عنده ١٧٣
- اولى الناس بفسله اوليهم بميراثه ١٧٣
- الزوج اولى فى كل احكام الزوجة ١٧٣
- جواز تفسيل كل من الزوجين للآخر ١٧٤
- هل يعتبر فى غسل كل من الزوجين الآخر كونه من وراء الثياب ١٧٥
- جواز تفصيل السيد امته مطلقا وحكم العكس ١٧٧
- جواز تفصيل المخنثى معارمه ١٧٨
- جوز تفصيل الاجنبى بنت ثلاث مسين وكذا الاجنبية ابن ثلاث ١٧٨
- حكم غسل الكافر المسلم عند الاضطرار ١٧٨
- وجوب ارالة الجامة اولا فى غسل الميت ١٨٠
- كيفية غسل الميت ١٨٢
- حكم ما لو فقد الصدر والكافور ١٨٢
- لوخيف تناثر جلده فيتم ١٨٣
- حملة من مستحبات غسل الميت ١٨٣
- جملة من مكروهات غسل الميت ١٨٤

التكفين

- ١٨٧ وجوب كون الكفن ثلاثة اثواب وكيفيته
- ١٩٠ وجوب مسح مساجده بالكافور باقله
- ١٩٢ اقل ما يمسح به المسمى واستحباب الزائد
- ١٩٣ لا يقرب الكافور الى المحرم
- ١٩٣ استحباب كون الكافور ثلاثة عشر درهما
- ١٩٣ هل يعتبر النية في التكفين والتحنيط
- ١٩٣ ذكر عذة مما لا يعتبر فيه النية
- ١٩٤ استحباب اغتسال الفاسل او وضوئه قبل التكفين
- ١٩٥ استحباب زيادة حبرة، وخرقة لفخديه
- ١٩٥ استحباب النمط للمرأة
- ١٩٥ استحباب الجريدة وكيفيتها وجسها وكتابتها بالمائور وغيره
- ١٩٦ استحباب مسح الكافور باليد
- ١٩٦ استحباب خياطة الكفن بخيوطه
- ١٩٧ استحباب كون الكفن قطعاً
- ١٩٧ كراهة جعل الاكمام في الكفن وكونه الكتان وكتانته بالسواد
- ١٩٧ كراهة جعل الكافور في سمه وبصره وتجمير الاكمام
- ١٩٧ كفن المرثة على زوجها
- ١٩٧ وجوب تقديم الكفن على الدين والوصايا
- ١٩٨ استحباب بذل الكفن للمسلمين
- ١٩٨ حكم ما لو خرج من يده نجاسة بعد التكفين او اصابته الكفن
- ١٩٩ وجوب دفن ما يسقط معه
- ١٩٩ الشهيد لا يغسل وبيان المراد منه
- ١٩٩ حكم ما لو هجم الكفار على المسلمين فاستشهدوا هل يجب غسلهم؟

- ٢٠٢ حكم ما لو وجد صدر الميت فقط
 ٢٠٤ و ٢١٠ حكم ما لو وجدت قطعة ذات عظم
 ٢٠٥ حكم السقط هل يجب غسله
 ٢٠٦ حكم القطعة الخالية من العظم
 ٢٠٦ حكم من أمر بقتله هل يجب ان يغسل؟

غسل من الميت

- ٢٠٦ من الميت بعد برده وقبل غسله يوجب الغسل
 ٢٠٩ من العضو التام غسله هل يوجب الغسل
 ٢١٠ حكم من القطعة التي ابينت من ميت
 ٢١٠ حكم من العظم المجرد من اللحم
 ٢١٠ حكم من شعر الميت
 ٢١٠ حكم ما لو تمسه بشعره جسد الميت وشعره
 ٢١٠ عدم وجوب مس من عليه لحم ولا لحم مع عظم
 ٢١١ عدم وجوب غسل المس على ما ينفصل من جلد الانسان

النظر الرابع في اسباب التيمم وكيفيته

- ٢١٢ وجوب التيمم لما يجب فيه الطهارة
 ٢١٢ فقد الماء او المرض يوجب التيمم
 ٢١٣ المرض المتوقع ملحق بالموجود
 ٢١٣ حكم احداث السبب عملاً
 ٢١٣ حكم الشين وانه هل يوجب التيمم
 ٢١٤ خروج الوقت يوجب التيمم

- وجوب اسحان الماء لوزال الضرر به ٢١٤
- خوف اللص والبيع هل يوجب التيمم وضباع المال ٢١٤
- خوف العطش لنفسه اورقيقه المحترم يوجب التيمم ٢١٤
- خوف هلاك البهائم من العطش يوجب التيمم ٢١٥
- حكم ما لو وجد ماء يكفيه لأزالة النجاسة فقط ٢١٦
- حكم لو حائف من وجب عليه التيمم فتطهر بالماء ٢١٦
- بيان ما يتيمم به وانه يشترط فيه صدق الارض او ما ينبت منها الا ما استثنى ٢١٨
- عدم جواز التيمم على المعادن ٢١٨
- حكم التيمم على الرماد ٢١٩
- حكم التيمم على الاثنان ٢١٩
- حكم التيمم على المنسوب ٢١٩
- حكم التيمم على الامكنة العامة ٢١٩
- حكم التيمم على المتنيلس ٢٢٠
- حكم التيمم بالوجل ٢٢٠
- جواز التيمم على الحجر بانواعه وحكم التيمم على الخزف ٢٢٠
- ما لا يجوز التيمم به اختياراً يجوز اضطراراً ٢٢١
- هل يجوز التيمم للمعذورين اول الوقت ٢٢١
- كيفية التيمم ٢٢٦
- مسح الجبينين واجب في التيمم ٢٣٢
- هل يحب لصوق التراب باليد؟ ٢٣٥
- وجوب الانتداه من الاعلى ٢٣٥
- هل يجب المسح بالكفين ٢٣٥
- وجوب الترتيب بين الضرب ومسح الوجه واليدين ٢٣٥
- هل يشترط في التيمم طهارة غير محل الفرض ٢٣٦
- حكم ما لو اخل بطلب الماء ثم وجده ٢٣٦
- حكم فاقد الطهورين ٢٣٦

- ٢٣٧ ينقص التيمم ما ينقص الوضوء
 ٢٣٧ حكم ما لو وجد الماء قبل الصلاة او فيها او بعدها
 ٢٣٩ يستباح بالتيمم ما يستباح بالمائية
 ٢٤٢ لا يعيد الاعمال التي اداها بالتيمم بعد التمكن من الماء
 حكم ما اذا اجتمع الجنب والمحدث والميت مع عدم ماء يكفى
 الجميع
 ٢٤٣
 ٢٤٥ المجنب التيمم اذا احدث اعاد التيمم
 ٢٤٦ جواز التيمم لصلوة الجنائز ولو مع وجود الماء

النظر الخامس فيما يحصل به الطهارة

- ٢٤٦ لا يحصل الطهارة الا بالماء او التراب
 ٢٤٧ لا يحصل ازالة النجاسة الا بالماء
 ٢٤٨ تعريف الماء المطلق
 ٢٤٨ تعريف الماء المضاف
 لا ينجس الماء الجارى الا بتغير لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة وبيان
 المراد من الجارى
 ٢٤٩ و ٢٥٣
 ٢٥٢ نجاسة الراكد غير الكر بالملاقاة
 ٢٥٤ حكم ماء المطر وانه بحكم الجارى
 ٢٥٦ و ٢٦٦ و ٢٧٦ حكم ماء البئر وانه هل ينجس بمجرد الملاقاة
 ٢٥٧ حكم ماء الحمام وماء الفيث
 ٢٥٨ عدم نجاسة الماء الراكد اذا كان كراً وبيان قدر الكر وزناً ومساحة
 ٢٦٠ طهارة الكر بالقاء كر طاهر دفعة
 ٢٦١ طهارة القليل بالقاء كر طاهر دفعة
 ٢٦٢ طهاره غير الماء ايضاً بالقاء كر طاهر
 ٢٦٢ هل يطهر الماء النجس بمجرد ملاقاته الكر؟

- ٢٦٣ هل يعتبر تساوى السطوح فى المطهر والمطهر؟
 ٢٦٣ عدم قدح الانحدار الموجب للجريان فى المطهرة
 ٢٦٤ ينحس ماء البثر بالنجاسة المقيرة له
 ٢٦٥ يظهر بالترح المزيل للتغير اذا كان منصوباً
 ٢٦٦ نقل الأقوال فى غير المنصوص
 ٢٦٧ عدم نجاسة البثر بمجرد الملاقاة كما مر فى ص ٢٥٦
 ٢٦٨ ذكر المنزوحات المنصوبة وغيرها
 اغتسال الجنب فى البثر هل يوجب بطلان الغسل مطلقاً او على القول
 بصيرورة البثر نجساً
 ٢٧٢ ذكر باقى المنزوحات
 ٢٧٧

نقمة

- ٢٧٩ حكم الماء المستعمل فى الطهارة مطلقاً
 ٢٨٠ حكم الاناثين المكتبهين
 ٢٨١ حد التباعد بين البثر والبالوعة
 ٢٨٢ كل سؤر ظاهر عدا سؤر نجس العين
 ٢٨٣ حكم المستعمل فى رفع الحدث
 ٢٨٤ حكم المستعمل فى رفع الخبث
 ٢٨٧ طهارة ماء الاستنحاء
 ٢٨٨ حكم غسالة الحمام
 ٢٩٠ كراهة الطهارة بالمسخن مطلقاً والمسخن بالنار فى غسل الاموات
 ٢٩٢ حكم سؤر الجلائ والجنب والحائض والمتهم
 ٢٩٤ حكم سؤر البقال والحمير والماراة
 ٢٩٦ نجاسة بدن الحيوان بالملاقات كالانسان
 ٢٩٦ مطهريه الغيبة اذا احتمل معها التطهير

النظر السادس فيما يتبع الطهارة

التجاسات عشرة

- ٢٩٧ ١-٢ البول والغائط من ذى النفس السائلة غير المأكول فى الجملة ^٨
- ٢٩٧ ماقيل باستثنائه منهما من بول الرضيع
- ٢٩٧ فضلات الطائر الغير المأكول
- ٢٩٨ حكم ابول مايؤكل لحمه واروائها
- ٣٠٢ ٣- المنى من كل حيوان له نفس صائلة
- ٣٠٢ ٤- الميتة من ذى النفس السائلة مطلقا
- ٣٠٣ استثناء عشرة اشياء من نجاسة الميتة
- ٣٠٤ حكم لبن الميتة
- ٣١٤ ٥- ادم من ذى النفس السائلة
- ٣٠٦ ٦-٧ الكلب والخنزير بجميع اجزائهما
- ٣٠٧ ٨- الكافر مطلقا
- ٣٠٨ ٩- المسكرات مطلقا (الخمير)
- ٣١١ حكم العنبر العنبي اذا غلا واشتد
- ٣١٤ دليل نجاسة الدم مطلقا او فى الجملة
- ٣١٥ الفروع مادن الدرهم فى الصلاة
- ٣١٦ استثناء الدماء الثلاثة عن المعفو
- ٣١٦ حكم الدم المتفرق اذا بلغ المجموع درهما
- ٣١٧ حذ الدرهم
- ٣١٧ الصيد ظاهر
- ٣١٧ نجاسة الماء بقليل الدم ولو لم يرب بالطرف
- ٣١٨ دليل نجاسة الكفار مطلقا حتى اهل الكتاب
- ٣٢٠ نظر اجمالى فى ادلة جميع التجاسات المذكورة

- ٣٢٢ وجوب ازالة النجاسات عن الثوب والبدن للصلاة
- ٣٢٢ وجوب ازالتها عن المساجد
- ٣٢٣ الحق بالمساجد الضرائع المشرفة ومواضع قبورهم عليهم السلام
- ٣٢٤ بطلان الصلاة اذا ترك الازالة بناء على اقتضاء الامر النهى عن ضده
- ٣٢٤ تحقيق في المسئلة للشارح قده في هذه المسئلة
- ٣٢٧ عفى عن دم القروح والجروح
- ٣٢٩ عفى عن نجاسة ما لا تتم الصلاة ام لا؟
- ٣٣٢ كيفية غسل الثوب
- ٣٣٢ عفى عن ثوب المربية للصبي
- ٣٣٦، ٣٣٣ كفاية صب الماء على بول الصبي ما لم يطعم
- ٣٣٤ هل يشترط ورود الماء الطاهر على النجس؟
- ٣٣٥ عدم وجوب الدلك في الفسل
- ٣٣٥ حكم الدلك لو كان ثخيناً
- ٣٣٥ جواز تطهير بعض المتنجس دون بعض
- ٣٣٧ هل يشترط التيبس في تطهير اللحوم والشعوم
- ٣٣٨ جواز الاكتفاء بالفسل مرة في اليوم والليلة للمرأة المربية للصبي
- ٣٣٩ حكم ما اذا اشتبه النجس من الثوبين
- ٣٣٩ كل ملاق للنجاسة ينجس مع الرطوبة
- ٣٤٠ يعيد الصلاة اذا صلى مع النجاسة عمداً
- ٣٤١ حكم ما لو كان جاهلاً بالحكم فصلى مع النجاسة.
- ٣٤١ حكم ما لو كان جاهلاً بالنجاسة
- ٣٤٤ حكم ما لو نسي النجاسة فصلى
- ٣٤٧ حكم ما علم بالنجاسة في اثناء الصلاة
- ٣٤٧ حكم ما لو كان ثوبه منحصرأ في النجس

- ٣٥٠ الشمس تطهر ما جففته من البول وشبهه في الأرض وشبهها
 ٣٥١ حكم طهارة البوارى وشبهها بالشمس
 ٣٥٢ حكم طهارة غير البول بالشمس

مطهرة الاستحالة

- ٣٥٣ يطهر الخمر اذا صارت خلاً مطلقاً
 ٣٥٤ اذا صار النجس رماداً يطهر وحكم ما اذا صار فحماً او خزفاً

مطهرة الانقلاب

- ٣٥٥ تطهر النطفة والعلقة اذا صارت انساناً مسلماً
 ٣٥٦ حكم اطعام البهائم المأكولة اللحم الشيء النجس

مطهرة الأرض

- ٣٥٧ الأرض مطهرة في الجملة
 ٣٥٨ تطهر الأرض الرجل او الخف وحكم تطهيرها لما يقوم مقامهما
 ٣٥٩ هل يشترط جفاف الأرض المطهرة؟
 ٣٦٠ هل يطهر الماء القليل الأرض باجرائه عليها مطلقاً
 ٣٦١ بيان اجمال النجاسات والمطهرات

- ٣٦١ تحريم استعمال اوانى الذهب والفضة
- ٣٦٢ حكم اتخاذ اوانيهما للقينة وتزوين البيوت
- ٣٦٣ حكم تزوين المشاهد المشرفة بالذهب والفضة
- ٣٦٣ حكم المذهب اوالمفضض
- ٣٦٤ اوانى المشركين طاهرة ما لم يعلم النجاسة
- ٣٦٤ الجلود والشحوم التى بيد الكفار محكومة بالنجاسة
- ٣٦٥ كيفية تطهير الاناء من ولوغ الكلب
- ٣٦٥ كيفية تطهيره من ولوغ الخنزير
- ٣٦٦ حكم مالولطع الكلب الاناء بلسانه
- ٣٦٦ عدم وجوب مزج التراب بالماء ووجوب طهارته
- ٣٦٧ يلزم تعدد الفضلات فى الولوج ولو بالكثير
- ٣٦٧ اتصال الماء القليل على النجس بحكم التعدد
- ٣٦٨ حكم التعدد فى تطهير البول مطلقا
- ٣٧٠ اوانى الخمر تطهر بالقليل
- ٣٧٠ عدم وجوب ازالة اللون والريح
- ٣٧٠ استحباب النضج فى جميع ماشك فى نجاسته
- ٣٧٠ استحباب الغسل فى جميع ماظن نجاسته
- ٣٧١ عدم طهارة جلد الميتة بالدباغ
- ما فى ايدى المخالفين محكوم بالطهارة ولو كان مثل الجلود واللحوم ونحوهما
- ٣٧٢ حكم الانتفاع باليابس من الميتة
- ٣٧٢ جواز الانتفاع بجلود المذكى ولو كانت من غير مأكول اللحم

تم الفهرس بعون الله تعالى

